المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة



مستقبل النظام العالمى الجديد

دور المنظمات الدولية



تأليف: توماس فولجى
زلاتكو سابيتش
بيترا روتر
أندريا جيرلاك

ترجمة وتقديم: عاطف معتمد
عزت زيان

1724

مستقبل النظام العالمى الجديد

دور المنظمات الدولية

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ بإشراف: جابر عصفور

إشراف: فيصل يونس

- العدد: 1724
- مستقبل النظام العالمى الجديد: دور المنظمات الدولية
- نخبة
- عاطف معتمد، وعزت زيان
- الطبعة الأولى 2011

هذه ترجمة كتاب:
Mapping the New World Order
By: Thomas J. Volgy, Zlatko Šabič, Petra Roter and Andrea K. Gerlak

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524- 27354526 Fax: 27354554

مستقبل النظام العالمى الجديد

دور المنظمات الدولية

تأليف: توماس فولجى
وزلاتكو سابيتش
وبيترا روتر
وأندريا جيرلاك
ترجمة وتقديم: عاطف معتمد
وعزت زيان

2011

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

مستقبل النظام العالمى الجديد: دور المنظمات الدولية/
تأليف: توماس فولجى ... (وآخرون)، ترجمة وتقديم: عاطف معتمـــد، عزت زيان
ط ١، القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١١
٣٩٢ ص ، ٢٤سم
١-المنظمات الدولية
(أ) فولجن، توماس (مؤلف مشارك)
(ب) معتمد، عاطف (مترجم ومقدم)
(ج) زيان، عزت (مترجم ومقدم مشارك)
(د) العنوان ٣٤١,٢

رقم الإيداع ٤٨٨٩/ ٢٠١١
الترقيم الدولى: 6 -480 -704 -977 - 978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تقديم المترجمين

ينطلق الكتاب الذى بين أيدينا من تحليل الفترة الانتقالية التى نعيشها اليوم منذ نهاية الحرب الباردة، والتى وسمها البعض بعصر "نهاية التاريخ"، ذلك العصر الذى تم الترويج له بأنه حقبة من النصر الشامل للقوى الديموقراطية والرأسمالية والسلمية والعلاقات المتناغمة بين الدول. المشهد الأبرز فى هذا العصر هو ظهورت الولايات المتحدة دولة مهيمنة على السياسات الدولية.

الهيمنة الأمريكية فيما يعرف بعصر القطب الأوحد لم تمنع من بقاء أوجاع العالم دون دواء، فالمقابر الجماعية لا تزال تطل برأس قبيح فى إفريقيا وأوروبا، والنزاعات الإقليمية حجر عثرة أمام الجهود المتعاونة فى آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. وما زال الإرهاب الدولى يضرب معظم أقاليم العالم، وزادت حدة التباين فى الثروة وتوزيع الدخول سواء داخل القطر الواحد أو بين الدول وبعضها البعض. أما مبادئ نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان، والطاقة النووية، والحد من انتشار الأسلحة النووية، فقد صارت جميعها محل صراع فى عديد من الأقاليم.

جنبات المشهد السابق تضاء بصور جانبية تبدو فيها العولمة ماضية بخطى متسارعة، وإن كانت بمعدلات متفاوتة من إقليم لآخر، والتغير المناخى ينذر بكوارث مستقبلية، والموارد الطبيعية، خاصة المياه والنفط، تبدو تنتظر مصير الندرة المشئوم، فضلا عن ارتفاع تكاليف إنتاج الطاقة والغذاء. وظهر أن علاقات دول الشمال والجنوب التى تطورت فى ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية وصلت إلى مرحلة التجمد والكساد.

وبعد عقدين من سقوط جدار برلين، تبددت أوهام صانعى السياسات العالمية من أن سقوط الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة سيطرح شفاء لكل أمراض

العالم، فلسوء الحظ لا تزال مشكلات حقبة ما بعد الشيوعية قائمة كما لو أن عالم ما قبل سقوط جدار برلين ما زال حيا.

من بلد لأخرى تناقل الإعلام الدولى مقولات الإدارة الأمريكية المبشرة باستقبال حقبة جديدة خالية من تهديد الإرهاب، وأقوى فى سعيها نحو العدالة، وأكثر أمنا فى مضيها نحو السلام، حقبة مفعمة بالازدهار والتناغم، يولد فيه نظام عالمى جديد.

ورغم رحيل إدارة بوش ومجيء إدارة باراك أوباما لا يزال التفاؤل بظهور "جديد" فى السياسة الدولية حذرا وضعيفا، ولا تزال عشرات الأسئلة حائرة بلا إجابة مقنعة، تساؤلات على شاكلة ما طبيعة النظام العالمى الجديد؟ وما مدى اختلافه عن النظام السابق؟ وما التغيير الذى سيتمخض عنه فى مجالات العلاقات الدولية؟

وعلى مدار العقدين الماضيين تصدى عديد من مراكز الأبحاث فى العالم لمحاولة الإجابة على هذه التساؤلات، وطرحت سيناريوهات مختلفة. كان أبرزها المراهنة على عودة القطب الروسى ليوازن اختلال كفتى ميزان النظام العالمي. غير أن التعثر الذى وقعت فيه روسيا خلال الفترة السابقة والتراجع فى مسارها الديموقراطى والحلول الدموية التى اتخذتها لتصفية قضايا الأقليات (وخاصة فى القوقاز ذى الأغلبية المسلمة) قلل من الوزن النسبى لهذا القطب، خاصة فى ظل عجز روسيا عن تقديم أطروحة أيديولوجية تكسب بها العقول والأفئدة منذ سقوط الشعارات الساحرة للاشتراكية والعدالة الاجتماعية وحقوق العمال والفلاحين وتذويب الفوارق الطبقية.

أطروحات أخرى جمعت روسيا مع دول صاعدة إلى مسرح الزعامة العالمية؛ لتجعل من الجميع عالما متعدد الأقطاب. فى العقد الأخير صرنا نراجع من عام لآخر تكتل ما يسمى بدول البريك BRICs التى تضم إلى جانب روسيا كلا

من الصين والهند والبرازيل (والاسم يجمع الحروف الأولى من أسماء الدول الأربع). مجموعة البريك تعد صاحبة أكبر اقتصادات صاعدة، وستتفوق بحلول عام ٢٠٥٠ على مجموعة الدول الصناعية السبع (الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان).

الأحلاف العسكرية تحاول أيضا أن تعيد ترتيب العالم منذ سقوط الشيوعية؛ فحلف الناتو لم يكتف بدوره العسكرى لحماية دول الأطلنطى بل وسع خارطته لتشمل دولا عديدة فى أوراسيا وآسيا الجنوبية على السواء. لهذا السبب نجد انضمام (أو تقارب) دول البلطيق الثلاث (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) وأوكرانيا وجورجيا وبولندا إلى الحلف هو فى حقيقة الأمر انضواء سياسى واقتصادى وأيديولوجى وليس فقط عسكريا، الأمر الذى يصب بشكل غير مباشر فى مصلحة بقاء الهيمنة الأمريكية وعالم القطب الواحد. بل إن حلف الناتو بما حققه من تغلغل واختراق على المستويين الاقتصادى والسياسى تفوق على دور المنظمة الدولية التى بدأت قوية ورصينة، ثم تلاشى تأثيرها تدريجيا، نقصد "منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا".

فى المقابل تجتهد روسيا والصين لجمع الدول المتفككة عن البناء السوفيتى فى مركب تنظيمي واحد؛ لهذا السبب ظهرت منظمات دولية على شاكلة "كومنولث الدول المستقلة" وتحالف "شنغهاى" و"جووم" (الحروف الأولى من أسماء كل من جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان ومولدوفا) و"منظمة الأمن والتعاون فى آسيا الوسطى CSTO". فضلا عن محاولة روسيا استعادة تأثيرها العرقى بالترويج لإنشاء تحالف من الدول ذات الجذور العرقية المشتركة فيما عرف باسم "الجامعة السلافية" والذى استهدف توحيد كل من روسيا وكازاخستان وأوكرانيا وبيلاروسيا وصربيا.

تداخل فى التنظيمات السابق ذكرها السياسى والعرقى والدينى والعسكري، وكان هدفها جميعا إعادة تشكيل التوازن الدولى فى مرحلة انفرط فيها عقد التوازن وانفردت فيها واشنطن بالسيادة على مقدرات العلاقات الدولية.

كان"الاتحاد الأوروبي" خيارا لا مفر منه فى القارة الأوروبية لمواجهة العملاق الروسى الذى يطل برأسه من فترة لأخرى من جهة الشرق، ويمسك بأوراق اقتصادية وعسكرية مهمة بوسعها تهديد القارة الأوروبية العجوز، ومواجهة العملاق الأمريكى من الغرب الذى يريد أوروبا تابعة، ترفع من فترة لأخرى رايات السمع والطاعة فى الساحة الدولية.

وفى ظل محاولات المنظمات الدولية إعادة تشكيل النظام العالمى بقيت بعض الأقاليم فى العالم هامشية تنتظر إعلان النتيجة النهائية، ومن بين هذه الأقاليم يبرز العالم العربى والشرق الأوسط تحت تهديد التمدد الجيوسياسى الروسى والأمريكى والأوروبى والصينى والهندى والتركى والإيراني. صحيح أن ثمة تطلعات لبعض دول الإقليم، مثل مصر وإيران والسعودية وتركيا، لصياغة دور إقليمى مؤثر، إلا أن هذه الدول تتقن العمل منفردة، بل وقد تعادى بعضها بعضا، وتأبى التحالف والتكاتف معا.

دول الشمال الإفريقى تصوغ لنفسها دورا عالميا فقط من خلال تعاونها مع القوة الأمريكية الأحادية أو عبر التصالح مع أوروبا (مستعمرها القديم) لتصنع شراكة متوسطية تضم الدول الأوروبية المطلة على المحيط الأطلسى من إسبانيا إلى اليونان.

فى إفريقيا جنوب الصحراء لا نجد دولة واحدة قادرة على التغيير أو التعديل، أو حتى المشاركة بقدر أو بآخر، فى صياغة النظام العالمى الجديد. وحدها تبرز جمهورية جنوب إفريقيا باعتبارها أهم دول نصف الكرة الجنوبى ضمن منظمة إيبسا IBSA التى يجمع اسمها الحروف الأولى من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا.

فى أمريكا اللاتينية تنفرد البرازيل بالسمعة الأكثر ذيوعا بإعتبارها دولة "إقليمية" رائدة، لكن تنازعها فى ذلك فنزويلا صاحبة المخزون النفطى الكبير. غير أن فنزويلا والبرازيل والأرجنتين تجتمع معا فى تنظيم إقليمى يعرف باسم "الميركوسور"،

يسعى لإنشاء سوق مشتركة فى أمريكا الجنوبية، ويعمل- دون ثمار حتى الآن- على توحيد جهود الإقليم لمواجهة اختلال النظام العالمى اقتصاديا وسياسيا. وفى القارة الآسيوية ليست هناك منظمات دولية كبرى تحاول تحدى أحادية النظام الدولى فى الهيمنة الدولية، وجهود منظمة "الآسيان" لا تزال بعيدة عن المشاركة فى صياغة عالم متعدد الأقطاب.

فى ظل عالم يمور بالتغيرات والتقلبات، يحاول الكتاب الذى بين أيدينا اختبار إلى أى مدى يمكن للمنظمات الدولية والإقليمة، وبين الإقليمية، أن تغير من بنية النظام الدولي، ويفحص الكتاب مدى قدرة هذه المنظمات على الفعل، وحجم العقبات التى تقف دون تحقيق أهدافها. وقد أحسن الكتاب صنعا باختياره موضوعا محددا، إذ إن تناول "إعادة بناء النظام العالم الجديد" مهمة صعبة، تتجاوز جهود مجموعة من المؤلفات التى عادة ما تنتهى إلى نتائج عامة وغير محددة، تجمع كثيرا من المتناقضات معا، وتضم ألوانا من الاحتمالات التى يمكن تصديق أغلبها، ويمكن أيضا استبعاد حدوث كثير منها.

يحدد الكتاب مفهوم "النظام العالمي" بأنه "نسيج من العلاقات تشكلت عبر الزمن بآليات ولاعبين، كان هدفهم جعل التفاعلات الاجتماعية السياسية عبر حدود الدول قابلة للتوقع والإدارة، وما يشمله ذلك من توزيع ورقابة على القدرات العسكرية والاقتصادية العالمية، وتطور واستمرار القواعد والمؤسسات والمنظمات". ومع ذلك يؤكد الكتاب أنه عمدا قد لجأ إلى اجتزاء التعريف السابق، وحصره فى "جوانب فرعية من النظام العالمي، كالتغير فى الهياكل التنظيمية والقواعد المترتبة على مثل هذه الهياكل، وربط وجود أو غياب هذه التغيرات بأنماط العلاقات بين الدول".

يتداول مؤلفو هذا الكتاب مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التى تتردد كثيرا فى أدبيات النظام العالمى الجديد، وفى مقدمتها "الحوكمة العالمية" World Governance فى مقابل فرضية الفوضى Anarchy، ونظام القطب الأحادى

Unipolar فى مقابل النظام الثنائى Bipolar ومتعدد الأقطاب Multipolar. مفاهيم أخرى مثل الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة Neorealism وانتقال السلطة، وهرمية علاقات القوة، والفكر المؤسسى الليبرالي، والبنيوية الاجتماعية، والبنيوية الواقعية، وكلها تبدو حاضرة بجلاء فى منهج المعالجة بهذا الكتاب.

المحبطون فى العالم الثالث قد يرون أن المنظمات الدولية "مناسبات للكلام والثرثرة" لا طائل من ورائها، لا تقدم نفعا للضعيف، ولا تنصر المحتاج، وتحقق فقط مصالح الدول القوية الغنية. لكن الكتاب الذى بين أيدينا يتبنى نهجا واقعيا مغايرا، يرى أن المنظمات الحكومية مهمة؛ لأنها تسهل تبادل المعلومات، وتراقب الالتزام، وتسهل الربط بين القضايا، وتحذر من مصادر الغش فى العلاقات الدولية، وتحذر أيضا من كلفة الخسائر الناجمة عن السلوكيات السلبية، ومن ثم تفتح فرصا أكبر للتعاون. المنظمات الدولية القائمة بين الحكومات وبعضها بعضًا تعد فى نظر الكتاب دليلا واضحا على سمة أساسية من سمات النظام العالمى الجديد، ألا وهى "السلام الديموقراطي"، تطويرا لمصطلح "السلام الدائم" Perpetual Peace الذى دعا إليه الفيلسوف الألمانى إيمانويل كانط فى نهاية القرن الثامن عشر.

يولى الكتاب عناية خاصة للمنظمات بين الحكومية Intergovernmental Organizations، ويرمز لها بالاختصار IGO، وهى عبارة عن "منظمة" تتكون أساسا من عضوية دول "ذات سيادة" (يشار إليها بالدول الأعضاء)، أو من منظمات بين حكومية أخرى، وغالبا ما يطلق عليها تعبير "المنظمات الدولية"، على الرغم من أن هذا المصطلح قد يشمل أيضا "منظمات دولية غير حكومية"، مثل "المنظمات غير الربحية" الدولية، أو "المؤسسات متعددة الجنسيات".

وتعتبر المنظمات بين الحكومية أحد الجوانب المهمة فى "القانون الدولى العام"، حيث تتكون هذه المنظمات من خلال "معاهدة" تكون بمثابة "ميثاق" يجمع المجموعة. وتتكون المعاهدات عندما يدخل ممثلون قانونيون (حكومات) لعدة دول فى عملية "التصديق"، مما يمنح المنظمة "شخصية قانونية" دولية. وعادة ما يتم

تمييز المنظمات بين الحكومية بالمعنى القانونى عن تجمعات أو "تحالفات" الدول البسيطة، مثل "مجموعة الثمانية" أو "الرباعية الدولية". فهذه المجموعات أو التجمعات لم تنشأ بوثيقة مؤسسية، ولكنها توجد فى صورة "مجموعات مهام" فقط.

ويجب أيضا تمييز المنظمات بين الحكومية عن "المعاهدات"؛ فهناك معاهدات عديدة مثل "النافتا" أو "الجات" (قبل إنشاء "منظمة التجارة العالمية") لا ترقى إلى درجة "المنظمة"، ولكنها تعتمد تماما على الأطراف من الدول المشاركة، حتى تصبح إدارتها معترفا بها قانونيا باعتبارها "لجنة خاصة".

تختلف المنظمات بين الحكومية من حيث الوظيفة والعضوية ومعايير اكتساب هذه العضوية، فبعض هذه المنظمات تشكل تلبية للحاجة إلى منبر محايد للحوار أو "التفاوض" لحل النزاعات، بينما ظهر البعض الآخر لتحقيق مصالح متبادلة بصورة موحدة.

وتتمثل الأهداف العامة المقررة فى الحفاظ على السلم من خلال "حل النزاعات"، وتحسين "العلاقات الدولية"، وتشجيع التعاون الدولى فى مسائل مثل حماية "البيئة"، ودعم "حقوق الإنسان"، ودعم "التنمية الاجتماعية" (التعليم والرعاية الصحية)، وتقديم "المساعدات الإنسانية"، و"التنمية الاقتصادية". وبعض المنظمات أكثر عمومية فى نطاقها (الأمم المتحدة)، بينما يكون لدى البعض مهام موضوعية خاصة (مثل الإنتربول).

ويمكن تصنيف المنظمات بين الحكومية إلى أربعة أنماط عامة:

(١) **المنظمات العالمية:** وهى المفتوحة أمام جميع دول العالم طالما توفرت فيها معايير معينة، وتشمل هذه الفئة "الأمم المتحدة" ومنظماتها المتخصصة، و"الاتحاد العالمى للبريد" و"الإنتربول"، و"منظمة التجارة العالمية"، و"منظمة الجمارك العالمية"، و"صندوق النقد الدولى".

(٢) **المنظمات الإقليمية:** وهذه تكون متاحة للأعضاء فى إقليم أو قارة معينة فى العالم، وتشمل هذه الفئة "مجلس أوروبا"، و"الاتحاد الأوروبي"، و"الناتو"، و"الاتحاد الإفريقي"، و"منظمة الدول الأمريكية"، و"جمعية دول جنوب شرق آسيا"، و"اتحاد دول أمريكا الجنوبية".

(٣) **المنظمات الثقافية أو اللغوية أو العرقية أو الدينية أو التاريخية:** وتكون مفتوحة للأعضاء بناء على بعض الروابط الثقافية أو اللغوية أو العرقية أو الدينية أو التاريخية، وتشمل الأمثلة "دول الكومونولث" و"الفرانكوفونية" و"مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية" و"الاتحاد اللاتيني" و"منظمة المؤتمر الإسلامي".

(٤) **المنظمات الاقتصادية:** وتقوم على التنظيم الاقتصادي، ويركز بعضها على "التجارة الحرة"، وتخفيض الحواجز التجارية، مثل "منظمة التجارة العالمية" و"صندوق النقد الدولى". ويركز البعض الآخر على "التنمية الدولية". وهناك أيضا "تكتلات" اقتصادية دولية، مثل "منظمة الدول المصدرة للبترول- الأوبك". وقد تأسست "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" منظمة تركز على الاقتصاد. ويعتبر "مصرف الجنوب" مثالا على المنظمات الدولية الاقتصادية المكونة حديثا.

وقد بدأت المنظمات بين الحكومية فى الظهور فى القرن التاسع عشر فقط. ومن بين المنظمات الأولى "اللجنة المركزية للملاحة فى نهر الراين" التى ظهرت فى أعقاب "الحروب النابليونية"، و"اتحاد التلغراف الدولي" الذى تأسس بتوقيع ٢٠ دولة على "اتفاقية التلغراف الدولية" فى مايو ١٨٦٥. ومن أهم الأمثلة ظهور "عصبة الأمم" بعد الحرب العالمية الأولى، والتى كانت مصممة فى صورة مؤسسة لدعم الأمن الجماعى للحفاظ على السلم. ومع توسع ونمو المنظمات بين الحكومية يوجد حاليا أكثر من ٢٥٠ منظمة بين حكومية فى جميع أنحاء العالم، ولا يزال هذا الرقم مستمرا فى الزيادة. وقد ترجع هذه الزيادة إلى العولمة التى تزيد وتشجع

التعاون بين الدول؛ حيث وفرت العولمة أيضا وسائل أسهل لنمو هذه المنظمات، نتيجة لزيادة العلاقات الدولية. وهذا واضح على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وعلى المستوى المحلى أيضا. فعلى المستوى الاقتصادى، توفر المنظمات بين الحكومية موارد مادية وغير مادية لتحقيق الازدهار الاقتصادى. وكذلك تحقق هذه المنظمات المزيد من الاستقرار السياسى داخل الدولة وبين الدول المختلفة. وتتكون التحالفات العسكرية أيضا بوضع معايير مشتركة لضمان أمن الأعضاء ضد التهديدات الخارجية. وأخيرا، تشجع هذه المنظمات الدول الاستبدادية على التحول إلى الديموقراطية، لكى تشكل حكومات داخلية فعالة.

وهناك أسباب مختلفة تقف وراء اتجاه الدولة للمشاركة فى هذه المنظمات الدولية (بين الحكومية)، بعضها مرتبط بالعوائد الاقتصادية، وبعضها بالتأثير السياسى، حيث تتمتع الدول الصغيرة- التى ليس لها تأثير كبير على الساحة الدولية- بزيادة كبيرة فى تأثيرها من خلال عضويتها فى هذه المنظمات، كما تستفيد الدول ذات النفوذ الأكبر من زيادة تأثيرها على الشئون الداخلية للدول الصغيرة. وهناك الأسباب الأمنية، فضلا عن سعى بعض الدول الاستبدادية لتحسين صورتها وسمعتها الدولية حين تنضم إلى منظمات دولية تتمع كثير من دولها بسمعة ديموقراطية.

لكن فى المقابل تتحفظ بعض الدول على الانضمام إلى هذه المنظمات خوفا من فقدان جزء من سيادتها لصالح المنظمة أو أطراف مهيمنة فيها، خاصة أن الاتفاقيات الموقعة تلزم الدول الاعضاء طالما كان هناك قرار بالأغلبية.

ينطلق الكتاب فى مبرره لدراسة المنظمات الدولية (بين الحكومية) من أن ثمة تركيزا واستثمارا كبيرا من قبل دول العالم لبناء مثل هذه المنظمات، من حيث التكوين والصيانة؛ الأمر الذى تجلى فى تكاثر هذه المنظمات بصورة كبيرة، خاصة فى نصف القرن الماضي؛ حيث نما عدد المنظمات بين الحكومية من عدد قليل جدا فى أوائل القرن التاسع عشر، وبلغ حافة التضخم فى أوائل ستينيات القرن العشرين،

بعد أن قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بتكوين تجمع كبير من المنظمات بين الحكومية، لوضع إطار مؤسسى للترتيبات الأمنية والاقتصادية فى نظام ما بعد الحرب.

ورغم كثرة التفاصيل التى يحفل بها الكتاب فإن ثمة أربع قضايا أساسية تشغل المؤلفين هنا، وهي:

- الملابسات التى تدفع الدول إلى تكوين وتفعيل المنظمات الدولية بين الحكومية وسيلة لتشكيل النظام العالمى الإقليمى والدولي.
- مدى استعداد الدول للمشاركة بفاعلية فى عضوية المنظمات الدولية وتنسيق العمل الجماعى الذى قد يتطلب قدرا عاليا من الكلفة.
- درجة وفاء الدول بالالتزامات التى اتفقت عليها بوصفها أعضاء فى المنظمات الدولية، وحقيقة نيتها فى مساعدة المؤسسات على تحقيق أهدافها الأساسية.
- مدى مسئولية غياب أو وجود المنظمات الدولية عن التقدم أو التاخر فى مستوى العلاقات الدولية.

يعتمد الكتاب بكثافة على "أرشيف بيانات الحرب" Correlates of war، والذى يعرف اختصارا باسم COW. فى عام ١٩٦٣ كان أستاذ العلوم السياسية ديفيد سينجر David Singer بجامعة ميتشيجين قد بدأ بناء ذلك الأرشيف، بجمع بيانات عن تاريخ الحروب والنزاعات وأسباب نشوبها بين الدول.

يفرد الكتاب الذى بين أيدينا مساحات كبيرة للتحليل الإحصائى وبناء النماذج الرياضية أكثر مما يفسح مجالا لتحليل العلاقات الدولية أو مراجعة فلسفات وأيدولوجيات جديدة. فى بعض الصفحات قد يفقد القارئ شهيته لمتابعة معالجات "غير جدلية" لا تفكك أحجية ولا تناقش معضلة من معضلات النظام العالمى الجديد، لكن الكتاب مع ذلك لديه من الصبر والمثابرة ما يجعله يراهن على أن

دراسة طبيعة المنظمات الدولية بين الحكومية وتطورها العددى وتحليلها الإحصائى والعلاقات المتبادلة بينها يرتبط ارتباطا نظاميا، يمكن أن يصوغ بعض الرؤى المهمة، بالنسبة لمدى قدرة هذه المنظمات على تخفيف حجم الفوضى السائدة فى السياسة الدولية، فى تلك المرحلة التى نعيشها اليوم، والتى يبدو فيها العالم، من حيث الظاهر، تحت سيادة قطب أحادى واحد، بينما يكشف الباطن عن قدر بالغ من الفوضى فى بنية هذا النظام.

تمهيد

يدين الكتاب الذى بين أيدينا بأفكاره إلى عديد من مصادر الإلهام. فقد انطلق جزء كبير من هذه الأفكار بفعل النبض الأحادى الجانب الذى انتفض بين صانعى القرار الأمريكى فى أعقاب الأحداث المأساوية التى شهدها الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ووصل إلى ذروته فى عام ٢٠٠٣ بغزو العراق. غير أن تلك الكارثة الإرهابية وإن أدت إلى اندلاع حرب فى الشرق الأوسط إلا أنها لم تفض إلى انتفاضة جماعية تعيد بناء النظام الإقليمى والدولى فى العلاقات الدولية. وقد بدا لنا أن تلك الأحداث مثلت فرصة ضائعة للتعاون حيال الفاجعة، وحدت بنا إلى توسعة مجال الرؤية والعودة إلى تاريخ نهاية الحرب الباردة للوقوف على مقدار ما تحقق من إعادة بناء النظام العالمي، فضلا عن الأسباب التى وقفت وراء ذلك.

خلال إعدادنا لهذا الكتاب واجهتنا عدة تحديات، فى مقدمتها الخبرات المتباينة لكل منا فى العمل مع مؤسسات إقليمية وعالمية. وكان فى ذلك فرصة للعمل المشترك بين المساهمين فى الكتاب من أمريكا الشمالية ونظرائهم الأوربيين. ولعل فى تباين الخلفيات الجغرافية للمؤلفين ما ينعكس، ليس فقط على اختلافات واضحة فى الأبعاد النظرية والتدريبية والمنهجية، بل أيضا تجلى ذلك فى تباين الخبرات الحياتية فى العمل فى مؤسسات إقليمية ودولية. فالمشاركون الأوربيون فى هذا الكتاب عاشوا تحت ظلال التجربة العالمية الهائلة والتوسعية لقيام الاتحاد الأوربي، وقد لمس ذلك كل شيء فى طرائق حياتهم. فى المقابل، لم يكن لدى المشاركين من أمريكا الشمالية تجربة مشابهة، لكنهم عاشوا تحت ظلال مفهوم القوة الأمريكية المهيمنة و"قطبها الأحادى" منذ نهاية الحرب الباردة. وحين نمزج بين هاتين التجربتين وما يرتبط بهما من اختلاف فى وجهات النظر نحصل على تحديات جديدة ومصادر إلهام فكرى تصب فى النهاية فى صالح دراسة أفضل

لمراجعة وتقويم طبيعة الترتيبات التعاونية فى العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.

وكغيره من الأعمال البحثية، يجمع الكتاب الحالى مزيجا من الحماسة والشغف وكثيرا من العناء والقلق. ويمثل هذا الكتاب ثمرة نقاش دائم تشاركنا فيه بشكل منتظم وذلك خلال المنتديات السنوية التى عقدتها رابطة الدراسات الدولية International Studies Association (ISA) وغير ذلك من المناسبات سواء فى الولايات المتحدة أو سلوفينيا. ولعل علاقاتنا المؤسسية داخل رابطة الدراسات الدولية وفى خضم أنشطة رابطة الدراسات الدولية لأوربا الشرقية والوسطى (CEEISA) قد تطورت إلى صداقة شخصية، وهو ما سمح بتوالد تلك المناقشات والأفكار الجدلية والاختلاف فى الرؤى، الأمر الذى أثمر فى صياغة جهود بحثت عن حلول لقضايا نظرية ومنهجية وتحليلية.

وفى خضم الإثارة التى صبغت مناقشاتنا خلال سنوات خلت، لم تكن آراؤنا حول قضايا بعينها شاغلنا الأول، رغم اختلافنا حول بعضها، بل كانت القضايا المنهجية هى أكثر ما يشحذ قريحتنا. ولعلنا نعترف أنه لولا الصداقة التى جمعتنا لم يكن بوسعنا تجاوز تلك الاختلافات. لم نستسلم للوقوع أسرى للاختلاف، بل استبدلنا ذلك بتركيز جهودنا فى إكمال الناقص من البيانات بقدر الإمكان، وتحليل البيانات المتاحة، وإكمال القطع المفقودة حتى تكتمل اللوحة المعلوماتية، وتقديم أسس ترميز بديلة، ثم أخضع كل منا، بلطف وهدوء، منهج الآخر للنقد والتمحيص. ومن حسن حظنا أن طلابنا فى الجامعة كانوا يشاركوننا حماسنا، بل إنهم فى حقيقة الأمر كانوا كثيرا ما يدفعوننا لإتمام العمل وذلك بمجرد اكتمال جمع البيانات وظهور أولى بشائر التحليل.

وإضافة إلى الاختلافات (الأولية) بشأن نوعية البيانات التى نحتاجها، أمضينا عدة أشهر نناقش تعريف الأقاليم محل الدراسة. وهنا كانت آراؤنا بالغة الافتراق، خاصة ما تعلق منها بإقليمى أوربا والشرق الأوسط (وما يتضمنه ذلك

من آسيا وأفريقيا). ومع سعينا لتفسير السلوك الإقليمى وبين الإقليمى وأشكال التعاون، فإن مثل تلك الاختلافات كانت أكبر من مجرد كونها اختلافات اصطلاحية. وقد كنا على دراية بأن الطريقة التى يتم بها تعريف الأقاليم ستترك بصمتها على تحديد سلوكيات الدول عل المستوى الإقليمي، وخاصة فى مجال التعاون الإقليمى البيني. وفى النهاية اتفقنا على ألا نتفق! أو بالأحرى اتفقنا على أننا بحاجة إلى مناهج مختلفة تساعد فى تعيين و/أو تعريف الأقاليم محل الدراسة. وفى النهاية نشعر أن ذلك بمثابة أحد المنتجات الجانبية لتحليلنا، وهو منتج يسهم فى حد ذاته فى النقاش الدائر بشأن تعريف الأقاليم، خاصة بين الباحثين المهتمين بقضايا الإقليمية (التعاونية).

ويعرف كل من يشارك فى تأليف عمل جماعي، أن عليه التنازل عن بعض ما يتمسك به من أجل الوصول إلى تسوية معرفية تعاونية مع زملائه. فالاختلافات المنهجية والأسلوبية دوما ما تتفاقم بسبب اختلاف المهام المنوط بها كل فرد، والمسؤوليات الملقاة عليه، ومتطلباته الحياتية اليومية. لكن فى نفس الوقت، فإن المسؤولية فى النهاية مسؤلية جماعية يشترك فيها المؤلفون المشاركون فى العمل بلا استثناء، كما أن كلا منهم يتحسس ويحلل مساهمات زملائه، وهو ما يقدم دعما لكل فرد فى العمل وقت الحاجة، ويدفع نحو الخروج بنتيجة أفضل، حينها يشعر أحدنا أو بعضنا أن الضغط كى "نتحرك للأمام" هو البديل الأفضل للنجاح، وليس التركيز على مجرد أداء "المهمة" بأفضل ما فى الإمكان.

ولعل نقطة اختبار مدى نجاحنا فى العمل المشترك بهذا الكتاب هو مستوى ودرجة المنتج الذى قدمناه. ونأمل أن نكون قد أصبنا نجاحا فى هذا الصدد، وسنترك للقارئ تقدير ما إذا كنا قدمنا رؤى نافعة وثاقبة للطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية أم جانبنا التوفيق فى ذلك. ويشعر المؤلفون المشاركون فى عمل كهذا أنهم بصدد اختبار من نوع آخر يضع مستوى تعاونهم فى الميزان، خاصة مدى تماسك أو تدهور صداقتهم بعد اتمام العمل. ورغم أن الأمر ليس له تأثير مباشر على

القارئ نعلن بكل فخر أنه فى هذا الصدد فإننا حققنا نجاحا كبيرا. وسيدرك القراء الذين لديهم دراية بطبيعة العمل التعاونى المشترك، أننا حققنا إنجازا كبيرا.

وككل الجهود المشابهة، نقر أننا ندين بالفضل لآخرين لم نذكرهم بالاسم فى صفحات هذا الكتاب. ونود هنا أن نوجه لهم شكرا، لما قدموه لنا من دعم وتوفير للموارد. فأولا نشيد بالدعم الذى وفره لنا مركز العلاقات الدولية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة ليوبلانا (سلوفينيا) وقسم العلوم السياسية ومدرسة العلوم الاجتماعية والسلوكية بجامعة أريزونا. وندين بالشكر للدعم المالى الذى قدمته لنا اللجنة الأوربية (شبكة امتياز جارنيت للحوكمة العالمية، وقضايا الإقليمية والتنظيم: دور الاتحاد الأوربي، عقد رقم: ٥١٣٣٣٠). فقد ساعدتنا تلك اللجنة فى إكمال البيانات الناقصة المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان وغيرها من بقية عناصر المشروع محل الدراسة. ونتقدم بالشكر أيضا لثلة من الزملاء الذين أجرينا معهم نقاشات عدة خلال عديد من المؤتمرات والمنتديات، خاصة من أولئك الذين عرضنا عليهم مقتطفات من نتائج عملنا فى هذا الكتاب. والشكر أيضا لرابطة الدراسات الدولية ISA، ورابطة الدراسات الدولية لأوربا الشرقية والوسطى CEEISA والمؤتمر الروسى لرابطة الدراسات الدولية. ونتوجه بالشكر إلى طلابنا الجامعيين فى كل من مدينتى ليوبلانا (عاصمة سلوفينيا) وطوسون (ولاية أريزونا بالولايات المتحدة)، وقد قدم بعضهم رؤى ثاقبة ودعما مفيدا للمشروع، بينما مثل آخرون شريحة من الجمهور الذى استطلعنا آراءه وعرضنا عليه النسخ الأولى من جهودنا فى هذا الكتاب.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى نيك بيلورينى Nick Bellorini من دار نشر بلاكويل والتى أصبحت اليوم تحمل اسم ويلى- بلاكويل Wiley-Blackwell للثقة التى منحوها لمشروعنا ولنا شخصيا، فضلا عما زودتنا إياه بآراء سديدة لمحكمين لا نعرف أسماءهم منحونا أراء نقدية ثاقبة، سواء فى مستهل عملنا أو حين أوشك الكتاب على بلوغ غايته. وعادة ما يمارس الناشر أدوارًا متباينة بحسب المرحلة

التى يقطعها المؤلفون، ففى البداية تجده يشجعك، ثم يدللك، قبل أن يلوح مهددا حين توشك على النفاد مهلة تسليم النسخة النهائية من الكتاب، لكنه أبدا ما يثبط من عزيمة مؤلفيه. وقد قام نيك بيلورينى وآخرون فى دار نشر ويلي- بلاكويل بأداء مهمتهم على نحو رائع، ونحن نعترف لهم بالفضل لما قامو به من دور لاتمام هذا المشروع.

ولدى كل منا شعور شخصى عميق بالعرفان. فتوم فولجى يتقدم بالشكر أولا لزوجه شارون دوجلاس التى لم يكن هناك حدود لوقوفها إلى جواره عاطفيا وفكريا، وبدون هذا السند لم يكن لجهود فولجى فى هذا الكتاب، وغيره من الكتب، أن تخرج للنور. كما يتقدم فونجى أيضا بالشكر لابنه ماثيو، الذى يبدو أنه رفض دراسة العلوم السياسية فى سبيل تخصص العلوم الطبيعية الأكثر سلاسة، لكنه مع ذلك كان ابنا مثاليا، تعلم المرء معه سريعا كيف أن المستقبل يجب أن يكون هو القضية الشاغلة. وإضافة إلى ما سبق، فإن درجة الحفاوة، والدفء، والاحترافية، والصداقة، التى وجدها فولجى وطلابه فى جامعة ليوبلانا فى سلوفينيا، وخاصة من قبل بيترا روتر وزلاتكو سابيتش، لا يمكن لكلمات أن تعبر عما يقابلها من شكر. كما يتقدم فولجى بالشكر لطلابه (فى مرحلة ما قبل التخرج وما بعدها) الذين شاركوا بنقاشات مهمة فى قاعات الدرس أسهمت فى إنتاج معرفة أكبر من المتوقع. ويود فولجى توجيه كلمة شكر إلى رابطة الدراسات الدولية، الأساتذة، والإدارة، والأعضاء، ودانا لارسن على وجه الخصوص، وذلك نظير التشجيع والدعم لأداء عمله البحثي، رغم أعبائهم الكبيرة فى الرابطة. وبالمثل يتوجه جميع المساهمين فى تأليف هذا الكتاب بالشكر لدانا لارسن ولهيئة الرابطة ولزملائهم المرموقين فيها وذلك لما قدموه من دعم وإيحاء بالأفكار.

وتشعر أندريا جيرلاك بالامتنان لتوم فولجى وأرون وولف للأفكار الخلاقة والدعم الذى وجهاه لها خلال العمل فى المشرع وفى غيره من المهام الأخرى. كما تتقدم بالشكر لجين كلارك Jeanne N. Clarke لتوفير أرضية صلبة مكنتها من

البحث الجاد فى قضايا السياسة والحوكمة. وتتقدم أيضا بالامتنان لزوجها، كونراد كليمين، لما وفره لها من مشاعر الصداقة والحب، واما أحاطها به على الدوام من روح الدعابة والمرح. وتشكر أيضا طفليها، إلاّ ولوكاس، وتقدر صبرهما حين كانت أنف أمهما ملتصقة على الدوام بشاشة الحاسوب، وتتمنى أن يجدا فى المستقبل شغفا بالعلاقات الدولية، وأن يسعيا لجعل عالمنا أفضل.

وفى النهاية تتقدم بيترا روتر وزلاتكو سابيتش بالشكر لتوم فولجى لحماسته المتقدة ودوره التوجيهى فى هذا المشروع. وبفضل مثابرته تمكن كلاهما من المضى قدما فى أكثر من مناسبة. وبفضله أيضا تمكنا من قضاء بعض الوقت فى مناقشة قضايا تخص النظام العالمى الجديد والحوكمة العالمية وذلك مع زملائهم فى كلية العلوم الاجتماعية (خاصة مع أنا بوجونوفيتش فينكو- التى شاركتهم شغفهم لاتمام هذا العمل منذ بدايته- فضلا عن أنوشكا فيرليجيو وأندريه مرفار واللذان أضافا إلى العمل الحالى بإسهامات نقدية جاءت فى وقتها تماما). لقد كان هذا العمل لهما بمثابة تجربة تعليمية حقيقية، وهما سعداء لأن المحصلة فى النهاية ليست مجرد كتاب، بل نسجا من خلال هذه التجربة وشائج صداقات جديدة مع كل من فولجى وشارون وأندريا وبقية الفريق الرائع فى رابطة الدراسات الدولية، تلك الصداقات التى ضمنت ضرب مواعيد للقاء على مائدة عشاء فى أية فرصة سانحة تجمع بينهم.

الفصل الأول

بحثًا عن نظام عالمى جديد

قضايا ورؤى للمستقبل

توماس فولجى، زلاتكو سابيتش،

بيترا روتير، إليزابيث فاوست، وستيوارت رودجيرز(*)

صار من السذاجة اليوم أن يشغل أحد نفسه بمحاججة الأطروحة القائلة بأننا نعيش فى عصر "نهاية التاريخ" (Fukuyama,1992). فبعد مرور عقدين تقريبا على نهاية الحرب الباردة وبزوغ فجر عصر جديد فى العلاقات الدولية، لا نشهد تغيرا ملحوظا باتجاه النصر الشامل والمكتمل للقوى الديموقراطية والرأسمالية والسلمية والثرية والعلاقات المتناغمة بين الدول. فقد ظهرت الولايات المتحدة كدولة مهيمنة على السياسات الدولية، لكنها وجدت نفسها تحارب فى ما لا يقل عن أربع حروب منفصلة وتتورط فى مستنقع اثنتين منها. ومضى حلف شمال الأطلسى (الناتو) للاشتباك فى حرب للمرة الأولى فى تاريخه. وأطلت المقابر الجماعية برأسها القبيح فى أفريقيا وأوربا. وعرقلت النزاعات الإقليمية الجهود المتعاونة فى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ومؤخرا فى أوربا. وعاد الإرهاب الدولى- الذى كان حاضرا بقوة فى الحقبة السابقة أيضا- ليضرب من جديد معظم أقاليم العالم وبصفة

(*) إليزابيث فاوست باحثة دكتوراه فى قسم العلوم السياسية بجامعة أريزونا. تتضمن اهتماماتها البحثية الحراك المتغير فى المنظمات الدولية، والمؤسسات العالمية، وعلاقات التعاون الدولى وأولويات السياسة الخارجية، والعلاقة بين البناء الإقليمى والدولي.

ستيوارت رودجيرز حاصل على درجة جامعية فى القانون وباحث دكتوراه فى العلوم السياسية بجامعة أريزونا، وتتركز اهتمامته على خيارات وبدائل السياسة الخارجية.

خاصة فى الولايات المتحدة. وزادت حدة التباين فى الثروة وتوزيع الدخول سواء داخل القطر الواحد أو بين الدول بعضها بعضًا. أما مبادئ نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان، والطاقة النووية، والحد من انتشار الأسلحة النووية، فقد صارت جميعها محل صراع فى عديد من الأقاليم بطريقة لا تتفق مع توقعاتنا بعالم سلمى وعلاقات متناغمة.

تسارعت العولمة، وإن كانت بصورة غير متساوية، على مستوى النطاق والمكاسب. ولم يعد أحد يجادل علميا فى حدوث تغير مناخي، مما يبشر بمستقبل سيئ. وأصبحت ندرة الموارد الطبيعية، خاصة المياه والنفط، بالإضافة إلى تكاليف الطاقة والغذاء المتزايدة، تهدد الأمن. وظهر أن دول الشمال والجنوب التى تطورت فى ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية وصلت إلى مرحلة توقف (على الأقل بالنسبة لجولة منظمة التجارة العالمية فى الدوحة). وأظهر الانهيار القريب للنظام المالى العالمى فى أواخر ١٩٨٢ أن الرقابة فى هذا القطاع (أو نقصها) كانت غير كافية، وساهمت العولمة فى انتقال سريع للأزمة من شركة لأخرى ومن قطاع لآخر ومن دولة لأخرى.

وعلى خلاف الأكاديميين أمثال فوكوياما، لم يتوقع صانعو السياسات أبدا أن يكون سقوط الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة بمثابة شفاء لكل أمراض العالم، بل توقع القليل منهم "نهاية العالم". ومع ذلك، قد يرغب المرء فى أن يسمى ذلك حقبة جديدة فى السياسة العالمية، ويبدو من الطبيعى أن نقول إن العالم ظل فى جوانب عديدة مليئا بالمشاكل كما كان قبل سقوط جدار برلين. ويبدو أيضا أن طرق حكم قضايا العالم المعاصر ووسائله غير كافية أو غير مناسبة للتحديات التى يفرضها المجتمع الدولى المعاصر، وأنه قد تكون هناك حاجة لاتجاهات جديدة فى الحوكمة العالمية تختلف عن أنماط البناء التنظيمى التى تخلفت عن الحرب الباردة. وجاءت أوضح الصيغ المعبرة عن نية بناء وإدارة عالم جديد فى أعقاب الحرب

الباردة من جورج بوش فى بداية عهده رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، حين ذهب إلى القول:

"إننا نقف اليوم فى لحظة فريدة واستثنائية... فمن بين هذه الأوقات المضطربة، يمكن أن يظهر هدفنا الخامس- نظام عالمى جديد- حين نستقبل حقبة جديدة خالية من تهديد الإرهاب، وأقوى فى سعيها نحو العدالة، وأكثر أمنا فى مضيها نحو السلام. وهى حقبة تستطيع فيها دول العالم، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، أن تزدهر وتحيا معا فى تناغم... واليوم يكافح هذا العالم الجديد للظهور، وهو عالم يختلف كثيرا عن ذلك الذى عرفناه[١].

وبعد ستة أشهر يعود بوش ليقول:

...والآن نستطيع أن نرى عالما جديدا يظهر إلى الوجود. عالم يتبدى فيه الأفق الحقيقى لنظام عالمى جديد"[٢].

ولا شك فى أن التفاؤل بظهور "جديد" فى السياسة الدولية يتعلق بحقيقة أن الاتحاد السوفيتى قد انهار كقوة عظمى[٣]. ومع ذلك، وبعد مرور عقدين تقريبا، لا يزال هناك جدل مستمر بين صانعى السياسات وفى الكتابات البحثية (Drezner, 2008; Hkenberry, 2003; Stein, 2008) حول التساؤلات التالية: ما هو، أو ماذا يمكن أن يكون، هذا النظام العالمى الجديد؟ ما مدى، أو إمكانية، اختلافه عن النظام السابق؟ ما هي، أو ماذا يمكن أن تكون، نتائجه بالنسبة للعلاقات الدولية؟

ويهدف الكتاب الذى بين أيدينا إلى استكشاف ملامح هذا النظام العالمى الجديد (الناشئ) من خلال تناول هذه التساؤلات الأساسية وما يتعلق بها. حيث

---

(١) الرئيس جورج بوش، خطاب أمام الجلسة المشتركة للكونجرس، ١١/٩/ ١٩٩٠.

(٢) الرئيس جورج بوش، خطاب أمام الجلسة المشتركة للكونجرس، ٦/٣/ ١٩٩١.

(٣) " النظام العالمى الجديد: ما الجديد؟ وأى عالم؟ وأنظمة من؟" الإيكونومست، ١٩٩١/٢/٢٣، ص ٢٥-٢٦.

تختلف الإجابات السابقة المتاحة فى الأدبيات كثيرا، وتتراوح ما بين المناداة بإعادة دراسة بنية القوى العظمى فى العالم[١]، مرورا بالقول إن النظام العالمى الجديد الناشئ ستسيطر عليه شبكات عالمية متباينة (Slaughter, 2004)، إلى توقعات متفائلة نوعا ما بظهور "ديموقراطية عالمية" كأساس للبنية المؤسسية العالمية (Held, 1995; Archibugi et al., 1998). ويبدو أن الإجابات تتوقف غالبا على الاتجاهات النظرية المتنافسة السائدة، وعلى القضايا المطروحة ذات الأهمية فى العلاقات الدولية، وعلى مدى الحصول على البيانات المتاحة.

ويعتبر مفهومنا للنظام العالمى (الجديد أو القديم) مفهوما انتقائيا يقوم على مجموعة من الاعتبارات مثله فى ذلك تقريبا مثل بقية المفاهيم التى تقابلنا فى أدبيات العلاقات الدولية. غير أننا فى هذا الكتاب نعتمد فى استكشاف النظام العالمى على مجموعة المنظمات الدولية التى ظهرت – أو التى فشلت فى الظهور– فى السياسة العالمية والإقليمية، كما نستعين فى ذلك أيضا بمجموعة التأثيرات التى أحدثتها هذه المنظمات على العلاقات بين الدول. ونقر هنا (وفى شكل١) أن مفهوم النظام العالمى أوسع كثيرا من مجال اهتمامنا، وندرك موقعنا بين المفاهيم الأوسع ونحاول استنباط بعض النتائج بما يتجاوز مجموعة المنظمات التى تعزز التعاون بين الدول. ومع ذلك، فإننا نود أن نؤكد على أن دراسة النظام العالمى ككل تخرج عن نطاق كتابنا (أو أى كتاب آخر).

نود الإشارة أيضا إلى أننا نقصد بالنظام العالمى أنماطًا من العلاقات تشكلت عبر الزمن بآليات ولاعبين كان هدفهم جعل التفاعلات الاجتماعية السياسية عبر حدود الدول قابلة للتوقع والإدارة. وهناك الكثير الذى يمكن أن يدخل تحت هذا

---

(١) على سبيل المثال، بحلول ٢٠١٠ بلغ النمو السنوى فى الدخل القومى المجمع لكل من البرازيل وروسيا والهند والصين – الدول المسماة بـــالبريك BRIC (الحروف الأولى من اسم كل دولة) – أكبر من نظيره لكل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا مجتمعة" وبحلول ٢٠٢٥ "سيكون ضعف النمو الخاص بمجموعة السبع الكبار" (Drezner. 2007:34-5). وتصل دراسة Mearsheimer (2001) إلى نتيجة مشابهة.

التعريف العام، بما فى ذلك توزيع ورقابة القدرات العسكرية والاقتصادية العالمية، وتطور واستمرار القواعد والمؤسسات والمنظمات. وكذلك فإننا لا نقصد بهذا التعريف أن نكون محددين تماما: فبينما قد تعكس توزيعات القدرات العسكرية والسياسية والاقتصادية العالمية إمكانية قيام أطراف معينة بالقيادة العالمية أو الإقليمية، فإننا نفترض أن هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر على تكوين واستمرار الآليات العالمية التى تشكل ملامح النظام العالمي، بخلاف الإمكانات المادية. وهكذا نرى فى صياغتنا للمفاهيم أنه بينما قد تكون ظروف أحادية القطبية أو تعددية القطبية مهمة، إلا أننا لسنا قطعيين فى تعريف الأنظمة العالمية الجديدة أو القائمة بالفعل.

وفى الحقيقة، إن مدى قدرة الإمكانات المادية المتغيرة وممارسات الدول القوية على خلق نظام عالمى جديد ــ وبنى تنظيمية جديدة يترتب عليها قواعد جديدة وأنماط علاقات جديدة وأساليب جديدة لتناول القضايا العالمية والإقليمية، كما جاءت مفصلة فى عبارات جورج بوش ــ يعتبر محل جدل كبير ويحتاج لتحليل تجريبى دقيق. ويحاول العمل التالى أن يجتزئ هذا التعريف الواسع بالتركيز على جوانب فرعية من النظام العالمي: كالتغير فى البنى التنظيمية والقواعد المترتبة على مثل هذه البنى التنظيمية، وربط وجود أو غياب هذه التغيرات بأنماط العلاقات بين الدول. وبهذه الطريقة فإنه وإن لم يكن بوسعنا تحديد ما إذا كانت كل أبعاد النظام العالمى قد تغيرت، سنكون قادرين فى المقابل على التدقيق بشدة فيما إذا كانت المجموعات الفرعية البارزة من النظام العالمى قد مرت بتغيرات أم لا، وحجم النتائج التى يمكن أن تكون قد أحدثتها بالنسبة للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

صياغة المفاهيم

يعتمد المقصود بالنظام العالمى والمفاهيم المتعلقة به مثل الحوكمة العالمية إلى حد كبير على المنظور النظرى للفرد والافتراضات التى يدخلها هذا المنظور

على دراسة السياسة الدولية. حيث تفترض الواقعية الجديدة، كأكثر المناهج النظرية تأثيرا فى دراسة العلاقات الدولية، أن النظام العالمى يعمل فى ظل أجواء من الفوضى (Waltz, 1979). وبقبول فرضية الفوضى (Bueno de Mesquita, 2003:126) تتحدد أكثر الدائرة التى ننظر من خلالها إلى النظام العالمى الجديد بحيث ننشغل فقط بمتابعة توزيع ومراقبة الموارد العسكرية والسياسية والاقتصادية، وما يثار حول ذلك من نقاش متعلق بما إذا كان النظام الجديد أحادى القطبية، والظروف التى يمكن أن يتحول فى ظلها إلى الثنائية أو التعددية القطبية (Waltz, 1993).

وعلى الرغم من دقة وإحكام هذا المنهج، نجد أنه يدفع بفرضية الفوضى- أى غياب بنى الحوكمة المصممة بناء على تنظيم الدول- إلى حيز ضيق للغاية فى فهم كيفية عمل حوكمة الشؤون الدولية. فمن الواضح أن الدول التى تكافح ضد الفوضى، بناء على قدراتها ورغباتها والتكاليف المتضمنة فى أية فترة زمنية، يمكنها النجاح بطرق مختلفة فى خلق آليات مستمرة نسبيا تجعل الحكم على مستوى النظام ممكنا بصورة مستمرة لفترات زمنية طويلة. وبالتالى توافق دول كثيرة على الالتزام بالقواعد والآليات الإجرائية التى تضعها المؤسسات إما لحل المشاكل والصراعات أو لمسائل التنسيق. وسواء كانت هذه الدول تفعل ذلك بسبب آليات الإلزام أو لأن البدائل الأخرى أكثر تكلفة، فإن هذه الاستخدامات للحوكمة العالمية لا تختلف تماما عن البنى التنظيمية وعمليات النظم السياسية المحلية التى تدفع المواطنين لاختيار الحياة داخل نظام القواعد لأسباب أخرى خلاف الاحتمالات الكبيرة للعقوبات وإلزام الحكومة المركزية.

و لكن هذه الصورة- التى تشير بطرق مختلفة إلى أنه يمكن تقليل الفوضى فى العلاقات الدولية- قد لا تتوافق مع فكرة الحوكمة من خلال حكومة مركزية تحتكر توزيع السلع والقيم فى نظم سياسية محلية عديدة. ومع ذلك، فإنها تمثل مسافة بعيدة عن فرضية استمرار الفوضى. ونقر أيضا بأن آليات الحكم تحظى

بمساندة وتسهيل الدول، ولكننا نشعر بأن هذا يؤدى ببساطة إلى الطبيعة اللامركزية للحكم، و لا يمكن مساواته بالفوضى.

واتساقا مع معظم التركيز الضمنى فى دراسات العلاقات الدولية، فإننا نقترح أنه بدلا من كون الفوضى حالة مستمرة، يجب أن تعامل على أنها "متغير" يتقلب مع الزمن والظروف ومدى التنظيم اللامركزى فى السياسة الدولية، وقدرة ورغبة الدول فى خلق آليات حكم. إذ يبدو أن معاملة الفوضى على أنها متغير يتسق مع مجموعة من المقاربات النظرية فى فهم السياسة الدولية. وحتى المقربون من أصحاب نظريات الواقعية الجديدة، بما فيهم أصحاب نظريات انتقال السلطة (Tammen et al., 2000) وأصحاب نظريات الدورة الطويلة (Rasler and Thompson, 1994) الذين إما يركزون على هرمية علاقات القوة أو على القادة العالميين، فإنهم يهتمون جدا بصياغة مجموعة القواعد التى وضعتها القوى الكبرى أساسا لتشغيل كل النظام الدولي. ويعرض المؤسسيون الليبراليون (Keohane, 1984; Ikenberry, 2001) رؤية أكثر لا مركزية للنظام العالمي، ومع ذلك يصيغون أيضا مجموعات المنظمات والمؤسسات والنظم التى تبدو أنها تظهر قدرا كبيرا من النظام فى السياسة الدولية عندما تعامل مجتمعة. بل إن البنيويين الاجتماعيين أكثر استبعادا لفرضية الفوضى (Vendt, 1992, 1996). وإجمالا، يبدو أن هذه المدرسة لا تشير إلى أن الفوضى مستمرة، وأنها تركز باستمرار على مسألة التغير وتطرح سؤالا مفاده: ما مقدار الفوضى السائدة فى أية لحظة زمنية، وما الظروف التى تتغير فى ظلها؟

وبالنسبة لمن يعتبرون الفوضى حالة مستمرة، فإن مفهوم النظام العالمى يكون ضيقا ويعتمد على القدرات. أما بالنسبة للذين يعتبرون الفوضى كمتغير، فإن مفهوم النظام العالمى يكون معقدا، ويتضمن مجالات حكم واسعة للقضايا مع الكثير من المنظمات والمؤسسات والنظم والقواعد والقوانين الموضوعة لتسهيل التفاعل والتعاون والتنسيق فى العلاقات الدولية.

تجمع المنظمات بين الحكومية

لا يرى أصحاب النظريات الواقعية التقليدية أن المؤسسات ناتجة عن التعاون، ولكنهم يعتبرونها بمثابة تواطؤ بين أقوى الدول فى النظام الدولى لفرض القواعد التى تفيد الأقوياء على حساب الأقل قوة. وتقدم النظرية الواقعية تفسيرين لكيفية عمل المنظمات بين الحكومية: التفسير الأول يرى أن المنظمات تسمح للدول القوية بوضع جدول الأعمال وتحديد كيفية توزيع المكاسب بين الأعضاء، والتفسير الثانى يرى أن هذه المنظمات تسمح للدول القوية بربط سياسات الدول الأخرى بسياق رسمى من خلال استخدام الحوافز الممنوحة عن طريق الارتباط بين القضايا (Schweller and Priess, 1997). وهناك نظرة واقعية بنيوية معدلة ترى أن المنظمات بين الحكومية مهمة، لأنها تحقق الاستقرار بسد الفجوة بين "المشاركة السياسية المتزايدة ومؤسسات الحكم الضعيفة" وبتقديم حوافز إيجابية للدول الأعضاء لتجنب السلوك المهدد للاستقرار، لإدارة الانتشار النووي، ولتوفير منبر للدول الضعيفة للإعلان عن قضاياها (Snidal, 1991). ومع ذلك، تعتبر هاتان النظرتان الواقعيتان أن المؤسسات مجرد انعكاس لرغبات قادة العالم ومجرد وسيلة للحفاظ على الوضع القائم.

أما أصحاب المذهب العقلانى فيرون أن المنظمات بين الحكومية مهمة، لأنها تسهل تبادل المعلومات وتراقب الالتزام وتسهل الربط بين القضايا وتحذر من مصادر الغش فى العلاقات الدولية، ومن ثم تفتح فرصا أكبر للتعاون (Keohane, 1984; Katzenstein et al., 1998). وتؤكد المقاربة المؤسسية الليبرالية الجديدة على المزايا السابقة للمؤسسات مثل المراقبة وارتباط القضايا، ولكنها تركز أيضا على أن المنظمات بين الحكومية تشجع التعاون من خلال توسيع آفاق المستقبل، وتحذر من كلفة الخسائر الناجمة عن السلوكيات السلبية. وتركز النظرية المؤسسية اهتمامها كثيرا على دور المنظمات الدولية واتفاقيات التعاون، ولكنها لم تكن تهتم حتى وقت قريب بالفرق بين الاتفاقيات والمؤسسات. حيث لم يبدأ العمل إلا مؤخرا

للتركيز على طبيعة التصميمات المؤسسية المتغيرة لكل من المنظمات والاتفاقيات الدولية (Haftel, 2007; Boehmer et al., 2004).

ولكن التمييز بين المنظمات بين الحكومية حسب تصميمها على المستوى الجزئى يتجاهل أحيانا القضايا الكلية الأكبر المتضمنة فى الآليات المتغيرة للنظام الدولي. ونقر بأن مفهومنا الواسع للنظام العالمى متعدد الأبعاد بطبيعته، وأن المعالجة الكاملة لكيفية تغير النظام عبر الزمن تتطلب أن نتناول أبعاده المختلفة فى النهاية. ويحاول شكل (١) توضيح المجال الأوسع لاتفاقيات التعاون، ويحتوى على مجالات يمكن أن تعمل فيها المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فى سياق المقاربات الثنائية والمتعددة، وتتقاطع مع مجالات الاهتمام (ذكرنا مجالين للاهتمام من قبيل التوضيح). وعرضنا أيضا فى الشكل التمييز بين المنظمات بناء على كل من التصميم التنظيمى والنطاق الجغرافي.

لم تتمكن أدبيات العلاقات الدولية بعد من إنجاز المهمة الكبيرة المتمثلة فى حصر كل التنظيمات المعروضة فى الشكل الذى قدمناه، وخاصة كيفية ارتباط الأبعاد المختلفة لمنظمات التعاون بعضها ببعض. فعند هذه النقطة قد يبدو من الصعب أن نحدد ما إذا كانت التغيرات عبر الأبعاد المختلفة تتحرك جنبا إلى جنب، أم أنها مدفوعة بعوامل مختلفة، وبالتالى يتغير بعضها ببطء، بينما لا يتغير بعضها مطلقا، فى حين يمر بعضها الآخر بتغيرات جوهرية استجابة لتغيرات النظام والتغير فى أولويات السياسة الدولية. ولكن محدودية الموارد والوقت والخبرة تجعل هذا التحليل الشامل غير عملى هنا. ولذلك سنركز على بعد واحد فقط من النظام العالمى– وهو تجمع المنظمات الدولية العاملة فى السياسة الدولية– واستكشاف مدى تغير بنيتها عن الحقبة السابقة. ونظرا لأن دور المنظمات الدولية فى أدبيات النظام العالمى كان مشوشا فى أحسن الحالات، وبقدر تفصيل الواقعيين والواقعيين الجدد لمفاهيم النظام العالمي؛ يبدو أن فرضية النظام العالمى الذى يعمل فى ظل ظروف الفوضى قللت من أهمية المنظمات الدولية. وقد تم ترتيب هذا

الكتاب لعرض أهمية بعض هذه المنظمات، سواء المؤسسية الرسمية (الوظيفية) أو المعيارية (القانونية).

وعلى الرغم من أننا نتناول أطيافا مختلفة من المنظمات الدولية فى هذا الكتاب، فإن تركيزنا ينصب على مجموعة فرعية منها أطلقنا عليها مصطلح المنظمات الرسمية بين الحكومية. حيث تتميز هذه المنظمات عن غيرها من بقية المنظمات من حيث مجموعة من الخصائص التنظيمية (مثل المركزية والاستقلالية) التى سنناقشها فى الفصل التالي، وتتمتع بخصائص نتوقع أن تكون مرتبطة بآليات الحكم فى العلاقات الدولية التى يحتمل أن تؤدى إلى مجموعة من التأثيرات على سلوك الدول، وتفاعلاتها مع بعضها، وقدرتها على التعاون والتنسيق فيما بينها. وتقارن بعض الفصول التالية بين التأثيرات التى خلفتها كل من المنظمات الرسمية بين الحكومية والمنظمات العامة (غير الرسمية) بين الحكومية[١]، وتدرس بعض الفصول الظروف التى لا تتكون فيها المنظمات الرسمية بين الحكومية بأعداد كافية، أو لا تتكون على الإطلاق فى بعض الحالات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بينما نذكر فى بعض الحالات نتائج باحثين آخرين بما يعكس نتائج متشابهة أو مختلفة عن الأبعاد الأخرى، فإننا نعترف بأن الصورة الناتجة التى نرسمها للتغير والاستمرار عبر الحقبتين قاصرة على أحد جوانب النظام العالمى فقط، وأن الأمر يتطلب عملا إضافيا لتقديم صورة أكثر شمولا للحوكمة العالمية (والإقليمية). ولكن لماذا نركز على المنظمات بين الحكومية، وعلى المنظمات الرسمية بين الحكومية بالمعنى الضيق أساسا؟ هناك أسباب عدة تجعل هذا البعد فى الحكومة مهما لمزيد من الدراسة. فأولا، خلصت بعض النتائج

---

(١) وعلى سبيل المثال، يركز الفصل الرابع على اتجاه المنظمات بين الحكومية (فى ظل ظروف معينة) إلى تصعيد الصراعات فيما بينها، ويقارن صراحة بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية. ولكن هذه المقارنة تصبح أقل ملاءمة عندما نركز على وظائف المنظمات الرسمية فى تخفيف الصراعات. انظر الفصل الثالث لتبرير هذا التمييز.

إلى أن المنظمات الدولية تشكل جانبا هاما من السلام الديموقراطى الذى أسس له الفيلسوف "كانط"، ذلك السلام الذى يتناوله الباحثون الدارسون للصراع بين الدول (Russett et al., 1998; Russett and Oneal, 2001; Oneal and Russett, 1999).

وعلى الرغم من بعد هذه النتائج عن الإجماع، فإنها تشير إلى أن الآليات العاملة داخل المنظمات بين الحكومية تخفف الصراعات بين الدول، وبالتالى يبدو أن تجمعات المنظمات بين الحكومية العاملة فى السياسة الدولية لها أهميتها. وتعتبر طبيعة المنظمات بين الحكومية وأعدادها وأسباب أهميتها أمورا بعيدة عن الأسئلة الجدلية، ولكن الإجابات على هذه التساؤلات يمكن أن تخلق بعض الرؤى الهامة بالنسبة لمدى قدرة تجمعات المنظمات المختلفة بين الحكومية على تخفيف حجم الفوضى السائدة فى السياسة الدولية.

وهناك سبب آخر للتركيز على هذه المنظمات بين الحكومية، وهو أن الدول (وأطراف أخرى) استثمرت كثيرا فى تكوين وصيانة المنظمات بين الحكومية، وأن هذه المنظمات تكاثرت بصورة خاصة فى نصف القرن الماضي. حيث نما عدد المنظمات بين الحكومية من عدد قليل جدا فى أوائل القرن التاسع عشر، حتى وصل إلى حافة التضخم منذ أوائل ستينات القرن العشرين. ونفترض أن هناك أهمية لهذه الأعداد. فتكوين المنظمات بين الحكومية مكلف، وبعض المنظمات التى تكونت تتطلب من الدول قدرا من التضحيات ببعض من سيادتها، وفى بعض الأحيان قد تعمل ضد مصالح أقوى أعضائها[١]. ونظرا لأعدادها الكبيرة وتكاليف ومخاطر تكوينها وإدارتها، تراجع الدول مدى أهمية هذه المنظمات لتسيير العلاقات الدولية، أو تحقيق أهداف سياساتها الخارجية.

---

(١) لاحظ الصراع بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية و إدارة بوش، والذى أدى إلى الحرب العراقية الثانية فى ٢٠٠٣. و قد تجددت العلاقة المتوترة خلال استعراض تطور التقنية النووية الإيرانية. انظر "الولايات المتحدة والبرادعى مختلفان على البرنامج النووى الإيراني" إنترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٠٠٧/٨/٣١.

وهناك حجة أخرى هامة لصالح دراسة المنظمات الدولية، وهى أنه خلال القرن الماضى كان نمط تكوين هذه المنظمات يسير فى تناغم مع التغيرات النظامية الجوهرية فى الشئون العالمية والجهود المبذولة لإعادة تشكيل طبيعة النظام العالمي. وقد تجلى ذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بتكوين تجمع كبير من المنظمات بين الحكومية التى تضع الإطار المؤسسى للتدابير الأمنية والاقتصادية فى نظام ما بعد الحرب. وكما سنذكر فى الفصل التالي، فإن البناء التنظيمى للمنظمات بين الحكومية نما بحوالى ٦٧% فى فترة ١٥ سنة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. بل إنه حتى بعد الحرب العالمية الأولى، أدت جهود وودرو ويلسون لوضع مبادئ جديدة للنظام العالمى- بالرغم من تبددها قبل فقدان التأييد المحلى فى الولايات المتحدة- إلى تكوين تجمع كبير من المنظمات بين الحكومية خلال ١٥ سنة من نهاية الصراع العالمي. وهكذا يبدو معقولا أن نفترض أنه خلال فترة زمنية مماثلة بعد نهاية الحرب الباردة، يجب أن نكون قادرين على الكشف عن مجموعة كبيرة من التغيرات الجوهرية فى المنظمات الدولية ومعدل نموها، بما يعكس تطلعات صانعى السياسات فى الدول الكبرى لإعادة تشكيل طبيعة النظام العالمي.

وبالطبع فإن البناء التنظيمى العالمى والإقليمى يتكون مما هو أكبر من مجرد المنظمات بين الحكومية الرسمية، وأن مدى عملها بصورة مناسبة يعتمد كثيرا على مصالح الدول التى تشكل عضوية هذه المنظمات[1]. وفى الحقيقة، فإننا مثل معظم الدراسات السابقة نميز بين المنظمات بين الحكومية والأنواع الأخرى من التدابير التعاونية (المذكورة فى شكل١)، مثل التنظيمات الخاصة والاجتماعات التعاونية غير المؤسسية المستمرة بين الدول، والوحدات الأخرى الفرعية المنبثقة

---

(١) لاحظ بيان كوفى عنان أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون قوية كما يريدها أعضاؤها. انظر "نص المؤتمر الصحفى للأمين العام كوفى عنان بمقر الأمم المتحدة، نيويورك، ١٨/١٢/ ٢٠٠٣". SG SM 9009, ١٩/١٢/٢٠٠٣.

عن منظمات بين حكومية، أو المؤسسات التى تسيطر عليها منظمات بين حكومية أخرى أو تسيطر عليها أطراف غير حكومية (المنظمات غير الحكومية). ومع ذلك، لا يعنى هذا ببساطة أنه ليس لهذه التنظيمات التعاونية أهمية بالنسبة للعلاقات بين الدول. ففى الحقيقة، ثمة مجالات تحول فيها تطور المنظمات الرسمية بين الحكومية إلى تنظيمات بين حكومية بطريقة أكثر سهولة، كما فى حالة التعاون عبر الحدود فى قضايا المياه.

وأخيرا، فإن الدراسات السابقة عن المنظمات الدولية لا تزال فى بداية التقييم المنهجى للبناء التنظيمى فى عالم ما بعد الحرب الباردة. ففى السابق، كان هناك ثلاثة أعمال كبيرة حاولت تكوين رصيد من المنظمات الدولية، إما عند نقطة زمنية معينة (Jacobson et al., 1986)، أو لتقييم التغيرات عبر الزمن. وقد أوقفت دراستا (Shanks et al., 1996; Cupitt et al., 1996) تحليلهما المطول عند نقطة مبكرة جدا فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، وبالتالى لم تستطع أى منهما أن تقارن بصورة منهجية بين البناء التنظيمى للمنظمات بين الحكومية بعد الحرب الباردة وما قبلها. وبالإضافة إلى ذلك، من الضرورى أن نعتبر أن المنظمات بين الحكومية جزء من النظام العالمي، إذ إن دراسة البناء المؤسسى بصفة عامة، والمنظمات الدولية بصفة خاصة، بمعزل عن العمليات التى تحدث داخلها وحولها، لن تكون لها قيمة تفسيرية كبيرة. وهكذا يكمل الكتاب الحالى التحليل المقارن لبنية هذه المنظمات بوضع أنماط التغير والاستقرار فى السياق الأوسع لأدوار الدول فى تغيير طبيعة هذه المنظمات، والعكس بالعكس، سواء كان ذلك قبل الحرب الباردة أو بعدها.

وفى هذا الإطار، يهتم الكتاب الذى بين أيدينا بخمس مجموعات مترابطة من القضايا المتعلقة بهذا البعد الخاص فى النظام العالمي، ويحللها فى سياق التغيرات الجوهرية منذ نهاية الحرب الباردة. حيث تتعلق المجموعة الأولى بالأوضاع التى تبدى فيها الدول رغبتها وقدرتها على تكوين وتفعيل المنظمات الدولية كوسيلة

لتشكيل النظام العالمى الإقليمى و/أو الدولي. بينما تتعلق المجموعة الثانية باستعداد الدول للمشاركة الفعالة كأعضاء فى المنظمات الدولية والتنظيمات التعاونية إذا ظهرت قضايا تتطلب العمل الجماعي، خاصة إذا كان يترتب على هذه المشاركة تكاليف كبيرة بالنسبة للدول. وتتعلق المجموعة الثالثة بتأثير هذه المنظمات بين الحكومية على العلاقات القائمة بين الدول، ومدى تغير هذه التأثيرات كلما تغيرت الأوضاع العالمية. وتتعلق المجموعة الرابعة برغبة الدول فى الوفاء بالالتزامات التى اتفقت عليها كأعضاء فى المنظمات بين الحكومية والتنظيمات التعاونية الأخرى، أو بعبارة أخرى، تتعلق بما إذا كانت الدول قادرة و/أو راغبة فى مساعدة المؤسسات على تحقيق أهدافها الأساسية (مثل مساندة وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما جاء فى المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة). وعند استكشاف هذه القضايا، تتضح نقطة أخيرة ترتبط كثيرا بتحليلنا: وهى أن غياب المنظمات بين الحكومية (فى إقليم ما أو فى مجال ما) يمكن أن يقدم الكثير من المعلومات عن حالة العلاقات الدولية، بدرجة أكبر منها فى حالة وجودها.

وسوف تساعدنا الإجابة على هذه الأسئلة من منظور تطور وأداء المنظمات الدولية (مع مراعاة التنظيمات التعاونية الأخرى) على استنتاج مقدار التغير الذى حدث فعلا بعد سقوط جدار برلين، من حيث كل من البناء المؤسسى والمعياري، وما إذا كنا شهدنا فعلا ظهور نظام عالمى جديد. وكما سيلاحظ القارئ فى الفصول التالية، فإننا لم نجد أن تجمعا من المؤسسات التعاونية قد غير جوهريا فيما كان متوقعا، سواء فى مواقف صانعى السياسات أو فى الاضطراب الذى نتج عن نهاية الحرب الباردة. ومع ذلك، وقبل الانتقال إلى الوصف التفصيلى لما يوجد فى الجزء الأكبر من هذا الكتاب، سننظر أولا بصورة أكثر قربا إلى مفهوم المنظمات بين الحكومية، نظريا وعمليا، لكى نضع أساسا للفصول التالية.

تحديد المفاهيم

أشرنا سلفا إلى أن عدد المنظمات يختلف باختلاف تعريف هذه المنظمات[١]؛ حيث تظهر أسئلة عديدة عند اختيار وحدة التحليل المناسبة: فهل يجب أن نشمل المنظمات التى تكونها الدول فقط، أم نشمل أيضا المنظمات التى تكونها منظمات بين حكومية أخرى (المنظمات المنبثقة)[٢]، وهل نشمل المنظمات التى تتكون من عضوين على الأقل، أم نقتصر على تلك التى تضم أكثر من عضوين[٣]، وهل نشمل المنظمات التى تتألف عضويتها من الدول فقط، أم نسمح بتوليفة من الدول والأعضاء غير الحكوميين، وهل نضم المنظمات التى نادرا ما تلتقى أم نقتصر على المنظمات التى تلتقى بانتظام[٤]، وهل نقتصر على المنظمات ذات البيروقراطيات الكبيرة أم نشمل المنظمات ذات البيروقراطيات الصغيرة أيضا؟[٥] ففى معظم الدراسات التجريبية ذات العينات الكبيرة، يعتمد التعريف العملى للمنظمة بين الحكومية على توصيف " أرشيف بيانات الحرب "Correlates of war (COW)، والذى يتطلب أن تكون المنظمة كيانا رسميا به ثلاث دول أو أكثر

---

(١) إن التعريفات التى تسمى "معقولة" "تقدم أرقاما أكبر من ٣٤٤، ولكنها أقل من ١٠٧٥" (Jacobson et .al., 1986:144)

(٢) بينما تكونت بعض المنظمات المنبثقة نتيجة للمفاوضات بين الدول، وكانت عضوية الدول تتم بموافقة الدول فى بعض المنظمات، لم يكن الأمر كذلك فى البعض الآخر. وكذلك كانت منظمات منبثقة عديدة تتكون بطريقة تجعلها مجرد فرع أو تابعة للمنظمة الأصلية. وسنوضح فيما يلى أن تلك المنظمات المنبثقة التى تتوفر فيها كل متطلبات الاستقلال تفقد وضعها كمنظمة منبثقة، وتصبح منظمة رسمية حسب تصنيفنا. ويبدو أن المنظمات المنبثقة بصفة عامة تتكون وتختفى بمعدلات أسرع كثيرا من المنظمات التى تكونها الدول، مما يعكس الاختلافات الجوهرية بين هذين النوعين من التدابير التعاونية.

(٣) عادة ما يكون الحد الأدنى للمنظمات بين الحكومية ثلاثة أعضاء.

(٤) يتمثل الحد الأدنى للدخول فى "الكتاب السنوى للمنظمات الدولية Yearbook of International Organizations" فى أن تجتمع مرة واحدة على الأقل كل أربع سنوات.

(٥) يتطلب معظم الباحثين وجود مقر رئيس أو هيئة تنفيذية حتى يمكن اعتبار المنظمة بين حكومية. ومع ذلك، هناك منظمات بين حكومية عديدة مذكورة فى ذلك الكتاب السنوى وليس لديها هيئة مكتب لا يوجد فيها سوى فرد و فردين على الأكثر.

كأعضاء، ولديه أمانة دائمة أو أى "مؤشر آخر على المؤسسية مثل المقر الرئيس و/أو هيئة دائمة"(Pevehouse et al., 2009:9-10). وبناء عل كيفية اختيار المرء لتعريف ماهية المنظمة بين الحكومية، فإن العدد والخصائص والتأثيرات المحتملة للمنظمات بين الحكومية تتفاوت كثيرا.

وللأسف، فإنه غالبا ما يكون المفهوم والتعريف العملى للمنظمة بين الحكومية متروكا للاتفاق الضمنى أو مدى توافر قاعدة بيانات قد تكون عرّفت الموضوع من قبل. ورغم أن المفهوم الأساس للمنظمة الدولية، كما تطور فى أدبيات العلاقات الدولية، يعطى للباحثين فكرة عامة واسعة عن المجتمع العالمي، إلا أنه لا يقدم سوى معايير موضوعية قليلة يمكن من خلالها تحديد الملاحظات محل الاهتمام.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف واحد متفق علية للمنظمات بين الحكومية، فإن المفهوم الأساس يمكن الوصول إليه من خلال استنباط المحاولات المنهجية السابقة لتصنيف وتعريف المنظمات بين الحكومية.

فقد كانت هناك ثلاثة جهود كبرى لحصر مجتمع المنظمات الدولية فى النظام العالمي، وقد استخدم كل من هذه الجهود السابقة معايير تجريبية (Wallace and Singer, 1970; Jacobson et al., 1986; Shanks et al., 1996; Pevehouse et al., 2003).

ومن خلال تداخل هذه المعايير، ظهرت الإشارة إلى المفهوم العام المشترك عبر الدراسات السابقة. فقد حاولت هذه الدراسات تمييز المنظمات بين الحكومية عن الأشكال الأخرى فى العلاقات الدولية، مثل الاتفاقيات أو اللقاءات المنفردة أو المستمرة بين الدول بصورة غير مؤسسية، أو المنظمات التى تعتمد على مؤسسة أخرى أو تسيطر عليها أطراف غير حكومية.

وتقدم دراسة Abbot and Snidal (1998) الكثير عن المفهوم الأساس المناسب؛ حيث حددت بعدين أساسيين للمنظمات الرسمية بين الحكومية(١)- المركزية والاستقلال- أى مركزية اتخاذ القرار الجماعى والأعمال الجماعية التى تقوم بها الدول الأعضاء، واستقلال المنظمة للعمل بقدر من الحرية فى مجال محدد.

ومع ذلك، فإنه بينما نجد أن تحديدهما للمفهوم الأساس يتفق بصفة عامة مع المشاهدات التجريبية، إلا أن هذا المفهوم لا يقدم الكثير بالنسبة لتحديد متى يتأهل الكيان ليكون منظمة دولية. وبينما يستطيع الباحث استخدام المفهوم الأساس للتمييز بين نقيضين – فلقاء قمة ليس منظمة بين حكومية، بينما الأمم المتحدة كذلك – إلا أنه لا يساعد كثيرا فى تحديد تلك المنظمات التى تقع فيما بين هذين النقيضين. كما يفتقد المفهوم الأساس إلى التوجيه بشأن كيفية الفصل "بين" أنواع المنظمات التى تشترك فى خصائص وأبعاد تفصلها عن المنظمات الأخرى(٢).

وكذلك فإنه بينما يمكن استخدام المفهوم الأساس بدقة لتفسير كيف تؤثر المنظمات بين الحكومية على النظام الدولي، إلا أن النظرية السببية التى تتمتع بعمومية تكفى لتطبيقها على مجتمع المنظمات شبه المحدد والذى يشير إليه المفهوم الأساس، لا تستطيع تفسير التباين فى التأثيرات التنظيمية المشاهدة عبر جغرافية الزمان والمكان، ولا تستطيع تحديد الآليات الخاصة بالأنواع المختلفة من المنظمات بين الحكومية. ونظرا لمواجهة هذه الاهتمامات، اتجه الباحثون إلى بناء مفاهيم ذات منفعة عملية أكبر، أى المفاهيم المنهجية التى تشمل آليات لأبعاد محددة تجعل التحديد الدقيق للمشاهدات ممكنا وعمليا.

---

(١) لمزيد من التفصيل، راجع الفصل الثانى الذى يتناول مفهوم "المنظمة الرسمية" كأحد أشكال المنظمات بين الحكومية "القوية".

(٢) قد يكون هذا مصدر الكثير من التشويش الذى نتج عن المفاهيم غير المتوافقة، حيث تكون الخصائص المحددة مركزية، بينما تكون الخصائص الموضحة للمجموعة الفرعية غير محددة.

ويتطلب تركيب مفهوم منهجى توازنا مرجحا بين مجموعة معايير نمطية (Gerring, 1999:367)[١] ويتطلب البحث فى موضوع المنظمات الدولية أن ينصب الاهتمام على التوازن بين التماسك والتمايز والمنفعة النظرية والمنفعة العملية. ويعتمد تحديد مجتمع المؤسسات ذات الصلة على القضية البحثية المطروحة. وبناء على حاجات التساؤل النظرى يؤدى إعداد مفهوم منهجى إلى نماذج أكثر اتساقا داخليا وأكثر دقة فى التنبؤ.

وتعتبر المفاهيم المنهجية مهمة للنظريات التى تحاول تفسير الاختلافات بين عضوية وتأثير وعمل المنظمات الدولية. إذ يقول الليبراليون الجدد والبنيويون إن الكثافة المتزايدة لشبكة المنظمات تغير من سيادة الدولة وتتدخل فى العمليات البيئية التى تحاول تقويض التعاون. وعلى سبيل المثال، يظهر Beckfield (2003) أن المنظمات بين الحكومية تؤثر على سياسة العالم من خلال تشكيل السياسات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، ومن خلال تخصيص الموارد الكثيرة من الدول التى تربط سياساتها بالسياسات التى تتبعها المنظمة بين الحكومية. وتركز هذه الحجة على خصائص الأبعاد المحددة للمنظمات بين الحكومية، ويجب تجميع المنظمات بناء على ذلك بالضرورة. بينما تركز بحوث أخرى على تأثير المنظمات بين الحكومية على تشجيع السلام، وتركز بصفة خاصة على التأثيرات المرتبطة بآليات فض المنازعات، وهذا بعد يمكن تحديده بوضوح ولا يتوافر لدى كل المنظمات الدولية (Smith, 2000; Rusett et al., 1998). وترى النظرية الواقعية الجديدة أن المنظمات بين الحكومية تؤثر على الدول الأعضاء من خلال ارتباط السياسات بكلفة الالتزام بالعضوية وتبادل المعلومات والارتباطات المتعددة بين القضايا المختلفة. ولكن التباين بين هذه الخصائص كبير جدا لدرجة أن النظرية

---

(١) (١) الألفة- "ما مدى ألفة المفهوم؟"؛ (٢) الصدى- "هل المصطلح المختار له صدى؟"؛ (٣)- الاختصار- "ما مدى قصر المصطلح وقائمة خصائصه المحددة؟"؛ (٤) الاتساق- "ما مدى الاتساق الداخلى للأمثلة والخصائص؟"؛ (٥) التمايز - ما مدى تمايز الأمثلة والخصائص؟ وكيف يتحدد ويطبق المفهوم؟"؛ (٦) العمق- ما عدد الصفات المصاحبة المشتركة بين الأمثلة الواردة تحت التعريف؟"؛ (٧) المنفعة النظرية- "ما مدى منفعة المفهوم فى مجال الاستنتاجات الواسعة؟"؛ (٨) المنفعة العملية- "ما مدى منفعة المفهوم فى مجال الأمثلة والصفات المرتبطة؟"

ذاتها تقترح وجود حد أدنى للتأثيرات المتوقعة من العضوية، وبالتالى تتطلب النظرية مفهوما يسمح بالتباين.

ويقدم الفصل الثانى توضيحا للانتقال من المفهوم الأساس إلى المفهوم المنهجى المناسب. حيث يركز الفصل على التأكيد على أن البعد المؤسسى الرسمى "للنظام العالمى الجديد" قد ظهر بعد نهاية الحرب الباردة. وهكذا فإنه يفترض بصفة عامة أن تكوين منظمة ذات تنظيم بيروقراطى صغير واستقلالية محدودة جدا يعتبر أقل فائدة لاستقرار النظام العالمى الجديد، وذلك مقارنة بشبكة المنظمات التى تتمتع ببيروقراطية مستقرة وبقدر من الاستقلال (على الأقل من حيث تحقيق الحد الأدنى من كل منهما). وبالمثل، فإنه قد يكون من السهل جدا تكوين منظمات لا تتمتع بأى من هاتين الخاصيتين، مقارنة بتكوين منظمات تتمتع بكل منهما. ولكن وجود منظمات ذات استقلالية أو استقرار بيروقراطى ضعيف أو معدوم(١) سيضعف القدرة التنبؤية للنموذج الذى يفسر أهمية قوة القوى الكبرى فى البناء المؤسسى الرسمي؛ ونتيجة لذلك، يتمثل المفهوم المنهجى الذى تطور مع المنفعة العملية المناسبة فى مفهوم المنظمات الرسمية بين الحكومية.

وهكذا يركز عديد من الباحثين فى الكتاب الذى بين أيدينا على دراسة شريحة بعينها من المنظمات الدولية، وذلك بسبب الموضوع الذى يركز عليه هذا البحث. وتتمثل هذه المنظمات فى "أقوى" مجموعة من مجتمع المنظمات بين الحكومية. وكما أوضحنا سلفا، فإن تكوينها يحتاج إلى موارد كثيرة. وتتطلب التزامات كبرى من الدول بوسائل متعددة الأطراف لأنها لا تقتصر على الحاجة إلى التضحية بقدر من الاستقلالية من جانب الدول الأعضاء، بل تتطلب أيضا أن تحصل الكيانات غير الحكومية على الاستقلال بدورها. وهكذا فإن التساؤلات البحثية التى نثيرها خاصة فى الفصلين الثانى والثالث حول الطبيعة المتغيرة للنظام العالمى تقودنا إلى صياغة منهجية لمفهوم المنظمات بين الحكومية يمكن أن تمثل

---

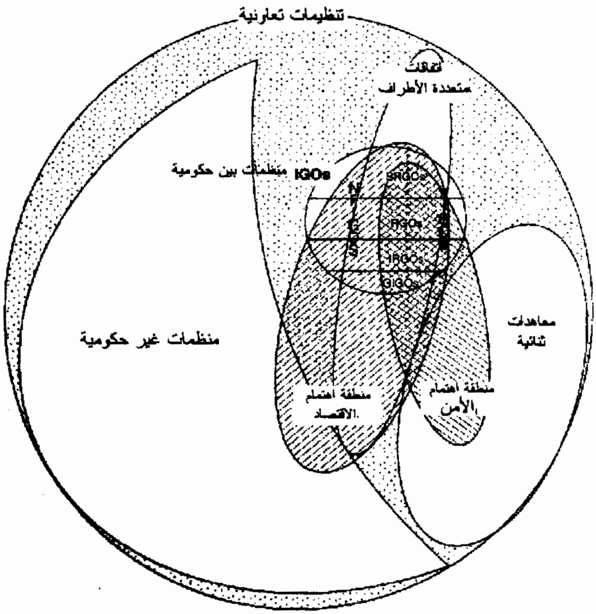
(١) وذلك مثل المنظمات المنبثقة التى لا تكونها الدول، والتى غالبا ما تفتقر إلى الاستقلالية والبيروقراطية المستقلة.

جزء صغيرا فقط من مجموع مجتمع المنظمات الدولية، ولا يحتمل أن تنتشر بصورة متساوية عبر المجالات الموضوعية والجغرافية.

ومع ذلك، يجب أن نذكر أن هذه الفئة من المنظمات الدولية لا تمثل القاعدة دائما. ففى مجالات معينة قد تفضل الدول المرونة التى توفرها الاتفاقيات الخاصة أو المنظمات الأقل مؤسسية. ويحتمل أن يتعلق هذا بمجالات الموضوعات التى تختلف حولها الأطراف المعنية بشدة، وخاصة عندما تسود عقلية "مشكلة واحدة فى المرة الواحدة"، وعندما لا يمكن اجتياز التفاعل الرسمى والنمطى الشديد. وبالمثل، فإن مجالات القضايا التى تمر بتغيرات سريعة، مثل التقنية أو الحفاظ على البيئة، يمكن أن تكون أكثر ارتباطا بالأشكال التنظيمية الأكثر مرونة (كما سنرى لاحقا فى الفصل الخامس). وكذلك فإن وجود أو غياب قوى عظمى بالنسبة للإقليم، وكذلك القوى الخارجية التى تقتحم الإقليم، يمكن أن يؤثر كثيرا على درجة "قوة" المنظمة بين الحكومية التى يرغبها المشاركون (لاحظ هذا فى الفصل الثامن عن "إقليم البحر المتوسط). ولذلك اخترنا أن نتناول بحثنا باتباع الآليات المرتبطة بتصنيف المنظمات بين الحكومية الرسمية فى الفصول الثانى والثالث والسادس، فى حين أننا فى الفصول الرابع والخامس والسابع والثامن استكشفنا مجال المنظمات بين الحكومية بالمقارنة بين ظهور المنظمات الرسمية بين الحكومية (العالمية وبين الإقليمية والإقليمية وشبه الإقليمية، على التوالي) والتنظيمات الأكثر بساطة، أو فى سياق مجالات موضوعية معينة (مثل قضايا المياه عبر الحدود وقبول قواعد حقوق الإنسان). وتتفق كل هذه الفصول فى الوعى بالاختلاف بين المجموعات الفرعية من المنظمات بين الحكومية، ووضوح مدى حاجة هذه الاختلافات إلى الأساس النظرى سواء على مستوى المفاهيم أو التطبيق[1].

---

(١) بالطبع لا يعتبر التمييز بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية الفرق الوحيد فى المفاهيم، والذى يمكن استخدامه للتمييز بين المنظمات المختلفة. حيث تختلف المنظمات فى عدد من الخصائص الحيوية الأخرى، والتى تتراوح من القضايا التى تتناولها إلى الوظائف التى تؤديها، ودرجة الارتباط بين المنظمات كشبكات – بالإضافة إلى طبيعة تصميماتها المؤسسية – مع النتائج الهامة المترتبة على تأثيرها على الدول الأعضاء والسياسة الدولية (Boehmer et al., 2004; Gartzke et al., 2005).



منظمات بين حكومية رسمية	FIGOS	منظمات بين حكومية غير رسمية	NFIGOS
منظمات حكومية إقليمية	RGOs	منظمات حكومية شبه إقليمية	SRGOs
منظمات حكومية بين إقليمية	IRGOs	منظمات حكومية عالمية	GIGOs

شكل(١) تنوع التنظيمات المؤسسية التعاونية المتضمنة لآليات الحكم

ويوضح شكل(١) عالم التنظيمات التعاونية، حيث تتراوح هذه التنظيمات من الاتفاقيات الخاصة غير الرسمية (التى تمثلها المنطقة المنقطة) إلى التنظيمات الأكثر رسمية، مثل المنظمات بين الحكومية والمعاهدات متعددة الأطراف. ولا نعرض هذا الشكل كحجة لأى تساؤل أو إطار نظرى محدد. فهو يعمل كتوضيح يظهر مقطعا عرضيا محتملا للمنظمات يغطى مجالات خاصة بتساؤل افتراضي. وبالنسبة لهذا التساؤل الافتراضي، يبدو أن هناك آليات سببية اقتصادية وأمنية توجه اختيار المنظمات للتحليل.

ويمكن أن تتراوح التغطية حسب المجال الموضوعى من استغلال كل أشكال التدابير التعاونية، كما فى مجال حقوق الإنسان، إلى المجالات الموضوعية الضيقة كما فى تنسيق النقل الجوى بين دولتين متجاورتين، والذى يخص فقط المجموعة الفرعية من المؤسسات الخاصة بالاتفاقيات الثنائية. ويمكن أن يكون لكل مجال موضوعى مجال تغطية مختلف، وتتكون المؤسسات التعاونية المتضمنة من مجموعات فرعية مختلفة. ويعتمد اشتمال/استبعاد التدابير المناسبة فى إطار التنظيمات التعاونية على التساؤل المطروح. ويؤكد شكل(١) المؤسسات ذات الصلة بحجتنا النظرية المتعلقة بتعريفاتنا ونماذجنا المحددة بدقة. ويمثل هذا الشكل أيضا صيغة أكثر تبسيطا للبناء الفعلي، فمثلا، هناك تداخل بين بعض المجالات الموضوعية، كما فى حالة التطور التنظيمى- فبينما يمكن بناء البنية التحتية التنظيمية لمجال موضوعى معين، إلا أنه قد يصبح مفيدا (وقابلا للاستغلال) فى مجال آخر (Powers, 2004).

وفيما يتعلق بالقوة النسبية للمنظمات، فقد افترضنا أن تكوين مجموعات المنظمات بين الحكومية للمساعدة على تنظيم النظام العالمى ومكافحة الفوضى (والذى يسمح للدول بالانضمام إلى المنظمات التى لها تأثير على السياسات الخارجية للأعضاء) لا يمكن أن يتحقق من خلال منظمات بين حكومية ضعيفة، طالما أن الدول لا تزال تمثل الوحدات الرئيسة فى السياسة الدولية. وتتمثل المنظمات بين الحكومية الضعيفة فى المنظمات التى لم تكونها الدول (المنظمات المنبثقة) والتى لم تصادق عليها هذه الدول رسميا. وحتى المنظمات التى تكونها الدول تختلف من حيث بنيتها الداخلية وعملها؛ حيث تفتقد المنظمات الضعيفة إلى القدرة البنيوية على التأثير على سلوك وتفاعل أعضائها وعلى مخرجاتها. وكذلك فإن المنظمات ذات الوظائف المحددة بدقة قد يكون تأثيرها محدودا على البيئة الخارجية الأوسع وعلى مدى سلوكيات السياسات الخارجية لأعضائها.

ويوضح الفصلان الرابع والسادس متى يجب أن تكون المنظمات الرسمية بين الحكومية مصدرا لصياغة مفاهيم التعاون التنظيمى بين الحكومات. ففى الفصل الرابع يتعرض المؤلفون تحديدا للفرق بين المنظمات الرسمية بين الحكومية

والمنظمات غير الرسمية فى تحليل نطاق جغرافى بالغ التميز (نطاق ما بعد الشيوعية فى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى) ذلك النطاق الذى مر بمرحلة إعادة تعريف فى البناء التنظيمى بعد نهاية الحرب الباردة وصراع روسيا لإعادة فرض سيطرتها على منطقة كانت تسيطر عليها سابقا. إذ يقدم تصنيف المنظمات الرسمية بين الحكومية حدا أدنى يستطيع من خلاله المؤلفون الإشارة إلى الالتزامات الجادة للأعضاء فى هذا المجال فى تخصيص الموارد والسياسات الملزمة، ومدى قدرة التجمعات الإقليمية على العمل على تقليل الصراع بين الدول التى ظهرت حديثا على الساحة العالمية.

ويركز الفصل السادس بصفة خاصة على قدرة المنظمات الرسمية بين الحكومية على تقديم بدائل سياسية للدول الأعضاء التى لا ترغب فى التحول الديموقراطي، ومع ذلك تريد أن تحصل على "المكاسب" التى يمكن أن تتحقق من التحول الديموقراطي. وهنا يعتمد سلوك انضمام الدول على التأثيرات المتوقعة للمنظمات بين الحكومية، والتى تعتمد بدورها على قدرة المنظمات على التأثير على السلوك والالتزام. وفى هذا السياق تصبح المنظمات بين الحكومية الرسمية مهمة جدا، لأن المنظمات الضعيفة لن تقدم التزامات تنظيمية صادقة ولا إحلالا للأنظمة التى تتحول للديموقراطية.

ولكن هذا لا يعنى أن المنظمات بين الحكومية الضعيفة غير مهمة فى السياسة الدولية. إذ بوسعها دفع جهود معينة نحو التعاون، ويمكن أن توفر الفرص أمام الدول للتعاون، أو الدخول فى صراعات وذلك عن طريق توفير فرص أكبر للتفاعل بين الدول. ويمكن فى ظل ظروف دولية معينة أن يكون خيار تكوين منظمات ضعيفة أفضل من تكوين منظمات قوية من حيث فعالية التكاليف[١].

---

(١) يعتبر الفرق بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية كافيا بمفرده، لدرجة أن حوالى ٨٦ منظمة فى سنة ٢٠٠٠ كانت منظمات بين حكومية، ولكنها فشلت فى تلبية المتطلبات العملية المرتبطة بالمنظمات الرسمية بين الحكومية (Volgy et al., 2008). وبالإضافة إلى ذلك، هناك مئات من الكيانات الأخرى التى تقع حتى خارج تصنيف المنظمات الحكومية تماما، والتى تتراوح من الكيانات الخاصة إلى التدابير التعاونية وصولا إلى التجمعات الكبيرة من المنظمات المنبثقة.

وفى الحقيقة فإنه يمكن القول إنه عندما تبدأ الدول فى تفضيل المنظمات الضعيفة على المنظمات القوية، لا بد أن تكون هناك تغيرات هامة فى الشئون الدولية. ويعتبر "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" مثالا جيدا على مثل هذه المنظمات، حيث كانت أهميته تتزايد مع انتشار الوعى بعالمية المشاكل البيئية. ومع ذلك، قد يوضح هذا البرنامج أهمية المنظمات القوية فى مقابل المنظمات الضعيفة: فقد لا تكون بنيته قوية بما يكفى لاستيعاب التعاون البيئى المشترك على نطاق واسع، وهناك حكومات عديدة تحاول منذ فترة طرح فكرة تكوين "منظمة البيئة العالمية" التى يمكن أن تقوم على أساس هذا البرنامج (Charnovitz, 2002:8).

وقد يؤدى غياب المنظمات القوية، أو المنظمات بين الحكومية الرسمية، إلى ظهور مشاكل نظرية حادة. ففى الفصل الخامس يستكشف المؤلفون التعاون الإقليمى فى مجال المياه المشتركة. ومن خلال تركيز الاهتمام على هذا المجال الموضوعى، اكتشفوا أنه لا توجد فعلا منظمات رسمية بين حكومية مخصصة لتسهيل هذه الاتفاقيات الإقليمية. ومن الواضح أن التحليل يدعو إلى توسيع تناول مفاهيم المنظمات بين الحكومية فى هذا المجال (كما فعل المؤلفون) ومواصلة البحث فى أسباب انفصال هذا الموضوع عن التطور التنظيمى الرسمي. ونلاحظ أن هذه المشكلة طرحت أيضا فى الفصل الثامن، حيث يبدو أن هناك تطلعات وهوية لإقليم مشترك، ولكن لم تتطور أية بنية تنظيمية لذلك فى الواقع.

وينتقل اهتمام البحث فى الفصل السابع إلى تأثير المنظمات بين الحكومية فى مجال حقوق الإنسان، الذى يتضمن مجموعة كبيرة من الاعتبارات المعيارية. وقد تكون المتطلبات الرسمية لتصنيف المنظمات الرسمية بين الحكومية أقل ملاءمة لتحديد قوة أو فعالية المنظمات بالنسبة إلى التغيرات فى المعتقدات المعيارية محل الخلاف. وفى الحقيقة، يمكن أن تكون المنظمات الضعيفة أكثر قدرة على فتح الحوار بين الدول والمنظمات، حيث قد لا توجد هناك التزامات واجبة بعد الوصول إلى مستوى معين من الاتفاق.

التحديد المتغير للأقاليم

يتطلب التجمع المكانى لكل من المنظمات الرسمية بين الحكومية وبقية انماط المنظمات بين الحكومية، وكذلك قياس عضوية الدول فى البناء المؤسسى متعدد الطبقات (على المستويات العالمية والإقليمية وبين الإقليمية) وضع تصنيف للأقاليم فى العلاقات الدولية. وكما كان الحال مع تعريف مفهوم المنظمات بين الحكومية، يدور خلاف كبير حول موضوع ما هو الإقليم، ولا يوجد اتفاق كبير على المصطلحات بين الدارسين، وبالتالى على الانتماء الإقليمى لعدد من الدول. وينطبق هذا بصفة خاصة على الدول التى تقع جغرافيا فى وسط أحد الأقاليم، ولكن عددا من المعايير الأخرى (مثل التاريخ والانتماء السياسى والروابط الثقافية والتعاون الاقتصادي) تربطها بإقليم آخر، أو تجعل انتماءها الإقليمى مسألة سياسية مثيرة للجدل.

ونظرا لوجود نتائج هامة بالنسبة للسياسة الخارجية والسياسة المحلية تترتب على انضمام الدولة للإقليم، وبالتالى على البناء المؤسسى الرسمى الموجود فى الإقليم، فإن هذا قد يمثل قضية مثيرة للجدل الشديد فى الواقع (وربما يتضح ذلك من الجدل المستمر حول تركيا وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبى، انظر Diez, 2005).

ولأن مجال اهتمام الكتاب الذى بين أيدينا لا يشمل حل مشاكل المفاهيم المتعلقة بتعريف الأقاليم، فإننا نستخدم مقاربة ذات شقين على خطوتين تشبه تلك التى استخدمناها فى صياغة مفهوم المنظمات الرسمية بين الحكومية. حيث تتضمن الخطوة الأولى اختيار الإطار العام الذى نشتق منه المفهوم الإقليمي: أى طبيعة الجغرافيا. وإذا كانت دراسات كثيرة تستخدم الإقليم الجغرافى الطبيعي، فإنه وكما ذكرنا سلفا، قد تكون الجغرافيا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية أكثر ملاءمة أحيانا. وتقدم الدراسات الواردة فى هذا الكتاب تنوعا فى الأنماط الجغرافية لتوضيح هذه النقطة.

وتتمثل الخطوة الثانية فى اختيار مجال موضوعى يضع جغرافية الإقليم فى السياق. وتتضح هذه الخطوة بدرجة أكبر فى الفصل الثاني، حيث يذهب المؤلفون إلى إن تجمع الدول فى أقاليم يعتمد على أساس جغرافى، بالإضافة إلى اعتماده على واحد أو أكثر من الاعتبارات السياسية الملائمة التى تحدد حدود النطاق الجغرافى. وتعتمد الخطوة الثانية أيضا على الموضوع المطروح، مما يوضح أن مفهوم الإقليم يختلف تبعا لذلك. والمثال على ذلك هو مناقشة دور المنظمات بين الحكومية فى نطاق ما بعد الشيوعية (الفصل الرابع من هذا الكتاب). حيث ينتشر هذا النطاق من جمهورية التشيك حتى كازاخستان. ففى هذه الحالة تحددت حدود النطاق بتوليفة من الآليات الجغرافية والتاريخية/السياسية المشتركة بين الدول التى ظهرت حديثا. ولكن خطورة هذه المقاربة تتمثل فى أن القضايا المطروحة، يمكن أن يكون لها تأثيرات هامة على النتائج، خاصة بالنسبة للتعاون بين الأقاليم، بل وبالنسبة للسلوك داخل الإقليم أيضا. وقد تناولنا هذه المشكلة بصفة خاصة فى فصلنا الختامي، حيث ذكرنا الخصائص المشتركة داخل الأقاليم حتى مع استخدام تعريفات إقليمية مختلفة.

وتركز عدة فصول على الأقاليم الجغرافية الطبيعية التى تتباين حسب العوامل السياقية المتعلقة بموضوع معين. وعلى سبيل المثال، يقارن الفصل الثانى بين التغيرات فى البناء التنظيمى للمنظمات العالمية والإقليمية خلال حقبتى الحرب الباردة وما بعدها. حيث تعتمد مقاييس التغير على تحديد التجمعات التنظيمية الإقليمية وبين الإقليمية؛ ونظرا لأن الدراسة تصنف عضوية الدول فى شبكة المنظمات على أساس الفرصة المتاحة ورغبة الدول فى الانتماء للمنظمات المتاحة، تصنيف الأقاليم بناء على كل من الجغرافيا والانتماء السياسى العام. وعلى سبيل المثال، يعتبر الشرق الأوسط إقليما للدول الإسلامية يضم دول شمال أفريقيا مع دول شرق أوسطية تقليدية. وتستطيع كل دول شمال أفريقيا تقريبا الانضمام لمعظم المنظمات بين الحكومية والمنظمات الرسمية بين الحكومية الشرق أوسطية.

ولكن إسرائيل التى تقع فى الشرق الأوسط مستبعدة من كل منظمات الإقليم فعليا(١)، ولذلك لا تصنف إسرائيل كدولة شرق أوسطية. فى المقابل تستطيع إيران الانضمام للمنظمات المتاحة للدول الإسلامية، إلا أنها ممنوعة من الانضمام للمنظمات المقصورة على الدول العربية فقط. وبالرغم من كل هذه المحددات، إلا أنه يمكن تصنيف إيران كجزء من هذا الإقليم. وعلى نفس الأساس، وضعت تركيا فى مجموعة الدول الشرق أوسطية، لأن لديها فرص أكبر للانضمام للمنظمات الرسمية بين الحكومية فى الشرق الأوسط أكثر منها فى أوروبا. وتركز الفصول الثالث والرابع والسادس على تقسيم جغرافى طبيعى مماثل للأقاليم.

ومع ذلك، تتطلب بعض المجالات الموضوعية بدائل لهذا النمط من التباين الإقليمى. ففى الفصل الخامس نجد أن القرب الطبيعى من مصادر محددة للمياه يمثل العنصر الأساس الذى يميز الأقاليم حسب مجال موضوعى محدد تمثله الأنهار الدولية. ولا يستخدم هذا الفصل أية تعريفات جغرافية جامدة للأقاليم، لأن التعامل مع قضايا المياه المشتركة، واستبعاد إسرائيل من الشرق الأوسط على أسس الانتماء السياسى العام (وفرصة الانضمام لمنظمات فى الإقليم) لن يكون له معنى إذا كان العامل الحاسم يتمثل فى الموقع الطبيعى الموضوعي، وذلك فى ضوء أن المؤلفين يركزون على تأكيد تطور التدابير التعاونية حول الأنهار الدولية، أو الأنهار التى تعبر حدود الدول. وبدلا من ذلك، نستخدم القرب الطبيعى من مجال يتحدد بموضوع الاهتمام بدلا من الاعتبارات الجغرافية الجامدة.

أما فى الفصل السابع، الذى يحلل سلوك الدول فى مجال موضوع حقوق الإنسان، فقد استخدمنا الانتماء المؤسسى (العضوية فى منظمة رسمية بين حكومية تتعامل مع مجال موضوع حماية حقوق الإنسان) كمعيار لتحديد الأقاليم. إذ إن الاعتماد على الجغرافيا الطبيعية وحدها كأساس للتصنيف الإقليمى لن يساند الموضوع البحثى النظرى، لأن الآليات السببية فى الفصل السابع تدور حول

(١) خاصة من كل المنظمات "الرسمية"، وذلك بالرغم من ورودها فى المنظمات بين الإقليمية و/أو لديها قدرات شبه مستقلة، مثل "جمعية السفر والسياحة للشرق الأوسط والبحر المتوسط" (MEMTTA).

الأبعاد المؤسسية فقط. فهنا ينصب الاهتمام على مدى التزام الدول بقواعد حقوق الإنسان التى ترتبط بها مؤسسيا، ولذلك يحتاج تعريف الإقليم إلى التركيز على هذا البعد الموضوعي. وهكذا تم تقسيم الأقاليم حسب مشاركة الدول فى المنظمات الإقليمية الدولية ذات الآليات والمؤسسات المستقرة المتعلقة بحقوق الإنسان. وتشير مثل هذه الأطر المعيارية الإقليمية الخاصة إلى أن مثل هذه الدول (عندما نأتى إلى المجال الموضوعى المطروح) قد تعاونت بكثافة وألزمت نفسها بنفس الإطار المعيارى الذى قامت بتكوينه. وتؤخذ هذه الالتزامات المشتركة كنقطة بداية كافية لتحديد الانتماء الإقليمى للدول المختلفة.

ويؤدى استخدام هذا النوع من المقاربات فى تصنيف الأقاليم إلى نتائج مختلفة نوعا ما بالنسبة للدول المختلفة. فإسرائيل مدرجة فى مجموعة "الدول الأخرى". وكذلك بيلاروسيا أيضا، لأنها ليست عضوا فى المنظمة الإقليمية التى تهتم أساسا بحماية حقوق الإنسان: "مجلس أوروبا". ولنفس السبب تماما تعتبر تركيا أوروبية، بسبب عضويتها الطويلة فى هذا المجلس. ولتأكيد صحة هذه المقاربة، يستخدم المؤلفون نمذجة التكتلات (Doreian et al., 2005) فى الجزء الثانى من الفصل السابع.

ويركز الفصل الثامن على البحر المتوسط كمنطقة جغرافية تتحدد ببعدين: أولا، الاعتبارات الجغرافية والخصائص الطبيعية للمنطقة. وثانيا، التطلعات المعلنة للأطراف بين الحكومية وغير الحكومية لتكوين كيان إقليمي. وتعمل هذه المقاربة فى تحديد حدود الأقاليم لصالح المسألة النظرية المطروحة، وذلك من خلال التساؤل عن السبب الذى يجعل البنى التنظيمية الهامة المصاحبة غير قادرة على تعيين الحدود السياسية التى ترتبط عادة بالأقاليم فى العصر الحديث، خاصة عندما تتقارب الخصائص الطبيعية وقضايا الهوية. ونلاحظ من أسلوب الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب أن البحر المتوسط يكون نطاقا بين الأقاليم، ونتناوله هنا كموضوع بحثى هام لأن أطرافا هامة تحاول تكوين إقليم رسمى فى تلك المنطقة التى كنا نعتبرها سلفا منطقة بين إقليمية.

خطة الكتاب

تعرض فصول هذا الكتاب مجموعة منتقاة من التوجهات النظرية والتصميمات البحثية وأساليب التحليل التجريبى، حيث يستوجب تعقد القضايا المطروحة بقاء المؤلفين المساهمين محايدين بالنسبة للمقاربات المتنافسة فى العلاقات الدولية. وعلى سبيل المثال، يقدم الفصل الخامس الخاص بالتعاون حول الأنهار الدولية فرصة فريدة لاختبار أى المقاربات النظرية المتنافسة المبنية على فكرة أن بوسع الدولة تجسيد واقع الخيارات التعاونية للدول، وذلك قبل إدماج عناصر من كل منها فى نظرية أكثر تماسكا، حيث تقدم إحدى المقاربات التى استخدمها المؤلفون فى تحليلاتهم (انظر الفصلين الثانى والسابع على التوالى)- تحليل الشبكات الاجتماعية- مقاربة منهجية مفيدة جدا فى تجميع المنظمات بين الحكومية وعضوية الدول وسلوكها. ويسمح هذا التحليل بدمج البناء المؤسسى والمعيارى فى شبكة بين حكومية كثيفة، ويؤدى إلى رسم خرائط تمثل فعلا التغيرات التى حدثت فى هذه الشبكة عبر الزمن.

يبدأ الكتاب الذى بين أيدينا بالفصل الثانى مناقشا تنوع مفاهيم المنظمات بين الحكومية التى كونتها الأطراف الحكومية وغير الحكومية لزيادة التعاون والتنسيق فى السياسة الدولية، حيث تدور تعريفات وفرضيات المؤلفين حول الآليات السببية المرتبطة بالمنظمات بين الحكومية والمناسبة للمسائل النظرية المطروحة. ومن خلال الانتقال من المفهوم إلى التطبيق، وبناء على الأدبيات المتاحة فى هذا المجال، فإنهم يحددون خطوات لقياس وحساب مدى وجود وأنواع المنظمات بين الحكومية العاملة فى نظام ما بعد الحرب الباردة وخلال الفترة التى سبقتها مباشرة؛ حيث تم استخدام بيانات المنظمات بين الحكومية الرسمية بهدف تصوير مدى التغير والاستقرار فى البناء التنظيمى العالمى والإقليمى وبين الإقليمي، وتوضيح مدى تغير أو عدم تغير شبكات المنظمات بعد نهاية الحرب الباردة.

ويواصل الفصل الثالث دراسة موضوع التأثيرات المتغيرة طوال الحرب الباردة مقابل فترات ما بعد هذه الحرب، وذلك بمحاولة تفسير النتائج الموجودة فى الفصل الثاني، بناء على فقدان القدرة الأمريكية على تكوين نمط النظام العالمى الجديد الذى كانت تريده. وبعد ذلك تنتقل الفصول إلى دراسة فعالية البناء التنظيمى فيما بعد الحرب الباردة، وذلك بتقييم أثر عضوية الدول فى المنظمات الرسمية وغير الرسمية على احتمال دخول هذه الدول فى صراعات مع بعضها. ومن خلال تناول العلاقات على المستوى الثنائي، يختبر المؤلفون ما إذا كانت المنظمات الرسمية وغير الرسمية، التى قامت خلال الحرب الباردة أساسا، لا تزال مستمرة فى تحقيق نفس أثر تخفيف الصراعات بين الدول الأعضاء بعد نهاية الحرب الباردة، أم أن هذا البناء القديم بدأ يفقد فعاليته فى ظل الأوضاع العالمية والإقليمية التى ظهرت حديثا، على نحو ما يذهب البعض (Forman and Segaar, 2006).

ويواصل الفصل الرابع التركيز على تأثير المنظمات على الدول، خاصة فى نطاق الدول الجديدة التى ظهرت من ركام الحرب الباردة. وهنا ينصب التحليل على دول ما بعد الشيوعية التى تكافح خلال سنوات استقلالها الأولى فى وسط آليات سياسة خارجية متطورة (بالنسبة لجميع الدول ما عدا الاتحاد الروسي) بخبرة قليلة فى الشئون الخارجية. حيث يستكشف المؤلفون تأثير الخيارات التى تبنتها هذه الدول بالانضمام إلى المنظمات بين الحكومية على سلوك الصراع تجاه بعضها، قائلين إن العضوية المشتركة فى المنظمات بين الحكومية توفر فرصا أكبر لتحديد الاختلافات فى التوجهات السياسية، وبالتالى يمكن أن تؤدى إلى زيادة الصراع بين هذه الدول فى الواقع. وتعتبر مسالة دور الدولة المسيطرة ذات أهمية خاصة فى هذا البحث، فقد يكون لمشاركتها النشطة فى الشئون الإقليمية وبين الإقليمية نتائج هامة بالنسبة لزيادة الصراعات وتكوين واستمرار المنظمات بين الحكومية وتأثيرها على الأعضاء[٢٠].

---

(٢٠) يقدم الفصل الخاص بالبحر المتوسط (الفصل الثامن) أيضا دفاعا عن أهمية الدول الإقليمية القوية كمتغير تفسيرى هام لفهم آليات التطور المؤسسى للإقليم.

وعلى العكس، ينطلق الفصل الخامس من فرضية أن الدولة المسيطرة يمكن أن تلعب دورا كبيرا فى تكوين واستمرار التدابير التعاونية. ففى هذا الإطار، تتمثل وحدة التحليل هنا فى حوض النهر، وتركز الجهود على كشف الظروف التى تتكون فى ظلها الأنواع المختلفة من التدابير البنيوية لمواجهة مشكلة التعاون حول مورد حيوى ومتناقص غالبا، وذلك بدلا من تناول الموضوع من منظور الدول الأعضاء أو العلاقات الثنائية. وكما يقول المؤلفون، فإن إدارة الأنهار الدولية التى تعبر الحدود السياسية تمثل معضلة عامة فى إدارة المياه – فكل دولة فى العالم تقريبا لديها على الأقل نهر دولى واحد داخل حدودها. ويستكشف المؤلفون مجموعة العوامل التى يمكن أن تشجع أو تعطل التعاون فى أحواض الأنهار. وبناء على أدلة تجريبية قوية مستمدة من قاعدة بيانات أصلية، يستخدم الباحثون نظريات الدولة فى العلاقات الدولية لتفسير ظهور واستمرار التدابير التعاونية فى أحواض الأنهار الدولية.

ويسعى الفصل السادس إلى تفسير ميول جميع الدول تقريبا، بالرغم من تباينها الكبير من حيث القدرات والمصالح، للاشتراك فى عضوية المنظمات بين الحكومية، وخاصة الرسمية منها. ويركز المؤلفون على أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية فى محاولة لإظهار وجود سلوكيات مشاركة مماثلة بالرغم من الأوضاع المختلفة والتى تؤدى إلى نتائج مختلفة منطقيا. وباعتبار المنظمات الرسمية بين الحكومية بمثابة بدائل سياسية للدول، يرى المؤلفون أن الدول النامية غير الديموقراطية قد تستغل هذه المنظمات لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية لم تكن تستطيع تحقيقها، أو لفرض سياسات تعتبر عالية التكلفة، وذلك بالبحث عن عضوية نفس المنظمات التى تضم الدول الديموقراطية المتقدمة. ومن خلال عكس اتجاه الفرضيات التقليدية المتعلقة بدوافع وسلوك المشاركة، تحاول هذه الدراسة تفسير سلوكيات الانضمام التى كانت تستبعد سابقا بسبب غرابتها، أو التى كانت تفسر فى ظل مقاربة التحول الديموقراطى المغرية وغير المكتملة.

ويعود الفصل السابع بالاهتمام إلى أثر المنظمات بين الحكومية على سلوك أعضائها. فبمجرد انضمام الدول إلى تلك المنظمات يتوقع منها أن تعمل وفقا للقواعد السارية لتحقيق أهداف المنظمات المعنية بصورة جماعية. ومن خلال التركيز على مجال موضوع حقوق الإنسان، يظهر الفصل السابع أن الهدف الذى حددته الأمم المتحدة رسميا لاحترام وحماية حقوق الإنسان كان يتحقق تدريجيا، من حيث توسع القواعد القانونية الدولية ومن حيث مشاركة الدول فى هذا الإطار المعيارى المتزايد فى التعقيد باستمرار. ففى عقود قليلة أصبحت حقوق الإنسان واحدة من أكثر المجالات الموضوعية المعيارية تطورا فى المجتمع الدولي. ومع ذلك، لم تنضم كل الأقاليم إلى هذا الإطار المعيارى بنفس السرعة، وبنفس القدر. وباستخدام أدوات منهجية متنوعة لدراسة سلوك الدول فى هذا المجال، استطاع المؤلفون رفض فرضية أن الدول المتشابهة بصفة عامة تتصرف بنفس الطريقة عندما يتعلق الأمر بمساندة قواعد حقوق الإنسان العامة. بل على العكس، حيث أظهرت دول منتمية إلى أقاليم مختلفة تماما، وذات خصائص متنوعة، وجود اتجاهات وسلوكيات متشابهة جدا تجاه قواعد حقوق الإنسان. ويشير هذا إلى أن العضوية المؤسسية لها تأثيرات متنوعة على المشاركة الفعالة للدولة فى تحقيق أهداف المنظمات، وعلى سلوك الدول الأعضاء فى موضوع حماية حقوق الإنسان.

ويتناول الفصل الثامن قضية التعاون الإقليمى بطرح تساؤل عن عدم وجود تنظيم إقليمى للبحر المتوسط بالرغم من تطلع الأطراف الأساسية لذلك. وكما يوضح هذا الفصل، فإنها قد فشلت فى تكوين شبكات تعاون رسمية بين حكومية حتى نهاية الحرب الباردة. وفى الواقع كانت هناك عملية تكوين أقاليم تسير من أسفل إلى أعلى منذ ١٩٨٩. وأدت هذه العملية إلى عدد من التدابير غير الرسمية، منها منظمتان فقط استطاعتا الاستمرار، فى حين فشلت منظمات أخرى عديدة، وذلك مع زيادة دور الأطراف غير الحكومية فى الفراغ الناتج عن الدول والمنظمات المتنافسة خارج الإقليم. ويذهب هذا الفصل إلى أن هذا الوضع يرجع

إلى الوجود الخارجى لأطراف مؤثرة فى البحر المتوسط (خلال الحرب الباردة وما بعدها) مما منع ظهور قوة إقليمية (قانونية) كان يمكن أن توفر دافعا بنيويا إيجابيا لمزيد من المشروعات الإقليمية. وفى هذا الإطار، يعرض الفصل رؤى هامة عن الدور الذى تلعبه القوى الكبرى فى تكوين البناء التنظيمي، وهى القضية التى تعرضها الفصول من الثالث إلى السادس.

ويحاول كل من هذه الفصول دراسة التغير ما بين فترتى الحرب الباردة وما بعدها؛ حيث تعتمد الإطارات الزمنية المستخدمة على توافر البيانات وتصميم البحث الذى تطلبته المسألة البحثية الأساسية المثارة. وبالتالى يركز الفصلان الثانى والثالث على الخمس عشرة سنة السابقة على نهاية الحرب الباردة (١٩٧٥) ووقت سقوط جدار برلين فى ١٩٨٩، وبعد خمسة عشر سنة بعد نهاية الحرب الباردة (٢٠٠٤). حيث تعطينا هذه النقاط الزمنية إطارات زمنية مقارنة لتقييم التغيرات خلال وبعد الحرب الباردة، وهى إطارات زمنية ساعدتنا على تقييم عدد كبير من الأدلة. ولكن هذه الأطر الزمنية ليست مناسبة للفصل الرابع، حيث ينصب التركيز على الدول التى ظهرت من الحرب الباردة فى النطاق بعد الشيوعي. أما الفصل الثامن الذى يسمح بإطار زمنى أطول لدراسة التطلعات مقابل الواقع فيما يتعلق بتكوين إقليم البحر المتوسط، فيسمح أيضا بإدخال أحداث وقعت بعد ٢٠٠٤ بدون الإخلال بالبحث.

ولا شك أنه من البساطة أن نعتقد أن البناء المؤسسى والمعيارى قد توقف عن التغير بعد ٢٠٠٤، ولا نقصد أن نفترض ذلك مع استخدام الأطر الزمنية. بل على العكس، فقد حدث الكثير فى بعض المجالات الموضوعية فى فترة زمنية قصيرة جدا خلال العقد الماضى تقريبا. ولذلك بوسع الكتاب تحليله إلى ما بعد ٢٠٠٤، تمشيا مع التطورات التى حدثت فى المجتمع الدولي، وإن كانت هذه التوسعة لم تؤثر سلبا على منطق تصميم البحث المستخدم. وتعتبر هذه التوسعة مهمة جدا فى ظل الأحداث التى أعقبت الحادى عشر من سبتمبر، وخاصة الحرب

فى العراق والتى لعبت دورا رئيسا بالنسبة للولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى[١].

ويراجع الفصل التاسع والأخير طبيعة نظام ما بعد الحرب الباردة من منظور البناء التنظيمى- المعيارى والمؤسسى الرسمى- الذى تشهده السياسة الدولية. ومن خلال تجميع النتائج المتعلقة بتكوين البناء التنظيمى وقرارات الدول بالانضمام لهذه الشبكات من المنظمات، والتأثيرات المختلفة التى اعتبرناها ناتجة عن مشاركة الدول فى هذه المنظمات، قدمنا سلسلة من التنبؤات والقضايا الشاغلة التى نتوقع أن يتطور من خلالها النظام العالمى الجديد فى العقد القادم. وليس بوسع أى عمل مهما كان جيدا تقديم الكلمة الأخيرة فى هذا الموضوع، بل إن جزءًا من قيمته تتمثل فى إثارة تساؤلات إضافية تحتاج لمزيد من البحث وطرح جدول أعمال للبحوث المستقبلية.

---

(١) يجب أن نذكر أيضا أنه بالنسبة للفصلين الثانى والثالث قد أجرينا تحديثا لقاعدة البيانات، بحثا عن منظمات تكون قد ظهرت أو اختفت بعد ٢٠٠٤، وأنه حتى يونيو ٢٠٠٨ لم نجد تغيرا فى تجمعات المنظمات بين الحكومية الرسمية.

مراجع الفصل الأول

Abbott, Kenneth W., and Duncan Snidal. 1998. "Why States Act Through Formal International Organizations." *Journal of Conflict Resolution* 52:3–32.

Archibugi, Daniele, David Held, and Martin Köhler (eds.). 1998. *Re-Imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy*. Stanford: Stanford University Press.

Beckfield, Jason. 2003. "Inequality in the World Polity: The Structure of International Organization." *American Sociological Review* 68:401–24.

Boehmer, Charles R., Erik A. Gartzke, and Timothy Nordstrom. 2004. "Do Intergovernmental Organizations Promote Peace?" *World Politics* 57:1–38.

Bueno de Mesquita, Bruce. 2003. *Principles of International Politics*. Washington, DC: Congressional Quarterly Press.

Charnovitz, Steve. 2002. "A World Environment Organization." Available at www.unu.edu/inter-linkages/docs/IEG/Charnovitz.pdf.

Cupitt, Richard T., Rodney Whitlock, and Lynn Williams Whitlock. 1996. "The [Im] mortality of Intergovernmental Organizations." *International Interactions* 21:389–404.

Diez, Thomas. 2005. "Turkey, the European Union and Security Complexes Revisited." *Mediterranean Politics* 10:167–80.

Doreian, Patrick, Vladimir Batagelj, and Anuška Ferligoj. 2005. *Generalized Blockmodeling*. Cambridge: Cambridge University Press.

Drezner, Daniel W. 2007. "The New New World Order." *Foreign Affairs* 86: 34–46.

Drezner, Daniel W. 2008. "Two Challenges to Institutionalism." In Alan S. Alexandroff (ed.) *Can The World be Governed? Possibilities for Effective Multilateralism*. Waterloo: Wilfrid Laurier University Press, pp. 139–59.

Forman, Shepard, and Derk Segaar. 2006. "New Coalitions for Global Governance: The Changing Dynamics of Multilateralism." *Global Governance* 12: 205–25.

Fukuyama, Francis, 1992. *The End of History and the Last Man*. New York: Free Press.

Gartzke, Erik A., Timothy Nordstrom, Charles R. Boehmer, and J. Joseph Hewitt. 2005. "Disaggregating International Organizations in Time and Space (updated October 2006)." Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association (March, Honolulu).

Gerring, John. 1999. "What Makes a Concept Good? A Critical Framework for Understanding Concept Formation in the Social Sciences." *Polity* 31: 357–93.

Haftel, Yoram Z. 2007 "Designing for Peace: Regional Integration Arrangements, Institutional Variation and Militarized Interstate Disputes." *International Organization* 61:217–37.

Held, David. 1995. *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance*. Cambridge: Polity.

Ikenberry, G. John. 2001. *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars*. Princeton: Princeton University Press.

Ikenberry, G. John. 2003. "Is American Multilateralism in Decline?" *Perspectives on Politics* 1:533–50.

Jacobson, Harold K., William R. Reisinger, and Todd Mathers. 1986. "National Entanglements in International Governmental Organizations." *American Political Science Review* 80:141–59.

Katzenstein, Peter J., Robert O. Keohane, and Stephen Krasner. 1998. "International Organization and the Study of World Politics." *International Organization* 52:645–85.

Keohane, Robert O. 1984. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton: Princeton University Press.

Mearsheimer, John J. 2001. *The Tragedy of Great Power Politics*. London: W. W. Norton.

Oneal, John R., and Bruce M. Russett. 1999. "Assessing the Liberal Peace with Alternate Specifications: Trade Still Reduces Conflict." *Journal of Peace Research* 36:423–42.

Pevehouse, Jon C., Timothy Nordstrom, and Kevin Warnke. 2003. "Intergovernmental Organizations, 1815–2000: A New Correlates of War Data Set." Available at http://cow2.la.psu.edu/.

Pevehouse, Jon C., Timothy Nordstrom, and Kevin Warnke. 2005. "Intergovernmental Organizations." In Paul F. Diehl (ed.) *The Politics of Global Governance*. Boulder: Lynne Rienner, pp. 9–24.

Powers, Kathy L. 2004. "Regional Trade Agreements as Military Alliances." *International Interactions* 30:37–95.

Rasler, Karen A., and William R. Thompson. 1994. *The Great Powers and the Global Struggle, 1490–1990*. Lexington: University of Kentucky Press.

Russett, Bruce M., and John R. Oneal. 2001. *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations*. New York: W. W. Norton.

Russett, Bruce M., John R. Oneal, and David R. Davis. 1998. "The Third Leg of the Kantian Tripod for Peace: International Organizations and Militarized Disputes, 1950–85." *International Organization* 52:441–67.

Schweller, Randall L., and David Priess. 1997. "A Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate." *Mershon International Studies Review* 41:1–32.

Shanks, Cheryl, Harold K. Jacobson, and Jeffrey H. Kaplan. 1996. "Inertia and Change in the Constellation of International Governmental Organizations, 1981–1992." *International Organization* 50:593–627.

Slaughter, Anne-Marie. 2004. *A New World Order.* Princeton: Princeton University Press.

Smith, James McCall. 2000. "The Politics of Dispute Settlement Design: Explaining Legalism in Regional Trade Pacts." *International Organization* 54:137–80.

Snidal, Duncan. 1991. "Relative Gains and the Pattern of International Cooperation." *American Political Science Review* 85:701–26.

Stein, Arthur A. 2008. "Incentive Compatibility and Global Governance: Existential Multilateralism, a Weakly Confederal World, and Hegemony." In Alan S. Alexandroff (ed.) *Can The World be Governed? Possibilities for Effective Multilateralism.* Waterloo: Wilfrid Laurier University Press, pp. 17–84.

Tammen, Ronald L., Jacek Kugler, Douglas Lemke, Allan C. Stam, Mark A. Abdollahian, Carole Alsharabati, Brian Efird, and A. F. K. Organski. 2000. *Power Transitions: Strategies for the Twenty first Century.* New York: Chatham House.

Volgy, Thomas J., Elizabeth Fausett, Keith A. Grant, and Stuart Rodgers. 2008. "Identifying Formal Intergovernmental Organizations." *Journal of Peace Research* 45:837–50.

Wallace, Michael D., and J. David Singer. 1970. "Intergovernmental Organizations in the Global System, 1816–1964: A Quantitative Description." *International Organization* 24:239–87.

Wendt, Alexander E. 1992. "Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics." *International Organization* 46:391–425.

Wendt, Alexander E. 1996. "Constructing International Politics." *International Security* 20:71–81.

Waltz, Kenneth N. 1979. *Theory of International Politics.* Reading, MA: Addison-Wesley.

Waltz, Kenneth N. 1993. "The Emerging Structure of International Politics." *International Security* 18:44–79.

الفصل الثانى

ملامح بناء النظام العالمى الجديد
فى حقبة ما بعد الحرب الباردة

توماس فولجى، كيت جرانت،

إليزابيث فاوست، وستيوارت رود جيزر(*)

تضم أدبيات المنظمات بين الحكومية (IGOs) ثلاثة أنماط من تجارب بناء مستقبل النظام العالمى (Wallace and Singer، 1970; Jacobson et al. 1986; Shanks et al.، 1996; Cupitt et al. 1996) تلك التجارب المحددة لمجموعة المنظمات بين الحكومية العاملة فى الشئون الدولية.

وبالرغم من أن كافة كل تلك الجهود تدلل على نمو هذه المنظمات، إلا أنه لا يوجد من بين الأدبيات البحثية ما هو حديث بما يكفى لتقييم طبيعة تغيرات هذه المنظمات منذ نهاية الحرب الباردة. ولذلك يعتبر هدفنا هنا مزدوجا. فأولا: نقوم بعملية استشراف جديد يسمح لنا بتحديد مدى التغيرات التى ربما وقعت فى هذه المجموعة من المنظمات الرسمية بين الحكومية وذلك طوال السنوات الخمسة عشر الأولى من حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومقارنة الأنماط المكتشفة مع تلك التى كانت سائدة فى السنوات الخمسة عشر السابقة على هذه الحقبة مباشرة. وثانيا، سنقارن بين التغير والاستمرارية فى عضوية الدول فى هذه المنظمات. وسيكمل

(*) نشرنا بعضا من مواد هذا الفصل للمرة الأولى في:

Changing Architecture and Post-Cold War Transition. In William Thompson (ed) Systemic Transition: Past Present and Future (Basingstoke: Palgrave Macmillan. 2009.

ويعاد تقديمها هنا بتصريح من الناشر الأول.

الفصل الثالث المهمة حين يقدم تفسيرا للأنماط المكتشفة، ثم دراسته لنتائج بعض هذه الأنماط بالنسبة للسياسات الدولية فيما بعد الحرب الباردة.

وبالإضافة إلى أننا نقدم إطارا زمنيا تجريبيا أحدث، فإن أربعة عناصر تميز عملنا عن الجهود السابقة. فأولا، نصوغ مفهوم عالم المنظمات بين الحكومية على أنها منظمات رسمية بين حكومية (FIGOs)، ولذلك سنستبعد لأسباب نظرية بعض المنظمات التى لا تحقق الحد الأدنى من معايير الاستقرار والاستقلالية. وثانيا، يقودنا اتجاه المفاهيم الذى نتبناه إلى استخدام قاعدة بيانات جديدة تركز صراحة على المنظمات الرسمية بين الحكومية (Volgy et al. 2008). ثالثا، سوف نستكمل بحثنا باستخدام تحليل الشبكات، فهذه الطريقة وإن كانت تستخدم بصورة متزايدة فى تحليل مثل هذه المنظمات (انظر على سبيل المثال Hafner-Burton and Montgomery 2006, Ingram et al. 2005) إلا أنها لم تستخدم من قبل فى إعداد تصورات مستقبلية. وأخيرا، يختلف توجهنا النظرى عن الجهود السابقة من حيث (أ) أننا نهتم بالدور الذى تلعبه القوى العظمى فى تكوين هذه المجموعات من المنظمات، (ب) نحاول تقديم بعض الأدلة المنهجية على استمرارية دور هذه المنظمات التى نشأت خلال الحرب الباردة، والتى لا تزال قائمة حتى الآن، فى تخفيف الصراعات.

ومع ذلك يجب الاعتراف أنه لا يمكن لأى جهد علمى يسعى للقيام بوصف منهجى أن يستمر بدون الاعتماد على سلسلة من الاعتبارات النظرية والعملية، ونعتمد على عدد من هذه الاعتبارات؛ حيث يتمثل أولها فى مدى تأثير نهاية الحرب الباردة على إعادة تشكيل علاقات التعاون بين الدول، والفشل الواضح للدولة الرائدة عالميًا (الولايات المتحدة) فى خلق مجموعة جديدة من التنظيمات المؤسسية التى تتسق مع مصالحها. فمن الواضح أن صناع السياسة الخارجية حددوا مجموعة من الأولويات القوية لخلق نظام "عالمى جديد" (انظر على سبيل المثال Bush 1990,1991) وأنهم اعتبروا أن سياق المنظمات متعددة الأطراف هو

الأنسب لتحقيق أهدافهم[١]. وكما ذكرنا فى الفصل الأول، فإننا ندرك أن فكرة النظام الجديد تشمل أكثر من مجرد تكوين واستمرار مثل تلك المنظمات بين الحكومية، فقد أصبحت هذه المنظمات تمثل جانبا هاما من الحكومة العالمية، وتعتبر طريقة مهمة لتقييم الطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية.

ويجب ألا نندهش من مسألة أن القوى العظمى قد يكون لديها أولويات قوية لبناء النظام العالمى الجديد. فقد شهد القرن العشرون ثلاثة اضطرابات كبرى هزت السياسات الدولية، وأدت إلى قيام القوى الكبرى ببذل الجهود لوضع ترتيبات مؤسسية جديدة. فبعد الحرب العالمية الأولى، صاغ ويدرو ويلسون مجموعة جديدة من المبادئ لبناء النظام العالمي. وحتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية، كانت هناك جهود لخلق ما أسماه إيكنبرى (Ikenberrry 2001) "النظام الدستوري" الجديد، تلك الجهود التي استمرت حتى ١٩٨٩ على الأقل. ومع نهاية الحرب الباردة، صاغ الرئيس جورج بوش (الأب) مرتين (Bush 1990,1991) النوايا الأمريكية لوضع الخطوط العامة للنظام العالمى الجديد الذى سوف يكون مختلفا عن سابقه كثيرا.

وبينما تأخذ عملية إعادة البناء أشكالا متعددة، فإنها تكون مصحوبة أيضا بتغيرات جوهرية وبنمو كبير فى مجموعة المؤسسات متعددة الأطراف للتعاون بين الدول. فخلال خمسة عشر عاما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تزايد عدد المنظمات الحكومات فى الشئون الدولية بحوالى ٧٨%، وحتى مع فشل الرئيس ويلسون فى تحقيق تصوره للنظام العالمى الجديد بعد الحرب العالمية الأولى، فإن عدد هذه المنظمات نما بحوالى ١٨% خلال الخمسة عشر سنة التالية لسنة ١٩١٩[٢].

---

(١) لاحظ مثلا دعوة الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين لصياغة ترتيبات بديلة لكل من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي (Kramer 2007).

(٢) حسابات المؤلفين باستخدام قاعدة بيانات COW IGO، وتمثل النسب المئوية صافي نمو المنظمات بين الحكومية.

وفى نفس الوقت، فإن خلق النظام العالمي، حتى عن طريق أقوى القوى المنتصرة، كان غالبا موضع جدل ولم يظهر تلقائيا، حتى عندما كانت أقوى الدول ترغب فى ذلك. فلم يكن تصور الرئيس ودرو ويلسون مقبولا عالميا، بل إن هذا النظام لقى الرفض حتى على المستوى المحلى فى الداخل الأميركي. وبالرغم من ظهور الولايات المتحدة كقوة عالمية مسيطرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن أنشطتها فى خلق أنظمة ومنظمات متعددة الأطراف واجهت معارضة الاتحاد السوفيتى وحلفائه (وبعد ذلك عارضها عدد من الدول المستقلة حديثا). ومنذ نهاية الحرب الباردة، عارض القادة الفرنسيون والروس والصينيون وعدد من قادة العالم الثالث التوجه والقيادة الأمريكية فى إنشاء نظام عالمى جديد(١).

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من الواضح أنه ليس كل المنظمات بين الحكومية تنشأ متساوية: فبعضها يتطلب استثمارات أكبر لإنشائها واستمرارها مقارنة بغيرها، وبعضها لديه قدرات أكبر لتحقيق التعاون بين الدول، ويتطلب بعضها أن تتنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها نتيجة للانضمام إليها. وبالتالى لا يكون تأثير هذه المنظمات على الدول الأعضاء متماثلا. وتوضح الأدبيات المتاحة عن تصميم المؤسسات مثل هذه الاختلافات (انظر على سبيل المثال Bearce and Omori 2005; Boehmer et al., 2004; Haftel 2007; Koremenos et al, 2001; Smith, 2000; Powers, 2006; Rosendroff, 2005).

وهكذا نجد أن بعض أنواع المنظمات بين الحكومية يفترض أن يكون أكثر ملاءمة من البعض الآخر، وذلك من حيث وضع ترتيبات جديدة، ومن حيث التأثير على الدول التى تنضم وتشارك فى هذه التنظيمات. ولكن الاقتصار على مجرد حصر أعداد المنظمات وملاحظة معدلات ظهورها وانتهائها عبر الزمن لا يوفر لنا معلومات كافية لتقييم التغيرات فى نظام ما بعد الحرب الباردة، أو التأثيرات التى يمكن أن تحدثها التنظيمات المؤسسية الجديدة على أعضائها وعلى الحكومة العالمية والإقليمية.

---

(١) انظر مثلا التقارير المتعلقة بأولويات السياسات المعلنة في: Eckholms, 1999, Erlanger 1997, Kramer 2007, Gordon 1997, Sanger 1997.

المفهوم والآلية

ثمة قضيتان نظريتان جوهريتان تحددان الإطار المفاهيمى لتعريف نوعية المنظمات بين الحكومية. فأولا، لدينا رغبة فى التأكد من مدى خلق بعد مؤسسى رسمى "للنظام العالمى الجديد" بعد نهاية الحرب الباردة. فمن خلال الاعتماد على أدبيات المنظمات السابقة، واستنادا إلى الحاجة النظرية، نفترض أن خلق منظمات ذات تنظيم بيروقراطى بسيط واستقلالية محدودة جدا، يعتبر أقل فائدة فى تثبيت نظام عالمى جديد، مقارنة بخلق شبكة من المنظمات المستقرة والمستقلة بيروقراطيا (من حيث تحقيق حد أدنى من كليهما على الأقل). وبالمثل فإنه من السهل جدا أن نبنى منظمات لا تتمتع بأى من هاتين الصفتين، مقارنة بخلق منظمات تتمتع بهما معا. ومن ثم فإن إدخال المنظمات الضعيفة و"أشباه" المنظمات سيقلل القدرة التنبؤية للنموذج الذى سيفسر أهمية القوى العظمى فى البناء المؤسسى الرسمى.

ويتمثل اهتمامنا البحثى الثانى فى أنماط انضمام ومشاركة الدول فى هذه المنظمات بين الحكومية. إذ نرغب فى الكشف عما إذا كانت الدول تشارك فى هذه المنظمات لأسباب مماثلة، أو مخالفة، للعوامل المرتبطة بمشاركتها خلال الحرب الباردة. ونفترض هنا أن الانضمام لمنظمات تفتقر إلى التنظيم الداخلى والقدرة على تنفيذ الإرادة الجماعية للأعضاء، لا يكلف الدول كثيرا خاصة تكلفة الانضمام لهذه المنظمات. ومن ثم فإن إدخال مثل هذه المنظمات "الخفيفة الوزن" يمكن أن يشوه فهمنا للأوضاع التى يمكن فى ظلها أن تستثمر الدول مواردها فى الانضمام لهذه المنظمات، بما فى ذلك تأثير العضوية فى هذه المنظمات على رغبة صانعى السياسات فى الدول فى التنازل عن بعض سيادتها نتيجة للمشاركة فى هذه المنظمات.

ولهذه الأسباب فإننا سنقصر تحليلنا على المنظمات التى كونتها الدول، والتى يمكن أن يكون لها تأثير عليها، والتى تتطلب من الدول التضحية ببعض سيادتها واستقلاليتها بالمشاركة فيها. ونتبنى هنا تعريفا للمنظمات الرسمية بين الحكومية"(١) بأنها المنظمات التى "تكونت لتوفير عمليات تعاون رسمية مستمرة متعددة الأطراف، ولديها القدرة على تنفيذ الإرادة الجماعية للدول الأعضاء". ونتفق هنا مع أبوت وسنيدال على أن الوظيفتين الأساسيتين للمنظمات الرسمية (والأسباب المحتملة لقيام الدول بتكوينها والانضمام إليها) تتمثلان فى تكوين بناء تنظيمى مستقر مع قدر من الاستقلالية فى مجال معين (Abbott and Snidal 1998:5). ويعتبر استقرار البناء التنظيمى (من حيث التفاعلات التقليدية بين الدول مع الجهاز الإدارى الذى يضمن الإدارة والتفاعلات المؤسسية) بالإضافة إلى الاستقلالية أيضا، أمرين مهمين للمفاهيم المؤسسية للسلطة (Barnett and Duvall 2005) وذلك لكل من تقييم الحوكمة العالمية وسيطرة الدول على بعضها.

وهكذا فإننا نريد أن تحتوى هذه المنظمات على خصائص تمنحها قدرا من الاستقلالية لتشجيع التعاون المستمر والسماح بمتابعة القرارات الجماعية التى يتخذها أعضاؤها، مع استمرارها فى الاستجابة لحاجات الدول الأعضاء. حيث تحصل المنظمة على صفة " المنظمة الرسمية بين الحكومية" عندما تكونها الدول، وتكون متعددة الأطراف (ثلاث دول أو أكثر)، ولديها اجتماعات منتظمة، ويخضع أداؤها لمراقبة أعضائها، ولديها آليات لتنفيذ مهامها بقدر من الاستقلالية وبمجرد اتخاذ القرارات، وذلك من خلال الموارد التى تتاح لها بانتظام، وتكون قادرة على التصرف فى هذه الموارد، وتخضع فى ذلك لمراقبة أعضائها فقط.

ويوضح شكل (٢) الارتباط بين الأبعاد الثلاثة: اتخاذ القرار الجماعي، التنظيم البيروقراطى والاستقلالية، وبين المعايير العملية الخاصة الأحد عشر، التى نستخدمها لاكتشاف وجود المنظمات الرسمية من بين المجتمع الأوسع للمنظمات بين الحكومية. وكما يوضح الشكل، فإن هذه الصياغة لمفهوم المنظمات الرسمية

---

(١) بالنسبة لبقية هذا الفصل، سنستخدم مصطلح "المنظمات الرسمية بين الحكومية " لتلك المنظمات التي تنطبق عليها معايير المفاهيم التي نتبناها، بينما نستخدم مصطلح "المنظمات بين الحكومية" كتصنيف عام لتلك المنظمات.

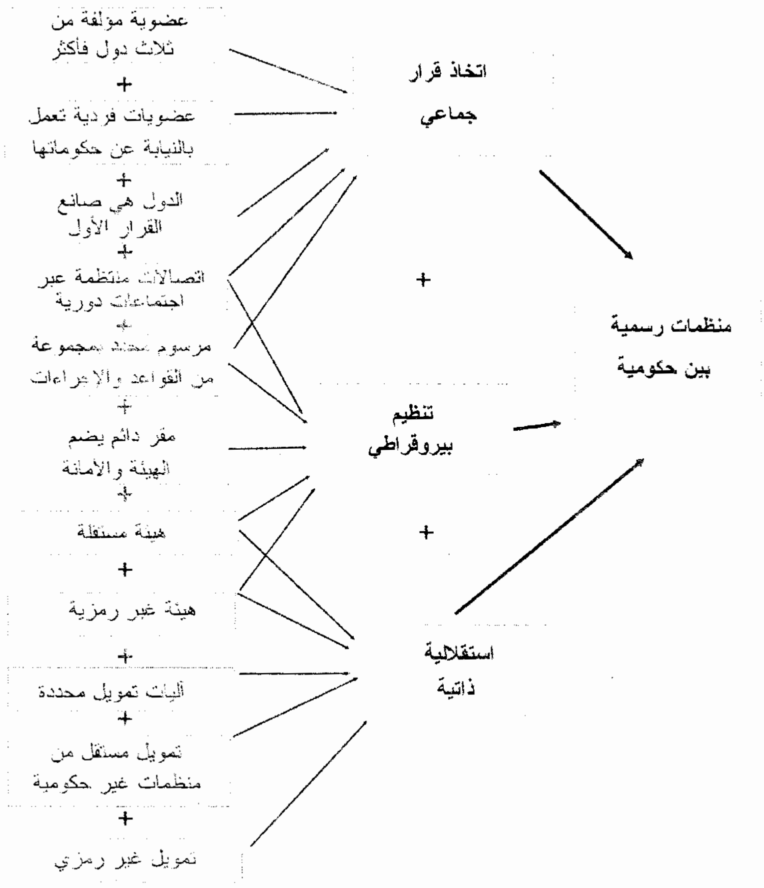
تستبعد عددا كبيرا من المنظمات التى كانت تستخدم فى التحليلات الإحصائية السابقة، وكذلك فى تحليلات الأعداد الكبيرة لتأثير هذه المنظمات على الصراع والتعاون. وعلى سبيل المثال، فإننا نستبعد المنظمات المنبثقة[(١)]، وكذلك المنظمات التى ليس لديها هيئة مهنية كافية ومصادر تمويل مستقلة.

وباستخدام هذه الصياغة، قمنا فى محاولة سابقة (Volgy et al.2008) بالتمييز بين المنظمات بين الحكومية والمنظمات بين الحكومية الرسمية خلال الحرب الباردة وما بعدها. وبمجرد أن تنطبق المعايير الأحد عشر (المذكورة فى الشرح التالي) على منظمة ما، فإنها تصنف ثانية على أساس انتمائها إلى واحد من أربعة أنماط تفصيلية. فهناك "المنظمات العالمية بين الحكومية" (Global Intergovernmental Organizations GIGOs) التى تكون مفتوحة أمام جميع الدول فى النظام العالمى بدون قيود جغرافية، أو تكون مقيدة بأهداف أو أنشطة لا تتناسب مع بعض الدول (فمثلا تستطيع كل الدول أن تكون أعضاء فى منظمة لتصدير واستيراد اللحوم). وهناك أيضا "المنظمات الحكومية بين الإقليمية" (Inter-regional Governmental Organizations IRGOs) والتى تقتصر عضويتها على الدول المتجاورة جغرافيا، أو ثقافيا أو عرقيا (مثل الدول اللاتينية، والدول الفرانكوفونية، والدول العربية) أو سياسيا (مثل المستعمرات السابقة) وذلك عبر إقليمين أو أكثر (ولكن ليس كل الأقاليم). وهناك "المنظمات الحكومية الإقليمية" (RGOs) المفتوحة لجميع أعضاء إقليم معين[(٢)]. أما "المنظمات الحكومية شبه

(١) المنظمات المنبثقة لا تكونها الدول، ولكن تكونها منظمات أخرى عادة، ثم تصنف الدول تلقائيا كأعضاء في هذه المنظمات المنبثقة عندما تكون جزء من المنظمة المكونة لها. وتعتمد معظم المنظمات المنبثقة على المنظمة الأم من حيث البيروقراطية والتمويل اللازمين.

(٢) هناك جدل كبير حول كيفية تحديد "الأقاليم" في العلاقات الدولية (انظر على سبيل المثال Lenske, 2002; Buzam and Waever, 2004) ونحن لا ندعي حسم هذا الجدل. ومع ذلك، طورنا من أجل هذا التحليل أسلوب تصنيف موضوعي يعتمد علي توليفة من الارتباطات الجغرافية والسياسية. وبالتالي تتكون أقاليمنا مما يلي: أوروبا، آسيا، الشرق الأوسط (ويشمل الدول ذات الأغلبية العربية أو الإسلامية المجاورة مباشرة للشرق الأوسط، مثل الصحراء الأفريقية، أفغانستان، وتركيا)، أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية (شاملة أمريكا الوسطي)وإقليم البحر الكاريبي. أما المنظمات القاصرة على أمريكا الشمالية (اثنتان) والأوقيانوسية (اثنتان) فتصنف تحت بند أقاليم "أخرى" للأغراض الحسابية. وتستبعد إسرائيل من الشرق الأوسط.

الإقليمية" (SRGOs) فهى تكون مقصورة بحكم الجغرافيا أو معايير أخرى على دول معينة فى الإقليم (مثل منظمة الدول الإفريقية بأغلبية سكانية إسلامية)[1].



شكل (٢) معايير الحد الأدنى لتعريف المنظمات الرسمية بين الحكومية

---

(١) أدمجنا هنا المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في بعد إقليمي واحد. ومع ذلك، فإننا نستخدم التصنيف شبه الإقليمي فيما يلي للتعرف على متى يكون لدى الدول الفرص للانضمام إلى منظمات معينة.

وبعد ذلك يتم تصنيف كل منظمة رسمية بناء على عدد من الخصائص. ومنها ما إذا كانت المنظمة وظيفية أم لا، غرضها الأساس، تاريخ تأسيسها، تاريخ انتهائها (إذا انتهت)، وعضوية دولها. وتم تجميع البيانات لثلاث أطر زمنية: ١٩٧٥، و١٩٨٩، و٢٠٠٤[١]. حيث تمثل هذه الأطر ثلاث فترات متساوية تسمح بالمقارنة بين مجموعات المنظمات الرسمية بين الحكومية أثناء الحرب الباردة وما بعدها.

ومن ناحية المفاهيم، تمثل قاعدة بيانات المنظمات الرسمية بين الحكومية الناتجة عن ذلك مجموعة فرعية من "أرشيف بيانات الحرب COW IGO، بالرغم من أن المجموعتين الفرعيتين ليستا متطابقتين تجريبيا(Pevehouse et al. 2003)[٢].

ويفرض المفهوم المنهجي للمنظمات الرسمية بين الحكومية حدودا واضحة لملاحظة الظواهر، ويقتصر على المنظمات المناسبة نظريا لموضوعات الاهتمام. ونظرا لأن مفهوم المنظمات الرسمية بين الحكومية يحدد بوضوح الأبعاد الثلاثة التى يقوم عليها، فإنه ينطبق أيضا على المسائل المهمة التى تتكون داخليا من نفس

---

(١) لقد اخترنا ثلاثة أطر زمنية طول كل منها خمسة عشر سنة، بدلا من الملاحظات السنوية، لسببين: فأولا، قد تؤدي البيانات القائمة على أساس الملاحظات السنوية لأي من عضوية أو خصائص المنظمات إلى حدوث مشاكل كبيرة في المصداقية عند تغير عضوية أو خصائص هذه المنظمات. وفي حين أن الإطار الزمني الأطول لا يتخلص من هذه المشكلة تماما، إلا أنه قد يقلل كثيرا من مشكلة ترميز (صفر) لعدة سنوات بعد أن أصبحت (١). وثانيا، تقدم ملاحظة التغيرات في حجم البنى التنظيمية بعد خمسة عشر عاما من الحربين العالميتين في القرن العشرين إطارا زمنيا طويلا بما يكفي لملاحظة التغيرات الهامة في حجم البناء المؤسسي. وقد أكدنا هذه الحسابات باستخدام قاعدة البيانات المذكورة سلفا.

(٢) أصبح الأمر كذلك لعدة أسباب، منها حقيقة أن قاعدة البيانات المستخدمة تنتهي في ٢٠٠٠، في حين تمتد رموز المنظمات الرسمية بين الحكومية حتى ٢٠٠٤. وتستخدم هذه المنظمات مجموعة من المصادر التي أصبحت متاحة مؤخرا، منها صفحات شبكة المعلومات المحدثة للمنظمات، ومراسلة هذه المنظمات عندما تكون المعلومات محدودة أو غير واضحة (وللمقارنة بين تصنيفات المنظمات بين الحكومية المستخدمة في قاعدة البيانات المذكورة، وتصنيف المنظمات الرسمية بين الحكومية، انظر .(Volgy et al. 2006

هذه الأبعاد الثلاثة. فمن ناحية صياغة المفاهيم، نجد أن مفهوم المنظمات الرسمية بين الحكومية تمت صياغته بصورة ضيقة ليقتصر على الخصائص المناسبة للأبعاد، وفى نفس الوقت تعتبر الصياغة واسعة لتشمل المسائل المهمة المشابهة من الناحية النظرية أيضا.

بناء المنظمات منذ الحرب الباردة(١)

يمكن تحديد الخطوط العريضة للمنظمات بين الحكومية بثلاث طرق: إما بملاحظة الاستمرار والتغير فى أعداد وأنماط هذه المنظمات، أو برصد أنماط عضوية الدول فى هذه المجموعات من المنظمات، أو بملاحظة التغيرات فى العلاقات بين المنظمات وعضوية الدول. وسوف نستخدم هذه الاتجاهات الثلاثة.

أولا، فيما يتعلق بالاستمرار والنمو فى عدد المنظمات، توضح الأدبيات ما يلي:

(أ) حدوث زيادة كبيرة فى عدد المنظمات بعد الاضطرابات العالمية الكبرى (بعد ١٩١٩ و١٩٤٥ ومع الزيادة الضخمة فى عدد الدول الجديدة بعد تصفية الاستعمار فى ستينات القرن العشرين) وهو ما يتسق مع رؤى نظرية مختلفة Modelski and Thompson, 1988; Keohane, 1984; Ikenberry, 2001; Vasquez, 1993; Goertz, 2003.

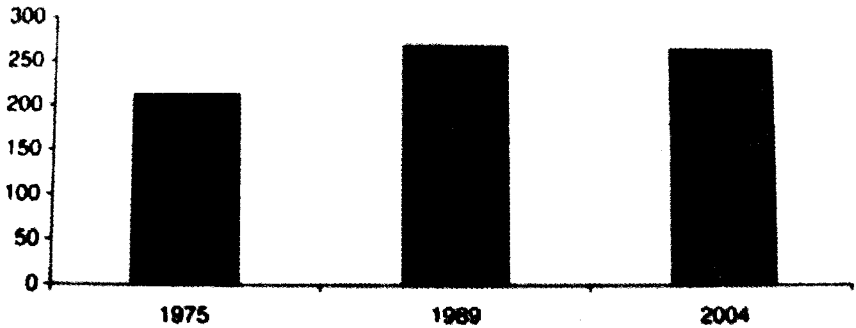
(ب) حدوث نمو مستمر فى عدد المنظمات طوال القرن العشرين، حتى مع عدم حدوث اضطرابات عالمية كبرى Wallace and Singer, 1970; Shanks et al., 1996.

---

(١) قام المؤلفون بإعداد وتحديث قاعدة بيانات المنظمات الرسمية بين الحكومية بصورة دورية. وهذه القاعدة متاحة من خلال الاتصال بالمؤلفين على elfauset@u.arizona.edu.

(جـ) وجود معدلات انتهاء "عادية" حتى عندما لا توجد تحولات عالمية، مع وجود معدلات انتهاء مرتفعة بصورة غير عادية قريبا من الاضطرابات العالمية الكبرى Cupitt et al., 1996; Shanks et al., 1996.

(د) وخلال الحرب الباردة كان هناك بناء لهذه المنظمات يعتبر إقليميا أساسا (ومتزايدا فى الحجم) وليس عالميا فى طبيعته.



شكل (٣) إجمالى عدد المنظمات الرسمية بين الحكومية، ١٩٧٥، ١٩٨٩، ٢٠٠٤.

ولا نتوقع ظهور المنظمات الرسمية بين الحكومية بنفس معدل تكوين ونمو وانتهاء المنظمات بين الحكومية ككل؛ حيث يبدو أن المنظمات بين الحكومية أكثر هشاشة مما يعتقد منظرو التنظيم بصفة عامة Shanks et al., 1996. فنظرا لأن المنظمات الرسمية بين الحكومية نشأت بالتعريف وهى تتمتع بقدر من الاستقرار والاستقلالية التنظيمية[1]؛ نجد أنها تحتاج إلى استثمارات (وتحمل مخاطر) أكبر من الدول الأعضاء، وبالتالى يزيد احتمال بقائها لمدة أطول مقارنة بالمنظمات الأخرى التى تفتقد مثل هذه القدرات، خاصة عندما تتمتع المنظمات الرسمية بين الحكومية بوجود بيروقراطيات هدفها الأساس الحفاظ على استمراريتها، ولذلك فإنه عندما

---

(١) بينما تعتبر خصائص مجموعة المنظمات بين الحكومية العامة قاصرة بسبب تعريفاتنا وتطبيقاتنا، لا تعتبر خصائص المنظمات الرسمية بين الحكومية كذلك.

نقصر تحليلنا على مجموعة المنظمات الرسمية بين الحكومية فقط فإننا نتوقع أن يختلف عددها لدينا عنه فى المحاولات السابقة(١).

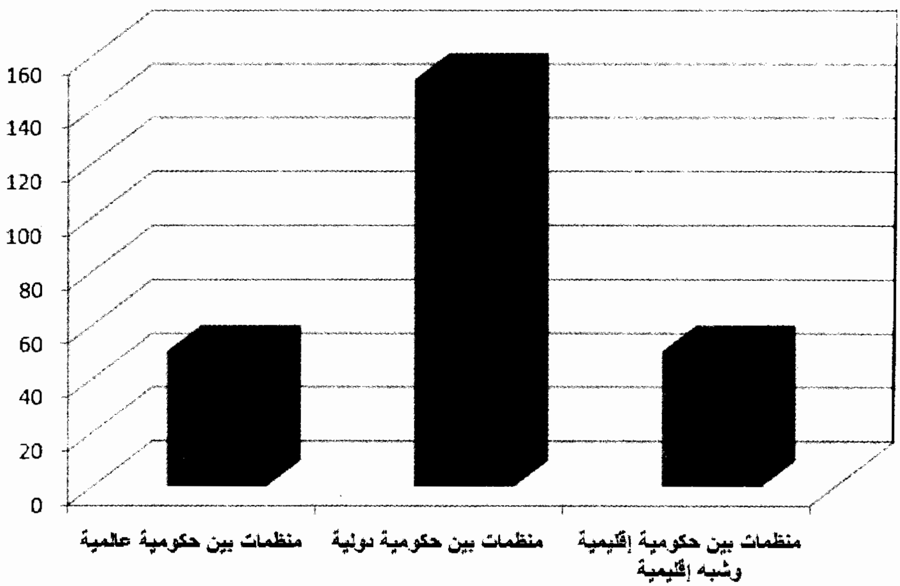
ويلاحظ أننا نقارن بناء المنظمات الرسمية بين الحكومية بعد الحرب الباردة فى ٢٠٠٤ مع بنيتها التنظيمية عقب نهاية تلك الحرب فى ١٩٨٩، وكيف أن هذا البناء التنظيمى تطور خلال فترة الخمسة عشر عاما الأخيرة من الحرب الباردة (بدءا من ١٩٧٥)(٢). حيث تتمثل أول وأبرز نتيجة لهذه المقارنات فى غياب أى نمو كلى فى هذه المنظمات بعد نهاية الحرب الباردة. وبالرغم من أن نهاية الصراع بين الشرق والغرب كانت بمثابة اضطراب كبير فى النظام، إلا أنها لم تتسبب فى حدوث نمو صاف كبير فى هذه المنظمات، ولا حتى فى استمرار النمو العادى فى عددها. وكما يوضح شكل (٣)، فإن عدد المنظمات الرسمية بين الحكومية الذى وصل إلى ٢٦٥ منظمة فى ٢٠٠٤ يمثل على المستوى الكلى نفس العدد الذى كان سائدا فى ١٩٨٩، وهذه نتيجة معاكسة تماما لتكاثر المنظمات الرسمية بين الحكومية خلال الحرب الباردة (كان معدل نموها الصافى ٢٦% فى الفترة ١٩٧٥ إلى ١٩٨٩ فقط) ومخالفة فى نفس الوقت لمعدل النمو الصافى المطرد الذى لاحظه الآخرون (انظر فى ذلك Wallace and Stinger, 1970; Cupitt et al., 1996; Shanks et al., 1996).

ومع ذلك، نجد أن الصورة العامة للبناء المؤسسى بعد الحرب الباردة، كما يوضحها شكل (٣) تخفى مجموعة من التغيرات، بالرغم من أن طبيعة هذه التغيرات تبدو غير متسقة مع توقع نظام عالمى جديد بقيادة الزعامة الأمريكية الشابة. وأولها ظهور منظمات جديدة مقابل اختفاء المنظمات القديمة؛ حيث يختفى

(١) كما يقول Jacobson et al. (1986)، يختلف عالم المنظمات الحكومية من بضع مئات إلى أكثر من ألف، بناء على التعريفات العملية المختلفة.

(٢) إن المصادر التي استخدمناها – ومنها "الكتاب السنوي للمنظمات الدولية"، وصفحات المنظمات على شبكة المعلومات، والاتصال المباشر بهذه المنظمات. إلخ – أظهر الصعوبة البالغة في التأكد من صحة البيانات في أطر زمنية سابقة.

عدد كبير من المنظمات ليحل محله عدد أكبر من البنى التنظيمية متعددة الأطراف، وذلك قرب فترات الاضطرابات المحورية الكبرى (Cupitt et al., 1996) وحتى بدون هذه الاضطرابات تكون المستويات المرتفعة لانتهاء هذه المنظمات مصحوبة بظهور منظمات جديدة أكثر منها (Shanks et al., 1996). ومن المنطقى التوقع بأن نهاية حقبة ستكون مصحوبة بزيادة كبيرة فى اختفاء المنظمات الموجودة، وكذلك فى ظهور أعداد أكبر من المنظمات الجديدة – خاصة المنظمات ذات الطبيعة العالمية – وذلك لمواجهة التعقيدات الناتجة ومجموعة المشاكل والقضايا الجديدة التى تواجه الدول.



شكل (٤) معدل إحلال المنظمات الرسمية بين الحكومية (الجديدة/المنتهية)، ١٩٩٠- ٢٠٠٤.

وقد تحقق نصف هذه التوقعات فى تحليلنا الإحصائى البيانى لهذه المنظمات، إذ إن معدل انتهاء هذه المنظمات بعد الحرب الباردة يزيد كثيرا عن

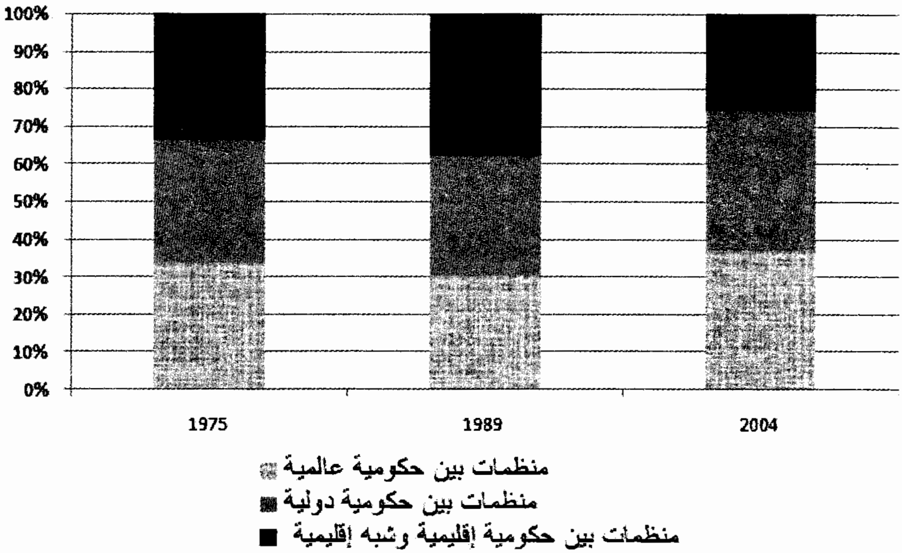
معدل انتهائها خلال الحرب الباردة (بالرغم من أن الغالبية العظمى من المنظمات التى انتهت كانت إقليمية أو شبه إقليمية). إذ إن ٢٣% من كل المنظمات الرسمية بين الحكومية التى كانت موجودة فى ١٩٨٩، أو تكونت بعدها، كانت قد انتهت بحلول ٢٠٠٤، مقارنة بحوالى ٥% فقط فى الفترة السابقة[١]. ومع ذلك، فإن عدد المنظمات الجديدة التى تكونت بعد الحرب الباردة لم يصل حتى إلى مستوى نمو هذه المنظمات فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٩، وذلك بالرغم من ارتفاع معدل انتهاء هذه المنظمات بعد الحرب الباردة، وكذلك فإن أنواع المنظمات التى ظهرت تختلف كثيرا عن سابقتها (انظر الشكلين ٤ و٥).

واستمر نصيب المنظمات الرسمية بين الحكومية العالمية من إجمالى المنظمات فى الانخفاض، وهو ما يتفق مع الاتجاه الذى كان سائدا فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٩. وفى نفس الوقت، ظهر اتجاهان جديدان فى حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ حيث زادت المنظمات بين الإقليمية وفاقت قليلا عدد المنظمات العالمية بحلول ٢٠٠٤، بينما عكست المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية الاتجاه الذى كان سائدا من قبل، وأظهرت نقصا صافيا فى عددها (شكل ٥). ويمكن إرجاع هذه الأنماط إلى تفاوت معدلات تكوين وانتهاء هذه المنظمات خلال الفترات الزمنية التى نعالجها بالدراسة[٢]. وبالمقارنة مع حقبة الحرب الباردة، نجد أن تكوين منظمات عالمية جديدة قد انخفض بدرجة أكبر فى فترة ما بعد الحرب الباردة، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى حقيقة أن معدل الإحلال كان حوالى ٥٨% فقط (شكل ٤).

---

(١) هذا ليس دالة في الأعداد الكبيرة لانتهاء مؤسسات الحرب الباردة السوفيتية. فبالمقارنة بالمجموعة الكبيرة من المنظمات الرسمية بين الحكومية، لم تكن هذه المؤسسات كثيرة ولم تؤثر معدلات انتهائها على هذه الأعداد.

(٢) ربما في ضوء مناقشتنا في الفصل الأول للتعريفات المختلفة للأقاليم وحدودها، يمكن أن تكون هذه النتائج دالة في كيفية تعريفنا للمنظمات الإقليمية مقابل المنظمات بين الإقليمية. ومع ذلك، فنظرا لثبات التعريف العملي عبر الفترات الزمنية الثلاث في هذا التحليل، فإننا على يقين بأن التغيرات التي نلاحظها هنا بشأن المنظمات بين الإقليمية بعد الحرب الباردة ليست دالة في تعريفنا للأقاليم.

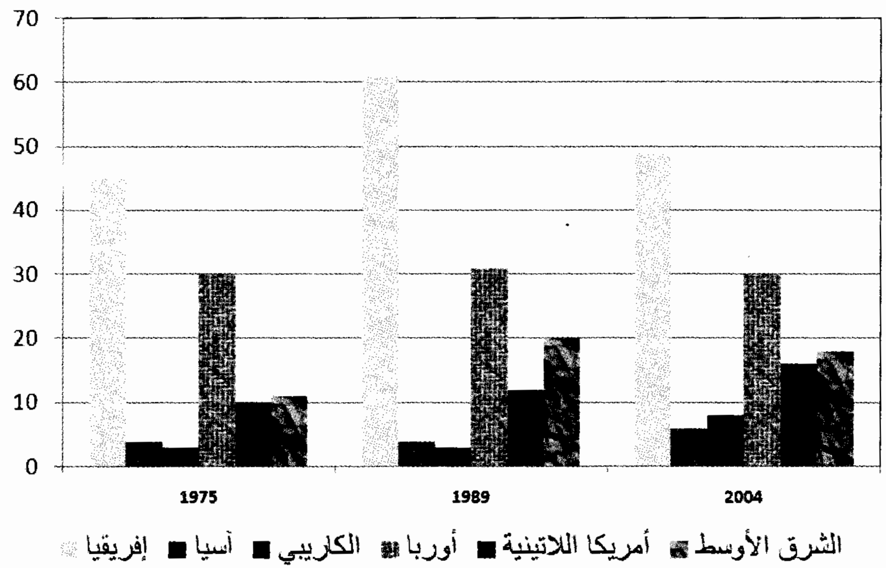


شكل (٥) النسب المئوية لكل من المنظمات العالمية الرسمية بين الحكومية، وبين الإقليمية، والإقليمية، خلال السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٩، و٢٠٠٤.

وفى تلك الأثناء، حقق معدل إحلال المنظمات الرسمية بين الإقليمية أعلى المعدلات؛ حيث وصل إلى ١٥٠% من معدل انتهائها فى حقبة ما بعد الحرب الباردة. أما المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية فقد تخطت معدل تكوينها الذى كان مرتفعا خلال الحرب الباردة (حوالى ٥١% من كل المنظمات الجديدة)، ولكنها لم تنجح فى مسايرة معدل انتهائها المرتفع (حوالى ٧٠% من إجمالى حالات انتهاء المنظمات فيما بعد الحرب الباردة).

وبصفة عامة، يبدو على المستوى الكلى أن الأدلة ضعيفة على أن المنظمات العالمية الجديدة كانت تتكون لتحل محل البناء التنظيمى للحرب الباردة. أما الذى يبدو جديدا فهو النمو غير العادى فى مجموعة المنظمات بين الإقليمية وإعادة هيكلة (وانخفاض حجم) المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية.

وبالرغم من انخفاض نسبة المنظمات الإقليمية من إجمالى المنظمات، إلا أن هناك عنصر استمرار قوى عبر الفترتين فى توزيعها. فقد كانت هذه المنظمات الأكثر عددا، وكانت نسبها عبر الأقاليم مستقرة نوعا ما. فكما يوضح شكل (٦)، احتوت أفقر الأقاليم (إفريقيا جنوب الصحراء) وأغناها (أوروبا) على أكبر عدد من المنظمات عبر الأطر الزمنية الثلاث. أما الإقليم الآسيوي، حيث يوجد تفضيل قوى للترتيبات غير الرسمية (Katzenstein, 2005)، وحيث عملت الولايات المتحدة واليابان على منع ظهور بنى تنظيمية متعددة الأطراف غير قادرتين على السيطرة عليها (Rapkin, 2001)، فقد احتوى على أقل عدد من المنظمات مقارنة بالأقاليم الأخرى، واستمر ذلك طوال الفترات الزمنية الثلاث. وفى أفريقيا والشرق الوسط، تناقص عدد التجمعات الإقليمية من المنظمات الرسمية بين الحكومية كثيرا خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٤.



شكل (٦) تكرارية المنظمات الحكومية الإقليمية/شبه الإقليمية حسب الإقليم، ١٩٧٥، ١٩٨٩، ٢٠٠٤.

وكما يوضح هذا العرض العام، فإن تجمع المنظمات الرسمية بين الحكومية فيما بعد الحرب الباردة يمثل قدرا من الاستمرارية، مع اختلاف كبير عن التوقعات المبنية على الاتجاهات السابقة. وحتى إذا قبلنا أن ارتفاع نمط انتهاء هذه المنظمات فى فترة ما بعد الحرب الباردة يتسق مع المعدلات المرتفعة القريبة من الاضطرابات المحورية الكبرى(١)، فإن التوقعات الأخرى لم تتحقق؛ حيث توقف النمو فى هذه المنظمات فى الفترة الأحدث، ولم يحدث نمو صاف فى المنظمات العالمية بعد ١٩٨٩. وأخيرا، فإنه بينما ظل التجمع إقليميا بطبيعته، إلا أن معدل إحلال المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية المنتهية لم يسايره تكوين منظمات جديدة، بل إن نسبة المنظمات الإقليمية إلى إجمالى المنظمات العالمية انخفضت فى الواقع.

أما فيما يتعلق بالمنظمات بين الإقليمية(٢)، فقد زاد معدل تكوينها على معدل انتهائها. ومع ذلك، فإنه بالرغم من أن هذه الظاهرة يمكن إرجاعها إلى تأثيرات نهاية الحرب الباردة، إلا أنها تعتبر ظاهرة محلية وليست نظامية؛ حيث يكشف الفحص الدقيق للمنظمات بين الإقليمية الجديدة عن أن معظم هذه المنظمات (٥٥%) ظهر فى نطاق ما بعد السوفيتية/الشيوعية الذى كان يشغله الاتحاد السوفيتى السابق (قبل انهياره) بالإضافة إلى جيرانه الشيوعيين فى شرق أوروبا(٣). ويبدو أن كل هذه المنظمات تقريبا- باستثناء "مجلس تعاون شنغهاى (SCO)- قد كونتها روسيا لتتولى مجموعة من المهام التى كانت تتم داخليا فى

---

(١) يبدو مفيدا لو أخذنا في الاعتبار أنه حتى إذا كان معدل انتهاء هذه المنظمات كان عكس التوقعات؛ فإنه يمكن تفسير ذلك بمعدل الانتهاء الكبير جدا بين المنظمات الرسمية بين الحكومية، خاصة في أفريقيا، والذي لا يرتبط بنهاية الحرب الباردة.

(٢) لقد عرضنا سلفا منهجيتنا في تعريف الأقاليم، ويلاحظ أن المنظمات بين الإقليمية هي التي تكون عضويتها موزعة بين إقليمين أو أكثر (إقليمين عادة) ولكن ليس كل هذه الأقاليم. ومن الطبيعي أن المنظمات الرسمية بين الحكومية في إطار ما بعد الشيوعية كانت تضم كلا من الإقليمين الأوروبي والآسيوي.

(٣) يدخل ضمن هذه المنظمات الإقليمية الجديدة منظمات نطاق ما بعد الشيوعية مثل: "منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود" (BSEC) و"انتر ستيت بانك" (ISB) و"منظمة براءات الاختراع الأوراسية" (EPO) و"الاتحاد الإقليمي في مجال الاتصالات" (RCC).

الاتحاد السوفيتى، أو من خلال حلف وارسو و"مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة" (الكوميكون) (COMECON)[1].

ويبدو أن النمط الذى ظهر لتجمعات المنظمات الرسمية بين الحكومية بعد الحرب الباردة لا يتسق أبدا مع فكرة أن الولايات المتحدة - باعتبارها القوة العالمية الرائدة- كانت تعد بناء تنظيميا جديدا للحقبة الجديدة بما يتفق مع أولوياتها المفضلة. ويبدو أن المؤسسات العالمية تناقصت ولم تتزايد أو تحل محل تلك التى تكونت وتطورت خلال الحرب الباردة. ويبدو أيضا أن ارتفاع معدل انتهاء المنظمات يعكس تغيرات كبرى فى إقليمين كبيرين؛ حيث حدث حوالى ٨٠% من حالات انتهاء المنظمات الإقليمية فى أفريقيا جنوب الصحراء (يبدو أن هناك إعادة هيكلة كبيرة للمنظمات الإقليمية) وفى أوروبا (بما يتفق مع توحيد الآليات التنظيمية للاتحاد الأوروبي)[٢]. ولا يرتبط أى من هذه التغيرات مع قيادة الولايات المتحدة العالمية لتكوين بنى تنظيمية جديدة متعددة الأطراف. وفى الواقع، لم يكن هناك نمو فى تجمع المنظمات الرسمية بين الحكومية فى الإقليمين اللذين يمثلان أهمية كبرى للولايات المتحدة: آسيا والشرق الأوسط.

وهناك طريقة ثانية لتصوير البنية التحتية للمنظمات الرسمية بين الحكومية من خلال التركيز على استمرار وتغير عضوية الدول داخل وبين هذه المنظمات. حيث نستخدم جداول بسيطة للعضوية وتحليل الشبكات ونركز على كل الدول وعلى الأهمية المتغيرة للقوى الكبرى فى بنية هذه المنظمات، وذلك فى محاولة لربط أنماط النمو والتراجع التنظيمى مع أنماط العضوية المتغيرة.

---

(١) ومع ذلك، هناك بعض الاستثناءات الطريفة، فبعض المنظمات الجديدة مثل "منظمة تعاون شنغهاي" أو "المجموعة الأوراسية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب" تشمل الصين، في حين أن البعض الآخر مثل "منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود" يشمل تركيا.

(٢) وتشمل بعض هذه المنظمات التي استوعبت مهمتها بعض العناصر الداخلية في الاتحاد الأوروبي "لجنة أوسلو" و"لجنة باريس" و"معهد النقد الأوروبي" و"لجنة الطاقة الذرية الأوروبية" (يوراتوم).

وتقدر قاعدة بيانات المنظمات الرسمية بين الحكومية كلا من الفرصة والرغبة فى الانضمام للمنظمات. وبينما يمكنها أن تزودنا بتقرير بسيط عن عدد المنظمات التى تنضم إليها الدولة علا، فإنها تحدد أيضا عدد المنظمات التى يمكن أن تنضم إليها الدولة (الفرصة). ونقدم فى سبيل ذلك مقياسا لكثافة العضوية التناسبية لكل دولة بناء على رغبتها فى الانضمام (العضوية الحقيقية/الفرصة). وتسمح لنا النسبة الناتجة عن ذلك بمقارنة الدول التى تختلف من حيث رغبتها فى استغلال أقصى الفرص المتاحة لها للانضمام للمنظمات[١].

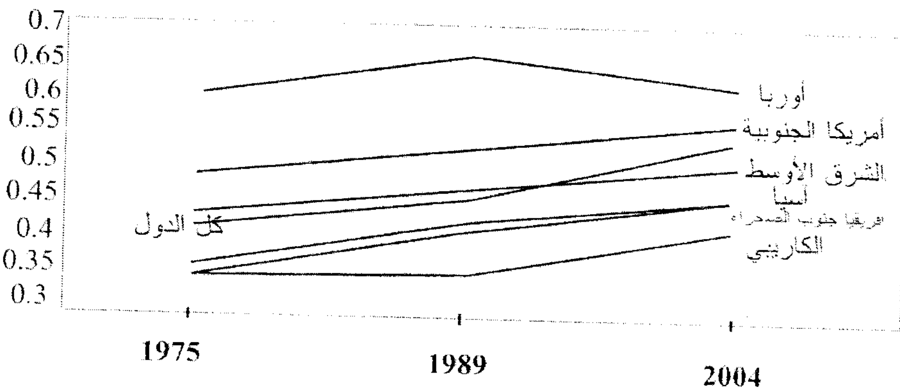
ونعرض أنماط كثافة العضوية التناسبية للمشاركة فى كل من المنظمات العالمية والإقليمية. وبالنسبة للمشاركة فى المنظمات العالمية، فإن شكل (٧) يوضح الزيادة المستمرة فى مشاركة الدول على المستوى الكلى عبر الأطر الزمنية الثلاثة. ومع ذلك، نجد تحت هذا النمط الكلى أن التوزيعات الإقليمية تظهر تباينا عبر الأقاليم. حيث يبدو أن الدول الأوروبية التى كانت الأكثر نشاطا انخفضت رغبتها فى المشاركة فى المنظمات الرسمية بين الحكومية العالمية بعد ١٩٨٩[٢]، فى حين أن الدول فى بقية الأقاليم الأخرى زادت من استغلال فرصها فى الانضمام للمؤسسات العالمية، حيث حققت دول أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط أكبر المكاسب بعد نهاية الحرب الباردة.

ولكن أنماط المشاركة فى المنظمات الحكومية الإقليمية تعتبر أكثر تعقيدا (شكل ٨). فبالرغم من الأعداد الكبيرة من المنظمات فى الإقليمين، إلا أن الدول الأوروبية (بالرغم من استمرار تكامل الاتحاد الأوروبي، وبسبب ظهور وإعادة

(١) على سبيل المثال، لا تستطيع إيران الانضمام إلى المنظمات العربية، في حين تستطيع العراق ذلك، مما يجعل المقارنة بين الدول في نفس الإقليم مثيرة للمشاكل، عندما تكون إحداها قادرة على الانضمام لمنظمات معينة في حين لا تستطيع الأخرى ذلك، وهكذا تصبح المقارنة بين الأقاليم أكثر صعوبة.

(٢) يعتبر هذا الانخفاض – جزئيا – نتيجة لظهور دول "جديدة" في أوروبا بعد الحرب الباردة، ولا يرجع بالضرورة إلى شبكة الدول الأوروبية "الأقدم".

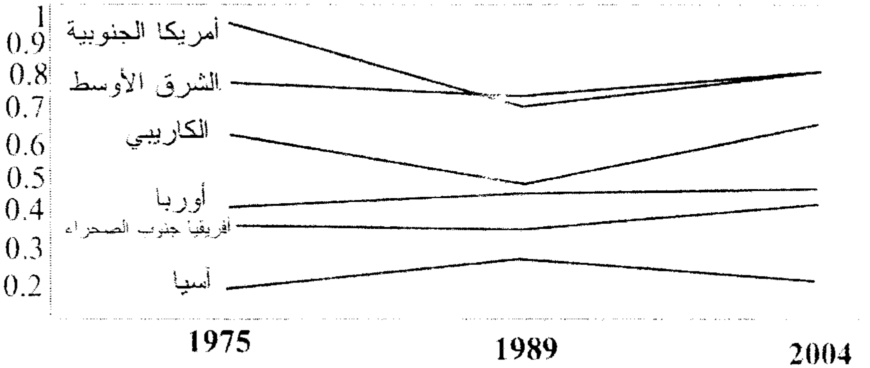
ظهور دول أوروبية جديدة عقب نهاية الحرب الباردة) ودول أفريقيا جنوب الصحراء عجزت عن تحقيق الكثافات المرتفعة للمشاركة الإقليمية التى وصلت إليها دول أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط[١]. وكانت الدول الآسيوية صاحبة أقل الفرص فى الانضمام للمنظمات الإقليمية، وكانت الأقل ميلا لممارسة اختيار الانضمام لهذه المنظمات، وتعتبر المجموعة الوحيدة التى أظهرت درجات كثافة فى ٢٠٠٤ تقل عما كانت عليه فى ١٩٧٥. ولكن دول أمريكا الجنوبية والكاريبى أظهرت أكبر اندفاع فى كثافة المشاركة الإقليمية بعد الحرب الباردة (انظر شكل ٨).



شكل (٧) متوسط كثافة العضوية التناسبية فى المنظمات العالمية لأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٩، ٢٠٠٤.

---

(١) يحتمل أن يعود جزء من هذه النتيجة إلى العدد الكبير جدا للمنظمات الإقليمية في أفريقيا، في حين تضعف قدرات الدول الأفريقية على الانضمام إليها كلها. ولا ينطبق موضوع القدرة هذا على الدول الأوروبية، ولكن درجات كثافتها تتأثر بالمجموعات الفرعية بعد الشيوعية التي ظهرت في الاتحاد الأوروبي.



شكل (٨) متوسط كثافة العضوية التناسبية فى المنظمات الإقليمية لأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٩، ٢٠٠٤.

وكما ذكرنا سلفا، فإن تحليل الشبكات[١] يعتبر مكملا مفيدا لتقييم أنماط عضوية المنظمات. فعلى عكس التركيز على عدد المنظمات أو أنماط العضوية، يركز تحليل الشبكات على الروابط التى تتكون من خلال المنظمات؛ حيث يمكن اعتبار الشبكة بمثابة مجموعةٍ من النقاط المتصلة ببعضها من خلال روابط ذات طابع محدد. وفى هذه الحالة، تشير النقاط إلى الدول، وتشير الروابط إلى عضوية المنظمات، مما يؤدى إلى ظهور شبكة من الدول المتصلة ببعضها من خلال العضوية الطوعية فى المنظمات الرسمية بين الحكومية. ويستطيع تحليل الشبكات أن يختبر صحة ملاحظاتنا، ويوضح العلاقة بين كثافات[٢] عضوية الدول داخل وعبر مختلف أنواع المنظمات، ويحدد أهمية القوى العظمى فى مجموعة المنظمات الرسمية بين الحكومية.

---

(١) والذي يعرف أيضا "بتحليل الشبكات الاجتماعية".

(٢) تمثل الكثافة بهذا المعنى كثافة العلاقات التي تربط بين الدول داخل نظام أو نظام فرعي معين.

ويمكن وصف كثافة علاقات العضوية بطريقتين: حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية للكثافة من حيث الأرقام المطلقة والنسب المئوية. ومع ذلك، يمكن أن تكون درجات الكثافة الخام مضللة، لأن الدرجات الخام لا تفسر التباين فى عدد الروابط المحتملة بين الدول، وذلك عند المقارنة بين هذه الدول عبر الأقاليم التى تختلف فيها أعداد المنظمات. وهكذا فإنه بالإضافة إلى درجات الكثافة الخام، سنستخدم درجات كثافة الشبكات التناسبية: فهذه الدرجات تمثل المتوسط العددى (والانحراف المعياري) للمنظمات التى تربط الدول نسبة إلى الرقم الممكن للعلاقات المحتملة، بما يسمح بالمقارنة المباشرة بين الأقاليم.

وفيما يتعلق بقضية الدقة، فإن جدول (١) يعرض درجات كثافة الشبكات الخام والدرجات التناسبية (والانحرافات المعيارية) للنظام ككل وحسب الإقليم. بينما يعرض جدول (٢) درجات الكثافة لعضوية المنظمات الرسمية الإقليمية. أما على المستوى العالمي، وبالرغم من تناقص عدد المنظمات العالمية، فقد استمرت كثافة المنظمات العالمية فى الزيادة، مما يشير إلى أنه بالرغم من تناقص أعدادها إلا أنها تتوسع من حيث عضويتها، وتضم المزيد من الدول للنظام.

ومع ذلك، توضح الطبيعة الساكنة نسبيا لدرجات الانحراف المعيارى أن العضوية العالمية لا تصبح أكثر تجانسا عبر التشكيلة الكبيرة من الدول التى تكون النظام الدولي. ويكشف النظر إلى درجات كثافة الشبكات العالمية حسب الإقليم عن أن أعلى الانحرافات جاءت من أوروبا وآسيا، وهما الإقليمان الأكثر تأثرا بنهاية الحرب الباردة من خلال ظهور دول "جديدة". وتستمر الكثافات التناسبية فى إظهار أوروبا بأعلى كثافة عالمية، بالرغم من أن درجة كثافتها انخفضت مقارنة بسنة ١٩٨٩. وأظهرت الدول الآسيوية أدنى درجة كثافة. بينما أظهرت درجات الكثافة التناسبية لأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط نموا خطيا عبر الفترات الزمنية الثلاث، مع اقتراب درجات كثافة أمريكا الجنوبية من النسب الأوروبية.

ويكشف جدول (٢) عن تباين كبير فى كثافات المنظمات الرسمية الإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة. ونلاحظ أن أوروبا- التى انقسمت بسبب الحرب الباردة حتى ١٩٨٩- زادت درجة كثافتها التناسبية بنسبة ٢٥% بحلول ٢٠٠٤، مما يعكس زيادة التكامل داخل أوروبا القديمة ومع الدول الأوروبية الجديدة(١). وقد زادت درجات كثافة المنظمات الرسمية بين الحكومية بصورة كبيرة فى أمريكا الجنوبية (٥٠%) فيما بين ١٩٨٩ و٢٠٠٤(٢). وتظهر دول الشرق الأوسط درجة كثافة إقليمية تناسبية أعلى نوعا ما من دول أمريكا الجنوبية فى ٢٠٠٤، بالرغم من أن الانحراف المعيارى المرتفع يعكس التنوع الكبير والصراعات القائمة فى هذا الإقليم(٣). وعلى الطرف النقيض توجد دول الإقليم الآسيوي: فعلى المستوى الإقليمى (والعالمى أيضا) تشكل هذه الدول أضيق شبكة لعضوية المنظمات الرسمية بين الحكومية مقارنة بأى تجمع جغرافى آخر، حتى بعد ١٩٨٩.

---

(١) المقصود بالدول الأوروبية "القديمة" تلك الدول التي كانت خارج تحالف الاتحاد السوفيتي، في حين نقصد بالدول الأوروبية "الجديدة" الدول التي كانت داخل أو جزء من الاتحاد السوفيتي أو يوغسلافيا قبل تفككهما.

(٢) لا يزيد عن هذا المعدل لنمو الكثافة سوى إقليم الكاريبي (٧٤ %) فيما بين ١٩٨٩ و٢٠٠٤.

(٣) لم نضع إسرائيل في إقليم الشرق الأوسط، ويشير موضوع التنوع والصراع بصورة مباشرة إلى التنوع بين الدول الباقية المقسمة على أسس عرقية ودينية، وبصورة غير مباشرة من حيث علاقتها بالصراع العربي الإسرائيلي.

	الكثافة			التناسب		
	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٠٠٤	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٠٠٤
النظــــــام	15.08 (0.32)	19.42 (7.78)	22.04 (7.77)	0.236 (0.114)	0.266 (0.110)	0.315 (0.111)
أمــريكا الجنوبية	19.33 (7.32)	25.53 (6.26)	28.71 (4.88)	0.302 (0.114)	0.350 (0.086	0.410 (0.07)
أفريقيا جنوب الصحراء	12.38 (6.34)	19.023 (4.53)	22.77 (3.47)	0.193 (0.099)	0.263 (0.062)	0.325 (0.05)
آســــيا	11.71 (7.32)	15.09 (8.58)	16.9 (8.01)	0.175 (0.114)	0.20 (0.118)	0.1230 (0.114)
الشرق الأوسط	17.40 (5.09)	22.16 (5.65)	27.35 (3.90)	0.272 (0.080)	0.304 (0.077)	0.391 (0.056)
الكـــاريبـــي	13.18 (5.21)	14.71 (4.38)	19.44 (2.67)	0.206 (0.081)	0.202 (0.060)	0.278 (0.038
أوروبــــــا	26.36 (8.96	32.17 (11.90)	29.76 (11.74)	0.412 (0.140)	0.441 (0.163)	0.425 (0.168)

جدول (١) كثافات المنظمات الرسمية بين الحكومية (على المستوى العالمي)، الأرقام الخام و النسب (المتوسطات و الانحرافات المعيارية).

	الكثافة			التناسب		
	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٠٠٤	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٠٠٤
أمـــريكا الجنوبية	3.12 (1.91)	4.50 (1.94)	5.20 (1.91)	0.520 (0.318)	0.346 (0.149)	0.520 (0.191)
أفريقيا جنوب الصحراء	2.61 (2.79)	3.78 (3.58)	3.56 (3.24)	0.059 (0.063)	0.065 (0.062)	0.079 (0.072)
آســــــــيا	0.13 (0.40)	0.25 (0.58)	0.18 (0.55)	0.043 (0.133)	0.53 (0.116)	0.036 (0.110)
الشرق الأوسط	5.83 (3.80)	10.34 (6.67)	9.77 (6.24)	0.530 (0.345)	0.492 (0.318)	0.575 (0.367)
الكـــاريبـــي	1.53 (1.09)	1.69 (1.10)	5.15 (1.55)	0.565 (0.545)	0.423 (0.275)	0.736 (0.221)
أوروبـــــــا	3.40 (3.99)	3.89 (4.59)	5.08 (3.87)	0.121 (0.143)	0.130 (0.103)	0.164 (0.125)

جدول (٢) كثافات المنظمات الرسمية بين الحكومية (على المستوى الإقليمى)، الأرقام الخام والنسب (المتوسطات والانحرافات المعيارية).

ويلاحظ أننا نعامل كل أوروبا كإقليم واحد، وليست مصنفة إلى أوروبا الغربية أو الاتحاد الأوروبي. وهكذا فإننا نجد درجات كثافة منخفضة كثيرا على المستويين العالمى والإقليمى، مقارنة بدول الاتحاد الأوروبى الأساسية. وعلى سبيل المثال، كانت درجات كثافة المنظمات العالمية التناسبية للدول الخمسة عشر الأساسية فى الاتحاد الأوروبى ٧١٦، (مقارنة بدرجة ٤٢٥، لكل أوروبا)، مما

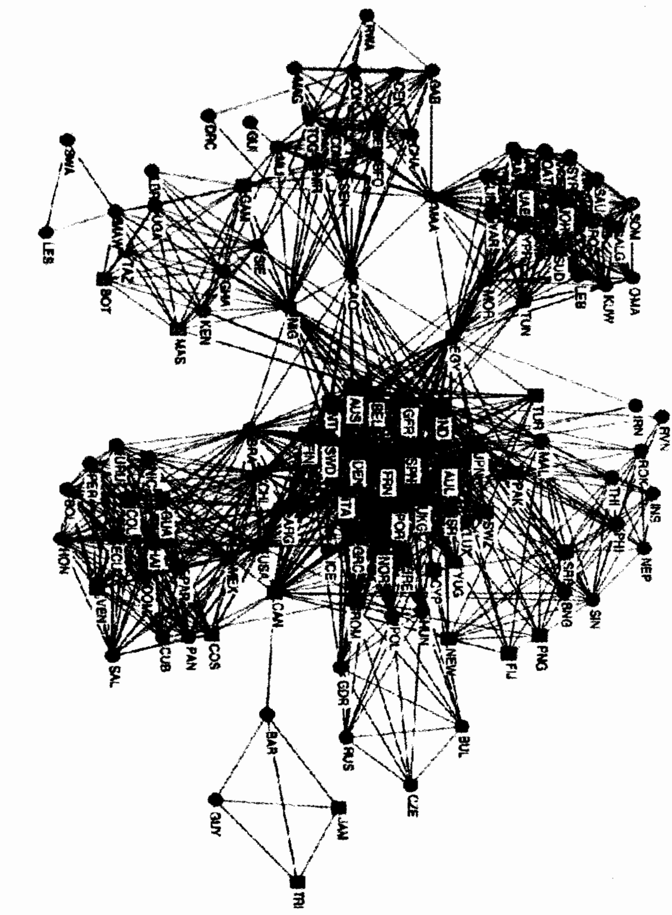
يوضح أن الدول الأساسية فى الاتحاد الأوروبى أكثر اندماجا فى تجمع المنظمات العالمية من أى إقليم آخر. وبالمثل فإن درجة الكثافة الإقليمية لهذه الدول فى ٢٠٠٤ كانت أعلى من نظيرتها لكل أوروبا بثلاث مرات تقريبا، مما يوضح أن الانقسامات التاريخية الناتجة عن الحرب الباردة لم تتلاش بعد، بالرغم من الجهود الكبيرة التى يبذلها الاتحاد الأوروبى لاحتضان الدول الأوروبية "الجديدة"(١).

وبالإضافة إلى تكوين درجات الكثافة، يستطيع تحليل الشبكات تقديم عرض بيانى للتقاطع فى العضوية بين المنظمات العالمية والإقليمية وبين الإقليمية، مما يقدم صورة منظورة للعلاقات المتغيرة بين عضوية الدولة والتغيرات فى مختلف أنواع المنظمات. ونظرا لأن مجموعة المنظمات الرسمية بين الحكومية تعمل على ثلاثة مستويات متداخلة فى نفس الوقت؛ فقد قمنا بإعداد رسوم بيانية لشبكات الدول المتصلة من خلال روابط هذه المنظمات على المستوى العالمى والإقليمى وبين الإقليمي. وفى محاولة لجعل هذه الرسوم قابلة للقراءة، فإننا نظهر فقط العلاقات بين الدول التى تعتبر "فوق المتوسط"(٢)، بحيث أن البناء التنظيمى الإقليمى المهم- والأكثر انتشارا- لا يختفى تحت البناء التنظيمى العالمى أو بناء تنظيمى أكثر كثافة بين الأقاليم، كما يمكن أن يحدث لو عاملنا كل المنظمات على قدم المساواة.

---

(١) انظر (2007) Saideman and Ayres بالنسبة للدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي.

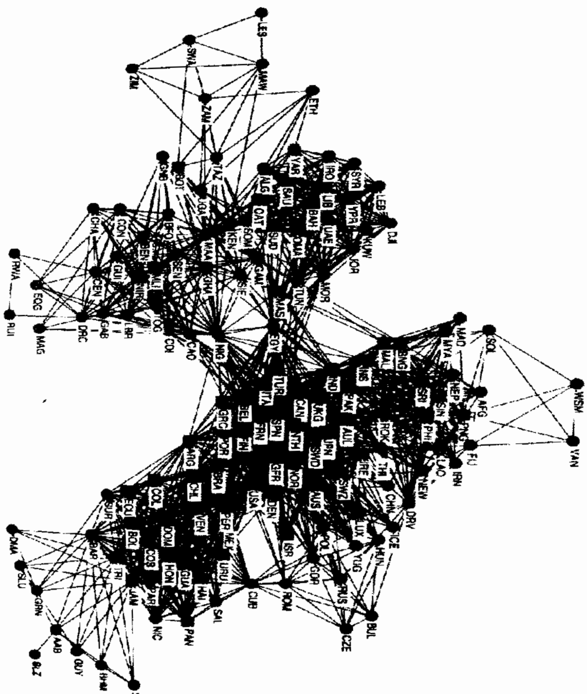
(٢) تتحدد الارتباطات فوق المتوسطة نسبة إلى الكثافة المتوسطة والانحرافات المعيارية. وقد تم الاقتصار في العرض البياني على الدول المرتبطة بانحرافين معياريين فوق الكثافة المتوسطة لتلك النظم.



شكل (9) شبكة كثافة المنظمات الرسمية بين الحكومية، 1975

وتوضح الأشكال من ٩ إلى ١١ هذه الارتباطات للفترات الزمنية الثلاث، وتظهر أوجه قوة وضعف الرسوم البيانية. حيث يتمثل أحد أوجه الضعف الواضحة للنظر إلى البيانات بهذه الطريقة فى أنه- كما فى اختبارات رورشاخ Rorschach- يمكن قراءة الكثير فى هذه الأنماط. ولذلك سنقصر ملاحظاتنا على ما يبدو لنا بمثابة أوضح التغيرات عبر الزمن. والتى يتمثل أولها فى أن أكثر التغيرات قوة فى الروابط التنظيمية حدثت فيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٩، وذلك فى شكل نمط منتشر نسبيا بدرجة بدا معها أكثر اندماجا فى النظام. وتبدو التغيرات الملحوظة فى

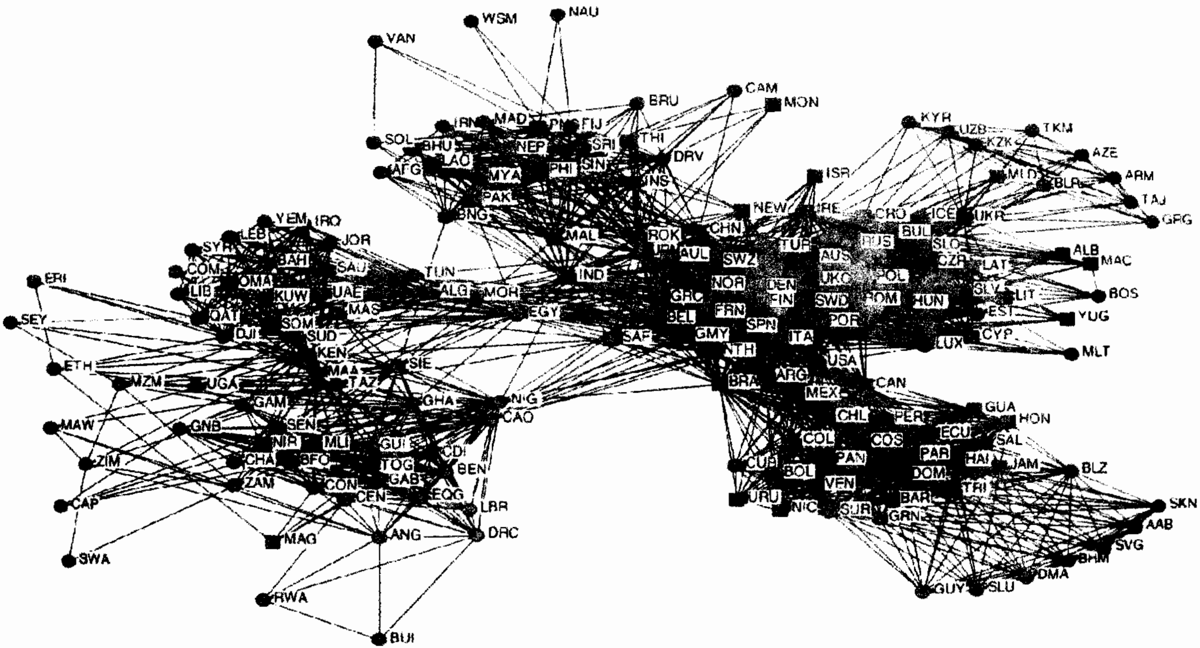
الرسوم البيانية فيما بين ١٩٨٩ و٢٠٠٤ متواضعة فى أحسن الظروف، ويبدو أن الأرقام المتزايدة للمنظمات بين الإقليمية تشكل جسورا بين العضويات عبر تجمعات إقليمية متكاملة (والتى تتضح بشدة من زيادة كثافة روابط أمريكا الجنوبية والكاريبى فى مركز الشكل البيانى). وبالمقارنة بالفترة بين ١٩٧٥ و١٩٨٩، فإن الشكل الأخير لا يوضح التغيرات الكبرى فى الارتباطات التى شهدتها الفترة بين ١٩٨٩ و٢٠٠٤، بالرغم من أن شبكة النطاق بعد السوفيتى(١) فى شكل سنة ٢٠٠٤ قد حلت محل تجمع أوروبا الشرقية الذى كان واضحا فى ١٩٨٩، وذلك كما ذكرنا فى تقييمنا للنمو فى المنظمات بين الإقليمية.



شكل (10) شبكة كثافة المنظمات الرسمية بين الحكومية، 1989

---

(١) يشير "نطاق بعد السوفيتية/ بعد الشيوعية" إلى ثلاث مجموعات من الدول بعد نهاية الحرب الباردة: الدول المستقلة التي كانت حليفة للاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية، الأجزاء السابقة من يوغسلافيا، والدول التي ظهرت نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي، ومنها جمهوريات آسيا الوسطى. وللمزيد من مناقشة هذا النطاق، انظر الفصل الرابع.



شكل (11) شبكة كثافة المنظمات الرسمية بين الحكومية 2004

ولكن ماذا عن دور القوى الكبرى فى شبكة المنظمات الرسمية بين الحكومية؟ يقدم تحليل الشبكات مقياسا للمركزية يستخدم لتقييم التغيرات فى أوضاع القوى الكبرى، ومنها الولايات المتحدة، روسيا/الاتحاد السوفيتي، الصين، اليابان، والدول الكبرى فى الاتحاد الأوروبى (المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا). وبينما توجد مقاييس متعددة للمركزية، إلا أننا نركز على مركزية المتجه الكامن. وهذا عبارة عن مقياس مركزية مرجح يوضح مدى اتصال عقدة (دولة) بالعناصر المحورية فى النظام. فليس كل العقد ذات تأثير متماثل داخل الشبكة. حيث تراعى مركزية المتجه الكامن هذا الاختلاف بمنح وزن أكبر للروابط الخاصة بالدول الأكثر تأثيرا فى النظام، مقارنة بالدول الأقل تأثيرا[١].

ويعرض جدول (٣) درجات مركزية المتجه الكامن لتقدير مدى كثافة ارتباط القوى الكبرى بشبكة المنظمات الرسمية بين الحكومية. حيث توضح هذه الدرجات وجود نمط لتناقص المركزية فى شبكة المنظمات بالنسبة للقوى الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة. وكان هناك استثناءان فقط: أولا أن المركزية الروسية فى ٢٠٠٤ تعكس ارتفاعا كبيرا عن مستواها المنخفض فى ١٩٨٩، حتى وصلت إلى مستوى أعلى مما كان عليه الاتحاد السوفيتى فى ١٩٧٥. أما المدهش فى الحالة الروسية فهو أن مدى المساهمة الروسية فى تكوين المنظمات الرسمية بين الحكومية الإقليمية وبين الإقليمية والمشاركة فيها فى حقبة ما بعد الحرب الباردة أدى إلى انخفاض المركزية فى ٢٠٠٤ عما كانت عليه أيام الاتحاد السوفيتى فى ١٩٧٥[٢].

---

(١) حسبت درجات المركزية باستخدام برنامج UCInet version 6.166.

(٢) لاحظ في جدول (٣) أنه بعيدا عن درجات المركزية الحقيقية جاءت مرتبة روسيا بين القوى العظمي في ذيل القائمة في ١٩٨٩ و٢٠٠٤، وفي المرتبة قبل الأخيرة في ١٩٧٥.

ويتعلق الاستثناء الثانى بمستوى المركزية الصينى فى الشبكة: حيث زادت درجة المتجه الكامن بحوالى ٦٠% فيما بين ١٩٧٥ ١٩٨٩. ومع ذلك، توقف هذا النمو الكبير مع نهاية الحرب الباردة، بل إنه انخفض قليلا فيما بين ١٩٨٩ و٢٠٠٤.

هل من تغير جديد؟

على عكس التوقعات، لم يؤد الاضطراب الكبير الناتج عن نهاية الحرب الباردة إلى تغيرات كبرى فى نمط البنى التنظيمية التعاونية الرسمية متعددة الأطراف، مثلما حدث فى الحقب السابقة التى شهدت تغيرات جوهرية فى القرن العشرين. فلم تحدث زيادة صافية كبيرة فى أعداد المنظمات الجديدة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، بينما اختفت منظمات عديدة على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية أساسا، خاصة فى أفريقيا وأوروبا (وهو ما يتسق مع الاندماج/التكامل الكبير فى الاتحاد الأوروبى). فقد توقفت الزيادة المطردة فى أعداد المنظمات الرسمية بين الحكومية. بل إن نسبة المنظمات العالمية منها تقلصت فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، بينما يبدو أن النمو فى المنظمات بين الإقليمية كان يرجع أساسا إلى قيام روسيا بترتيب إجراءات تعاونية فى الفضاء الجغرافى الذى نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي. وفيما يتعلق بعضوية الدول فى المنظمات العالمية، لاحظنا زيادة العضوية فى مجموعة المنظمات من معظم الدول خارج أوروبا وآسيا، مما يشير إلى تقارب كثافة عضوية المنظمات العالمية عبر الأقاليم (باستثناء آسيا). وفى نفس الوقت، تراجع دور المشاركة الجوهرى لمعظم القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، كما يتضح من درجات مركزية المتجه الكامن عبر الزمن.

الدولة	الفترة الزمنية		
	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٠٠٤
الولايات المتحدة	١٤,٩٨	١٤,٢٩	١٢,٠٧
فـــرنســـا	١٨,١٤	١٦,٤٠	١٥,١٩
المملكة المتحدة	١٦,٨٧	١٥,٣٧	١٤,٣٤
المانيـــــا	١٧,٥٢	١٦,٤٣	١٤,٩٧
روسيا/ الاتحاد السوفيتي	١١,٦٣	١٠,٣٧	١١,٨٨
الصـــين	٧,٧٥	١٢,٠٨	١٢,٠٥
اليابـــان	١٥,٨٦	١٥,٢٨	١٣,٣٢

جدول (٣) درجات مركزية المتجه الكامن للقوى الكبرى، ١٩٧٥، ١٩٨٩، ٢٠٠٤.

لقد قصرنا تحليلنا على ثلاث فترات زمنية متساوية يفصل بين كل منها خمسة عشر سنة خلال وبعد الحرب الباردة، من أجل إجراء مقارنات مناسبة بين التغير والاستمرارية. وكان هذا القرار يعنى أن وصف مجموعة المنظمات الرسمية بين الحكومية يتوقف عند سنة ٢٠٠٤. وكنا نتتبع أنماط تكوين وانحلال هذه المنظمات منذ ٢٠٠٤ أيضا، إلا أننا لم نجد تغيرات كبيرة فى هذه الأنماط. ولكن تكوين المنظمات بين الإقليمية استمر مع بعض محاولات لإعادة هيكلة بعض التدابير الإقليمية، خاصة فى أمريكا الجنوبية، حيث استمرت العمليات السياسية الداخلية فى الظهور فى فنزويلا، البرازيل، الأرجنتين، بيرو، والإكوادور، وتحولت إلى صراعات على القيادة بين الدول الأعضاء داخل وبين كل من منظمة الأنديان ومنظمة الميركوسور (الاتحاد التجارى لدول أمريكا الجنوبية). وكما توضح تجربة

"مجموعة أمريكا الجنوبية"[١]، فإن معظم المحاولات التى تمت بعد ٢٠٠٤ تبدو هشة، ولم يستطع أى من هذه المنظمات الاستمرار لفترة طويلة تكفى لتقييم مدى قدرتها على تلبية متطلبات المنظمات الرسمية بين الحكومية.

ويلاحظ أيضا أن ما قدمناه سلفا كان عبارة عن اختبار إحصائى عام لم يركز على مدى إجراء محاولات لإصلاح المنظمات القائمة، بدلا من تدمير المنظمات القديمة واستبدالها أو استكمالها بأخرى جديدة. ونعرف أنه كانت هناك إصلاحات نجح بعضها أحيانا، بالرغم من أن "النجاح" يختلف باختلاف التعريف والمقياس المستخدم. وأصبح هناك اتفاق عام على أن الجهود المبكرة لإصلاح الأمم المتحدة فى التسعينات لم تنجح. ويعتبر توسع الناتو ونجاحه فى مواجهة تهديدات أمنية جديدة، أو فى إرسائه لديموقراطيات حديثة، أمرا مثيرا للجدل. ويعتبر إبرام "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" (النافتا)، والانتقال من "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة" (الجات) إلى "منظمة التجارة العالمية" بمثابة أمثلة أخرى على إصلاح وإعادة صياغة التنظيمات القائمة من خلال سياقات مؤسسية أقوى. ولكن تقييم مدى نجاح[٢] هذه الإستراتيجية، ولماذا تتبع الدول إستراتيجيات الإصلاح المرحلى بدلا من إعادة هيكلة النظام، ومدى فعالية هذه التوليفة من التغيرات، كلها موضوعات سينشغل الفصل التالى بمعالجتها.

---

(١) انظر مثلا مقالة "تكلم بلطف لكن وأنت تمسك العصا" في مجلة الإيكونومست، بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٠٨، صفحة ٤١-٤٢، وذلك لفهم الصراعات داخل اتحاد الأنديان والميركوسور، ومحاولة إنشاء اتحاد "الأوناسور" "اتحاد أمم أمريكا الجنوبية" (Unasur) كبديل "لاتحاد أمريكا الجنوبية" الفاشل الذي ظهر في ٢٠٠٤.

(٢) من المؤكد أن مسألة النجاح أثارت اهتماما صحفيا، وعلى سبيل المثال فإن عدد ٥ يوليو ٢٠٠٨ من الإيكونومست ركز على فاعلية هذه المنظمات في مقال حمل عنوان "يالها من طريقة لإدارة العالم"، وكان غلافها يعرض برج بابل المتهدم، بحيث مثل هذا البرج المتهدم مختلف أجزاء بنية المنظمات العالمية والإقليمية.

مراجع الفصل الثانى

Abbott, Kenneth W., and Duncan Snidal. 1998. "Why States Act Through Formal International Organizations." *Journal of Conflict Resolution* 52:3–32.

Barnett, Michael N., and Raymond D. Duvall. 2005. "Power in International Politics." *International Organization* 59:39–79.

Bearce, David H., and Sawa Omori. 2005. "How Do Commercial Institutions Promote Peace?" *Journal of Peace Research* 42:659–78.

Boehmer, Charles R., Erik A. Gartzke, and Timothy Nordstrom. 2004. "Do Intergovernmental Organizations Promote Peace?" *World Politics* 57:1–38.

Bush, George H. W. 1990. *Address to the Joint Session of Congress* (11 September).

Bush, George H. W. 1991. *Address to the Joint Session of Congress* (6 March).

Buzan, Barry, and Ole Waever. 2004. *Regions and Powers: The Structures of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press.

Cupitt, Richard T., Rodney Whitlock, and Lynn Williams Whitlock. 1996. "The [Im] mortality of Intergovernmental Organizations." *International Interactions* 21:389–404.

Eckholm, Erik. 1999. "Bombing May Have Hardened China's Line." *New York Times*, 18 May, p. A1.

Erlanger, Steven. 1997. "Clinton Basks at Summit; Some Europeans Are Cool to US." *New York Times*, 6 June, p. A1.

Goertz, Gary. 2003. *International Norms and Decision Making: A Punctuated Equilibrium Model*. Lanham: Rowman & Littlefield.

Gordon, Michael. 1997. "Russia–China Theme: Contain the West." *New York Times*, 26 April 26, p. A3.

Hafner-Burton, Emilie M., and Alexander H. Montgomery. 2006. "Power Positions: International Organizations, Social Networks, and Conflict." *Journal of Conflict Resolution* 50:3–27.

Haftel, Yoram Z. 2007 "Designing for Peace: Regional Integration Arrangements, Institutional Variation and Militarized Interstate Disputes." *International Organization* 61:217–37.

Ingram, Paul, Jeffrey Robinson, and Marc L. Busch. 2005. "The Intergovernmental Network of World Trade: IGO Connectedness, Governance, and Embeddedness." *American Journal of Sociology* 111:824–58.

Ikenberry, G. John. 2001. *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars*. Princeton: Princeton University Press.

Jacobson, Harold K., William R. Reisinger, and Todd Mathers. 1986. "National Entanglements in International Governmental Organizations." *American Political Science Review* 80:141–59.

Katzenstein, Peter J. 2005. *A World of Regions: Asia and Europe in the American Imperium*. Ithaca: Cornell University Press.

Keohane, Robert O. 1984. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton: Princeton University Press.

Koremenos, Barbara, Charles Lipson, and Duncan Snidal. 2001. "Rational Design of International Institutions." *International Organization* 55:761–99.

Kramer, Andrew. 2007. "Putin Plays Down IMF and WTO." *New York Times*. Available at http://www.nytimes.com/2007/06/11/business/worldbusiness/11chiefs.html?ref=business.

Lemke, Douglas. 2002. *Regions of War and Peace*. Cambridge: Cambridge University Press.

Modelski, George, and William R. Thompson. 1988. *Sea Power in Global Politics, 1494–1993*. London: Macmillan.

Pevehouse, Jon C., Timothy Nordstrom, and Kevin Warnke. 2003. "Intergovernmental Organizations, 1815–2000: A New Correlates of War Data Set." Available at http://cow2.la.psu.edu/.

Powers, Kathy L. 2006. "Dispute Initiation and Alliance Obligations in Regional Economic Institutions." *Journal of Peace Research* 43:453–71.

Rapkin, David P. 2001. "The United States, Japan, and the Power to Block: The APEC and AMF Case." *Pacific Review* 14:373–410.

Rosendorff, Peter B. 2005. "Stability and Rigidity: Politics of Design of WTO's Dispute Settlement Procedure." *American Political Science Review* 99:389–400.

Saideman, Stephen M., and R. William Ayres. 2007. "Pie Crust Promises and the Sources of Foreign Policy: The Limited Impact of Accession and the Priority of Domestic Constituencies." *Foreign Policy Analysis* 3:189–210.

Sanger, David E. 1997. "U.S., Lauding Its Economy, Finds No Summit Followers." *New York Times*, 20 June, p. A1.

Shanks, Cheryl, Harold K. Jacobson, and Jeffrey H. Kaplan. 1996. "Inertia and Change in the Constellation of International Governmental Organizations, 1981–1992." *International Organization* 50:593–627.

Smith, James McCall. 2000. "The Politics of Dispute Settlement Design: Explaining Legalism in Regional Trade Pacts." *International Organization* 54:137–80.

Vasquez, John A. 1993. *The War Puzzle*. Cambridge: Cambridge University Press.

Volgy, Thomas J., Elizabeth Fausett, Keith A. Grant, and Stuart Rodgers. 2006. "Ergo FIGO: Identifying Formal Intergovernmental Organizations." Working Papers Series in International Politics: Department of Political Science, University of Arizona.

Volgy, Thomas J., Elizabeth Fausett, Keith A. Grant, and Stuart Rodgers. 2008. "Identifying Formal Intergovernmental Organizations." *Journal of Peace Research* 45:837–50.

Wallace, Michael D., and J. David Singer. 1970. "Intergovernmental Organizations in the Global System, 1816–1964: A Quantitative Description." *International Organization* 24:239–87.

Lemke, Douglas. 2002. *Regions of War and Peace*. Cambridge: Cambridge University Press.

Modelski, George, and William R. Thompson. 1988. *Sea Power in Global Politics, 1494–1993*. London: Macmillan.

Pevehouse, Jon C., Timothy Nordstrom, and Kevin Warnke. 2003. "Intergovernmental Organizations, 1815–2000: A New Correlates of War Data Set." Available at http://cow2.la.psu.edu/.

Powers, Kathy L. 2006. "Dispute Initiation and Alliance Obligations in Regional Economic Institutions." *Journal of Peace Research* 43:453–71.

Rapkin, David P. 2001. "The United States, Japan, and the Power to Block: The APEC and AMF Case." *Pacific Review* 14:373–410.

Rosendorff, Peter B. 2005. "Stability and Rigidity: Politics of Design of WTO's Dispute Settlement Procedure." *American Political Science Review* 99:389–400.

Saideman, Stephen M., and R. William Ayres. 2007. "Pie Crust Promises and the Sources of Foreign Policy: The Limited Impact of Accession and the Priority of Domestic Constituencies." *Foreign Policy Analysis* 3:189–210.

Sanger, David E. 1997. "U.S., Lauding Its Economy, Finds No Summit Followers." *New York Times*, 20 June, p. A1.

Shanks, Cheryl, Harold K. Jacobson, and Jeffrey H. Kaplan. 1996. "Inertia and Change in the Constellation of International Governmental Organizations, 1981–1992." *International Organization* 50:593–627.

Smith, James McCall. 2000. "The Politics of Dispute Settlement Design: Explaining Legalism in Regional Trade Pacts." *International Organization* 54:137–80.

Vasquez, John A. 1993. *The War Puzzle*. Cambridge: Cambridge University Press.

Volgy, Thomas J., Elizabeth Fausett, Keith A. Grant, and Stuart Rodgers. 2006. "Ergo FIGO: Identifying Formal Intergovernmental Organizations." Working Papers Series in International Politics: Department of Political Science, University of Arizona.

Volgy, Thomas J., Elizabeth Fausett, Keith A. Grant, and Stuart Rodgers. 2008. "Identifying Formal Intergovernmental Organizations." *Journal of Peace Research* 45:837–50.

Wallace, Michael D., and J. David Singer. 1970. "Intergovernmental Organizations in the Global System, 1816–1964: A Quantitative Description." *International Organization* 24:239–87.

الفصل الثالث

بنية وفعالية المنظمات الدولية

فى ظل نظام عالمى جديد(*)

كيت جرانت، توماس فولجى،

إليزابيث فاوست، وستيوارت رودجيزر

كيف نفسر الأنماط التى ظهرت فى الفصل الثانى؟ فهناك لغزان مهمان محيران فى النتائج السابقة، ويحتاجان بعض التفسير؛ حيث يتعلق أولهما بأسباب غياب مجموعة مختلفة من التدابير التنظيمية عقب نهاية الحرب الباردة، وذلك على عكس التغيرات الجذرية فى البناء التنظيمى فى الماضى والتى صاحبت الاضطرابات المحورية الكبرى، خاصة فى ظل النوايا العلنية للقوى الكبرى التى ظهرت من الحرب الباردة لتطوير نظام عالمى جديد. أما اللغز الثانى، والمرتبط بسابقه، فيتعلق بمدى قدرة مجموعة المنظمات الرسمية فيما بعد الحرب الباردة، والتى تغيرت بصورة تصاعدية وتكونت من توليفة من المنظمات الأقدم والأحدث، على معالجة العلاقات بين الدول بنفس الكفاءة التى سادت خلال الحرب الباردة.

لماذا لا يظهر نظام عالمى جديد؟

يتمثل أحد التفسيرات المحتملة لهذه النتائج- عندما لا تكون الاضطرابات المحورية الكبرى مصحوبة بإعادة بناء لمجموعة المنظمات الرسمية بين

(*) ظهر جزء من هذا الفصل أولا فى:

Changing Architecture and Post-Cold War Transition" in William Thompson (ed), Systemic Transitions: Past, Present and Future (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2009)

وقد أعيد نشره هنا بتصريح من الناشر الأصلى. (المترجم)

الحكومية- فى أن نهاية الحرب الباردة لم تكن حدثا صادما مثل الاضطرابات السابقة؛ لأنها لم تنته بحرب عالمية أو إقليمية كبرى تدمر البنية التحتية القائمة. ولكننا لا نستطيع قبول هذا التفسير. فإذا لم تكن الحرب الباردة تمثل المعلم المحدد الوحيد لنصف القرن الماضي، إلا أنها كانت السمة السائدة له، وبالرغم من عدم حدوث مواجهة مادية مباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إلا أن الصراع لم يتوقف أبدا (Brogan, 1990). فقد أدت نهايتها إلى تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور عدد من الدول والأنظمة المحلية الجديدة، بل إنها أدت إلى حرب على حدود "منطقة السلام" الأوروبية.

ومن المؤكد أنه لا يمكن أن يكون الشيء المطلوب هو حدوث حرب عالمية كبرى- وهو ما لم يحدث فى ١٩٨٩- حتى يحدث تغير جوهرى ونمو فى بنية المنظمات بين الحكومية. ونلاحظ أيضا أن نهاية الحقبة الاستعمارية وظهور دول جديدة فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين حدث بدون حرب عالمية، ومع ذلك كان هذا التغير فى العلاقات الدولية مصحوبا بظهور عدد كبير من المنظمات بين الحكومية أكثر مما حدث بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وتوضح بياناتنا فى الفصل السابق أن المنظمات الرسمية بين الحكومية أظهرت زيادة صافية فى نموها بنسبة ٢٥% مقارنة بالمنظمات بين الحكومية بعد نهاية الحقبة الاستعمارية. ومن المؤكد أن نهاية الحرب الباردة لا تمثل حدثا أقل أهمية فى النظام الدولى.

وكذلك فإن تقليل أهمية نهاية الحرب الباردة لا يفسر ما حدث، فبالرغم من أن التاريخ لم يتوقف، وبالرغم من استمرار الصراعات الكبيرة بعد ١٩٨٩، إلا أن استمرار نمو المنظمات الرسمية بين الحكومية قد توقف، كما تراجعت مركزية القوى الكبرى فى هذه المجموعة من المنظمات، فى مقابل زيادة سريعة فى المنظمات الرسمية بين الإقليمية.

ويقدم إيكينبيرى Ikenberry (2001) حجة "البناء الدستورى: constitutionalist structure"، كبديل لتفسير "عدم حدوث تغير جوهرى"؛ حيث يشير هذا الاتجاه

باختصار إلى أنه عند نهاية الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة- باعتبارها القوة العالمية الرائدة- ببناء سلسلة من المؤسسات التى ترسخ أولويات السياسة الأمريكية داخل نظام عالمى بآليات "دستورية" تسمح للدول بالانضمام إلى هذه المنظمات للحد من القوة الأمريكية من خلال المشاركة فى عملية صنع القرار التى تتضمن ممارسات تعاونية. وقد استفادت الولايات المتحدة من بناء هذه المؤسسات بأجندات تتسق مع أهدافها. وكذلك استفادت الدول الأخرى بجعل الولايات المتحدة تعمل (وإن لم يكن دائما) من خلال هذه التنظيمات، وبالتالى تحد جزئيا من القوة الأمريكية. ونظرا لأن هذه المنظمات لم تتعرض للتدمير عند نهاية الحرب الباردة (تلك النهاية التى جعلت المنظمات الرسمية بين الحكومية المرتبطة بالاتحاد السوفيتي، مثل حلف وارسو والكوميكون، غير مناسبة فنيا)؛ فإن النظرة الدستورية تشير إلى أن مؤسسات الحرب الباردة لا تحتاج إلى إحلال (بالرغم من إمكانية تعديلها) ولا تتنبأ بحدوث تحول جوهرى فى البنية التحتية التنظيمية. وفى ضوء "نجاح" هذه المؤسسات، وتكاليف ومخاطر بناء مؤسسات جديدة، يتساءل هذا المنظور عن مدى تمسك صناع السياسة الأمريكية بتفضيل بناء نظام عالمى جديد، والتطلع فى النهاية إلى إحداث تعديلات متتالية فى الآليات المؤسسية القائمة.

وتفترض "الحجة الدستورية" ضمنا أن التعديلات المتتالية فى مجموعة المؤسسات التعاونية ستكون كافية لمعالجة قضايا ما بعد الحرب الباردة، طالما ظلت الولايات المتحدة مسيطرة، واستمرت مؤسساتها فى الحقبة الجديدة. وقد حدث فى الواقع العديد من التغيرات المتتالية البارزة منذ نهاية الحرب الباردة. حيث توسع الناتو من حيث العضوية والمهمة (أى العمليات خارج مسرحه). فخلال المرحلة المبكرة من التحول بعد الحرب الباردة، بذلت جهود لإصلاح الأمم المتحدة، وجعلها تلعب دورا أكبر فى أنشطة "صنع السلام". وتحولت اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية.

وفى تلك الأثناء أعيدت صياغة تنظيمات إقليمية أيضا؛ حيث تطورت المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبى. وتوسعت العلاقات التجارية غير الرسمية فى أمريكا الشمالية وأصبحت رسمية من خلال اتفاقية النافتا. وأعيد صياغة الاتفاقيات المؤسسية متعددة الأطراف فى أفريقيا، وفى أمريكا الجنوبية تمتعت اتفاقية ميركوسور بتفويض أوسع من مجرد المسائل التجارية.

ولكننا نتشكك فى هذا التفسير "للإصلاح الدستورى"؛ إذ أن عالم ما بعد الحرب الباردة يختلف جوهريا عن سابقه. وقد فشلت التعديلات المتتالية فى معالجة عدد كبير ومتنوع من القضايا السياسية العالمية والإقليمية المستمرة والطارئة، وفى الواقع (حتى قبل الحرب الثانية فى العراق) تحولت الولايات المتحدة إلى المبادرات الأحادية والثنائية، بدلا من الاعتماد على المؤسسات متعددة الأطراف القائمة. ومن المؤكد أنها حاربت تكوين مبادرات جديدة متعددة الأطراف ، ومنها بروتوكول كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية وعددا من المبادرات الأخرى التى اقترحتها دول أخرى. وحتى فى أكثر المجالات الأمنية إلحاحا- الحرب ضد الإرهاب الدولى- لم تحاول الولايات المتحدة خلق منظمات رسمية جديدة متعددة الأطراف للتعاون، واعتمدت بدلا من ذلك على جهود أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف غير رسمية/خاصة، لتكمل المنظمات القائمة التى قد لا تناسب هذه المهمة[(١)].

وحتى فى مجالات القضايا التقليدية، كانت المنظمات المنتهية قد أظهرت سجلا مختلطا (بين النجاح والفشل) فى أحسن الأحوال. وتواجه الأمم المتحدة مجموعة من الفضائح، ولا يبدو مجلس الأمن أكثر استجابة للقضايا عما كان عليه خلال الحرب الباردة، مع استمرار الصراعات السياسية بين أعضائه الدائمين. وطورت منظمة التجارة العالمية آليات لأحكام قوية مقارنة بمنظمة الجات، ولكنها

(١) يذكر Axelrod and Borzutsky (2006) الصعوبات الكبيرة التي ظهرت عند محاولة إعادة هيكلة الناتو للاستجابة لقضايا ما بعد الحادي عشر من سبتمبر بشأن الإرهاب الدولي.

غاصت فى المفاوضات الدائرة حول إجراء تغيرات هامة فى بنيتها([1]). وقد شهدت النافتا نموا فى التجارة بين الأعضاء، وفى ذات الوقت عدم مساواة فى دخول شعوب سكان الدول الأعضاء بها، وذلك لأن بعض أهم وعودها (رفع مستوى الاقتصاد المكسيكي، وتخفيف مشكلة الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة) لم تتحقق. ودخل الناتو فى عمليتين عسكريتين كبيرتين (ضد صربيا وفى أفغانستان)، مما كشف ضعف الآداء العملى داخل المنظمة. وحتى الاتحاد الأوروبى، أكثر تجارب الاندماج فى العصور الحديثة نجاحا، لا يستطيع تطوير سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وفشلت محاولته لإعادة كتابة دستوره حتى الآن، وزاد توسعه من الصراع داخل الإقليم ومع روسيا (Saideman and Ayres, 2007). وفى أمريكا الجنوبية، أدت التطورات فى الميركوسور ومحاولات التكامل مع مجموعة دول الأنديان إلى الغوص فى الصراعات المتزايدة على الزعامة فضلا عن انشغاله بتوجيه السياسات بين فنزويلا وكولومبيا والأرجنتين (Romero, 2007). ولا يقدم السجل التراكمى من البيانات دليلا على أن البناء التنظيمى القائم، حتى بعد التعديلات المتتالية، يناسب العهد الجديد للعلاقات الدولية.

ومن المحتمل أن يكون صانعو السياسات يرون أوجه ضعف مماثلة. فكما يقول فورمان وسيجار، فإن الأطراف الدولية وغير الدولية تعتمد بصورة متزايدة على آليات تعاون غير رسمية فى مواجهة الفشل التنظيمى فى معالجة مشاكلها. ويبدو أن هذا:

"يمثل القاعدة وليس الاستثناء ... فالحكومات تتطلع بصورة متزايدة للعمل من خلال تنظيمات بين حكومية متنوعة (وغير رسمية) تعمل مع أو خارج المؤسسات بين الحكومية التقليدية فى مجموعة متزايدة من القضايا المترابطة، منها

([1]) يدعو Antkiewicz and Whalley (2006) إلى ظهور واضح لهيكل بديل للعلاقات الاقتصادية العامة التي يمكن أن تتحدى منظمة التجارة العالمية (و قيادة الولايات المتحدة) وفشلها في معالجة تغيرات النظام.

المسائل الاقتصادية والمالية العالمية وتهديدات السلام والأمن ... (Forman and".
(Segaar, 2006: 208-9)

وهكذا فإننا نرفض فكرة أن التشكيل التنظيمى الجديد لم يحدث لأن البناء التنظيمى السابق كان كافيا لمعالجة قضايا التعاون فى بيئة ما بعد الحرب الباردة.

ولكننا نتفق مع التقييم العام القائل بأن الفرق الجوهرى فى نظام ما بعد الحرب الباردة يتمثل فى تطور الأحادية القطبية الأمريكية (المؤقتة)، وهذه حالة قادرة على أن تؤثر على كل الدول فى السياسات الدولية (Stein, 2008: 26). ومع ذلك، فإننا نتساءل عما إذا كانت هذه "الأحادية القطبية" تكفى لتأسيس بناء تنظيمى جديد فعلا. وقد بدأنا بقبول حجج منظرى الدورات طويلة الأجل (Modelski, 1990; Modelski and Thompson، ومنظرى استقرار السيطرة (Giplin,1988 ; Keohane, 1981,1984) ومنظرى انتقال القوة (Organski and Kugler, 1980; Tameen et al.، 200)، وبعض المؤسسيين الليبراليين (Ikenberry, 2001)، الذين يشيرون إلى أن دولة عالمية، تتمتع بقدرات طاغية فى أعقاب تحول النظام، كيف ستحاول تكوين نظام عالمى جديد يتسق مع أهداف سياساتها. ففى القرن الحادى والعشرين، يجب أن يكون لدى هذه القيادة العالمية اهتمام كبير بالتجمعات الجديدة من المنظمات الرسمية متعددة الأطراف لأن هذه المنظمات تبدو مهمة للدارسين ولصانعى السياسات أيضا، كما يتضح من كثرة تكوين الدول للمنظمات بين الحكومية طوال نصف القرن الماضى.

ولكننا نبتعد عن هذه المنظورات بدرجة كبيرة. ولا نظن هنا أن إعادة البناء المؤسسى تحدث "تلقائيا" عندما تتطلبها التحولات النظامية. ونذهب إلى أن اتجاهات البنى التنظيمية فى الاستقرار العالمى والنظام الدولى تقلل من شأن الأوضاع التى يمكن أن "تبدد" جهود القوى الكبرى، أو لا تشجعها على إقامة مؤسسات جديدة عندما تمر السياسة الدولية بتغيرات جوهرية. ولذلك نفترض أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط كحد أدنى للزعامة العالمية حتى تحقق تحولا جوهريا فى المؤسسات

العالمية. فأولا: يجب على صانعى سياسات هذه الزعامة أن يكون لديهم أولويات صارمة (Moravcsik, 1997; Bueno de Mesquita, 2003) لبناء نظام جديد إذا كانوا سيخصصون موارد كافية لهذا الجهد. وثانيا: لا بد أن يكون إبداعهم قادرا على تكوين مؤسسات جديدة تعكس الظروف المتغيرة (Modelski, 1990). وثالثا: تحتاج القوة الرائدة إلى قوة كافية تستطيع بها تأسيس بناء تنظيمى وإغراء أو إجبار الآخرين على المشاركة (Strange, 1989). وليس هناك مبرر لافتراض أن هذه الشروط الثلاثة ستتوافر معا تلقائيا مع مطلع حقبة جديدة.

وفى رأينا أن أهم هذه الشروط الثلاثة هو القوة الكافية، فبدونها تكون الإرادة والإبداع غير كافيين لإعادة هيكلة شبكة المؤسسات العالمية. فالقوة غير الكافية إما أن تجعل أولويات السياسات القوية بلا معنى، أو أن تجعل صانعى السياسات يغيرون تفضيلاتهم إذا كانوا غير قادرين على توفير القوة الكافية لتحقيقها(١). وهناك نوعان من القوة الضرورية لتأسيس بناء تنظيمى والحفاظ عليه: القوة العلائقية Relational (العلاقات البينية) وقوة البناء التنظيمي؛ حيث تشير القوة العلائقية إلى كفاءة علاقات القوة الكبرى فى مواجهة لاعبين جدد يشكلون تحديا محتملا لقيادتها (Wilkinson, 1999; Volgy and Imwalle, 2000). وهذا هو نوع القوة الذى يمكن أن يصبح مطلوبا لإعاقة أو هزيمة جيش دولة أخرى. وهى القوة التى تقاس مقارنة بقدرات القوى الكبرى والصغرى الأخرى، ويمكن قياس هذه القوة بالنصيب الكلى للقدرات الاقتصادية والعسكرية للقوة الكبرى (Spiezio, 1990; Volgy and Imwalle, 2000). وبهذا المعنى تمتلك الولايات المتحدة قوة "قطبية أحادية" فى حقبة ما بعد الحرب الباردة.

ومع ذلك، تعتبر القوة العلائقية مجرد جزء من المعادلة، لضرورتها "للحفاظ" على النظام القائم. فتشكيل نظام عالمى يتطلب فى المقام الأول قوة بنيوية

---

(١) ويمكن أيضا أن يبالغ صانعو السياسات في مقدار القوة المتاحة لهم ويواصلوا التقدم في بناء الهيكل، بالرغم من أننا نتنبأ بأن هذه الاستراتيجية لن تنجح.

تنظيمية تمكن هذا النظام من وضع مجموعة كبيرة من التقاليد والقواعد والمنظمات تدير الحوكمة العالمية، وتحقيق الالتزام باستخدام آليات الحكم .(Krasner, 1978; Strange, 1989; Volgy and Bailin 2003)

وتختلف قوة البناء التنظيمى عن القوة العلائقية فى عدد من الجوانب التى تعتنى بقدرة قوة كبرى على تطبيق مجموعة من العلاقات المنظمة عالميا، وتحقيق الالتزام بالقواعد التى وضعتها، والتمسك بالمؤسسات التى شكلتها. وتتطلب قوة من هذا النوع أن تكون الدولة قادرة على التغلب على مقاومة واحد أو اثنين من المنافسين المحتملين على قيادة العالم، بل ويجب أن تكون قادرة أيضا على الحصول على المساندة والاعتراف بالنظام الذى وضعته من معظم الأطراف الحكومية وغير الحكومية التى يمكن أن تكون مؤثرة فى مجموعة من مجالات القضايا الهامة.

وغالبا ما يصاغ مفهوم القوة العلائقية بصورة ثنائية فى مقابل متحدين محتملين، بينما يصاغ مفهوم قوة البناء التنظيمى بصورة منهجية فى سياق المدى الواسع من الأطراف والموضوعات التى تكون النظام العالمي. ومن ثم فإن مقدار قوة البناء التنظيمى المطلوبة لتحولات النظام العالمى قد يعتمد على عاملين: درجة "استقلالية" الدولة فى سعيها لإقامة نظام جديد، ومدى "تعقيد" النظام الذى تحاول أن تنظمه(١).

ومن غير المتوقع فى عالم العولمة أن تظل أية دولة كبرى مستقلة عن بيئتها. وكلما انخفضت الاستقلالية التى تتمتع بها الدولة، زادت حاجتها لقوة تتغلب بها على اعتمادها على أطراف أخرى فى النظام الدولي؛ إذ إن رغبة الولايات المتحدة فى تحقيق الرفاهية تدفعها إلى زيادة اعتمادها اقتصاديا على الصادرات الصينية أو الواردات الأوروبية، الأمر الذى يحد من حريتها فى العمل على تكوين

---

(١) لتوضيح هذا المفهوم انظر الفصل الثالث من كتاب Volgy and Bailin. 2003.

نظام اقتصادى جديد. وبالمثل فإن التغير فى مكونات النظام الدولى ذو أهمية كبيرة فى قياس قوة البناء التنظيمي، وذلك لأن تشكيل نظام أمنى يعالج تهديدات أمنية محتملة من قبل تهديدات محدودة يختلف عن تكوين نظام أمنى آخر يواجه- بالإضافة إلى التهديدات الدولية- عددا كبيرا من الأطراف غير الدولية التى تعمل عبر نظام معقد من الدول المساندة أو المعارضة، مما يفرض على الولايات المتحدة تحديات غير تقليدية- قد تكون مهلكة- تعترض قدرتها على إقرار النظام. وهكذا فإن كلا من تعقيد النظام، واستقلالية القوة الأميريكية الكبرى فى العمل بصورة منفردة، يتوقع أن يؤثرا فى القوة المطلوبة لتفعيل التنظيمات العالمية الجديدة.

وسواء كنا نتناول القوة العلائقية أو قوة البناء التنظيمي، فإن الولايات المتحدة تعتبر أقوى دولة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهى الأكثر قدرة على تكوين شبكة جديدة من المنظمات الدولية، وقد أفصح صناع سياساتها عن نيتهم فى القيام بذلك. ومن المؤكد أن القوة العلائقية الأمريكية تكفى لقيادة العالم، وذلك على المستوى الكلى وعلى أساس المعايير الاقتصادية والعسكرية النسبية. ففى سياق القوة العلائقية أصبحت الولايات المتحدة تتمتع بقدرات أحادية القطبية (Krauthammer, 1990/91; Wilkinson, 1999) . وبدرجة تزيد عن نصف إجمالى القوى الكبرى الأخرى (Volgy et al., 2004).

ومع ذلك، نجد لعدد من الأسباب أن قوة بنيتها التنظيمية، بالإضافة إلى قوة البناء التنظيمى للقوى الكبرى الأخرى، قد تناقصت كثيرا عبر الزمن، وقد لا تكفى قوتها إذن لتفعيل نظام عالمى جديد. وحين قامت الدراسات السابقة (Volgy and Imwalle, 2000; Volgy and Bailin, 2003) بتقييم قوة البناء التنظيمى للولايات المتحدة فى السياق العالمى قامت أولا بقياس إجمالى الموارد التى تخصصها القوى الكبرى لكل الشئون الخارجية، ثم لاحقا قصرت تلك الموارد على ما هو مخصص فقط لمواجهة القيود الخارجية التى تواجه استقلالية الدولة (تقاس بنسبة التجارة إلى

الناتج المحلى الإجمالى) التى تتعرض هى بدورها للقيود التى يفرضها تعقيد النظام الدولى (يقاس بعدد الدول فى النظام).

ويسمح المؤشر الناتج عن ذلك القياس بإجراء مقارنة الوضع الحالى لكل قوة كبرى عما كانت عليه عبر الزمن، مع تحديد سنة أساس كنقطة بداية(١). وبالنسبة للولايات المتحدة، اتخذ عام ١٩٥٠ كسنة أساس.

وقد خلصت الدراسات السابقة أن مؤشر البناء التنظيمى Structural Index لكل القوى الكبرى (ومنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد السوفيتي/روسيا والصين واليابان) كان فى حالة انخفاض مستمر فى سياق تناقص الاستقلالية وتزايد تعقيد النظام (Volgy and Bailin, 2003).

ويوضح شكل (١٢) مؤشر البناء التنظيمى للولايات المتحدة كأقوى دولة فى العالم فى الوقت الحاضر. وحتى مع الالتزامات الكبيرة بزيادة الموارد منذ الحادى عشر من سبتمبر، كان مؤشر القوة التنظيمية للولايات المتحدة فى ٢٠٠٤(٢) يقل بحوالى ٤٠% عما كان عليه فى الستينات وخلال مرحلة بناء "النظام العالمى الجديد"، بل وأدنى من ذلك خلال تسعينيات القرن العشرين.

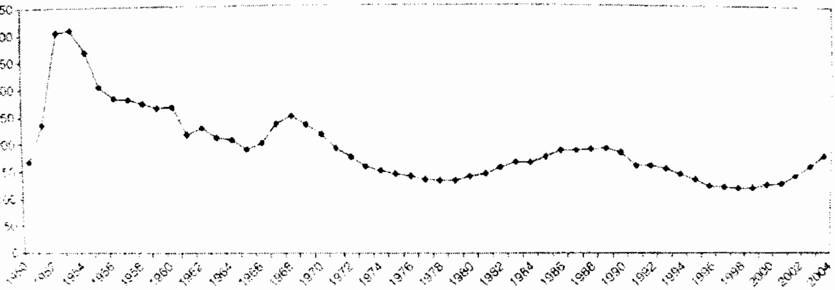
وفى سياق القوة العلائقية الكافية وقوة البناء التنظيمى غير الكافية، تتبلور لدى صناع السياسة الأمريكية أولويات لنظام عالمى جديد، إلا أنهم يجدونها مهمة عسيرة. وتوحى أحادية القطبية فى القوة العلائقية اعتقادا بأن لدى واشنطن قدرات غير محدودة. وكان هذا يبشر مثلا بهزيمة سهلة للجيش العراقى (فى ١٩٩١ أو ٢٠٠٣) أو النجاح فى منع الاشتباك العسكرى مع الصينيين أو الروس. ومع ذلك كانت قوة البناء التنظيمى مطلوبة لهزيمة صدام حسين، بل ولإعادة تشكيل خريطة

---

(١) بالنسبة لصحة هذا المؤشر انظر Volgy and Imwalle, 2000 و Volgy and Bailin, 2003.

(٢) في الواقع، يعتبر الاتجاه الصعودي في القوة الهيكلية خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ مضللا نوعا ما، لأنه يمثل مبلغا ضخما من الإنفاق الدفاعي على حرب العراق، وهذه الموارد تنتج وتنفق في الصراع في نفس الوقت.

الشرق الأوسط (أو الشئون العالمية). ويبدو أن قدرات الولايات المتحدة فى هذا الصدد لم تكن فعالة[1]. وفى سياق القوة العلائقية الكافية وقوة البناء التنظيمى غير الكافية، يجب أن نتوقع إستراتيجية أمريكية مختلطة تجمع بين الاتجاهات الأحادية والثنائية المتسقة مع القوة العلائقية بهدف إعادة بناء جذرى لشبكة المنظمات بين الحكومية.



شكل (١٢) مؤشر البناء التنظيمى Structural Index للولايات المتحدة ١٩٥٠- ٢٠٠٤.

المصدر: Volgy and Bailin, 2003، وتم تحديثه حتى ٢٠٠٤.

وإلى حد بعيد تعتمد التوليفة الفعلية للاستراتيجيات الأمريكية المتبعة على طبيعة أولويات السياسات والأشخاص المسئولين. فقد كانت إدارة بوش الثانية تتبع الاتجاهات الأحادية والتحالفات الخاصة لتحقيق المصالح السياسية، فى حين كانت الإدارة الأولى تتبنى استجابات قوية متعددة الأطراف. واستخدمت إدارة كلينتون مجموعة من التوليفات تتراوح بين استخدام القوة أحادية الجانب (الصومال)، إلى الامتناع والتجاهل(رواندا) والاتجاهات متعددة الأطراف (صربيا). ومع ذلك،

---

(١) حتى في سياق نفقات الميزانية الأساسية في ظل إدارة بوش قبل نهاية دورتها الرئاسية، ذكرت وزارة الخارجية أن أعداد العاملين فيها من الدبلوماسيين أقل من الحد الأدنى بنسبة ٢٥%، وأن الكثيرين من موظفيها ليسوا مدربين جيدا (مقابلات NPR، ٢١ فبراير ٢٠٠٨).

تضمنت كل هذه الخيارات تَفَوُّق القوة العلائقية طوال الإدارات الأميريكية الثلاث، وتفضيل واضح للاتجاهات أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف، مقابل اهتمام محدود بالاتجاهات متعددة الأطراف التى تعتمدها المنظمات بين الحكومية (Stein, 2008).

ومع مقاومة الدول الأخرى للقيادة الأمريكية فى بيئة ما بعد الحرب الباردة (وربما إدراكها للضعف البنيوى للولايات المتحدة)، يجب أن نتوقع ثلاث نتائج ستأتى استجابة للانخفاض فى قوة البناء التنظيمى الأمريكى.

فأولاً: تتجه الدول التى كانت سابقا تقاوم المشاركة فى البنى التنظيمية التى تؤسسها أو تسيطر عليها الولايات المتحدة إلى الاندماج والمشاركة فى تلك البنى التنظيمية، وذلك لأنها ستكون أقل خوفا من السيطرة الأمريكية على الأجندات والنتائج الجماعية.

ثانيًا: يتوقع أن تظهر تلك الدول مقاومة جزئية للقيادة الأمريكية فى محاولة لتكوين بنى تنظيمية متعددة الأطراف، قد لا تساندها القوة العالمية الرائدة بالضرورة.

وثالثًا: فإنه نظرا لأن قوة البناء التنظيمى لكل الدول الكبرى قد انخفضت، يتوقع أن تحقق عملية تكوين البنى التنظيمية نجاحا محدودا، وغالبا ما تقتصر على المستويات الإقليمية وبين الإقليمية، وليس على المستوى العالمي.

وقد وجدنا معظم هذا فى عملية التحليل الإحصائى والبيانى التى قمنا بها. فلم تكن هناك عملية إعادة بناء كبيرة للمنظمات العالمية بعد الحرب الباردة. ولم يكن هناك أى نمو فى المنظمات الرسمية بين الحكومية على مستوى الأقاليم ذات الأهمية الكبرى للولايات المتحدة، وخاصة الشرق الأوسط وآسيا.

غير أن تلك التغيرات الجوهرية التى شهدت ظهور واختفاء المنظمات الرسمية بين الحكومية عاصرت فى المقابل نموا فى عدد المنظمات الرسمية بين الإقليمية، وفى إعادة هيكلة المنظمات الرسمية بين الحكومية على المستوى الإقليمى والتى لا ترتبط فى تكوينها بجهود الولايات المتحدة.

واتساقا مع توقعاتنا، فقد تزايدت عضوية الدول فى المنظمات الرسمية بين الحكومية، بفضل الأعضاء الجدد من الدول التى كانت أقل مشاركة فى الماضي. وفى نفس الوقت، يوضح تحليل الشبكات الذى قمنا به أن الموقع المركزى لكل القوى الكبرى (ما عدا روسيا والصين) تراجع كثيرا فيما بين عامى ١٩٨٩ و٢٠٠٤.

ونقدم الآن ثلاثة أدلة أخرى تتعلق بمحاولة بناء المنظمات الرسمية بين الحكومية عن طريق الدول غير الراضية عن القيادة الأمريكية للعالم. فأولا: إذا كان بناء المنظمات الجديدة مرتبطا بعدم الرضا عن الوضع القائم والقيادة الأمريكية للعالم، فإن المنظمات التى ظهرت بعد ١٩٨٩ تعكس خصائص تعبر عن التنافس، وليس التعاون فى بيئة معقدة بصورة متزايدة.

وتذهب بعض الدراسات ذات المنهج الوظيفى (Jacobson et al., 1986) إلى استمرار الحاجة إلى بناء منظمات وظيفية لمعالجة قضايا المعلومات والتقنية. وفى الواقع، كان معظم المنظمات الرسمية بين الحكومية التى تكونت فى الفترة من ١٩٧٥ و١٩٨٩ منظمات وظيفية. وبالرغم من أهمية تلك المنظمات الوظيفية إلا أنها غير ذات فاعلية فى المجالات التى يمكن أن يظهر فيها صراع على الوضع الراهن. فإذا كان القصد من المنظمات الرسمية بين الحكومية العالمية والإقليمية فيما بعد الحرب الباردة هو تحدى القيادة الأمريكية للعالم بصفة عامة، فيجب أن تعكس هذه المنظمات الجديدة- ذات الصلاحيات الاقتصادية والسياسية الكبيرة- الحاجة التى أقيمت من أجلها وتتفوق عددا على المنظمات الرسمية بين الحكومية الوظيفية الجديدة. وفى حقيقة الأمر فإن ذلك هوما تحقق فعلا، فبمقارنة المنظمات الرسمية بين الحكومية الجديدة عبر الفترات الزمنية (جدول ٤) نجد أن ٦٧% من المنظمات الرسمية بين الحكومية التى تكونت فيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٩ كانت منظمات وظيفية. وكانت معظم المنظمات الرسمية بين الحكومية الجديدة التى تكونت بعد الحرب الباردة بالمقارنة مع غيرها أوسع فى مجال اهتماماتها، فى حين

كانت المنظمات الوظيفية الجديدة (١٩٩٠-٢٠٠٤) تمثل ٤٤% فقط من مجموع المنظمات الجديدة، وفى هذا فرق كبير.

الفترة	نوع المنظمات		
	العدد	منظمات وظيفية	منظمات غير وظيفية
١٩٧٥-١٩٨٩	٦٩	٦٧%	٣٣%
١٩٩٠-٢٠٠٤	٦٨	٤٤%	٥٦%
الإجمالي	١٣٧		

قيمة مربع كاى لارتباط بيرسون Pearson's chi^2 = ٧,٠٥٠٠، والقيمة المعنوية للمشاركة p = ٠,٠٠٨، والاحتمال- نسبة مربع كاى Likelihood – ratio chi^2 = ٧,١١٣١.

جدول (٤) مقارنة بين المنظمات الرسمية بين الحكومية حسب النوع، ١٩٧٥- ١٩٨٩ و١٩٩٠-٢٠٠٤.

ثانيا: يمكن أن نلاحظ نمط عضوية المنظمات لدولتين كبريين (روسيا والصين) فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهما غير راضيتين عن القيادة الأمريكية للعالم، ولم تكونا فى الجانب الفائز عند نهاية الحرب الباردة. وكان من المتوقع أن تنضم هاتان الدولتان إلى المؤسسات القائمة، وشاركتا فى المؤسسات الجديدة بمعدل أعلى من ذى قبل، إذا كانتا تتحديان القيادة الأمريكية للعالم، وتدركان أن القوة التنظيمية (البنيوية) للولايات المتحدة فى حالة تراجع.

وقد قيمنا مدى دلالة مشاركتهما فى المنظمات الرسمية بين الحكومية إبان الحرب الباردة مقارنة بمشاركتهما فى البناء التنظيمى الجديد بعد الحرب الباردة.

وعبرنا عن ذلك بالقيمة المعنوية للمشاركة P (تتراوح القيم المعنوية للمشاركة فى المنظمات بين صفر 0.00 لعدم المشاركة وواحد صحيح 1.00 لأعلى قدر من المشاركة) ويظهر جدول (٥) اتفاقا مع توقعاتنا أن هناك انخفاضا كبيرا فى القيمة المعنوية (p =,01) للمشاركة الأمريكية، وذلك فى مقابل زيادة كبيرة فى مشاركة روسيا و/أو الصين فى المؤسسات الجديدة (p =,04)[١].

	المشاركة فى النظام القائم	المشاركة فى نظام جديد	الفرق	القيمة المعنوية P
الولايات المتحدة	0.519 (0.044)	0.290 (0.083)	-0.229 (0.099)	0.1
روسيا و/أو الصين	0.534 (0.044)	0.710 (0.083)	0.175 (0.099)	0.4

جدول (٥) مشاركة القوى الكبرى فى المنظمات الرسمية بين الحكومية العالمية وبين الإقليمية، ١٩٩٠- ٢٠٠٤.

ويشير التباين فى السلوك إلى الجهود التى تبذلها الصين و/أو روسيا لتكوين روابط ومنظمات جديدة عابرة للقارات والمشاركة فيها، و/أو عدم قدرة أو عدم رغبة الولايات المتحدة منع تكوين هذه التنظيمات.

(١) للمقارنة نذكر أن المشاركة الروسية والصينية في المنظمات الرسمية بين الحكومية الجديدة التي ظهرت بعد ١٩٨٩ (و عندما لا تكون الولايات المتحدة مشاركة) كانت حوالي ضعف مستوى المشاركة في المنظمات المماثلة خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٩.

وأخيرا، فإنه إذا كانت قوة البناء التنظيمى مهمة، فيجب أن نجد أدلة على ذلك من خلال معدلات انتهاء هذه المنظمات أيضا. ولكن بالرغم من أن القوة التنظيمية للقوى الكبرى فى حالة تراجع (Volgy and Bailin, 2003)، إلا أن الولايات المتحدة لديها قوة تنظيمية أكبر كثيرا من روسيا أو الصين.

ولذلك فإنه بالنسبة للمؤسسات الجديدة التى تشارك فيها الولايات المتحدة، يجب أن يكون نجاحها واستمرارها أكبر من تلك التى لا تشارك فيها الولايات المتحدة. وهذا هو الأمر الواقع فعلا. فقد بلغ معدل نجاح واستمرار المنظمات الرسمية بين الحكومية العالمية وبين الإقليمية الجديدة نحو ٨٦% فى حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولم ينته أى من المنظمات الجديدة التى كانت الولايات المتحدة عضوا فيها. ومع ذلك، نجد أن تسعا من هذه المنظمات- التى تكونت بدون مشاركة الولايات المتحدة- انتهت بحلول ٢٠٠٤، وذلك حتى بالرغم من مشاركة روسيا والصين و/أو الدول الأوروبية الكبرى، ومنها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة.

مدى فعالية المنظمات الرسمية بين الحكومية

إن عملية تكوين المنظمات عملية خطرة ومكلفة، ولذلك قد يكون من فعالية التكاليف أن نستمر فى استخدام توليفة من منظمات الحرب الباردة (مع تعديل عدد منها بصورة مرحلية) والمنظمات المكونة حديثا لمعالجة قضايا ما بعد الحرب الباردة للتعاون بين الدول، بدلا من الدخول فى إعادة هيكلة جذرية للبناء التنظيمى[١].

---

(١) يتضح مدى صعوبة إنشاء منظمة جديدة من تحليل المطلوب لتكوين سياق تنظيمي حيوي لمعالجة تغير المناخ (Keohane and Raustiala, 2008).

ومع ذلك، فإنه إذا كان صحيحا الادعاء بأن البناء التنظيمى فيما بعد الحرب الباردة ليس مفيدا تماما (Forman and Segaar, 2006) ويؤدى فى الواقع إلى مجرد "استعراض" الدول الأكثر قوة ا ى تبحث عن أفضل بيئة تنظيمية لتعمل فيها (Drezner, 2008)، فإن فعالية التكاليف تصبح اعتبارا ثانويا بعيدا. وندرك أنه لا توجد محاولة منهجية لتقييم فعالية البناء التنظيمى فيما بعد الحرب الباردة، باستثناء بعض دراسات الحالة الفردية، ولذلك سننتقل إلى هذه المهمة هنا.

أمامنا فى الواقع عدد لا نهائى من وسائل تقييم فعالية شبكات المنظمات، بالرغم من أن معظمها يتطلب تقييم المنظمات الفردية من حيث صلاحياتها ومجالات اهتمامها، مما يحول دون إجراء تحليل شامل لفعالية "مجموعة" المنظمات الرسمية بين الحكومية. ولذلك فإننا نستطيع تقييم أجزاء من هذه المجموعة بتقسيم البناء التنظيمى إلى صلاحيات التعاون العريضة، مثل المنظمات الاقتصادية أو العسكرية/السياسية، ونحاول تقييم مدى قدرتها على القيام بصلاحياتها (مثل زيادة التجارة والاستثمار، أو تحقيق قدر أكبر من الأمن للأعضاء).

ونظرا لقبولنا وجود مقاييس بديلة للفعالية، اخترنا مقياس فعالية أكثر شمولا. فكل المنظمات تشترك فى هدف تسهيل التعاون بين أعضائها، بغض النظر عن توجهاتهم، فالعداوات المباشرة بين الدول الأعضاء تهدد أعمال المنظمة، وذلك عندما تصبح الدول الأعضاء مشغولة بالاهتمامات الأمنية، مما يضعف قدرة المنظمة على العمل بصورة صحيحة. ولذلك فإننا بحثنا عن قياس الفعالية التنظيمية بناء على قدرات المنظمات على حل الصراعات.

وتوضح الأدبيات السابقة وجود ثلاث حجج على الأقل بشأن وظائف المنظمات بين الحكومية فى حل الصراعات:

فأولاً: يمكن أن تصبح هذه المنظمات طريقا بديلا لحل النزاعات الدولية. وذلك لأن المنظمات توفر ساحة نشاط منضبطة للدول للتنافس فى مجالات

معينة، بدون اللجوء إلى العنف (Dixon, 2007). وعلى سبيل المثال، تستطيع الدول حل خلافاتها فى إطار منظمة التجارة العالمية، وبالتالى تتنافس فى إطار منضبط بدون اللجوء إلى العنف.

وثانيا: تستطيع هذه المنظمات كشف المعلومات غير المتاحة ونشرها لأحد أطراف الصراع المحتملين على الأقل (Boehmer et al., 2004)[١]. وهكذا تستطيع المنظمات تقليل حجم المعلومات السرية من خلال التعاون الداخلي، مما يقلل احتمال حدوث الصراعات.

وثالثا: تستطيع المنظمات تكييف الدول الأعضاء على مجموعة معينة من التقاليد، مما يؤدى إلى ظهور هويات مشتركة بين الدول من خلال التواصل والتفاعل بينها. وتستطيع هذه المنظمات أيضا معاقبة الدول التى تنحرف عن السلوك المقبول، أو تعيد توجيه سلوكها، وذلك من خلال آليات داخلية لحل النزاعات، مما يعزز مجموعة التقاليد التى تفرضها المنظمة (Russett et al., 1998).

وتتضمن هذه الحجج الثلاث وجود ظواهر متماثلة تتعلق بطبيعة هذه المنظمات، فى مقدمتها الحاجة إلى تأسيس قوى يكفل لها تحقيق النتائج المطلوبة. ويتمثل أحد أبعاد هذه القوة التنظيمية فى التمييز بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية، كما ذكرنا سلفا. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نقترح ثلاث حجج أخرى: الاستمرارية التنظيمية، النطاق الجغرافى، و"الحيوية" التنظيمية.

ويجب أن يكون هناك وضوح تام فى خصائص التصميم المؤسسى المعنية بتخفيف الصراعات بين الدول عن طريق المشاركة فى هذه المنظمات. وتعتبر المتطلبات التنظيمية للمشاركة التقليدية لصانعى سياسات الدول (والبيروقراطية التى تنظم وتشجع هذه الجلسات) ضرورية لاستمرار تفاعل الدول وتسهيل المزيد من تبادل المعلومات (boehmer et al.,2004) ولبناء الثقة (Bearce and Omori, 2005).

---

(١) لاحظ أن هذه الحجة تنبثق من نظرية المساومة (Fearon, 1995).

ويعتبر استقلال التمويل مع وجود بيروقراطية مستقلة وفعالة شرطا ضروريا لتحقق هذه المنظمات استقلالها (Abbott and Snidal, 1998)، مما يجعلها المجال المناسب لعرض النزاعات وحلها. وفى الحقيقة، يبدو أن هذه الحجج الثلاث لوظائف المنظمات بين الحكومية فى تخفيف الصراعات ترتبط أكثر بالمنظمات التى تتمتع بخصائص تصميم المنظمات الرسمية بين الحكومية.

وبالإضافة إلى التصميم المؤسسى الرسمي، تتمايز المنظمات حسب نطاقها الجغرافى المختلف. وكما ذكرنا فى الفصل السابق، فإن حوالى نصف المنظمات الرسمية بين الحكومية فى النظام العالمى ظهرت واستمرت كمنظمات إقليمية، بينما النصف الآخر عبارة عن منظمات عالمية أو بين إقليمية.

وكلما كانت المنظمات الإقليمية أكثر تجانسا من المنظمات بين الإقليمية أو العالمية، يجب أن تكون تلك المنظمات أكثر فعالية فى الاستجابة لحاجات مجموعات الدول المحلية. وفى الحقيقة، يجب أن تكون المنظمات الإقليمية ذات العضوية الأصغر من المنظمات العالمية الشاملة أكثر حساسية للمشاكل الناتجة من الصراع بين أعضائها، وبالتالى يجب أن تكون أكثر رغبة فى إنفاق مواردها على سلامة العلاقات بين أعضائها. ويؤدى التركيز على القضايا الإقليمية، والتعرض للصراعات بين الأعضاء، إلى تزويد المنظمات الإقليمية بقدرة وحافز كبيرين لتخفيف الصراعات[١].

وبالإضافة إلى الشكل الرسمى والنطاق الجغرافي، يجب أن تكون استمرارية المنظمة مهمة لتخفيف الصراعات بين الأعضاء. فالمنظمات تحتاج إلى وقت لإثبات شرعيتها وفعاليتها. ويجب أن يكون لطول عمر المنظمات الرسمية

---

(١) يبدو أن الأدبيات المتاحة عن الصراع تظهر النقطة المتعلقة بأن معظم الصراعات إقليمية بطبيعتها، ومن هنا تظهر أهمية المنظمات الإقليمية لتخفيفها. ولذلك نلاحظ التركيز على القرب الجغرافي والتجمع المكاني (Bremer, 1992; Braithwaite, 2005). ونلاحظ أيضا التباين في الآليات الإقليمية التي تؤدي إلى الصراع (Lemke, 2003; Mansfield and Pevehouse, 2006).

بين الحكومية أثران: أحدهما بنيوى والآخر ثقافي[١]. فمن المنظور البنيوى، يتطلب الأمر بعض الوقت قبل تنقيح الإجراءات الرسمية وإدماجها فى القواعد والإجراءات غير الرسمية فى جميع المنظمات. ومن المحتمل أيضا أن تصبح الآليات التنظيمية أكثر تعقيدا بمرور الزمن (Smith، 2000; Haftel and Thompson, 2006)، وأكثر تشبعا بالمزيد من الإجراءات القانونية وإجراءات التشغيل الكثيفة. ويمكن أن تؤدى هذه التغيرات إلى زيادة القوة المؤسسية.

وتطور معظم المنظمات ثقافة تنظيمية تتكون من قواعد السلوك المناسب لممثلى الدول الأعضاء وللمشاركين فى بيروقراطيتها. حيث تساعد الثقافة التنظيمية والمؤسسات البنيوية الواضحة على تحديد السلوك داخل المنظمة، مما يزيد القدرة على التنبؤ للمشاركين فى المنظمة. ومع ذلك يتطلب تطوير البناء التنظيمى والثقافة التنظيمية وقتا، ويعتبر طول عمر المنظمة شرطا مسبقا لمثل هذا التطور التنظيمي.

ومع ذلك؛ هناك أثر جانبى محتمل لزيادة طول عمر المنظمة يتمثل فى احتمال فشل المنظمة أو فقدان فعاليتها وذلك عند تقادم المنظمة. فبعض المنظمات قادرة على التكيف مع التغيرات الجذرية فى بيئتها الخارجية، ولكن أغلب هذه المنظمات ليس كذلك؛ حيث تعكس البنى التنظيمية والصلاحيات وعلاقات القوة داخل المنظمات الأوضاع العالمية والإقليمية التى كانت قائمة وقت إنشائها. وكلما تغيرت الظروف البيئية المحيطة كثيرا، كلما زادت صعوبة تكيف المنظمات وتغيرها، حتى إن بعضها قد يفقد فعاليته نتيجة تلاشى الظرف الذى أنشئت بسببه. ولهذه الأسباب فإننا نؤكد أن "الحيوية" المؤسسية يتوقع لها بلا شك أن تؤثر على

---

(٢) يبدو أن عددا من المنظمات الرسمية بين الحكومية لم يتطور عبر الزمن، ويمكن أن تكون دورة حياة هذه المنظمات أقصر من المنظمات الأخرى التي ما زالت قادرة على الاستمرار (Cuppit et al., 1996; Volgy et al., 2008b). إذ ليس في مقدور كل المنظمات أن تطور هيكلا أعمق أو ثقافة شاملة، بغض النظر عن طول عمرها. وبالعكس، فإن بعض المنظمات (مثل منظمة التجارة العالمية) مصمم لإحداث تغيرات دورية في قواعد حكمه.

فعالية المنظمات الرسمية بين الحكومية ، خاصة فى سياق البناء التنظيمى القديم للحرب الباردة الذى ما زال مفعوله ساريا فى عالم ما بعد الحرب الباردة.

ويدرك مراقبو السياسات الدولية هذه الظاهرة تماما. فعلى سبيل المثال، فإن الأمم المتحدة تأسست وهى تعكس فى أهم مجالسها الفرعية- مجلس الأمن- علاقات القوة وقضايا الأمن التى سادت بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد ظلت الدول صاحبة "الفيتو" كما هي، بالرغم من التغيرات الكبيرة فى السياسات الدولية طوال العقود الستة الماضية.

وبالمثل كان حلف "الناتو" وليد الحرب الباردة، وكان عليه بعد ١٩٨٩ أن يتكيف ويتطور ليواجه التغيرات الكبيرة التى تحدث فى بيئته. ومع ذلك، أصبحت قدرته على العمل بفعالية فى ظل التغيرات السياسية الجديدة محل شك وموضع تساؤل (Axelrod and Borzutzky, 2006). وكما يقول Forman and Segaar (2006)، فقد فشل معظم المنظمات الرسمية بين الحكومية فى تلبية المتطلبات الجديدة للنظام الدولى فيما بعد الحرب الباردة[١].

وإذا كانت استنتاجاتنا صحيحة، فلا بد أن الدول تواجه مجموعة من المشاكل المعقدة فى تكوين وتشغيل البناء التنظيمى للمنظمات بين الحكومية. وقد تزيد الاستمرارية التنظيمية من الفعالية المحتملة لهذه البنى التنظيمية، ومع ذلك، تواجه المنظمات بمرور الوقت مخاطر فقدان حيويتها أو مناسبتها أثناء وبعد تغير الظروف العالمية. ويمكن معالجة قضية الحيوية إذا ما تكونت منظمات جديدة تناسب مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولكن هذه المنظمات الجديدة نسبيا ستبقى

(١) بالنسبة للأمثلة الأخرى على الفشل التنظيمي في مواجهة بيئة ما بعد الحرب الباردة، انظر Antkiewicz and Whalley, 2006 بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، وانظر Helleiner and Momani, 2007 بالنسبة لصندوق النقد الدولي، وانظر كذلك Axelrod and Borzutzky, 2006 بالنسبة للناتو.

مفتقرة إلى الفعالية إلى أن تنضج بنيتها وثقافتها. ولا شك أن هناك استثناءات[١]؛ حيث تنشأ بعض المنظمات الجديدة بمرونة داخلية لمعالجة الاعتبارات البيئية المتغيرة، بينما يكون البعض الآخر أقل قدرة على التكيف مع التغيرات الكبيرة فى بيئته، وفى اعتقادنا أن هذا ينطبق على غالبية المنظمات.

ومن أجل اختبار أحد جوانب فعالية المنظمات بين الحكومية (وبالتحديد دورها فى تخفيف الصراعات) قمنا بإعداد نموذج أساسى للصراع بين الدول لعرض جوانب التصميم والنطاق والاستمرارية والحيوية التنظيمية التى نعتبرها على جانب من الأهمية. فإذا كانت حججنا مناسبة، فإنه من المتوقع أن نجد منظمات الحرب الباردة وقد تقلصت من حيث تأثيرها على الصراعات، وأن المنظمات الأحدث فيما بعد الحرب الباردة أقل فعالية (بسبب مستوى تطورها المبكر وعدم اكتمال نضجها) فى تخفيف الصراع بين الأعضاء مقارنة بما كانت عليه منظمات الحرب الباردة.

وقد عبرنا عن "فعالية" المنظمات بما حققته من نجاح فى حل المشكلات الصعبة بين الدول الأعضاء، وقد اعتبرنا وجود أو غياب النزاعات المسلحة بين الدول الأعضاء بمثابة "المتغير التابع". ونقصد بالنزاع المسلح، التهديد، أو الاستعراض، أو استخدام القوات المسلحة بين دولتين من الدول الأعضاء فى المنظمة. (راجع فى مصادر البيانات Palmer and Bremer, 2004, Maoz, 2005).

وتتمثل وحدة التحليل فى نموذجنا فى السنة الزوجية Dyad-year ذات الصلة سياسيا بموضوع التحليل[٢]، والتى تغطى الإطار الزمنى بين عامى ١٩٧٥

---

(٢) وعلى سبيل المثال، تم تنظيم منظمة التجارة العالمية على أساس عقد عدة "جولات" لتغيير النظام، بالرغم من أنه حتى في هذه الحالة فشلت جولة الدوحة (قطر) في وضع قواعد جديدة.

(١) تتحقق كل النتائج عند استخدام كافة الثنائيات بدلا من الاقتصار على الثنائيات المناسبة سياسيا فقط كوحدة تحليل.

و٢٠٠٠[١]. ويشتمل النموذج الأساس للصراعات العنيفة بين الدول قدرا من التقريب (Bremer, 1992; Vasquez, 1995; Vasquez and Henehan, 2001)[٢] كما يشتمل على "طرفى" السلام الديموقراطى Kantian Peace، ألا وهما الديموقراطية والعلاقات التجارية[٣]، كما يشتمل على التوزيع الثنائى للقوة[٤]، وروابط التحالف الرسمى بين هذا الثنائى[٥]. وتجدر الإشارة إلى أننا نستخدم فى تحليلنا الإحصائى هنا أسلوب الشريحة المرنة المكعبة Cubic splines approach لتحديد القضايا المرتبطة زمنيا بالعلاقة الارتباطية الذاتية فى النموذج والتى يمكن أن تنحرف عن النتائج الأساسية (Beck et al., 1998).

ونضيف إلى هذا النموذج الأساس بقية المتغيرات؛ حيث قسّمنا أرشيف بيانات الحرب Correlates of war (COW) الخاصة بالمنظمات بين الحكومية إلى مجموعتين، منظمات رسمية ومنظمات غير رسمية. ثم صنفنا مجموعة المنظمات الرسمية بين الحكومية إلى نطاقها الجغرافي. وقمنا بقياس مدى الاستمرارية التنظيمية لكل عضوية تنظيمية مشتركة، وذلك بأخذ سنة تأسيس المنظمة الرسمية

---

(٢) تقتصر دراستنا على هذه الفترة الزمنية بسبب صعوبة الحصول على البيانات التاريخية الموثوق فيها. كما أنه من الصعب أيضا الحصول على معلومات تفصيلية كافية عن البنية والاستقلال المؤسسي لمنظمات قاصرة قبل ١٩٧٥ (Volgy et al., 2008a).

(٣) لكي نفسر آثار المسافة، سنثبت اللوغاريتم الطبيعي Natural log للمسافة بين عواصم الدول. كما أعدها EUGene (Bennett and Stam, 2000) حيث تأخذ الدول المتجاورة مباشرة القيمة صفر للمسافة بين العواصم.

(١) كما هو متبع حاليا، فإننا نستخدم مؤشرا للحد الأدنى من الديموقراطية الثنائية (Dixon, 1993, 1994، بتطبيق نموذج Polity IV (Marshall and Jaggers, 2002). ويقاس الاعتماد المتبادل الاقتصادي بمعدل إجمالي التجارة الثنائية إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة (Oneal and Russett, 1997, 1999a, 1999b)، وذلك باستخدام بيانات التجارة والناتج المحلي الإجمالي الموسعة عند (Gleditsch, 2002). وكما في حالة الديموقراطية، سنقتصر فقط على "أضعف رابط" للاعتماد المتبادل الاقتصادى، والذي يمثل الحد الأدنى من الاعتماد المشترك الاقتصادى داخل الثنائي.

(٢) يقاس بمعدل القدرة العسكرية للدولة الأقوى إلى الدولة الأضعف، كما يتضح من درجة "المؤشر المركب للقدرة القومية" (CINC) من قاعدة "" أرشيف بيانات الحرب " (COW) النسخة 3.02 (Singer, Bremer, and Stuckey, 1972).

(٣) البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات "التزامات وشروط اتفاقية التحالف" النسخة 3 (Leeds et al., 2002).

وطرحها من السنة الحالية. ثم نجمع البيانات على مستوى السنة الزوجية، بما يمثل العمر التراكمى لكل المنظمات التى تشترك فيها الدولتان. وأخيرا، نقدم مقياسا بسيطا جدا للحيوية المؤسسية. ولكن ليس لدينا بيانات مفيدة عن تكيف منظمات الحرب الباردة مع الظروف المتغيرة، إلا أننا لأغراض هذا التحليل سنفترض (أ) أن منظمات عديدة لا تحقق التكيف، وبالتالى (ب) أن عملها فى بيئة ما بعد الحرب الباردة يجعلها إجمالا أقل حيوية مما قبل ١٩٨٩. وهكذا يتكون مقياسنا للحيوية من عنصرين: البيئة الدولية التى تأسست فيها المنظمة، وما إذا كانت لا تزال تعمل فى تلك البيئة وقت الملاحظة. ونقسم المنظمات إلى قسمين: منظمات الحرب الباردة ومنظمات ما بعد الحرب الباردة، بناء على تاريخ تأسيسها.

ويعرض الجدولان (٦ و٧) نتائج التحليل. ويشمل الجدولان النتائج النهائية فقط ولم نحملهما بتفاصيل المعادلات الرياضية أو خطوات حساب المعاملات. ففى جدول ٦ قدمنا ستة نماذج. تشمل النماذج الثلاث الأولى حساب معامل الحد من النزاعات بناء على درجة رسمية التنظيم الرسمى لتلك المنظمات، بينما تقيس النماذج الثلاث الباقية حساب معامل الحد من النزاعات بناء على طول عمر المنظمات واستمراريتها. أما جدول ٧ فيعرض لنموذج سابع يقيس "معامل فعالية" هذه المنظمات فى الحد من النزاعات.

وقد وجدنا أن عناصر مثل التنظيم الرسمى، والنطاق الجغرافى، والاستمرارية، والحيوية التنظيمية، تبدو مؤثرة على قدرة المنظمات الحكومية على تخفيف الصراع بين الدول الأعضاء. وبينما يبدو أن المنظمات الرسمية تقلل احتمال النزاعات المسلحة بين الدول، تؤكد المنظمات الرسمية الإقليمية هذه العلاقة.

ويوضح تحليلنا أيضا أن المنظمات الأطول عمرا لديها قدرة أكبر على حل النزاعات، فمع زيادة عمر المنظمات الإقليمية، تزيد قدرتها على منع الصراعات بين الدول الأعضاء. لكن فى المقابل، وكما توقعنا، فإن طول عمر المنظمة يمكن أن يقابله فقدان الحيوية التنظيمية، ويبدو أن المنظمات الرسمية التى كانت موجودة خلال حقبة الحرب الباردة فقدت كثيرا من قدرتها على تهدئة علاقات أعضائها

عقب نهاية الحرب الباردة. وفى نفس الوقت، لا يبدو أن منظمات ما بعد الحرب الباردة قد تطورت بما يكفى لتقليل الصراعات بين أعضائها.

ومن المفيد أن نلقى نظرة عن قرب على تأثير كل من الاستمرارية التنظيمية والحيوية المؤسسية على الحد من النزاعات. فبالنسبة للاستمرارية التنظيمية، نجد أنه مقابل كل سنة زيادة فى العمر التراكمى للمنظمات الحكومية الرسمية الإقليمية المشتركة، يقل احتمال الصراع العنيف بحوالى 0.5 %. وبالرغم من أن المعامل يبدو متواضعا، إلا أن الأثر كبير- حيث يتراوح العمر التراكمى الذى يجمع كافة المنظمات الإقليمية المشتركة من صفر سنة إلى ٣٧٠ سنة، بمتوسط ٤٣ سنة (وهو ما يقابل نسبة انخفاض فى احتمال نشوب النزاعات مقدارها نحو ٢٢%، موزعة بنسبة ٠,٥ % على متوسط السنوات البالغ ٤٣ سنة)، وتؤدى كل زيادة فى الانحراف المعيارى إلى انخفاض بنسبة ٥٣% فى احتمال ظهور نزاع مسلح بين الدول.

	درجة التمثيل الرسمي			طول عمر المنظمات واستمراريتها		
	نموذج ١	نموذج ٢	نموذج ٣	نموذج ٤	نموذج ٥	نموذج ٦
كافة المنظمات بين الحكومية	٠,٠٠١	-	-	-	-	-
المنظمات الرسمية بين الحكومية	-	-0.01 " (0.007)	0.006 (0.008)	-	-	-
المنظمات غير الرسمية بين الحكومية	-	-0.06** (0.022)	0.08** (0.021)	-	-	-
المنظمات الإقليمية الرسمية بين الحكومية	-	-	-0.12** (0.22)	-	-	-
العمر التراكمى لكافة المنظمات	-	-	-	0.0005** (0.0001)	-	-
العمر التراكمى للمنظمات بين الحكومية	-	-	-	-	0.0005** (0.002)	.0007** (0.0002)

العمر التراكمى للمنظمات الرسمية بين الحكومية	–	–	–	–	0.0004 (0.0006)	0.0007 (0.0006)
العمر التراكمى للمنظمات غير الرسمية بين الحكومية	–	–	–	–	–	- 0.005** (0.0009)
القدرة	-0.26** (0.044)	-0.26** (0.044)	-0.26** (0.043)	-0.20** (0.41)	-0.20** (0.41)	- 0.21** (0.40)
التحالفات	-0.34** (0.13)	-0.28* (0.129)	-0.15 (0.123)	0.47** (0.121)	-0.48** (0.124)	- 0.28** (0.123)
الديموقراطية	-0.1 (0.10	-0.01 (0.010)	-0.02** (0.010)	-0.3** (0.001)	-0.03** (0.011)	- 0.03** (0.010)
الاعتماد المتبادل	6.80×10^{-8} (6.90×10^{6})	7.67×10^{-6} (6.73×10^{6})	6.45×10^{-7} (6.25×10^{6})	-5.09×10^{-6} (1.34×10^{5})	-5.16×10^{-6} (1.35×10^{5})	-5.08×10^{6} (6.07×10^{6})
المسافة	-0.17** (0.026)	-0.16** (0.26)	-0.19** (0.26)	-1.18** (0.025)	-1.18** (0.025)	-1.20** (0.025)
قيمة ثابتة	-0.91** (0.234)	-0.86** (0.235)	-1.16** (0.246)	-1.55** (0.235)	-1.55** (0.240)	-1.68** (0.243)
قيمة ن	33.591	33.591	33.591	33.591	33.591	33.591
س^٢	837.92**	845.85**	951.81**	895.09**	900.47**	991.09**

جدول (٦) المستوى الرسمى وطول عمر المنظمات بين الحكومية والصراع العنيف بين الدول، خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٠.

الرمز ** يعنى أن قيمة المعامل p (مستوى الحد من النزاعات) أقل من أو تساوى ٠,١، أما الرمز * فيعنى أن قيمة المعامل أقل من أو تساوى ٠,٠٥، ويعنى الرمز [a] أن قيمة المعامل = ٠,٥٦.

والمعاملات فى هذا الجدول عبارة عن معدلات النزاع، والقيم الواردة بين الأقواس تعبر عن الأخطاء المعيارية. أما قيم الشرائح المرنة المكعبة فليست واردة فى هذا الجدول.

نموذج ٧	
الحرب الباردة	-0.16 (0.241)
المنظمات الرسمية بين الحكومية خلال الحرب الباردة (وخلال ما بعد الحرب)	0.01 (0.009)
المنظمات غير الرسمية بين الحكومية خلال الحرب الباردة (وخلال ما بعد الحرب)	-0.03 (0.37)
المنظمات الرسمية بين الحكومية فيما بعد الحرب الباردة	-0.09[a] (0.051)
المنظمات غير الرسمية بين الحكومية فيما بعد الحرب الباردة	0.09[b] (0.052)
المنظمات الرسمية خلال الحرب الباردة x فى المنظمات الرسمية لما بعد الحرب الباردة	-0.03[*] (0.013)
المنظمات غير الرسمية خلال الحرب الباردة x فى المنظمات غير الرسمية لما بعد الحرب الباردة	0.11[*] (0.051)
القدرة	-.25[**] (0.043)
التحالفات	-0.27[*] (0.125)
الديموقراطية	-0.2[c] (0.011)
الاعتماد المتبادل	$5.56x10^{-6}(7.92x10^{-6})$

المسافة	-0.17^{**} (0.026)
قيمة ثابتة	-0.80^{**} (0.231)
قيمة ن	33.591
س^٢	928.87^{**}

جدول (٧) معامل فعالية المنظمات بين الحكومية والصراع العنيف بين الدول، خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٠.

الرمز ** يعنى أن قيمة المعامل p (مستوى الحد من النزاعات) أقل من أو تساوى ٠,٠١، أما الرمز * فيعنى أن قيمة المعامل أقل من أو تساوى ٠,٠٥، ويعنى الرمز [a] أن قيمة المعامل = ٠,٠٨٧، ويعنى الرمز [b] أن قيمة المعامل تساوى ٠,٨٣ ويعنى الرمز [c] أن قيمة المعامل تساوى ٠,٧٦

والمعاملات فى هذا الجدول عبارة عن معدلات النزاع، والقيم الواردة بين الأقواس تعبر عن الأخطاء المعيارية. أما قيم الشرائح المرنة المكعبة فليست واردة فى هذا الجدول.

ويدور الجانب الهام فى هذا الموضوع حول الحيوية التنظيمية. إذ يبدو أن الحيوية التنظيمية لها تأثير هام على قدرة المنظمات على منع الصراع. فخلال الحرب الباردة كان للمنظمات الرسمية تأثير ملطف قوى على أعضائها (كما يتضح من بند التفاعل)، ولكن تأثير منظمات الحرب الباردة هذه لا يمتد إلى حقبة ما بعد الحرب الباردة. وخلال حقبة الحرب الباردة، كانت كل عضوية إضافية مشتركة فى منظمة رسمية تقلل احتمال الصراع بين الدول بحوالى ٣%. ومع ذلك، يبدو أن المنظمات الرسمية بين الحكومية التى تكونت خلال الحرب الباردة لم يعد لها أى أثر على الصراعات بين الدول الأعضاء فيها فى حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وفى نفس الوقت، يبدو أن المنظمات الرسمية بين الحكومية فيما بعد الحرب الباردة تتمتع ببعض خصائص تخفيف الصراعات، وإن كان ذلك بمعنوية إحصائية محل شك وموضع تساؤل. ولذلك فإننا ننظر إلى هذه النتيجة بقدر من الحذر، خاصة لأن البيانات متاحة عن منظمات ما بعد الحرب الباردة لعقد واحد فقط، ومع ذلك، يمكن أن تعكس هذه المنظمات نتائجنا السابقة: فقد بدأ يصبح لها أثر على ظهور الصراع، ولكنها لا تملك بعد الفترة الطويلة اللازمة لاستقرار بنيتها التنظيمية ومعاييرها الثقافية.

النتائج

يوضح تصويرنا للأشكال البيانية لشبكة المنظمات الرسمية بين الحكومية فى حقبة ما بعد الحرب الباردة عدم وجود نظام مؤسسى جديد قائم على الأسس التى تتسق مع الأولويات المقررة لصانعى السياسات الأمريكية. ومع ذلك، شهد البناء المؤسسى تغيرا ملحوظا؛ حيث تزايد معدل انتهاء المنظمات الرسمية بين الحكومية الإقليمية كثيرا بالمقارنة بالماضي، فى حين تزايدت المنظمات بين الإقليمية بدرجة كبيرة، ولكن الشبكة العامة لهذه المنظمات فشلت فى الحفاظ على استمرار مسارها التصاعدي، بالرغم من تعمق كثافة علاقات الدول، يبدو أن هناك المزيد من التكوين التنظيمى الذى يتضمن الدول غير الراضية عن القيادة الأمريكية للعالم، وفى الحقيقة، يبدو أن الولايات المتحدة ومعظم القوى الكبرى أصبحت أقل أهمية فى الشبكة عما كانت عليه قبل ١٥ أو ٣٠ سنة مضت.

ومن حيث تكوين تنظيمات مؤسسية جديدة، نجد بعض الأدلة المحدودة المتسقة مع فكرة أن الانخفاض فى القوة التنظيمية للولايات المتحدة يرتبط بعدم قدرتها أو عدم رغبتها فى صياغة وضع مؤسسى جديد. وبموازاة تناقص القوة البنيوية للولايات المتحدة، توجد مشاركة أكبر فى المنظمات القائمة وفى المنظمات

الجديدة من ناحية الدول الكبرى غير الراضية (روسيا والصين) والدول الأخرى غير الراضية عن السياسات الخارجية الأمريكية.

وفى الحقيقة، يوجد عدد كبير من المنظمات الحكومية غير الرسمية العالمية والبين إقليمية الجديدة فى شبكة ما بعد الحرب الباردة (عندما تكون كل القوى الكبرى غائبة) مما يشير إلى أن مقاومة قيادة الولايات المتحدة للعالم قد تكون أكثر انتشارا مما يبدو عندما ننظر إلى الأمر من خلال أنماط مشاركة القوى العظمى.

ولا يجب أن تكون هذه النتيجة مفاجئة لمراقبى السياسات الدولية بعد الحرب الباردة. فقد تبنى صانعو السياسات الأمريكية اتجاهات أحادية وثنائية بقدر ما تبنوا اتجاهات متعددة الأطراف(١)، وبذلوا قدرا كبيرا من الجهود للاعتراض على محاولات التنظيمات متعددة الأطراف التى قامت بها الدول الأخرى منذ نهاية الحرب الباردة. وتتضمن "الاعتراضات" على التنظيمات متعددة الأطراف أن كلا من القوة التنظيمية والقوة العلائقية الأمريكية قد تكون كافية "لتعطيل" نتائج مؤسسية معينة. ومن الواضح أن صانعى السياسات الأمريكية يعملون على ضمان عدم ظهور التنظيمات المؤسسية الإقليمية فى آسيا، وأن قلة المنظمات فى هذا الإقليم تشهد على قوة الاعتراض المحتملة التى تحويها القوة التنظيمية الأمريكية (Rapkin, 2001). وقد فشلت محاولات الصين واليابان لتكوين مؤسسة إقليمية مناظرة لصندوق النقد الدولى بسبب هذا الضغط.

ولكن ما انعكاسات هذه النتائج على الحوكمة العالمية والإقليمية؟ هناك أربعة اتجاهات واضحة على الأقل؛ حيث يتمثل أولها فى توالد تجمعات الدول (وغير الدول) الخاصة التى تدور حول مشاكل معينة لمساعدة المنظمات القائمة و/أو مواصلة الجهود التعاونية خارج سياق تنظيمى معين(Forman and Segaar, 2006).

---

(١) ولا يقتصر هذا الاتجاه على تكوين المنظمات الرسمية: إذ يوضح Leeds and Mattes (2005)، في تحليله لاتفاقيات التحالف أن نسبة التحالفات الثنائية منذ ١٩٨٩ زادت عن المعتاد مقارنة بالتحالفات متعددة الأطراف.

وبينما قد تحقق هذه الجهود بعض المكاسب التعاونية، إلا أنها تفشل فى إقامة بنى تنظيمية طويلة الأجل تستطيع جعل التعاون بين الدول مؤسسيا.

ويتمثل الاتجاه الثانى فى استمرار تكاثر المنظمات المنبثقة، وهى المنظمات التى تكونها منظمات أخرى وليس الدول؛ حيث يفشل معظمها فى تحقيق خصائص تنظيم المؤسسات الحكومية الرسمية، ويبدو أنها أكثر هشاشة(Shanks et al., 1996) من التنظيمات متعددة الأطراف التى تقيمها وتمولها الدول.

ويتمثل الاتجاه الثالث فى الضغط الواقع على المنظمات الرسمية بين الحكومية وأشكالها المحدثة، والتى تكونت فى ظل ظروف نظامية تعكس أوضاع القرن العشرين، وتستخدم الآن لمواجهة المشاكل الفريدة الخاصة بحقبة ما بعد الحرب الباردة. فمن الصعب تصور سيناريو يمكن فيه تنظيم معظم هذه المنظمات بصورة كافية لمعالجة مشاكل القرن الحادى والعشرين.

وأخيرا، نلاحظ القدر الكبير من إعادة هيكلة العلاقات الإقليمية والتطور المحتمل للمحاولات بين الإقليمية للتعاون الرسمي؛ حيث أعادت الدول الأفريقية هيكلة علاقاتها متعددة الأطراف بدرجة كبيرة، بما فى ذلك إدماج مكون أمنى فى منظمات تجارة إقليمية (Powers, 2006). وانتعش التعاون بين الإقليمى فى النطاق السوفيتى السابق، وأصبح يشمل الدول الأوروبية الناشئة ودول آسيا الوسطى والدول الآسيوية الأخرى، حتى وصل إلى الشرق الأوسط مع مشاركة إيران وتركيا (بالرغم من كونهما مراقبين) فى "منظمة تعاون شنغهاي". وأصبحت الروابط تتزايد بين دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية والكاريبي. ومن الممكن أن تؤدى هذه الجهود بين الإقليمية إلى تكوين شبكة تكمل شبكة المنظمات الرسمية بين الحكومية العالمية إلى حد بعيد.

ومن الممكن أيضا فى غياب القوة التنظيمية للولايات المتحدة أن تستطيع عدة قوى كبرى تكوين تحالف لبناء تنظيم عالمى جديد. ويمكن أن يتمثل هذا

التحالف فى مجموعة السبعة/الثمانية الكبار، بالرغم من أنه قد يتطلب إضافة الصين، وربما يصبح هذا التحالف كبيرا جدا على تناول الاختلافات الحادة فى الأولويات السياسية. وحتى التوليفة الحالية من السياسات الديموقراطية وغير الديموقراطية (روسيا) يمكن أن تجعل مفهوم "سيادة مجموعة" الثمانية أمرا مثيرا للمشاكل (Volgy and Bailin, 2003).

ومن المتوقع أن يحمل تناقص قدرة الدول على تكوين بناء تنظيمى جديد مضامين هامة، خاصة عندما تقترن بفقدان الحيوية التنظيمية – عقب نهاية الحرب الباردة– والانخفاض الواضح فى وظائف حل الصراعات لدى مجموعة المنظمات بين الحكومية الرسمية. وتشير بياناتنا إلى أنه بينما قد لا تؤدى إعادة هيكلة البناء التنظيمى فى الأجل القصير إلى تكوين منظمات عالية الفعالية حتى تصل إلى مرحلة النضج، فإن الأمر قد يستحق الانتظار بالمقارنة بالبناء التنظيمى الذى لم يعد يتمتع بأية حيوية.

ونقر بأن الاتجاهات الملحوظة فى تحليلنا لا يمكن اختبارها جيدا ما لم يمر وقت كاف بعد نهاية الحرب الباردة، وبالتالى فإنها تشير إلى مجموعة من التساؤلات البحثية التى تحتاج إلى متابعة. ويتمثل أحد الأسئلة الهامة فى مدى استمرار تأثير المنظمات الرسمية بين الحكومية على منع علاقات الصراع بين أعضائها. حيث تركز الأدبيات المتزايدة فى هذا المجال على تأثير التصميمات المؤسسية المتغيرة على تخفيف الصراع بين الأعضاء. ومع استمرار المنظمات الرسمية بين الحكومية فى معاناة الضغوط المتزايدة المصاحبة للتقدم فى السن والبناء التنظيمى المتقادم، قد تحتاج البحوث إلى التركيز على مدى إمكانية استمرار تحقق النتائج السابقة مع تقدم نظام ما بعد الحرب الباردة فى العمر. وهناك قضية أخرى مرتبطة بهذه القضية؛ حيث تذكر الأدبيات أن اتجاهات تخفيف الصراع لدى المنظمات الرسمية بين الحكومية ترتبط بدرجة تجانس عضويتها (Boehmer et al., 2004). وبقدر ازدهار المنظمات بين الإقليمية مقارنة بالمنظمات الإقليمية، فإن هذا

الاتجاه قد لا يدل على تأثير تخفيف الصراع مستقبلا لدى المنظمات الرسمية بين الحكومية.

ويحتاج المجال البحثى الثانى إلى اختبار مدى تعقد العلاقات بين الدول باعتبارها "شبكات" من علاقات المنظمات الرسمية بين الحكومية. فقد اختبرت معظم البحوث السابقة تأثير أعداد المنظمات المشتركة بين دولتين، وتأثير هذه الأعداد على الصراعات بين هاتين الدولتين. ومع ذلك، يذكرنا تحليل الشبكات بأن هاتين الدولتين منخرطتان فى شبكة أعمق من العلاقات، المباشرة وغير المباشرة، ولذلك يمكن أن تكون تأثيراتها التراكمية أقوى من مجرد العدد البسيط للعضوية المشتركة، خاصة على المستويين الإقليمى وبين الإقليمى للتعاون الرسمى.

مراجع الفصل الثالث

Abbott, Kenneth W., and Duncan Snidal. 1998. "Why States Act Through Formal International Organizations." *Journal of Conflict Resolution* 42:3–32.

Antkiewicz, Agata, and John Whalley. 2006. "BRICSAM and the non-WTO." *Review of International Organizations* 1:237–61.

Axelrod, Robert M., and Silvia Borzutzky. 2006. "NATO and the War on Terror: The Organizational Challenges of the post 9/11 World." *Review of International Organizations* 1:293–307.

Bearce, David, and Sawa Omori. 2005. "How Do Commercial Institutions Promote Peace?" *Journal of Peace Research* 42:659–78.

Beck, Nathaniel, Jonathan N. Katz, and Richard Tucker. 1998. "Taking Time Seriously: Time-Series–Cross-Section Analysis with a Binary Dependent Variable." *American Journal of Political Science* 42:1260–88.

Bennett, D. Scott, and Allan C. Stam. 2000. "EUGene: A Conceptual Manual." *International Interactions* 26:179–204.

Boehmer, Charles R., Erik A. Gartzke, and Timothy Nordstrom. 2004. "Do Intergovernmental Organizations Promote Peace?" *World Politics* 57:1–38.

Braithwaite, Alex. 2005. "Location, Location, Location … Identifying Hot Spots of International Conflict." *International Interaction* 31: 251–73.

Bremer, Stuart A. 1992. "Dangerous Dyads: Conditions Affecting the Likelihood of Interstate War, 1816–1965." *Journal of Conflict Resolution* 36:309–41.

Brogan, Patrick. 1990. *The Fighting Never Stopped: A Comprehensive Guide to World Conflict Since 1945.* New York: Vintage Books.

Bueno de Mesquita, Bruce. 2003. *Principles of International Politics.* Washington, DC: Congressional Quarterly Press.

Cupitt, Richard T., Rodney Whitlock, and Lynn Williams Whitlock. 1996. "The [Im] mortality of Intergovernmental Organizations." *International Interactions* 21:389–404.

Dixon, Gregory C. 2007. "Trading for Votes: Domestic and International Institutions and Their Influence on Trade Dispute under the GATT and WTO." PhD Dissertation, University of Arizona.

Dixon, William J. 1993. "Democracy and the Management of Interstate Conflict." *Journal of Conflict Resolution* 37:42–68.

Dixon, William J. 1994. "Democracy and the Peaceful Settlement of International Conflict." *American Political Science Review* 88:14–32.

Drezner, Daniel W. 2008. "Two Challenges to Institutionalism." In Alan S. Alexandroff (ed.) *Can the World be Governed? Possibilities for Effective Multilateralism.* Waterloo: Wilfrid Laurier University Press pp. 139–59.

Fearon, James D. 1995. "Rationalist Explanations for War." *International Organization* 49:379–414.

Forman, Shepard, and Derk Segaar. 2006. "New Coalitions for Global Governance: The Changing Dynamics of Multilateralism." *Global Governance* 12:205–25.

Ghosn, Faten, Glenn Palmer, and Stuart A. Bremer. 2004. "The MID3 Data Set, 1993–2001: Procedures, Coding Rules, and Description." *Conflict Management and Peace Science* 21:133–54.

Gilpin, Robert. 1981. *War and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.

Gleditsch, Kristian S. 2002. "Expanded Trade and GDP Data." *Journal of Conflict Resolution* 46:712–24.

Haftel, Yoram Z., and Alexander Thompson. 2006. "The Independence of International Organizations." *Journal of Conflict Resolution* 50:253–75.

Oneal, John R. and Bruce M. Russett. 1999b. "The Kantian Peace: The Pacific Benefits of Democracy, Interdependence, and International Organizations, 1885–1992." *World Politics* 52:1–37.

Organski, A. F. K., and Jacek Kugler. 1980. *The War Ledger*. Chicago: University of Chicago Press.

Powers, Kathy L. 2006. "Dispute Initiation and Alliance Obligations in Regional Economic Institutions." *Journal of Peace Research* 43:453–71.

Rapkin, David P. 2001. "The United States, Japan, and the Power to Block: The APEC and AMF Case." *Pacific Review* 14:373–410.

Romero, Simon. 2007. "Brazil's Objections Slow Down Chavez's Plan for a Regional Bank." *New York Times*. Available at http://query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=9E0CE531A15754C0A9619C8B63&sec.

Russett, Bruce M., John R. Oneal, and David Davis. 1998. "The Third Leg of the Kantian Tripod for Peace: International Organizations and Militarized Disputes, 1950–85." *International Organization* 52:441–67.

Saideman, Stephen M., and R. William Ayres. 2007. "Pie Crust Promises and the Sources of Foreign Policy: The Limited Impact of Accession and the Priority of Domestic Constituencies." *Foreign Policy Analysis* 3:189–210.

Shanks, Cheryl, Harold K. Jacobson, and Jeffrey H. Kaplan. 1996. "Inertia and Change in the Constellation of International Governmental Organizations, 1981–1992." *International Organization* 50:593–627.

Singer, J. David, Stuart A. Bremer, and John Stuckey. 1972. In Bruce M. Russett (ed.) *Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820–1965*. Beverly Hills: Sage, pp. 19–48.

Smith, James McCall. 2000. "The Politics of Dispute Settlement Design: Explaining Legalism in Regional Trade Pacts." *International Organization* 54:137–80.

Spiezio, K. Edward. 1990. "British Hegemony and Major Power War, 1815–1939: An Empirical Test of Gilpin's Model of Hegemonic Governance." *International Studies Quarterly* 34:165–81.

Stein, Arthur A. 2008. "Incentive Compatibility and Global Governance: Existential Multilateralism, a Weakly Confederal World, and Hegemony." In Alan S. Alexandroff (ed.) *Can The World be Governed? Possibilities for Effective Multilateralism.* Waterloo: Wilfrid Laurier University Press, pp. 17–84.

Strange, Susan. 1989. "Toward a Theory of Transnational Empire." In Ernst-Otto Czempiel and James N. Rosenau (eds.) *Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990s.* Lexington: Lexington Books, pp. 161–.

Tammen, Ronald L., Jacek Kugler, Douglas Lemke, et al. 2000. *Power Transitions: Strategies for the Twenty first Century.* New York: Chatham House.

Vasquez, John A. 1995. "Why do Neighbors Fight? Proximity, Interaction, or Territoriality." *Journal of Peace Research* 32:277–93.

Vasquez, John A., and Marie T. Henehan. 2001. "Territorial Disputes and the Probability of War, 1816–1992." *Journal of Peace Research* 38:123–38.

Volgy, Thomas J., and Alison Bailin. 2003. *International Politics and State Strength.* Boulder: Lynne Rienner.

Volgy, Thomas J., Elizabeth Fausett, Keith A. Grant, and Stuart Rodgers. 2008a. "Identifying Formal Intergovernmental Organizations" *Journal of Peace Research* 45:837–50.

Volgy, Thomas J., Keith A. Grant, and Elizabeth Fausett. 2008b. "Changing Architecture and Post-Cold War Transition." In William Thompson (ed.) *Systemic Transitions: Past, Present, and Future.* New York: Palgrave Macmillan.

Volgy, Thomas J., and Lawrence E. Imwalle, 2000. "The Two Faces of Hegemonic Strength: Structural versus Relational Capabilities and Global Architectural Construction." *International Interactions* 26:229–51.

Volgy, Thomas J., Kristin Kanthak, Derrick Frazier, and Robert Stuart Ingersoll. 2004. "The G7, International Terrorism, and Domestic Politics: Modeling Policy Cohesion in Response to Systemic Disturbances." *International Interactions* 30:191–209.

Wilkinson, David. 1999. "Unipolarity without Hegemony." *International Studies Review* 1:141–72.

الفصل الرابع

دور المنظمات الحكومية فى فض النزاعات

(نطاق ما بعد الشيوعية)(*)

إليزابيث فاوست، توماس فولجى

عرضنا فى الفصل الثانى للمدى المحدود للتغيرات التى حدثت فى البناء التنظيمى للمنظمات الرسمية بين الحكومية فيما بعد الحرب الباردة. وبينما لم نجد أدلة على حدوث إعادة هيكلة أساسية، إلا أننا لاحظنا حدوث تغيرات جوهرية فى إحدى المناطق الجغرافية. فمع نهاية الحرب الباردة، تفككت الشبكة المحدودة من المنظمات الرسمية بين الحكومية التى كونها الاتحاد السوفيتى فى أوروبا الشرقية بسرعة، لأنها فقدت مبررات وجودها. فقد كان واضحا أنه خلال الفترة القصيرة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ مرت الدول الشيوعية فى المنطقة بتحولات جذرية فى سياساتها المحلية، وتفككت إلى عدة جمهوريات مستقلة، كما فى حالة يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى.

وقد أطلقنا على المنطقة الجغرافية التى انطبق عليها التطور السابق اسم "النطاق بعد الشيوعى"، وهذه هى المنطقة التى نهتم بها فى هذا الفصل. شهدت هذه المنطقة اضطرابات كبرى وتوفرت بها فرصة فريدة لملاحظة تأثير العضوية فى المنظمات بين الحكومية على سلوكيات الدول فى هذه المنطقة. فمعظم الدول التى ظهرت تعتبر جديدة، مع آليات سياسة خارجية جديدة، وخبرة قليلة بالسياسة الخارجية، وذاكرة مؤسسية محدودة تناسب العلاقات والمشاكل القائمة بينها.

(*) بعض مواد هذا الفصل مأخوذة من مقال في "فصلية الدراسات الدولية International Studies Quarterly (عدد مارس ٢٠١٠). وتنشر فى هذا الفصل بتصريح من الناشر والفصلية. (المترجم)

وتحاول روسيا الصاعدة مجددا إقامة علاقات مؤسسية جديدة مع الدول التى كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتى القديم، وتحدد أنماطا جديدة للعلاقات مع الحلفاء السابقين (والذين قد ينظر صانعو سياساتها الجدد إلى روسيا ببعض الخوف أو العداء، أو الاثنين معا)، بينما تتحرك الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة "المنتصرة" بسرعة لتطوير علاقات سياسية واقتصادية أوثق بالإقليم، وهذه هى الآلية الجوهرية التى يقوم عليها التفاعل بين هذه الدول.

وتوفر توليفة الاضطراب والدول الجديدة ذات الخبرة المحدودة بالسياسة الخارجية (ما عدا صانعى السياسات الروس) فى هذه المنطقة فرصة فريدة لتقييم تأثير عضوية المنظمات بين الحكومية على العلاقات بين هذه الدول. وكما ذكرنا فى الفصل السابق، ترى معظم أدبيات المنظمات بين الحكومية أن هذه العضوية تخفف النزاعات بين الأعضاء، لأن المشاركة تسمح بتوفير معلومات جيدة، وآليات لإدارة النزاعات، وبرمجة الأعضاء على قواعد التعاون. وكما يقول الفصل الثالث، قد يكون هذا صحيحا بالنسبة للدول المشاركة فى منظمات رسمية إقليمية فى نطاقها، ولها فترة طويلة، وتتمتع بحيوية مؤسسية.

وتعتبر الدول التى تعرضنا لها فى الفصل السابق أطرافا ذات آليات لسياسة خارجية متطورة، وذاكرة مؤسسية كبيرة للعلاقات مع دول ملائمة سياسيا. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد الكثير منها فى مناطق ذات استقرار نسبى. ولكن تفصيل التأثير المستقل لعضوية المنظمات بين الحكومية على سلوكياتها تجاه بعضها أصبح أمرا معقدا بسبب هذه العوامل؛ حيث يقدم نطاق ما بعد الشيوعية فرصة لتقييم تأثير عضوية المنظمات بين الحكومية بدون معظم تبعية المسار التى تفرضها بيروقراطية السياسة الخارجية الراسخة، واختبار تأثير هذه المنظمات فى ظل ظروف النزاع الكبير.

وهناك قليل من الشك فى أن هذا النطاق مر بنزاعات كبيرة بعد نهاية الحرب الباردة. ففيما بين عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٠، كان هناك حوالى ٥٩ حلقة من النزاعات المسلحة بين الدول التى كانت حليفة للاتحاد السوفيتى السابق، أو ظهرت

كجمهوريات جديدة نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتى أو يوغسلافيا (Ghosn and Palmer, 2003). وفى نفس فترة السنوات العشر، سجلت رويترز أكثر من ٥٢٢٦ حادثة سلوك نزاعى بين نفس هذه الدول[١].

وعلى نفس القدر من الأهمية، لا يستطيع أى عرض إحصائى للبناء المؤسسى فيما بعد الحرب الباردة أن يفسر التغيرات الجوهرية التى حدثت فى تجمع المنظمات الرسمية وغير الرسمية فى هذا النطاق بالتحديد (كما وضحنا فى الفصل الثاني). فلم يقتصر الأمر على أن المؤسسات التى فرضها الاتحاد السوفيتى (ومنها حلف وارسو، والكوميكون، ومجموعة منظمات منبثقة إضافية) قد اختفت أو لم تصبح مهمة، ولكن انهيارها أعقبته جهود حثيثة من روسيا لتكوين منظمات جديدة تحاول التوسع، من حيث النطاق الجغرافى على الأقل، لما بعد العلاقات المؤسسية السابقة (والتى تتراوح من المؤسسات الوظيفية عبر البنى التنظيمية لكومونولث الدول المستقلة، إلى منظمة تعاون شنغهاى التى تضم الصين)[٢]. وفى الحقيقة، وكما ذكرنا فى الفصل الثاني، أدت المبادرات الروسية بعد ١٩٨٩ إلى تكوين مجموعة منظمات بين إقليمية (تضم النطاق بعد الشيوعي) التى ظهرت فى حقبة ما بعد الحرب الباردة.

منظمات إقليم ما بعد الشيوعية

نجحت بعض هذه الجهود فى جذب عدد من الدول المكونة حديثا فى النطاق بعد الشيوعي، بينما بحثت دول أخرى ظهرت (أو عادت للظهور) عن بنى تنظيمية

---

(١) لا تمثل النزاعات الدولية المسلحة (MIDs) وأحداث النزاع التي تسجلها رويترز وحدات متكافئة، لأن حلقات هذه النزاعات عبارة عن "حالات تاريخية موحدة" لأحداث نزاع متشابكة مجمعة بين دولتين، مع تسجيل أعلى مستويات العداء (Jones et al., 1996: 168; Pevehouse, 2004:253-4). وبينما تخفض أعداد النزاعات الثنائية الفعلية عدد حلقات النزاع التي تمثلها النزاعات المسلحة، فإن كلاهما يقلل من حجم الاضطراب الذي يميز المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة.

(٢) مع صفة مراقب لتركيا وإيران.

مختلفة لتقيم من خلالها علاقات مع العالم الجديد للسياسة الدولية فيما بعد الحرب الباردة. وفى حالة بعض الدول الأوروبية الجديدة، تضمن ذلك هروبا من الإقليم من خلال السعى لعقد روابط بنيوية مع الغرب. وبينما كانت بعض الدول مرغمة، أو شبه مرغمة، بسبب الضغوط الروسية، اتخذت دول أخرى قرارات إستراتيجية تتعلق بأوضاعها فى سياقات عالمية وإقليمية ودولية بديلة. ويوضح جدول(٨) مجموعة الخيارات المختلفة التى فاضلت بينها دول النطاق بعد الشيوعى.

الدولة التى أعيد تكوينها مجددا	المنظمات الحكومية الرسمية العالمية%			المنظمات الحكومية الرسمية الإقليمية %			المنظمات الحكومية الرسمية بين الإقليمية%		
	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٠٠٤	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٠٠٤	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٠٠٤
بولندا	٧٤,٤	٧٤,٠	٦٤,٨	٤,٧	٤,٠	١٦,٩	٢٠,٩	٢٢,٠	١٨,٣
المجر	٧٨,٦	٨٠,٩	٦٥,٧	٧,١	٦,٤	١٧,٩	١٤,٣	١٢,٨	١٦,٤
تشيكوسلوفاكيا	٧٥,٠	٧٣,٧	٦٥,٦	٥,٦	٥,٣	١٥,٦	١٩,٤	٢١,١	١٨,٨
ألبانيا	٧٦,٩	٨٣,٣	٧١,٤	٧,٧	٠,٠	١١,٩	١٥,٤	١٦,٧	١٦,٧
بلغاريا	٧٢,٥	٧٢,٣	٦٧,٢	٧,٥	٦,٤	١٤,١	٢٠,٠	٢١,٣	١٨,٨
رومانيا	٧١,٧	٧٢,٩	٧١,٤	٦,٥	٤,٢	١١,١	٢١,٧	٢٢,٩	١٧,٥
روسيا	٧٥,٦	٧٣,١	٦٦,٢	٤,٩	٥,٨	٦,٥	١٩,٥	٢١,٢	٢٧,٣
الدول الأوروبية المعاد تكوينها									
يوغسلافيا	٧٩,١	٨٣,٠		٩,٣	٨,٥		١١,٦	٨,٥	
مقدونيا			٧٨,٠			١٢,٢			٩,٨
سلوفاكيا			٦٦,٧			١٦,٧			١٦,٧
كرواتيا			٧٤,٥			١٦,٤			٩,١
صربيا			٧٩,٢			١٢,٥			٨,٣

البوسنة			٧٤,٣			١٤,٣			١١,٤
سلوفينيا			٦٩,٥			١٥,٣			١٥,٣
مولدوفا			٦٢,٥			١٢,٥			٢٥,٠
إستونيا			٦٣,٨			١٤,٩			٢١,٣
لاتفيا			٦٣,٨			١٤,٩			٢١,٣
ليتوانيا			٧٠,٥			١٣,٦			١٥,٩
أوكرانيا			٦١,٧			١٠,٦			٢٧,٧
روسيا البيضاء			٦٦,٧			٢,٦			٣٠,٨
أرمينيا			٧١,٤			٢,٩			٢٥,٧
جورجيا			٧٨,٤			٢,٧			١٨,٩
أذربيجان			٦٤,١			٥,١			٣٠,٨
الدول الآسيوية الظاهرة مجددا									
تركمانستان	٦٥,٥		٦٥,٥			٠,٠			٣٤,٥
طاجيكستان	٦٠,٦		٦٠,٦			٠,٠			٣٩,٤
قيرغيزستان	٦١,٩		٦١,٩			٠,٠			٣٨,١
أوزبكستان	٦٢,٩		٦٢,٩			٠,٠			٣٧,١
كازاخستان	٦٢,٢		٦٢,٢			٠,٠			٣٧,٨
متوسط العالم	٤٣,٠	٤٧,٨	٥١,٧	٥٥,٠	٥٧,٠	٥٨,٣	٦٠,٦	٦٣,٢	٦٠,٤

جدول (٨) العضوية فى المنظمات الحكومية الرسمية نسبةً مئوية[١] من إجمالى المنظمات المتاحة والتى يمكن الانضمام إليها، حسب نوع الدولة ونوع المنظمة.

(١) اشتقت النسب المئوية من خلال قسمة عدد المنظمات التى تشترك فيها الدولة فعليا/ عدد المنظمات المتاحة والتى يمكن للدولة الانضمام إليها.

ومن الجدول السابق يظهر عدد من الأنماط المميزة. فالدول التى عادت للظهور والتى كان لها أوضاع قانونية فى البناء التنظيمى القديم للحرب الباردة (مثل المجر وبولندا، إلخ) واستمرت فى حصولها على الوصول القانونى إلى مقاعدها، قللت كثيرا (بحوالى ١٢%) من التزاماتها بالاستمرار فى هذه المؤسسات العالمية. وباستثناء رومانيا، خفضت هذه الدول كثيرا من عضويتها فى المنظمات العالمية، فى الوقت الذى كانت فيه معظم الدول خارج أوروبا تزيد من مشاركتها فى البنية التحتية العالمية (انظر الفصل الثاني). وفى تلك الأثناء، ظهر أن الدول التى تكونت حديثا فى النطاق بعد الشيوعى انضمت إلى هذه المنظمات بمستويات تساوى أو تفوق المتوسط العالمي، ربما كإشارة لوضعها السيادى الجديد.

وليس مدهشا على المستوى الإقليمى أن الدول الأوروبية الجديدة والتى عادت للظهور مجددا تحركت نحو المنظمات الرسمية بين الحكومية بمعدلات تزيد كثيرا عما كانت عليه قبل الحرب الباردة. وبالنسبة للدول التى عادت للظهور مجددا، يمثل التحرك نحو المؤسسات الإقليمية الأوروبية أكثر من زيادة مضاعفة منذ ١٩٨٩، وتكرر هذا الاختيار أيضا بالنسبة للدول التى تكونت حديثا فى منطقتى البلقان والبلطيق. ولكن كان هناك استثناءان لهذا التحرك القوى نحو المنظمات الرسمية الحكومية الإقليمية: فطوال ٢٠٠٤ لم تتقدم الدول الجديدة فى القوقاز وآسيا الوسطى لأية عضوية إقليمية فى المنظمات الحكومية الرسمية الأوروبية والآسيوية على التوالى.

وينعكس هذا النمط عندما نتناول المنظمات الحكومية الرسمية بين الإقليمية، التى يعتبر العديد منها مدفوعا بصانعى السياسات الروس. فبالنسبة لهذه المنظمات، خفضت الدول الأوروبية العائدة للظهور مشاركتها بعد نهاية الحرب الباردة، ويبدو أن الدول الأوروبية الجديدة اتبعت نفس النمط، بينما أظهرت دول القوقاز

وأوكرانيا وبيلاروسيا ووسط آسيا[١] مستويات مرتفعة جدا من المشاركة فى المنظمات الحكومية الرسمية بين الإقليمية.

وهكذا نجد أن الدول فى النطاق بعد الشيوعى تبنت مجموعة من الخيارات بشأن المنظمات التى تنضم إليها والمكان الذى توجه له الموارد للمشاركة التنظيمية. وكان بعض هذه الخيارات طوعيا، وبعضها أقل طواعية، نتيجة ضغوط حاجات سياسية محلية أو الوجود المضخم لروسيا التى تحاول التأثير على المنطقة، واتخذت أحيانا فى سياق موارد محدودة للغاية متاحة لأنشطة السياسة الخارجية. وتعتبر معلوماتنا قليلة عن كيفية وأسباب اتخاذ هذه الخيارات؛ فنحن فى هذا الفصل لا نفحص هذه القرارات، بل ندرس النتائج التى ترتبت عليها.

الحد من النزاعات

يركز كثير من الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير المنظمات بين الحكومية- وخاصة الكثير من التحليلات المنهجية كبيرة العينة للنزاعات بين الدول- على النزاعات الحادة جدا، بما فى ذلك الحروب بين الدول والأزمات والنزاعات المسلحة، على نحو ما ذهب التحليل فى الفصل السابق. وهذا التركيز مفهوم: فاحتمالات التدمير المرتبطة بهذه الأنواع من النزاعات دفعت الدارسين إلى فهم أسبابها وكيف يمكن منعها أو إدارتها. ومع ذلك، تمثل النزاعات الدولية المسلحة MIDs والحروب نسبة صغيرة للغاية من مدى النزاعات التى تنشب بين الدول، وفى ظننا أن دراسة النزاعات بين الدول، والتى تشمل مدى أوسع من السلوكيات وليس مجرد الأحداث العنيفة، تستحق نفس القدر من اهتمام الدارسين[٢].

---

(١) بينما يبدو أن دول وسط آسيا قد طورت بعض العلاقات الرسمية القليلة للهيكل الإقليمي الصغير الذي تطور في آسيا، تقدم عملية إعداد النماذج الإحصائية والبيانية التي قمنا بها أدلة على أن مشاركتها في المنظمات الحكومية الرسمية بين الإقليمية لا ترجع إلى ضغوط روسيا فقط للانضمام لهذه المنظمات؛ حيث يفسر جزء من كثافة مشاركة هذه الدول في هذه المنظمات المشاركة في منظمات تضم دولا من الشرق الأوسط.

(٢) لسنا أول من قال بهذا الإدعاء، فهناك أمثلة حديثة تشمل ما قدمه كل من Hensel et al. 2008; Dixon. 2007; and Pevehouse. 2004)

وتتضح أهمية النزاعات الأقل حدة من حدث وقع فى ٢٠٠٦ عندما خفضت شركة النفط المملوكة للحكومة الروسية (غازبروم) كمية الغاز التى توردها لأوكرانيا. وقد جاء هذا التخفيض بعد أن طلبت روسيا (ورفضت أوكرانيا) دفع ٢٣٠ دولارا لكل ألف متر مكعب من الغاز؛ حيث تزيد هذه الزيادة بأربعة أضعاف عن الرسوم السابقة. وليس مصادفة أن هذا الحدث وقع عقب انتخاب رئيس أوكرانى موالى للغرب. ولا يترك هذا التغير فى سياسة الموارد تجاه أوكرانيا شكا فى أن هذا الصدام على الطاقة يمثل نزاعا اقتصاديا وسياسيا بين روسيا وإقليمها السابق (BBC News, 2006). وتزامنت هذه القضية بين هذين الطرفين أيضا مع نزاعات متزايدة بين روسيا والعديد من الدول التى تكونت حديثا من الاتحاد السوفيتى السابق (مثل دول البلطيق) والدول التى كانت من حلفائها السابقين ثم انتقلت إلى الاتحاد الأوروبى (مثل بولندا). وبالإضافة إلى ذلك، أدى النزاع الأوكرانى الروسى إلى زيادة القلق بين دول الاتحاد الأوروبى الأكثر استقرارا من تزايد اعتماد الاتحاد الأوروبى على الموارد الطبيعية الروسية وتزايد العداء الروسى تجاه "الخارج القريب"، المتمثل فى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة.

وبالرغم من أهمية حدث غازبروم للعلاقات داخل النطاق بعد الشيوعى (ولعديد من الدول الأخرى) إلا أنه لن يسجل فى أى من قواعد بيانات النزاعات التى تركز على النزاعات مرتفعة الحدة، وعادة ما تغيب مثل هذه النزاعات عن معظم النماذج التجريبية للنزاع. وبالرغم من أن النزاعات التى لا تحتوى على مكونات قهرية علنية تثير كثيرا من القلق بين الدول، مما يجعلها جديرة باهتمام الباحثين نظرا لمضامينها الجوهرية وحدها، إلا أننا نقدم مبررا آخر للتركيز على كل من المستويات المرتفعة والمنخفضة من النزاع: وهو أنه من المنطقى أن مؤشرات الكثير من النزاعات الحادة فى السياسة الدولية تكمن فى النزاعات والنزاعات منخفضة المستوى، والتى يمكن أن تتصاعد إلى مستويات أعلى من الحدة ما لم يتم حلها. وهكذا فإن دراسة الآليات المرتبطة بالنزاعات منخفضة المستوى قد تساعدنا على حسن فهم أحد المسارات للنزاعات المرتفعة الحدة والتهديدات الأمنية للدول.

أهمية إقليم ما بعد الشيوعية

إننا نركز تحليلنا على منطقة نطلق عليها النطاق بعد الشيوعي. وفى لغة الفصول الثلاثة السابقة، يمثل هذا النطاق منطقة بين إقليمية تعتبر خصائصها الموحدة مدفوعة أساسا بالسيطرة السوفيتية عليه حتى نهاية الحرب الباردة. فهو يتكون من مجموعتين من الأطراف: الدول التى كانت حلفاء أقوياء مع الاتحاد السوفيتى فى أوروبا الشرقية خلال الحرب الباردة، والتى أعيد تكوينها فعلا بعد ذلك، والدول التى ظهرت نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا عقب انهيارهما. وباستثناء مجموعة من الدول الصغيرة، تمثل الدول التى ظهرت فى هذا النطاق كل الدول الجديدة التى ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة[(١)].

وتحظى هذه الدول بأهمية نظرية وعملية لثلاثة أسباب على الأقل. فأولا، وباستثناء روسيا: ظهرت هذه الدول على الساحة الدولية وهى ينقصها الخبرة الحديثة (أو أية خبرة) بالشئون الخارجية، وتحتاج لمعلومات ومعرفة عملية بالشئون الدولية المهمة بالنسبة لها. وثانيا: كانت كل هذه الدول فى خضم إعادة بناء كل من سياساتها الداخلية ونظمها السياسية، إما من خلال تحولات ديموقراطية هشة أو عمليات توحيد سياسى استبدادية على نفس القدر من الصعوبة. وثالثا: تقع هذه الدول فى إقليم شديد الاضطراب وضعف الثقة: لأن المؤسسات التى كونها (وفرضها) الاتحاد السوفيتى اختفت فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه مجموعة من القضايا الجديدة منها الحدود المناسبة وحقوق المواطنة والتقسيمات العرقية

---

(١) بالتركيز على دول النطاق بعد الشيوعي، ندرك أننا نستبعد عددا من الدول الأخرى التي ظهرت إلى الوجود بعد نهاية الحرب الباردة. ومع ذلك، فإنه مع وجود استثناءين (ناميبيا وإريتريا) خلال فترة الدراسة، كانت كل الدول المستبعدة عبارة عن دويلات صغيرة ذات آليات سياسة خارجية مختلفة، وبلا موارد تستطيع بها التأثير على علاقاتها الخارجية. وباستثناء هذه الدويلات الصغيرة، تمثل دول النطاق الشيوعي السابق ٩١% من كل الدول الجديدة التي ظهرت في الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠.

والادعاءات المتناقضة بشأن ملكية الموارد. وهذه التوليفة من النطاق الجغرافى المضطرب والدول الناشئة حديثا والديموقراطيات الانتقالية يمكن أن تؤدى بسهولة إلى كتلة ملتهبة تؤدى للنزاعات بين الدول (Bennett, 2006; Mansfield and Snyder, 1995).

ويدور أحد العوامل الذى يستحيل ضبطه فى دراسات النزاع حول الذاكرة المؤسسية المتعلقة بتجارب السياسة الخارجية فى جهاز السياسة الخارجية للدولة (Crescenzi, 2007). فنادرا ما تقدم الدول على المشاركة فى المنظمات بين الحكومية بسجل يخلو من معرفة قليلة تتعلق بالأطراف المناسبة سياسيا. حيث تعمل الذاكرة المؤسسية والأنماط التاريخية لتجارب السياسة الخارجية كمرشحات أو حواجز لتفاعلات الدولة، مما يؤدى إلى تبعية مسار من خلال التاريخ والسمعة المؤسسية الموجودة سلفا بين الدولتين. حيث كان جهاز السياسة الخارجية الذى تستغله كل الدول الأخرى تقريبا قد كونته إما النخبة الشيوعية السابقة ذات الخبرة القليلة أو المعدومة فى السياسة الخارجية (مثل كازاخستان، أوزبكستان، قرغيزستان، بيلاروسيا، وأوكرانيا) أو حكومات جديدة تحاول محو الشرعية الشيوعية الموروثة (مثل بولندا، جمهورية التشيك، ودول البلطيق الجديدة) وبالتالى تنقصها الذاكرة المؤسسية للسياسة الخارجية لتنقيح العلاقات. فبالإضافة إلى روسيا، كانت هناك دول قليلة تحتفظ بقدر من الذاكرة المؤسسية لعلاقات السياسة الخارجية، خاصة تلك التى تصلح لعلاقات ما بعد الشيوعية[١]. وبالتركيز على الدول الجديدة والتى

(١) إننا نعترف بأن هذا لا ينطبق على روسيا، التي ورثت جهاز السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق. وهناك استثناء بارز آخر هو جورجيا، خلال قيادة إدوارد شيفرنادزة لتلك الدولة، كما ترك تفكك يوغسلافيا آلية سياستها الخارجية في صربيا خالية من أية أطراف من الأجزاء الأخرى من الجمهورية متعددة الأعراق، وربما لا تكون في صورة جيدة. ونحن نعترف أيضا بأن الكثيرين من أعضاء النخب السياسية في الجمهوريات الجديدة التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق لهم علاقات واسعة ووثيقة مع النخب الروسية، ولكن هذه العلاقات لم تمتد إلى الشئون الخارجية. أما النخب في دول أوروبا الشرقية ـ والتي أعيدت هيكلتها ـ فقد تكون علاقاتهم المشتركة مع نظرائهم الروس قليلة، بل إن الكثيرين منهم جاءوا إلى مناصبهم ولديهم انطباعات سلبية قوية عن الروس والجيران الآخرين، ومع ذلك، فإنه حتى مثل هذه التصورات السلبية يمكن أن تتطلب ما يقويها بناء على تفاعلات السياسة الخارجية داخل وخارج الهياكل التنظيمية.

ظهرت مجددا فى النطاق بعد الشيوعي، نستطيع تحديد الدول ذات الخبرة المؤسسية القليلة فى بيئتها "الإقليمية" الجديدة[١]، وبالتالى نستطيع أن نقيس بصورة أكثر مباشرة التأثيرات المحتملة عضوية المنظمات بين الحكومية على كل من النزاعات منخفضة ومرتفعة الحدة[٢].

وأخيرا، بينما نجد أن هذه الدول العائدة للظهور مجددا تتجمع فى نطاق "بين إقليمي"، إلا أنها اتخذت قرارات بالانضمام لمنظمات إقليمية وبين إقليمية و/أو عالمية قد تركز/أو لا تركز على هذا الإقليم بالتحديد. فعندما ننتقل إلى المنظمات بين الحكومية العالمية، نجد أن دول هذا النطاق انضمت للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد العالمى للبريد. فى حين انتقل بعضها إلى منظمات بين إقليمية موجودة من قبل وتجاوزت النطاق بعد الشيوعى واجتازت تفكك الاتحاد السوفيتي، مثل المنظمة المشتركة للثروة المعدنية بالمحيطات (IOM) والمركز الدولى للمعلومات العلمية والتقنية، فى حين اختارت دول أخرى منظمات بين إقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا أو منظمة حماية النباتات الأوروبية والمتوسطية، التى تنتشر عضويتها على نطاق إقليمى أكبر من النطاق بعد الشيوعي.

واختارت بعض الدول المشاركة فى تكوين منظمات رسمية بين إقليمية جديدة داخل هذا النطاق، مثل منظمة براءات الاختراع الأوراسية، ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، ومنتدى شنغهاي. وتقدم المنظمات الإقليمية- بالرغم من تركزها فى أوروبا (مثل الاتحاد الأوروبي) وليس فى آسيا (كما شرحنا فى الفصل الثاني)- منافذ تنظيمية إضافية لدول ما بعد الشيوعية. ويوضح المدى

---

(١) إننا نفترض أن احتمال ذلك يقل عندما تكون روسيا إحدى الدولتين. ويجب أن يكون الأمر كذلك لعدد من الأسباب، منها الخبرة التاريخية بسياسات موسكو، والتحرك الروسي مباشرة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي للتأثير على النطاق بعد الشيوعي.

(٢) إننا نميز هنا بين تأثير "الذاكرة" المؤسسية طويلة الأجل والتجربة السابقة المباشرة، والتي ندخلها في نموذجنا للنزاع بتأخير المتغير المستقل.

الواسع من الخيارات التى تواجه الدول فى نطاق ما بعد الشيوعية بالنسبة إلى التكوين/الانضمام للمنظمات بين الحكومية، التباين فى أنماط الانضمام (المذكور فى جدول ٨) وزيادة فرص التفاعل على المستوى الدولى بين هذه الدول.

المنظمات الدولية وفض النزاعات

تمثل توليفة الظروف- التى تشمل كلا من طبيعة النطاق بعد الشيوعى والخيارات التنظيمية التى قامت بها الدول- وضعا شبه مثالى لاستكشاف دور العضوية فى المنظمات بين الحكومية فى تخفيف النزاعات بين الدول. فكما ذهبت معظم أدبيات المنظمات بين الحكومية، تستطيع هذه المنظمات أن تكون فعالة فى الوساطة بين الأطراف المتصارعة، وتقلل من ضعف الثقة عبر نقل المعلومات، وحل المشاكل، وتساعد على توسيع مفاهيم الدول للمصالح الذاتية، وتساعد على اندماج الدول فى القواعد الإقليمية والعالمية (Russett et al., 1998:444-5)، وتوفر آليات تنظيمية تستطيع من خلالها الدول تحقيق أهدافها بصورة أكثر فعالية (Katzenstein et al., 1998)، وتهيئة الدول للنظام الدولى الحديث (Thomas et al., 1987; Finemore 1996; Schimmelfennig, 2005)[(١)]. ومن المنتظر أن يؤدى الاندماج فى تجمع المنظمات بين الحكومية التى تقوم بمثل هذه الوظائف إلى تأثيرات إيجابية فى تخفيف النزاع بين هذه الدول التى ظهرت حديثا.

---

(١) إننا لا ندعي أن صانعي السياسات في هذه الدول يقومون بخيارات صريحة للانضمام إلى المنظمات بين الحكومية، لأنهم يفهمون (فهموا) بالضرورة هذه المنافع. فبعضهم خياراته قليلة، إما لأنهم أرغموا على الانضمام أو لأنهم لم يستطيعوا تنفيذ سياسات خارجية واقتصادية فعالة بدون الانضمام. وقد يكون بعضهم قد انضم إليها لمواجهة تفضيلات سياسية محلية (Mansfield and Pevehouse, 2006; Schimmelfennig, 2005). وربما اتخذ آخرون قرارات إستراتيجية بشأن الانضمام لمنظمات بين حكومية مختلفة. وهكذا يتمثل ادعاؤنا المتواضع هنا في أنه بغض النظر عن سبب الانضمام، يجب أن نتوقع تأثيرا كبيرا على تفاعلات سياساتها الخارجية مع الدول الأخرى.

وفى نفس الوقت، فإننا نرى أن الوصول إلى مزيد من المعلومات يمكن أن يكون سلاحا ذا حدين، فقد يصبح الاشتراك والتشابه أحيانا مصدرا لإثارة السخط وتضخيم اختلافات المصالح والسياسات والقيم. وكذلك فإن الزيادة الكبيرة فى "فرص" التفاعل من خلال تجمعات المنظمات بين الحكومية توفر مجالا لزيادة الاحتكاك والتعاون والتنسيق. وعندما تجتمع مثل هذه الفرص مع المصالح الاقتصادية والسياسية المتنافسة على المنطقة من القوى الكبرى من الخارج (مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى واليابان والصين) قد تسارع دول جديدة داخل هذا النطاق بتبنى أولويات متباينة فى السياسات الاقتصادية والسياسية، فى ظل ضغوط من أطراف محلية أو قوى خارجية، أو روسيا الصاعدة التى تبحث عن إقامة بعض مظاهر النظام والقيادة فى الإقليم.

ومن الممكن عندئذ أن توفر البنى التنظيمية التى تتفاعل من خلالها هذه الدول معلومات إضافية لتحديد الاختلافات الجوهرية بين السياسات والمصالح والقيم، مما يوفر الفرص لتفاقم النزاعات. وبينما يمكن أن يؤدى التقارب إلى زيادة احتمال وقوع "مواجهات ونزاعات عارضة على الأقل" (Waltz, 1970:205, 222) بالنسبة لكل الدول، يمكن أن ينطبق ذلك خاصة بالنسبة للدول التى ليس لديها خبرة سابقة كافية ببعضها.

وتركز معظم الدراسات السابقة على النزاعات مرتفعة الحدة، بينما تولى الدراسات الحديثة عنايتها بالتباين فى التصميم المؤسسى لتفسير تفاوت تأثير المنظمات بين الحكومية على النزاعات الكبرى بين الدول. فالمؤسسات القوية التى تتمتع بخصائص تصميمية تحتوى آليات قانونية شاملة ومنظمات بيروقراطية واستقلال نسبى و/أو آليات لاتخاذ القرار تتطلب مشاركة قوية من صانعى سياسات الدول، يبدو أن لها تأثيرا سلبيًا أقوى على النزاعات الكبرى بين الدول، مقارنة بالمؤسسات المصممة بآليات تنظيمية أكثر هشاشة (Smith, 2000; Haftel, 2007; Boehmer et al., 2004; Gartzke et al., 2005). وتقول بعض الدراسات الحديثة إن

الفشل فى تحليل تأثير المؤسسات القوية يؤدى إلى استنتاجات قد تؤدى إما إلى إبطال تأثير العضوية التنظيمية، أو إلى الأسوأ، وهو إظهار علاقات موجبة بين العضوية التنظيمية والنزاعات، وذلك بتمييع (تخفيف أثر) المنظمات بين الحكومية "القوية" فى نماذج النزاعات

.(Gartze, Li and Behmer,2001; Kinsella and Russett, 2002)

ولقد ذكرنا فى الفصل الثالث مجموعة العوامل التى يمكن أن تخفف النزاعات شديدة الحدة بين الدول، وفى مقدمتها وجود منظمات ذات تصميمات رسمية (المنظمات الرسمية بين الحكومية)، ذات النطاق الجغرافى المحدود، وطول الفترة التنظيمية، والحيوية المؤسسية. ومع ذلك، تشير نتائج الفصل السابق إلى ظاهرة أخرى: ففى ظل ظروف معينة، قد ترتبط عضوية المنظمات بين الحكومية فعلا بارتفاع مستويات النزاع، وذلك بناء على نمط المنظمة؛ ولذلك نرى هنا أن العلاقة بين العضوية التنظيمية و"تزايد النزاع" يجب أن تكون أكثر ظهورا بالنسبة للنزاعات منخفضة الحدة بين الدول، وخاصة بالنسبة للدول التى تكّون مجموعة النطاق الشيوعى السابق.

ونذهب إلى أن الارتباط بين عضوية المنظمات بين الحكومية وزيادة النزاعات منخفضة المستوى قد يرجع إلى سببين على الأقل. أولا، عادة ما تكون آليات النزاع القائمة فى هذه المنظمات المسماة "بالقوية" مصممة للتأثير على النزاعات الحادة، وليس للتأثير على النزاعات الأقل حدة. فالمنظمات التى توفر منابر للتفاعل والتنسيق بين الدول وتساعد على تقليل مشاكل العمل الجماعي، وتقليل تكاليف الصفقات والمعلومات، وتوضيح آفاق المستقبل، بل وتعاقب على الغش، يمكن أن توفر عمليات داخل المنظمات قد تؤدى إلى زيادة فرص النزاعات منخفضة الحدة بين الدول.

وثانيًا، نفترض أنه داخل كل المؤسسات الحكومية (الرسمية وغير الرسمية على السواء) توجد عمليات واضحة تشجع على "تفصيل المصالح"، أى عرض

الاختلافات العامة والجوهرية فى المصالح والقيم والأولويات السياسية. ويمكن أن يكون هذا التأكيد حقيقيا بالتعريف؛ فليس هناك مبرر لوجود هذه المنظمات إذا كانت لا تستطيع أن تعكس مصالح أعضائها، وإذا كان الأعضاء لا يستطيعون التعبير عن تفضيلاتهم السياسية(١). وبقدر ما تختلف هذه الأولويات السياسية داخل المنظمات بين الحكومية، بقدر ما تسمح العضوية فى هذه المؤسسات بإظهار مدى اختلاف الدول فى الأولويات والأهداف وأنماط السياسة الخارجية.

ويجب أن يكون الأمر سواء بالنسبة للمؤسسات القوية والضعيفة فى آن. فالمنظمات الضعيفة قد لا تتمتع بالقوة التى تسمح لها بتخفيف النزاعات بين الدول، ولكنها قد لا تكون محايدة فى تطور النزاع بين هذه الدول. ولذلك نرى أنه، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، بقدر ما تعمل المنظمات الضعيفة على إطلاع الدول على اختلافات الأولويات والمصالح والقيم، بقدر ما يمكن أن تؤدى إلى زيادة النزاعات منخفضة الحدة على الأقل بين الدول المرشحة لذلك سياسيا. ونظرا لأنها ليست منظمات قوية، فإنه يمكن أيضا أن يكون لها أثر أقوى على النزاعات منخفضة المستوى، وذلك بالمقارنة بالمؤسسات ذات الخصائص المصممة لتخفيف النزاعات عالية المستوى (ولكن يمكن أن يكون لها بعض الأثر على النزاعات منخفضة المستوى أيضا).

نموذج إحصائى

نقدم هنا ثلاثة تنبؤات تتعلق بالعلاقة بين المنظمات بين الحكومية ومجالات النزاع بين الدول فى هذا النطاق. فأولا: بما أننا نتوقع أن كلا من المنظمات الرسمية بين الحكومية والمنظمات الحكومية غير الرسمية بوسعها المساعدة فى

---

(١) وذلك باستثناء الحالة النادرة التي يكون فيها الأعضاء المحتملون مضطرين للانضمام إلى منظمة بسبب قوة مسيطرة، وأن المنظمة موجودة لغرض وحيد هو تسهيل التنسيق بين القوة المسيطرة والأعضاء الآخرين، وربما وجدت هذه الحالة خلال الحرب الباردة بالنسبة لحلف وارسو ومنظمة الكوميكون.

الحد من النزاعات بين أعضائها، فإننا لا نفرق بين هذين النوعين من المنظمات، وبالتركيز على أية دولتين، فإننا نفترض وجود "علاقة معنوية وموجبة بين تكرار العضوية المشتركة فى المنظمات بين الحكومية وانخفاض مستويات النزاع". وثانيا: نظرا لأننا نفترض أن هناك قدرا من تبعية المسار بين النزاعات مرتفعة ومنخفضة الحدة، وأن عددا كبيرا من النزاعات منخفضة المستوى يمكن فى الواقع أن يتصاعد إلى مستويات مرتفعة؛ فإننا نفترض وجود "علاقة معنوية بين المستويات المنخفضة والمرتفعة من النزاع بين الدول فى النطاق بعد الشيوعى".

فضلا عن هذا، أشار التحليل فى الفصل السابق إلى أن المنظمات الأكثر قدرة على تخفيف النزاعات عالية المستوى هى المنظمات الرسمية، الإقليمية فى نطاقها، ذات الفترات الطويلة، والمرونة المؤسسية الكبيرة. وتؤدى هذه التوليفة إلى مجموعة مختلطة من التأثيرات بالنسبة للدول التى فى هذا النطاق. فبعض الدول تنضم إلى منظمات إقليمية، بينما يبتعد البعض الآخر عنها. وينسحب البعض من منظمات ذات فترات طويلة، بينما ينضم البعض الآخر إلى منظمات ذات مرونة محدودة، فى حين أن المنظمات الأكثر مرونة تكون فتراتها محدودة وتميل إلى كونها منظمات بين إقليمية فى نطاقها. وقد عرضنا فى جدول (٨) لأنماط انضمام هذه الدول إلى المنظمات الرسمية بين الحكومية، ولكنها تنضم بأعداد مماثلة للتصنيف الواسع للمنظمات بين الحكومية أيضا. وفى ظل هذه التناقضات، نفترض أن ثمة علاقة تجمع عضوية المنظمات بين الحكومية (والمنظمات الرسمية بين الحكومية) والنزاعات مرتفعة الحدة، ويذهب هذا الفرض إلى أنه "ليس من المتوقع العثور على تأثير واضح لهذه المنظمات على النزاعات مرتفعة الحدة داخل النطاق بعد الشيوعى".

ولكى نختبر مدى صحة هذا الفرض، سنبدأ بنموذج نزاع بسيط متوفر فى الأدبيات المتاحة، والذى بنى تصميمه بناء على إطار الفرصة والإرادة فى الدخول فى نزاع (Kinsella and Russett, 2002). وقد استعرنا كثيرا لتكوين نماذج النزاع،

وإن كنا قد غيرنا عددا من المتغيرات لتحسين الظروف المرتبطة بالدول التى ظهرت حديثا على الساحة الإقليمية والدولية. حيث يركز النموذج المبدئى على الفرصة (بما فى ذلك معدل قوة الدولتين والقرب بينهما والقوى الكبرى المتدخلة بينهما) والإرادة (الديموقراطية والاستقلال والانفتاح الاقتصادى والمنظمات بين الحكومية وعضوية الأحلاف) للاشتراك فى النزاع. وقد غيرنا عددا من هذه المتغيرات لتناسب القضية الأساسية المطروحة (النزاع منخفض الحدة) والأوضاع المرتبطة بالدول التى ظهرت حديثا على الساحة الإقليمية والدولية.

متغيرات النموذج

فى النموذج المطروح، قمنا بقياس تكرار النزاع بين كل دولتين من خلال استخدام قاعدة بيانات إديا IDEA التى تسجل وقوع الأحداث المهمة. وقاعدة البيانات هذه ناتجة عن تحليل السياق اللغوى بالحاسبات، بناء على برنامج يحلل الدلالات اللفظية بالأخبار الواردة من وكالة أنباء رويترز خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤[١]. ويسمح استخدام بيانات الأحداث وقاعدة بيانات IDEA، (والتى قد لا تخلو من خلل) بتناول التصميمات البحثية الزمنية الطولية والمقطعية العرضية فى نفس الوقت، والبدء فى دراسة الآليات السببية المحتملة، والتمييز بين المستويات المختلفة من حدة النزاع[٢].

إن أحداث النزاع مستمدة من مشروع IDEA، وتم تجميعها بناء على "السنة الزوجية غير الموجهة: Non-directed dyadic year". فأولا، نقوم بتحديد كل أحداث النزاع؛ وثانيا، نختار بعدين مستقلين للنزاع يمثلان الأحداث ذات الحدة المرتفعة وتلك ذات الحدة المنخفضة. وتتحقق هذه التقسيمات بتطبيق مقياس

(١) بسبب القيود التي يفرضها مدى توافر بيانات عضوية المنظمات بين الحكومية، تنخفض هذه الفترة الزمنية إلى ١١ سنة فقط (من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠).

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر Gerner et al., 1994. ولمزيد من المعلومات عن قاعدة بيانات IDEAs بصفة خاصة، انظر Bond et al., 2003.

التعاون/النزاع الذى صممه جولدشتاين (١٩٩١)، على نحو ما استخدم (Kinsella and Russett (2002:1055) بيانات الأحداث المتاحة لحقبة الحرب الباردة. فهذا المقياس المصمم لتقديم تفسير سلس، يتراوح بين- ١٠ (لأشد النزعات حدة) و+ ٨,٣ (لأعلى درجة من التعاون) ويحاول أن يتوصل لفهم بسيط للنزاع على مستوى الدول. ويوضح الملحق (أ) مقتطفا من العينة المقسمة لسلوك النزاع، باستخدام مقياس جولدشتاين. وقد توصل التحليل السياقى للمقياس وعرض التكرارات إلى أن- ٦,٨ تمثل نقطة الفصل عبر المسافة الانتقالية بين النزاعات مرتفعة ومنخفضة الحدة، حيث تتراوح النزاعات مرتفعة الحدة على المقياس من - ١٠ إلى -٦,٨ بينما تغطى النزاعات منخفضة الحدة المدى من -0.1 إلى -6.7. وقد نتج عن تطبيق هذه الإجراءات صياغة نسختين من المتغير التابع. ويتم قياس كلا النسختين بناء على تكراريتها- وليس كثافتها - بين كل دولتين، لأية سنة(١). وقد تم اختيار العدد بدلا من الكثافة لتسهيل المقارنة مع النتائج السابقة التى توصلت إليها دراسة (Kinsella and Russett, 2002) بشأن الدول المتنازعة(٢).

العضوية المشتركة

فى النموذج الذى اتبعناه اعتبرنا "العضوية المشتركة فى المنظمات بين الحكومية" المتغير المستقل الأساسي. واستخدمنا خلال ذلك أرشيف بيانات الحرب Correlates of war(٣) (COW) (Penthouse et al., 2003). ونظرا لأنه يمكن أن

---

(١٣) يحتوي ملحق ج على الإحصاءات الوصفية لجميع المتغيرات.

(١٤) يحسب Kinsella and Russett (2002:1055) وجود النزاع إذا وصل إلى مستوى الحدة ٢,٢ أو أعلى على مقياس جولدشتاين، والذي يقابل ما يعتبره كنسيلا وروزيت عداء كلاميا قويا أو أعلى. ولكن لم نجد سببا نظريا لهذا المستوى القاطع للنزاع، ولذلك فإننا نحسب كل النزاعات منخفضة الحدة. ونحن نعتبر أن هذا مناسب تماما للدول الجديدة التي تمر بتفاعلاتها الأولى في الإقليم.

(١٥) تعتبر المؤسسة "منظمة بين حكومية" إذا كانت "(١) كيانا رسميا، (٢) وبها (ثلاث أو أكثر) من الدول (ذات السيادة) كأعضاء، (٣) لها أمانة دائمة أو أي مؤشر آخر على الطابع المؤسسي مثل المقر الرئيس و/أو الهيئة الدائمة" (Pevehouse et al., 2005:9-10).

نفترض أن تأثير المنظمات ليست فورية، فإننا سنقوم بتأخير بيانات العضوية لكل دولتين لسنة واحدة. وتتراوح العضوية المتبادلة بالمنظمات من عضوية واحدة مشتركة عند الحد الأدنى إلى ٣٨ عند الحد الأعلى. ونظرا لأن العضوية المشتركة ليست موزعة بالتساوى، ويحتمل أيضا أن تعانى من العوائد المتناقصة؛ فقد تم تحويل المتغير إلى متغير لوغاريتمى.

اعتبارات أخرى

لكى نختبر تنبؤاتنا، كوَّنا سياقا واسعا لتفسير التباين فى النزاع بين كل دولتين بإدماج متغير العضوية المشتركة فى المنظمات فى ثلاثة نماذج للنزاع. وهذه تشمل نموذجا كليا (النموذج ١) مع نماذج منفصلة للنزاع منخفض الحدة (النموذج ٢) والنزاع مرتفع الحدة (النموذج ٣).

وقمنا بتصميم نموذج للنزاع منخفض الحدة على الاعتبارات التالية:

بدأنا أولا بفكرة أن النزاعات منخفضة الحدة تنبع من الاختلافات فى الأولويات السياسية بين الدول. وكلما زاد الاختلاف فى التوجهات السياسية زاد احتمال نشوب النزاع بين دولتين. ويجب أن تكون قضية التماثل فى الأولويات السياسية واضحة تماما لدى الدول الجديدة. ويحتمل أن تكون الدول المستقرة ذات التاريخ الطويل من التفاعل تتمتع بمعرفة متواصلة بالأولويات السياسية ويمكن أن تتكيف مع مستوى ما من الاختلافات. ولكن الدول التى ظهرت حديثا تفتقر إلى التاريخ والمعلومات المناسبة مع ظهور الأولويات السياسية. ويمكن أن تعمل المنظمات فى المساعدة على توفير المعلومات عن هذه الاختلافات، ويمكن أن تؤدى هذه الاختلافات بدورها إلى المراحل الأولى لتصاعد النزاع بين الدولتين.

ثم قمنا بعد ذلك بتطوير مقياسين للأولويات السياسية. يتمثل أحدهما فى مقياس للتقارب السياسى الحقيقى بناء على التشابه بين الدول باستخدام أسلوب

التصويت بنداء الأسماء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولسنا أول من استخدام سلوك التصويت هذا كمقياس للأولويات السياسية (Lemke, 2002; Tomlin, 1985; Voeten, 2002, Gartze, 1998, 2000, 2006)، أو ملاحظة عيوبه. ومن الواضح أنه ليس هناك تطابق بين ما تعلنه الدولة من قول وما تمارسه فعليا، بالرغم من أننا نتفق مع Gartzke فى أن "الانحرافات الناتجة (بين ما هو معلن وما هو متبع فعليا) ستكون أقل كثافة، حين تكون القيمة فى اتخاذ الخيارات أكثر قبولا" (Gartzke, 2006:2)، كما هو الحال فى سلوك تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويسهل مقياسنا للأولويات السياسية المقارنات بين سلوكيات التصويت للدول محل الدراسة؛ حيث تحسب درجات تصويت الدول المختلفة بأخذ متوسط تصويت الدولة على عدد من القرارات فى الدورة(١). وتمثل القيمة المطلقة للمسافة بين درجات الدول المختلفة درجة التقارب السياسى بين الدول. وتمثل الأرقام المنخفضة مسافات أصغر بين الأولويات السياسية، وبالتالى تشير إلى تقارب سياسى أكبر بين الدول، بينما تشير الأرقام الكبيرة إلى اختلافات أكبر بين الدول. وعندما تصبح الأولويات السياسية أكثر تباينا (أى تصبح القيمة الرقمية لدرجة القرب السياسى أكبر) يتوقع أن تزيد احتمالات النزاع.

وبينما نستخدم سلوك التصويت كمقياس عام للتفضيلات، فإننا نشعر ببعض القلق من أن هذا المقياس قد لا يسجل استجابة كافية لمعظم الاهتمامات السياسية البارزة للدول الناشئة حديثا فى النطاق بعد الشيوعي. ولحسن الحظ فإن موقعنا

---

(١) أعيد ترميز التصويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارات المختلف عليها باستخدام مقياس ليكرت Likert، حيث يعتبر التصويت بـــ "لا" القيمة الأقل، والتصويت بـــ "نعم" القيمة الأعلى، ويمثل "الامتناع" أو "الغياب" النقطة الوسطى. وبوضع الامتناع والغياب كمنطقة وسطى بين نعم ولا، يعترف هذا المقياس بالواقع الدبلوماسي الذي يجعل بعض الدول غير قادرة على المخاطرة المباشرة بالاتفاق أو الاختلاف مع الآخرين. ويعتبر الدافع للامتناع والغياب غامضا بدون دراسة حالة دقيقة – وهذه مهمة تقع خارج نطاق قدرات جمع البيانات الحالية. ولكي نتجنب التركيز على أي من الاتجاهين، فإنها ستعتبر فئة محايدة. وقد حصلنا على بياناتنا من Volgy et al., (2003) ومن ترميز اتحاد الجامعات للبحوث السياسية والاجتماعية للتصويت الاسمي بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

البحثى يزودنا بمقياس أولويات آخر أكثر تحديدا: وهو تشابه التحالفات. حيث استخدم الارتباط بالتحالفات كثيرا فى الدراسات السابقة، ولكن يبدو أنه غير حساس نسبيا للتقلبات فى الأولويات السياسية (باستثناء الأنماط الأكثر دراماتيكية) ويبدو ساكنا بالمقارنة بالتقلبات فى أولويات السياسات التى تقاس من خلال أسلوب تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفى ضوء موقعنا البحثي، يبدو أن التزامات التحالفات تعمل هنا بصورة مختلفة نوعا ما. فكل الدول فى هذا النطاق (باستثناء روسيا) لديها جيوش صغيرة حديثة لم تختبر، وخلال هذه السنوات الأولى يفترض أن التزامات التحالف تمثل إشارات للمخاوف الأمنية واهتمامات السياسات الأمنية بين الدول التى تطور توجهات سياساتها الخارجية. ولذلك وضعنا متغير "الاهتمامات الأمنية" ورمزنا له بالرقم (١) وذلك بشرط اشتراك الدولتين فى تحالف سياسى عسكرى واحد على الأقل فى تلك السنة، مثلما جاء فى (2002) .Leeds et al.

ويبدو لنا أن هذه المعالجة لاتفاقيات التحالف فى ذلك النطاق تعتبر أكثر ملاءمة كمقياس للاهتمامات الأمنية، وليس إعلانا مبدئيا عن التعاون الأمنى[(١)]. وبينما نتوقع أن يكون للمعاهدات دور فى تخفيف النزاعات ذات الحدة المرتفعة، نتوقع أيضا أن التعبير عن الاهتمامات الأمنية الواردة فيها يجب أن يشير إلى زيادة فى النزاعات منخفضة الحدة بين هذه الدول.

---

(١) توضح الدراسة المتعمقة لعدد من هذه المعاهدات هذه النقطة. حيث قامت جمهورية التشيك وسلوفاكيا، قبل الاعتراف الدولي بانفصالهما مباشرة، بتوقيع معاهدة في نوفمبر ١٩٩٢، تحتوي على تحالف دفاعي وتحالف مشاورة، وتوجيهات محددة للتعامل مع الخلافات الداخلية .Leeds et al)، 2002: Article V). وقامت رومانيا والمجر (عبر معاهدة عدم اعتداء، سبتمبر ١٩٩٦) وبولندا وأوكرانيا (عبر معاهدة عدم اعتداء ومعاهدة مشاورة ومعاهدة حياد، مايو ١٩٩٢) بتوقيع وثائق مماثلة. حيث واجهت كل دولتين قلقا كبيرا في فترة زمنية مضطربة جيوسياسيا، والاهتمام بمعاملة سكان الأقليات في المناطق المجاورة، وكانت الاتفاقيات تشمل التزامات بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول. وتم الحصول على البيانات الخاصة بالمعاهدات من ملفات الحالات ٤٨٤٥ و٤٣٧٠ و٤٢٢٥ Leeds et) (al., 2002. وكان الاهتمام الصريح في هذه المعاهدات بالمشاكل التي تواجه الدول الناشئة حديثا في مرحلة انتقالية يؤكد الاختلافات السياسية المحتملة و/أو القائمة بين كل دولتين.

ونقر هنا بأننا لسنا متأكدين من أن السلام الديموقراطى ينطبق على عينتنا من الدول المتحولة، فبعضها يصل إلى مستويات مرتفعة من الديموقراطية المؤسسية تدريجيا، وبعضها يصل بسرعة أكبر، بينما البعض الآخر لا يزال فى مرحلة تحول مضطرب، ولكننا ندرج "مستوى الديموقراطية" كقيد محتمل على المستويات المنخفضة من النزاع. وقد استخدمنا الدرجات التى قدمها نموذج Polity IV (Marshall and Jaggers, 2004) والتى تتراوح من صفر (الأقل ديموقراطية) إلى ١٠ (الأكثر ديموقراطية). ونظرا لأن فوائد الديموقراطية المتبادلة يجب أن تتقيد بالدولة الأقل ديموقراطية (Dixon, 1994)؛ فإننا نستخدم درجة "أضعف علاقة" للدولتين.

وعادة ما يكون التقارب محددا جوهريا لعلاقات النزاع، ونتوقع أن المسافة المادية ستقلل ملاءمة الطرفين لكل منهما، حتى إذا كانت تفضيلاتهما السياسية متعارضة (Bremmer, 1992). ولذلك وضعنا مقياسا "للمسافة"،يحسب بالمسافة (لكل ١٠ أميال) بين عاصمتى الدولتين، بينما نحول قيمة المقياس إلى الصفر بالنسبة للدول ذات الحدود المشتركة. وقد حصلنا على البيانات من خلال مركز معلومات إيوجين EUGene (مركز معلومات Expected Utility Generation and data management program). وكانت فى الأساس جزءًا من أرشيف بيانات الحرب Correlates of war (COW) Small and Singer, 1982).

وقد أضفنا القدرات النسبية إلى النموذج كمتغير حاكم، مفترضين أن القوة غير المتوازنة قد تحول دون التعبير حتى عن النزاع منخفض المستوى، بالرغم من أننا نتوقع أنه، خاصة فى المراحل المبكرة من تطور الدول الجديدة، قد يصعب قياس القدرات النسبية للدول ما لم تكن الاختلافات كبيرة. ونحسب "القدرات النسبية" باستخدام المعدل الثنائى لدرجات "المؤشر المركب لقدرات الدولة" (متوسط نصيب الدولة من إجمالى سكان العالم، وسكان الحضر، والإنفاق العسكرى، وعدد القوات المسلحة، وإنتاج الحديد والصلب، واستهلاك الطاقة) بالنسبة لكل دولة، والتى يوفرها نموذج إيوجين.

وعادة ما تضيف نماذج النزاع كلا من الاعتماد المتبادل والانفتاح الاقتصادى كعوامل مخففة. ولكن يصعب تطبيق هذه الاعتبارات على دول العينة لأسباب عملية ومنهجية. وتعتبر المعلومات الموثوق فيها عن العلاقات التجارية بين الدول التى ندرسها نادرة(١). ولكن هناك معلومات أكثر عن القدرات الاقتصادية التى ورثتها من حقبة الحرب الباردة، ونتوقع أن يكون لدى صانعى السياسات معلومات أفضل عن أحجام اقتصاداتهم. فالثروة إما أن تؤدى إلى تخفيف النزاعات، لأن الدول ذات الثروات الكبيرة يكون لديها موارد كافية لتحقيق إستراتيجياتها، بما فى ذلك تجنب النزاع، أو العكس، حيث يكون لدى هذه الدول الموارد الكافية للدخول فى النزاعات. ونقيس الثروة باستخدام بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (بالأسعار الثابتة: سلاسل متصلة، مقسمة بالمائة (Penn World Tables, Heston et al., 2006). والتزاما بمبدأ "العلاقة الأضعف" (Dixon, 1994) سنستخدم القيمة الأدنى لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى للدولتين كمؤشر.

وأخيرا، سنضيف متغيرا صوريا "للتدخل الروسي" فى الدولتين ("١" للتدخل، و"صفر" لعدم التدخل). وبقدر ما يحاول صناع السياسات الروس إعادة ترتيب النطاق بعد السوفيتى (Willerton and Besnosov, 2007)، فإننا نتوقع أن يكون التدخل الروسى مصدرا كبيرا للاضطراب بالنسبة للدول الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فنظرا لأن روسيا تمثل القوة الكبرى فى المنطقة؛ نتوقع أن يرتبط التدخل الروسى كثيرا بالنزاعات من جميع الأنواع (Kinsella and Russett, 2002:1061).

ويتطابق نموذجنا للنزاعات مرتفعة الحدة تقريبا مع نموذج النزاعات منخفضة الحدة، مع وجود استثناء واحد وتغير توقع واحد؛ حيث يتمثل الاستثناء

(١) عادة ما تدخل التجارة (كدالة في الاعتماد التجاري بين الدولتين) في النموذج. وللأسف فإنه بسبب نقص البيانات المتاحة (مما خفض حجم مجتمع الدراسة بأكثر من ٨٦%) يبدو أن إدخال هذا المتغير لا مبرر له. والنتائج المترتبة على إدخال هذا المتغير متاحة لدى المؤلفين، بالرغم من أنها مشابهة للنتائج الواردة لاحقا.

فى إضافة تأخر متغير النزاع منخفض الحدة لاختبار توقع أن النزاع منخفض الحدة قد يكون مؤشرا لنزاع أعلى حدة. أما التغير فى التوقع والاتجاه (كما ذكرنا سلفا) فيتعلق بالأولويات الأمنية؛ حيث نتوقع أن التشابه فى التزامات التحالف عند المستويات العليا من النزاع بين الدولتين يجب أن يشير إلى انخفاض النزاع، لأن هذه المعاهدات تحتوى نصوصا وآليات لتخفيف المستويات العليا من النزاع (العنف المحتمل) بين الأطراف الموقعة عليها.

ويحتوى ملحق ب على الدول التى تكون النطاق بعد الشيوعى (مع تواريخ ظهورها/عودة ظهورها). ونلاحظ أن الإطار الزمنى يشمل الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٠. وبينما نجد أن بيانات هيئة إديا IDEA متاحة لما بعد ٢٠٠٠، إلا أننا سنكون محددين بأرشيف بيانات الحرب Correlates of war COW للمنظمات بين الحكومية، والتى تتوقف عند سنة ٢٠٠٠. وقد أدرجنا كل الثنائيات المحتملة فى النطاق بعد السوفيتى مع ظهورها إلى الوجود، بداية من نهاية الحرب الباردة.

النتائج والمناقشة

يعرض جدول (٩) نماذج النزاع الثلاثة؛ حيث أدخلنا فى النماذج الثلاثة تأخر المتغير التابع؛ وذلك لأسباب منهجية وعملية[١]. ونظرا للانتشار الكبير لمفردات مجتمع سلوك النزاع؛ تعتبر معادلة ذات الحدين السالبة negative binomial مناسبة لبيانات الأحداث[٢].

---

(١) لقد استخدمنا المتغير التابع المتأخر بدلا من "سنوات السلام" المستخدمة في الكثير من نماذج النزاع، وذلك لأننا نراقب دولا ظهرت حديثا وذات خبرة محدودة بالسياسات الدولية. ونحن نفترض أيضا أن الخبرة المباشرة بالنزاعات في السنوات السابقة بين كل دولتين يمكن أن تكون مهمة لأجهزة السياسة الخارجية.

(٢) يرجع هذا الانتشار الكبير أساسا إلى انخفاض حدوث النزاع داخل النظام. وعادة ما نلجأ إلى النموذج المسمى zero-inflated binomial ولكن نظرا لأن تحليلنا يحاول فهم الدور الذي تلعبه المنظمات بين الحكومية في تخفيف أو زيادة النزاع، وليس مجرد تنظير لأسباب النزاع ذاته؛ فإن نموذج ذات الحدين السالبة negative binomial يمثل الاختيار الأكثر ملاءمة.

ويوضح النموذج الكلى أن العلاقة بين العضوية المشتركة بالمنظمات والنزاع علاقة معنوية وموجبة، ويشمل ذلك كلا من النزاعات مرتفعة ومنخفضة الحدة. وعند تقسيم النزاعات إلى مستويات مرتفعة ومنخفضة الحدة (النموذجين الثانى والثالث على التوالي) نجد أن ارتفاع مستويات العضوية المشتركة فى المنظمات يستمر فى الارتباط بزيادة الاحتمال المعنوى إحصائيا لسلوك النزاع منخفض الحدة بين الدولتين، وهو ما يتسق مع توقعنا الأول. ولكى نقيم الأثر، سنرسم أثر العضوية المشتركة بالمنظمات على النزاع بيانيا، مع تثبيت كل المتغيرات الأخرى عند متوسطها. ويوضح شكل (١٣) المعدل المتوقع لأحداث النزاع منخفضة الحدة المرتبطة بعدد العضويات المشتركة بالمنظمات بين الدولتين، حيث يوضح الشكل وجود صعود مبدئى قوى وارتفاع مطرد مرتبط بزيادة تفاعل المنظمات بين الحكومية.

وبضبط مدى الاعتبارات المحتملة المرتبطة بالنزاع منخفض الحدة، نجد أن الزيادة بمقدار انحراف معيارى واحد فى العضوية المشتركة بالمنظمات يقابلها زيادة بنسبة ٣,٧% فى النزاع منخفض الحدة بين الدولتين، عندما تكون كل المتغيرات الأخرى ثابتة عند متوسطاتها. وهناك طريقة أخرى مختلفة نوعا ما لتقييم أثر عضوية المنظمات تتمثل فى تثبيت كل المتغيرات المستقلة الأخرى عند قيمها الوسيطة، وهذا أسلوب أكثر قربا من الواقع الحقيقى مقارنة بالقيم المتوسطة. وعندما فعلنا ذلك، وجدنا أن زيادة الانحراف المعيارى بمقدار واحد فى العضويات المشتركة بالمنظمات (من ١٢ إلى ١٩) يقابلها زيادة فى النزاع منخفض المستوى بنسبة ٤,١ %، مما يؤيد فرضية أن زيادة فرصة التفاعل وتبادل المعلومات من خلال المنظمات بين الدولتين قد تؤدى إلى زيادة الاحتكاك، على الأقل عند مستوى منخفض الحدة.

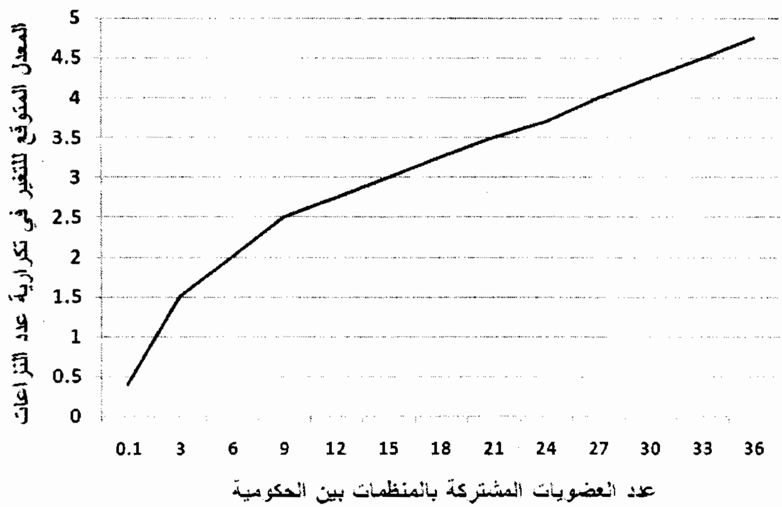
	كل الصراعات (١) المعامل (الخطأ المعياري)	الصراع منخفض الحدة (٢) المعامل (الخطأ المعياري)	الصراع مرتفع الحدة (٣) المعامل (الخطأ المعياري)
عضوية المنظمات الحكومية المشتركة (متأخرة)	**٠,٢٦١٩ (٠,١٢٨٤)	**٠,٤٠٨٥ (٠,١٣٠٧)	٠,١٧٣٥ (٠,١٦٣٧)
– كل الصراعات (متأخرة)	**٠,٤٠٨٥ (٠,١٣٠٧)		
– الصراعات مرتفعة الحدة (متأخرة)			***٠,٣٧٩ (٠,٠٩٤٦)
– الصراعات منخفضة الحدة (متأخرة)		**٠,٠٦٧ (٠,٠٢٥٤)	
– الصراعات مرتفعة الحدة		*٠,٢٠٢٨ (٠,١٠٧٩)	
– الصراعات منخفضة الحدة			**٠,٠٢٨ (٠,٠١١٢)
– الاهتمامات الأمنية	٠,٣٠٩٨ (٠,٢٢٤٩)	**٠,٤٥٨١ (٠,٢٠٩١)	*٠,٧٠٦٤ – (٠,٤٠٣٤)
– تقارب السياسات	*١,٨٧٦ – (١,٤٧٤)	١,٤٥٤٧ – (١,٠١١٨)	١,٣١٦٦ – (٢,٣٠٥١)
– الوجود الروسي	***٢,٥٥٢٨ (٠,٢٩٧٢)	***٢,٥٤٢٣ (٠,٢٧٤٢)	***٢,٣٠٥١ (٠,٤٥٠٦)
– مستوى الديموقراطية	**٠,٠٧٩٩ – (٠,٠٢٤٧)	**٠,٠٧٧٩ – (٠,٠٢٤٧)	٠,٠٠٧٤ (٠,٠٥٢٣)
– المسافة	***٠,٠١٨١ – (٠,٠٠١٧)	***٠,٠١٧٥ – (٠٠,٠٠١٧)	***٠,٠١٦ – (٠,٠٠٢٦)
– الثروة الوطنية	٠,٠٠٤٣ (٠,٠٠٣٩)	٠,٠٠٦٥ (٠,٠٠٤)	*٠,٠١٥٧ – (٠,٠٠٨٦)
– القدرات النسبية	٠,١٠٢٤ (٠,٣٧٣)	٠,١٦٦٢ (٠,٣٦٥٨)	٠,١٦١٩ (٠,٨٢٩٥)
– المقدار الثابت	*٠,٨٠٧٣ –	***١,٥٨٢٩ –	*١,٨٨٨١ –

	(٠,٤٤٩٥)	(٠,٤٠٦٦)	(١,٠٢٥٦)
ألفا Alpha	٣,٦٩٥٠ (١,١٩٤٠)	١,٩١٦٧ (٠,٢٨٤٢)	٣,٦٩٥٠ (١,١٩٤٠)
قيمة ن	٢٤٢٥	٢٤٢٥	٢٤٢٥
لوغاريتم الاحتمال الوهمي	-1840.69	-1755.97	-415.20
الاحتمال > س^2	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠

جدول (٩) أثر عضوية المنظمات بين الحكومية المشتركة على النزاع بين دولتين، ١٩٠٠-٢٠٠٠[١].

[١] المعاملات غير معايرة، والأخطاء المعيارية قوية، مجمعة فى أزواج وموضحة فى أقواس. والأرقام ذات السمك الأكبر تعبر عن معنوية إحصائية عالية.

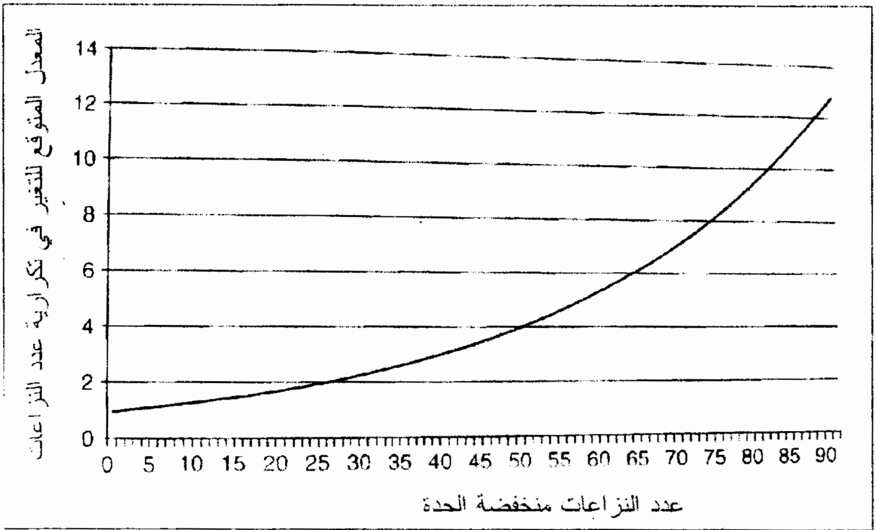
الرمز * يعنى أن قيمة المعامل p (مستوى الحد من النزاعات) أقل من ٠,١٠، أما الرمز ** فيعنى أن قيمة المعامل أقل من ٠,٠٥، ويعنى الرمز *** أن قيمة المعامل أقل من ٠,٠٠١.



شكل (١٣) أثر عضوية المنظمات بين الحكومية على معدل النزاع منخفض الحدة بين الدولتين.

وفيما يتعلق بفرضيتنا الثانية، وجدنا علاقة معنوية بين مستويات النزاع منخفضة ومرتفعة الحدة؛ حيث كان أثر النزاع منخفض الحدة ملحوظا فى النموذج الثالث، كما هو موضح فى شكل (١٤). ومع ضبط النزاع مرتفع الحدة فى السنة الماضية، وجدنا أن حدوث النزاع منخفض الحدة يرتبط بارتفاع معنوى إحصائيا فى النزاع مرتفع الحدة. ومع ذلك، يحتاج حجم الأثر بعض التفسير. فمن الوهلة الأولى، يبدو أن أثر النزاع منخفض الحدة على النزاع مرتفع الحدة صغير نوعا ما. ومع ذلك، يحتاج هذا الأثر إلى دراسته فى سياق أن النزاعات مرتفعة الحدة عادة ما تصنع أحداثا قليلة التكرارية، وذلك مثل الأوضاع المبدئية التى تحدث فى ظلها هذه النزاعات مرتفعة الحدة. وفى نموذجنا تمر الدولتان بأعلى مستويات النزاع عندما لا تكونان متحالفتين، وعندما تكونان متجاورتين، وعندما تكون روسيا إحدى الدولتين[١]. وفى هذا الإطار، ومع ضبط كل العوامل الأخرى عند قيمها المتوسطة، نجد أن الانتقال من عدم وجود نزاع منخفض المستوى إلى وجود نزاع واحد فقط يكون مصحوبا بزيادة متوقعة بنسبة ٧٩,٤% فى عدد أحداث النزاعات مرتفعة الحدة. ونعتقد أن هذا الحجم يوضح أنه حتى فى ظل الحالات التى تشير فيها الاعتبارات الأخرى إلى احتمال وقوع النزاعات مرتفعة الحدة (بما في ذلك تأخر النزاع مرتفع الحدة)، فإن النزاع منخفض الحدة يساهم كثيرا فى تفسيرات النزاعات مرتفعة الحدة.

(١) وعلى سبيل المثال، فهذا ما يميز العلاقات الروسية الجورجية والأذربيجانية الروسية.



شكل (١٤) أثر النزاع منخفض الحدة على معدل النزاع مرتفع الحدة بين الدولتين

وأخيرا، يوضح النموذج (٣) فى جدول (٩) أن العضوية المشتركة بالمنظمات بين الحكومية لا تظهر أية علاقة معنوية مع النزاع مرتفع الحدة(١). وقد ذكرنا سببين محتملين لذلك. فأولا، قد يكون لعضوية المنظمات بين الحكومية تأثيرات مباشرة بالنسبة للنزاعات منخفضة المستوى، وذلك بتعريض الدول آنيا للاختلافات فى توجهات واهتمامات السياسة الخارجية. ومع ذلك، يمكن أن يكون العديد من تأثيرات المنظمات بين الحكومية- التى تعتبر مخففة للمستويات المرتفعة من النزاع- يتطلب مشاركة قوية من الأعضاء لفترة زمنية أطول من التى يغطيها الإطار الزمنى للدراسة (خلال السنوات العشر الأولى، أو أقل فى بعض الحالات، التى ظهرت/عادت للظهور فيها هذه الدول على الساحة العالمية).

---

(١) وهذه النتيجة لها سوابق؛ حيث توصل Kinsella and Russett (2002) إلى نتيجة مماثلة في تحليلهما للنزاعات المسلحة بين الدول والنزاعات مرتفعة الحدة باستخدام عينة مختلفة من الدول وإطار زمني مختلف (من ١٩٥١ إلى ١٩٩٢).

وثانيا، من المحتمل أنه بتجميع المنظمات القوية والضعيفة معا فى تحليلنا فربما تسببنا فى تعميم تأثير المنظمات ذات الخصائص التصميمية المعقدة التى تعتبر الأكثر قدرة على تخفيف النزاعات بين الدول. ولمعالجة هذه القضية، أعدنا حساباتنا بقصر البيانات على المنظمات الرسمية بين الحكومية فقط[١]. ومع ذلك، ظلت النتائج كما هى وفشلت فى إظهار تأثير هام على النزاعات مرتفعة الحدة. وتبدو هذه النتائج متسقة- فى ظل الظروف السائدة فى النطاق بعد الشيوعى- مع استنتاجات الفصل الثالث.

وعندما نعود إلى تأثير المتغيرات الأخرى فى النماذج، فإننا نؤكد على ظاهرتين. أولا، يبدو أن قياس الاعتبار الأمنى من خلال التزامات التحالفات المتبادلة يعمل كما توقعنا سلفا، باعتباره مؤشرا أكثر وضوحا على الاهتمامات السياسية فى الجوار. فكما ذكرنا سلفا، اتضح أن الدولتين اللتين تربطهما التزامات معاهدة رسمية ترتبطان معنويا بمستويات عالية من النزاع منخفض الحدة؛ وفى نفس الوقت، ترتبط التزامات المعاهدات هذه بمستويات منخفضة من النزاعات مرتفعة الحدة[٢]، بما يقابل زيادة بنسبة ٥,٧% فى النزاعات المنخفضة الحدة، وانخفاضا بنسبة ١,٢ % فى النزاعات مرتفعة الحدة بين الدولتين عندما تكون كل المتغيرات الأخرى ثابتة عند متوسطاتها.

وثانيًا، من الواضح أن وجود روسيا فى الثنائى يسبب أثرا قويا جدا على النزاع؛ إذ إن المعدل المتوقع مع تدخل روسيا يكون أعلى بحوالى ١٠ مرات لمستويات النزاع المرتفعة، وبحوالى ١٢,٧ مرات للنزاعات منخفضة المستوى، على التوالي، مع ثبات كل العوامل الأخرى عند متوسطاتها. وبالنسبة لأحداث النزاعات مرتفعة الحدة، فإن هذا يسبب زيادة بنسبة ١١% عندما تكون كل

---

(١) هذه النماذج ليست موضحة هنا، ولكن يمكن الحصول عليها من المؤلفين.

(٢) تبدو هذه النتائج مشابهة للنتائج السابقة أيضا: فهي تشير إلى أن التزامات التحالف يبدو أنها تشير إلى "الأهمية" بالنسبة لكل من الدولتين (2002:1059)، بما يسمح بكل من إدارة النزاع والمزيد من النزاعات.

المتغيرات الأخرى ثابتة عند متوسطاتها. ومع ذلك، نجد أن هذا الأثر يزيد عن الضعف بالنسبة للنزاع منخفض الحدة. واتساقا مع كل من توقعاتنا والنتائج الحديثة (Willerton and Beznosov, 2007) إنه ليس مدهشا أن روسيا - القوة الكبرى الواقعة فى هذا النطاق - سيكون لها تأثير كبير على احتمال النزاع. إذ إن محاولة استرداد مكانتها كقوة عالمية، مع استمرار محاولة ربط الدول الأخرى فى النطاق بعد الشيوعي، يمكن أن تؤدى إلى نزاعات كبيرة.

الخلاصة

تمثل دول وسط وشرق أوروبا ونظيرتها الآسيوية- بعد نحو عقدين من دخولها المفاجئ إلى الساحة الدولية- تجمعا من الدول الصغيرة (والصغيرة فعلا) التى تندفع فى وسط دول قوية مستقرة ومنافسة (حرفيا ومجازيا) فى فترة تحول سريع فى النظام العالمي. وقد حاول هذا العمل تناول معضلتين متصلتين تتعلقان بهذه الدول. حيث تتعلق الأولى بالآثار المحتملة لعضوية المنظمات على خلق نزاعات جديدة ذات حدة منخفضة بين الدول التى تحتل النطاق بعد الشيوعي. بينما تتعلق الثانية بتأثير المستويات المنخفضة من النزاع على النزاعات ذات الحدة المرتفعة بين هذه الدول.

وقد وجدنا دعما قويا لفرضية أن العضوية المشتركة فى المنظمات ترتبط معنويا بمستويات النزاع منخفضة الحدة. وكذلك، وجدنا أدلة تساند فرضية أن النزاع منخفض الحدة يرتبط معنويا بالنزاع مرتفع الحدة بالنسبة لهذه الدول. ونشك فى أن هذه النتائج ليست عادية وأنها مرتبطة بمجال اهتمام ثالث لهذا البحث. وتذهب البحوث الحديثة إلى أن النتائج السابقة المتعلقة بالمعنوية أو العلاقات الموجبة بين عضوية المنظمات وبعض أشكال النزاع ترجع إلى عدم ضبط الاختلاف فى التصميم عبر المنظمات، ولكن احتساب المنظمات ذات الملامح

التصميمية القوية يجب أن يستمر فى إظهار وظائف المنظمات الحكومية المتمثلة فى تخفيف النزاعات (Gartzke et al., 2005). ويترتب على هذا القول أنه يجب على الباحثين استبعاد المنظمات الحكومية الضعيفة من تحليلاتهم. ومع ذلك، يشير تحليلنا إلى أن هذه المقاربة ستكون خاطئة. فبينما تستطيع المنظمات ذات الخصائص التصميمية القوية تخفيف المستويات العليا من النزاعات بين الدول الأعضاء، إلا أنه يبدو بالنسبة لبعض الدول أن العضوية المشتركة فى كل من المنظمات القوية والضعيفة تولد فرصا للمزيد من النزاعات منخفضة المستوى، والتى يمكن أن تؤدى بدورها إلى زيادة مستويات النزاع المرتفعة بين هذه الدول. فكما ذكرنا فى الفصل الأول، يعتبر تمييز المنظمات الرسمية بين الحكومية أكثر أهمية لبعض المسائل البحثية، وهذه النتائج تؤكد هذا الادعاء.

لقد وضعنا بحثنا فى بيئة مصممة لمراقبة دول ذات خصائص غير عادية: دول جديدة ذات مؤسسات سياسة خارجية جديدة تحتوى على ذاكرة مؤسسية قليلة مناسبة لعلاقات السياسة الخارجية القائمة حاليا، وتعمل فى سياق تغير وتحول جوهرى، بينما كانت قوة كبرى (روسيا) فى الجوار تحاول إعادة تأسيس بعض مظاهر السيطرة على النطاق. وتكشف الخرائط المبدئية للمنطقة عن وجود مجال محلى لهذه الدول (تزايد الارتباط المؤسسى الإقليمى على حساب الارتباط العالمي) وعن درجة التجسيد المؤسسى للمحاولات الروسية لفرض السيطرة بين الإقليمية. وقد سمح لنا استخدام هذا النوع من المواقع لبحثنا بالنظر إلى تأثير الفرص الممكنة لمعالجة المعلومات من خلال المنظمات بين الحكومية بدون التنقيح المؤسسى النمطى (بيروقراطيات السياسة الخارجية القائمة) فى جوار خطر ومضطرب؛ حيث يحتاج صانعو السياسات إلى الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة. ومع ذلك، تتمثل إحدى النتائج الواضحة لاختيار مواقع البحث فى إمكانية تعميم هذه النتائج على الدول الأخرى التى ظهرت حديثا فى مناطق أكثر استقرارا أو خلال أوضاع عالمية أكثر استقرارا.

ولكن لم يتضح ما إذا كانت نتائجنا تنطبق بالضرورة على الدول التى ليست جديدة. فمن الممكن أن تكون الدول التى تتمتع بآليات سياسة خارجية مستقرة وتاريخ طويل من الخبرة مع الجيران أقل ميلا للتفاعل بأسلوب مماثل لفرصة مشاهدة الاختلافات فى الأهداف والمصالح والسياسات، أو الأنماط الظاهرة من خلال المنظمات المشتركة بين الحكومية. ولدينا شك فى أنه على أحد طرفى النقيض- بالنسبة للقوى الكبرى- يمكن أن تؤدى المعلومات الإضافية والتفاعل مع الدول الأخرى من خلال المنظمات بين الحكومية إلى حدوث عدد كبير من النزاعات منخفضة المستوى. ومع ذلك، فبالنسبة للدول الأخرى يظل الأمر مسألة تجريبية تستحق مزيدا من البحث، بما فى ذلك الارتباط الثانوى بين المستويات المرتفعة والمنخفضة من حدة النزاع.

ولكننا لم نجد فى تحليلنا علاقة سلبية معنوية بين العضوية المشتركة فى المنظمات والنزاعات مرتفعة الحدة، حتى عندما حاولنا أن نقصر العضوية المشتركة على المنظمات الرسمية بين الحكومية التى تحتوى على خصائص تنظيمية قوية ترتبط بالمركزية البيروقراطية، مستوى ما من الذاتية والاستقلالية. فبالإضافة إلى القضايا المثارة فى الفصل السابق، يمكن أن تكون هذه النتيجة أيضا ذات دلالة فى موقع البحث، إذ إن هذه الدول الثنائية تعانى من عدم استقرار، وتدخل روسى كثيف لدرجة أن هذا التدخل بوسعه التغلب على قوة المؤسسات ذات الوظائف المخففة للنزاع(١).

وتشير هذه النتائج أيضا إلى احتمال ثالث جدير بمزيد من الدراسة: فإذا أتينا إلى النزاعات مرتفعة الحدة ذات النتائج الجوهرية بالنسبة للدول المعنية، نجد أن

---

(١) يتسق دور روسيا في نزاعات النطاق بعد السوفيتي مع الدراسات التجريبية ذات العينات الكبيرة، والتي استخدمت سلسلة من المتغيرات "الصورية" الإقليمية، ووجدت أنها تؤثر معنويا على النماذج العامة للنزاع، بما يشير إلى وجود تباين إقليمي كبير يمكن أن يرجع إلى الخصائص المختلفة لتلك الأقاليم، وإلى دور القوى الكبرى فيها أيضا.

مكاسب المشاركة فى المنظمات (الاجتماعات المنتظمة لكبار المسئولين، وزيادة المعلومات، وعمليات تخفيف النزاع التنظيمى، وآليات التكيف، إلخ) يمكن أن تتطلب قضاء وقت أطول بالمنظمة، مقارنة بالإطار الزمنى القصير نسبيا المستخدم فى هذه الدراسة. وتشير المعلومات السابقة إلى نفس الأمر: فمشاركة الدول الجديدة فى الاتحاد الأوروبى أدت إلى زيادة النزاع بين الأعضاء (مثل الاعتراضات البولندية على المبادئ والمعايير الاجتماعية الليبرالية) والفشل المبكر فى الوفاء بالوعود فى الأجل القصير (التراجع المجرى الرومانى عن حماية حقوق الأقليات الرومانية "الغجرية")، بالرغم من أنه يمكن تلافى هذه النزاعات مع طول المدة فى الاتحاد الأوروبي. وتفشل معظم البحوث التى تربط عضوية الدولتين فى المنظمات بين الحكومية بالمستويات المرتفعة من النزاع فى ضبط مدة مشاركة الأعضاء فى هذه المنظمات. ويتضمن ما خلصنا إليه أن هذه النتائج يمكن أن تكون مجالا مثمرا لمزيد من البحث.

وأخيرا، فإن عدم وجود نتائج معنوية بين العضوية المشتركة بالمنظمات والنزاعات مرتفعة الحدة يعتبر أمرا جديرا بإعادة الدراسة؛ حيث توضح الدراسات الحديثة أن تأثير المنظمات يمكن أن يعتمد كثيرا على كل من "عدد" المنظمات التى تنضم إليها الدول، وأنواع المنظمات التى يتم الانضمام إليها. فمن الواضح أن المنظمات تختلف من حيث العضوية، والصلاحيات، والبيروقراطية التنظيمية، والاستقلالية، واتخاذ القرار الجماعي، وآليات حل النزاعات، والاستمرارية، ومجموعة من العوامل الأخرى. فبالرغم من أن دراسات عديدة حاولت أن تميز بين الخصائص التنظيمية المختلفة (Mansfield and Pevehouse, 2000; Powers and Goertz, 2006; Leeds and Anac, 2005)، إلا أنه يبدو أنها تركز على نسبة فقط من مجتمع المنظمات بين الحكومية وليس كل المنظمات. فإلى أى مدى تقوم المؤسسات ذات الخصائص التى بحكم تصميمها تخفف المستويات المرتفعة من النزاع بأداء مهامها فعلا؟ وما هى التأثيرات التى يمكن أن تحققها نفس هذه

المجموعة الفرعية من المنظمات على المستويات المنخفضة من النزاعات؟ وتتعلق هذه الأسئلة بقضايا أكبر مثل توضيح المفاهيم عند تناول كل من الآليات الداخلية للمنظمات، ونطاق أنشطتها والسياق الجيوسياسى الذى تعمل فيه. ومع تزايد تحول الأدبيات إلى تناول كيف وتحت أية ظروف تكون المنظمات مهمة، يشير تحليل إجابات هذه الأسئلة فى مجموعة كبيرة من المواقع البحثية إلى اتجاه ثرى بالنسبة للبحوث المستقبلية.

ملحق (أ) تقسيمات الصراع

أحداث الصراع مرتفع الحدة	أحداث الصراع منخفض الحدة
استخدام الأسلحة البيولوجية	التهديد بفرض عقوبات
الاحتلال العسكري	تخفيض أو إيقاف المساعدات
الانقلابات والتمردات	تشويه رموز ومعالم الاحتجاج
العدوان المسلح	الطرد
الاشتباكات المسلحة	الاستدعاء
الاغتيال	التوقيف والاحتجاز السياسي
الحصار العسكري	التوقيف والاحتجاز الجنائي
تحصين الحدود المسلحة	إفشاء المعلومات
التعبئة المسلحة	تحدى القواعد
الاستعراض البحرى المسلح	عدم السماح
الإنذار المسلح	الرفض
قطع العلاقات	توقف المفاوضات
التهديد بالحرب المسلحة	الشجب والتشويه
التهديد بالاحتلال العسكري	التحذير

التهديد بالحصار العسكري	الاتهام
التهديد بالهجوم المسلح	الشكوى الرسمية
التهديد بالقوة العسكرية	تخفيض النشاط التقليدي
تعريض المتظاهرين للخطر	الانتقاد أو اللوم
منح إنذار أخير	منح اللجوء
اعتقال علي يد قوات عصابية تابعة للدولة	نفي المسئولية
اعتقالات الشرطة	رفض التعليق/ التعليق (السلبي)

ملحق (ب) دول النطاق بعد الشيوعى (سنة الظهور/عودة الظهور)

أرمينيا	١٩٩١	ليتوانيا	١٩٩١
أذربيجان	١٩٩١	مقدونيا	١٩٩٣
روسيا البيضاء	١٩٩٠	مولدوفا	١٩٩١
البوسنة والهرسك	١٩٩٢	بولندا	١٩٩٠
بلغاريا	١٩٩٠	رومانيا	١٩٩٠
كرواتيا	١٩٩٢	روسيا/ الاتحاد السوفيتي	١٩٩٠
جمهورية التشيك	١٩٩٣	صربيا	١٩٩٢
تشيكوسلوفاكيا	١٩٩٠- ١٩٩٣	سلوفاكيا	١٩٩٣
إستونيا	١٩٩١	سلوفينيا	١٩٩٢
جورجيا	١٩٩١	طاجيكستان	١٩٩١
المجر	١٩٩٠	تركمانستان	١٩٩١
قازاخستان	١٩٩١	أوكرانيا	١٩٩٠
قيرغيزستان	١٩٩١	أوزبكستان	١٩٩١
لاتفيا	١٩٩١	يوغسلافيا	١٩٩٠-١٩٩٢

ملحق (ج) الإحصاءات الوصفية

	حجم العينة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عضوية المنظمات الحكومية المشتركة	٢٥٢٤	1	38	12.700	6.6888
عضوية لمنظمات لحكومية المشتركة (متأخرة)	٢٥٢٤	0	3.638	2.38	0.597
الصراع منخفض الحدة	٢٥٢٤	0	91	1.17	5.0187
الصراع مرتفع الحدة	٢٥٢٤	0	35	0.0957	0.930
الاهتمامات الأمنية	٢٥٢٤	0	1	0.67	0.468
تقارب السياسات	٢٥٢٤	0	0.3913	0.074	0.07
الوجود الروسي	٢٥٢٤	0	1	0.08	0.278
مستوى الديموقراطية (أضعف علاقة)	٢٥٢٤	0	10	2.99	3.279
المسـافـة	٢٥٢٤	0	299.4	115.05	87.22
الثروة الوطنية (أضعف علاقة)	٢٥٢٤	9.8569	136.6598	41.106	21.5523
القدرات النسبية	٢٥٢٤	0.0036	1	0.3606	0.2798

مراجع الفصل الرابع

BBC News. 2006. "Russia Cuts Ukraine Gas Supplies." BBC News Online. Available at http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/4572712.stm.

Bennett, D. Scott and Allan C. Stam. 2000. "EUGene: A Conceptual Manual." International Interactions 26:179–204.

Bennett, D. Scott. 2006. "Toward a Continuous Specification of the Democracy–Autocracy Connection." *International Studies Quarterly* 50:313–38.

Boehmer, Charles R., Erik A. Gartzke, and Timothy Nordstrom. 2004. "Do Intergovernmental Organizations Promote Peace?" *World Politics* 57:1–38.

Bond, Doug, Joe Bond, Churl Oh, J. Craig Jenkins, and Charles Lewis Taylor. 2003. "Integrated Data for Events Analysis (IDEA): An Event Typology for Automated Events Data Development." *Journal of Peace Research* 40:733–45.

Bremer, Stuart A. 1992. "Dangerous Dyads: Conditions Affecting the Likelihood of Interstate War, 1816–1965." *Journal of Conflict Resolution* 36:309–341.

Crescenzi, Mark J. C. 2007. "Reputation and Interstate Conflict." *American Journal of Politics* 51:382–96.

Dixon, Gregory C. 2007. "Trading For Votes: International Institutional Change and Democratic Leaders." PhD Dissertation: University of Arizona.

Dixon, William J. 1994. "Democracy and the Peaceful Settlement of Conflict." *American Political Science Review* 88:14–32.

Finnemore, Martha. 1996. *National Interests in International Society*. Ithaca: Cornell University Press.

Gartzke, Erik A. 1998. "Kant We All Just Get Along? Opportunity, Willingness, and the Origins of the Democratic Peace." *American Journal of Political Science* 42:1.

Gartzke, Erik A. 2000. "Preferences and the Democratic Peace." *International Studies Quarterly* 44:191–212.

Gartzke, Erik A. 2006. "The Affinity of Nations Index, 1946–2002: Codebook Version 4.0." Available at http://www.columbia.edu/~eg589/pdf/affinity_codebook_03102006.pdf.

Gartzke, Erik A., Quan Li, and Charles R. Boehmer. 2001. "Investing in the Peace: Economic Interdependence and International Conflict." *International Organization* 55:391–438.

Gartzke, Erik A., Timothy Nordstrom, Charles R. Boehmer, and J. Joseph Hewitt. 2005. "Disaggregating International Organizations in Time and Space (updated October 2006)." Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association (March, Honolulu).

Gerner, Deborah J., Philip A. Schrodt, Ronald A. Francisco, and Judith L. Weddle. 1994. "Machine Coding of Event Data Using Regional and International Sources." *International Studies Quarterly* 38:91–119.

Ghosn, Faten, and Glenn Palmer. 2003. "Codebook for the Militarized Interstate Dispute Data, Version 3.0." Correlates of War 2 Project. Available at http://cow2.la.psu.edu.

Goldstein, Joshua S. 1991. "A Conflict–Cooperation Scale for WEIS Events Data." *Journal of Conflict Resolution* 36:369–85.

Haftel, Yoram Z. 2007. "Designing for Peace: Regional Integration Arrangements, Institutional Variation and Militarized Interstate Disputes." *International Organization* 62:217–37.

Hensel, Paul R., Sara McLaughlin Mitchell, Thomas E. Sowers II, and Clayton L. Thyne. 2008. "Bones of Contention: Comparing Territorial, Maritime, and River Issues." *Journal of Conflict Resolution* 52:117–43.

Heston, Alan, Robert Summers, and Bettina Aten. 2002. "Penn World Table Version 6.1, Center for International Comparisons at the University of Pennsylvania (CICUP), October 2002." Available at http://pwt.econ.upenn.edu/php_site/pwt61_form.php.

Jones, Daniel M., Stuart A. Bremer, and J. David Singer. 1996. "Militarized Interstate Disputes, 1816–1992: Rationale, Coding Rules, and Empirical Applications." *Conflict Management and Peace Science* 15:163–215.

Katzenstein, Peter J., Robert O. Keohane, and Stephen D. Krasner. 1998. "International Organization and the Study of World Politics." *International Organization* 52:645–85.

Kinsella, David, and Bruce M. Russett. 2002. "Conflict Emergence and Escalation in Interactive International Dyads." *The Journal of Politics* 64:1045–68.

Leeds, Brett Ashley, and Sezi Anac. 2005. "Alliance Institutionalization and Alliance Performance." *International Interactions* 31:183–202.

Leeds, Brett Ashley, Jeffrey M. Ritter, Sara McLaughlin Mitchell, and Andrew G. Long. 2002. "Alliance Treaty Obligations and Provisions, 1815–1944." *International Interactions* 28:237–60 (ATOP Data, version 3.0, Last Revised May 10, 2005)

Lemke, Douglas. 2002. *Regions of War and Peace*. Cambridge: Cambridge University Press.

Mansfield, Edward D., and Jon C. Pevehouse. 2000. "Trade Blocs, Trade Flows, and International Conflict." *International Organization* 54:775–808.

Mansfield, Edward D., and Jon C. Pevehouse. 2006. "Democratization and International Organizations." *International Organization* 60:137–67.

Mansfield, Edward D., and Jack Snyder. 1995. *Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War*. Cambridge, MA: MIT Press.

Marshall, Monty G., and Keith Jaggers. 2004. "POLITY IV PROJECT: Dataset Users' Manual, Political Regime Characteristics and Transitions, 1800–2004. Dataset and User's Manual." Manuscript: University of Maryland.

Pevehouse, Jon C. 2004. "Interdependence Theory and the Measurement of International Conflict." *Journal of Politics* 66:247–66.

Pevehouse, Jon C., Timothy Nordstrom, and Kevin Warnke. 2003. "Intergovernmental Organizations, 1815–2000: A New Correlates of War Data Set." Available at http://cow2.la.psu.edu/.

Pevehouse, Jon C., Timothy Nordstrom, and Kevin Warnke. 2005. "Intergovernmental Organizations." In Paul F. Diehl (ed.) *The Politics of Global Governance.* Boulder: Lynne Rienner, pp. 9–24.

Powers, Kathy L., and Goertz, Gary. 2006. "The Evolution of Regional Economic Institutions (REI) into Security Institutions or the Demise of Traditional Military Alliances?" Paper presented at the Annual Meeting of the International Studies Association, (March, San Diego).

Russett, Bruce M., John R. Oneal, and David R. Davis. 1998. "The Third Leg of the Kantian Tripod for Peace: International Organizations and Militarized Disputes, 1950–1985." *International Organization* 52:441–67.

Schimmelfennig, Frank. 2005. "Strategic Calculation and International Socialization: Membership Incentives, Party Constellations, and Sustained Compliance in Central and Eastern Europe." *International Organization* 59:827–60.

Singer, J. David, Stuart A. Bremer, and John Stuckey. 1972. "Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820–1965." In Bruce M. Russett (ed.) *Peace, War and Numbers.* Beverly Hills: Sage, pp. 19–48.

Small, Melvin, and J. David Singer. 1982. *Resort to Arms: International and Civil Wars, 1816–1980.* Beverly Hills: Sage.

Smith, James McCall. 2000. "The Politics of Dispute Settlement Design: Explaining Legalism in Regional Trade Pacts." *International Organization* 54:137–80.

Thomas, George M., John W. Meyer, Francisco O. Ramirez, and John Boli. 1987. *Institutional Structure: Constituting the State, Society and the Individual.* Newbury Park: Sage.

Tomlin, Brian W. 1985. "Measurement Validation." *International Organization* 39:189–206.

Voeten, Erik. 2000. "Clashes in the Assembly." *International Organization* 54(2): 185–215.

Volgy, Thomas J., Derrick V. Frazier, and Robert Stewart Ingersoll. 2003. "Preference Similarities and Group Hegemony: G-7 Voting Cohesion in the UN General Assembly." *Journal of International Relations and Development* 6:51–70.

Waltz, Kenneth N. 1970. "The Myth of National Interdependence." In Charles P. Kindleberger (ed.) *The International Corporation*. Cambridge, MA: MIT Press, pp. 205–23.

Willerton, John P., and Mikhail Beznosov. 2007. "Russia's Eurasian Power Interests and the CIS." In Katlijn Malfliet, Lien Verpoest, and Evgeny Vinokurov (eds.) *Russian and the Evolving CIS*. London: Macmillan, pp. 47–70.

الفصل الخامس

التعاون المؤسسى فى إدارة الأنهار الدولية

أندريا جيرلاك، وكايث جرانت

تشهد السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالحوكمة والإدارة المستدامة للموارد المائية لدى صانعى السياسات والأكاديميين والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية (Hattingh, 2007). ومع التسليم بأن العالم يعانى أزمة مياه، ظهرت أصوات عديدة رائدة فى مجتمع التنمية العالمية تنادى بأن المشكلة مشكلة حوكمة أكثر منها مشكلة موارد مادية (Global Water Partnership, 2000)؛ حيث يعتبر التحكم الأفضل فى الموارد المائية ضروريا لمواجهة هذه الأزمة المتفاقمة (UNESCO, 2003).

وتوصف الحوكمة بأنها "عملية إدارة من أسفل لأعلى يتم من خلالها نشر القيم ودعم مستدام للتقارب المعيارى عبر أنظمة مختلفة على مستوى الحوض" (Conca, 2005:95). وطبقا لهذه الرؤية، فإن عملية الحوكمة تتسم بالانتشار لا التركز. وليس هناك نظام عالمى للأنهار، ولا حتى محاولة لصياغة مثل هذا النظام (Falkenmarl, 1990; Conca et al., 2006). ولا تقدم مبادئ القانون الدولى توجيها كافيا لمعالجة مسألة المياه العابرة للحدود (Salman Boisson-de-Chazournes, 1998).

ومع ذلك، ثمة مؤشرات على التحرك نحو التقارب حول الإدارة والحماية المشتركة للأنهار الدولية (Conca et al., 2006). وتركز المنظمات المانحة بصورة متزايدة على آليات التحكم الجديدة، كما يتضح فى برنامج المياه الإقليمية التابع لمرفق البيئة العالمي، والذى يهدف إلى تحسين التعاون حول المياه المشتركة من خلال تكوين مؤسسات إقليمية للأحواض (DiMento, 2001: Uitto and Duda, 2002;

Gerlak, 2004a, 2004b, 2007; GEF, 2008 . ويتمثل أحد التنظيمات المؤسسية التعاونية حول نهر دولى فى "مبادرة حوض النيل" (NBI). فهذه المبادرة التى ظهرت فى ١٩٩٩ أعدت لتحقيق التنمية المستدامة، وتشجيع السلام والتعاون بين الدول الواقعة فى حوضه.

ويهدف هذا الفصل إلى استكشاف خصائص الترتيبات المؤسسية التعاونية للأنهار الدولية. ولذلك تتبعنا نمو هذه الترتيبات المؤسسية فيما بين ١٩٧٥ و ٢٠٠٠ فى سياق ظهور نظام عالمي جديد. وتمشيا مع الفصول الأخرى فى هذا الكتاب، يقارن هذا التحليل بين التعاون الدولى فى مجال الأحواض النهرية أثناء الحرب الباردة وما بعدها، مع الاهتمام بالفروق فى البناء المؤسسى ودوافع الدول لتكوين مؤسسات تعاونية لحوض النهر والانضمام إليها. ونطرح هنا تساؤلا مفاده: ما العوامل التى تشجع أو تعرقل التعاون فى أحواض الأنهار العالمية؟ وللإجابة على هذا السؤال سنختبر نظريات متنافسة، تشمل التفسيرات الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة والوظيفية الجديدة لظهور الترتيبات المؤسسية التعاونية للأنهار الدولية، وسنعود فى البداية إلى أدبيات التعاون والصراع على المياه لفهم التحديات التى تفرضها الأنهار الدولية. ثم نوضح ظهور مؤسسات التعاون للأنهار الدولية على المستوى الدولي، وندرس هذا الظهور فى سياق حقبة ما بعد الحرب الباردة. وأخيرا نقدم ونختبر عدة فرضيات تثيرها الأطر النظرية المتنافسة. وبعد ذلك نقدم المناقشة والنتائج.

الصراع والتعاون حول الأنهار الدولية

تعتبر إدارة الأنهار أو المياه الدولية العابرة للحدود السياسية مشكلة حوكمة عالمية. فكل دولة فى العالم لديها نهر دولى واحد على الأقل داخل حدودها. فهناك حوالى ٣٠٠ نهر تعبر الحدود السياسية وتغطى أكثر من نصف سطح الأرض وتخدم أكثر من ٤٠% من سكان العالم (Dowdeswell, 1998; UNEP, 2002: 2).

وتتفاقم مشاكل التحكم فى المياه وإدارتها عندما تعبر الأنهار الحدود السياسية (Udall and Varady, 1994). وهناك تباين كبير بين أحواض الأنهار من حيث حجم المشكلة والموارد المتاحة، بالإضافة إلى الظروف والمصالح السياسية والاجتماعية والسياسية المتعارضة التى يمكن أن تعرقل التعاون فى حوض النهر (Fischhendler and Feitelson, 2003: 561).

وتفرض الموارد العابرة للحدود مشاكل عملية جماعية فريدة. فأولا: تميل الدول إلى الإفراط فى الاستغلال، وتذهب المنافع إلى الدولة المستغلة، بينما تتوزع التكاليف على كل الدول فى الحوض. وثانيا: هناك عقلية "استخدمها أو اخسرها" أو الخوف من أن الدول الأخرى ستفرط فى استخدام المياه إذا ما تأخر طرف ما فى استغلالها. وأخيرا: فإنه نظرا لأن إبرام اتفاقيات بين الدول يعتبر عملية معقدة، فغالبًا ما يكون لدى الدول أولويات مختلفة جدا فيما يتعلق بالاتجاهات والمبادئ القانونية (Giordano et al., 2005: 55-6). وعلى الرغم من هذه العقبات أمام التعاون، فى ظل طبيعة المورد، قد يؤدى الفشل فى إدارة أى موقف به علاقات اعتماد متبادل إلى سيناريوهات غير مرغوبة (Starr, 1997). وعلى النسبة لتعظيم استغلال المورد ذاته، يجب على الدول أن تعمل بصورة جماعية (Benvenisti, 1996). أى أن الحل يتمثل فى التوصل إلى حلول تعاونية تشمل الحوض كله، وتكون مفيدة لجميع الأطراف (Lowi, 1995: 126).

ولكن التاريخ يخبرنا بأن الدول لا تتصرف بهذه الطرق التعاونية غالبا. وقد كان هناك اهتمام بحثى كبير بصراع الدول على المياه المشتركة (Homer-Dixon, 1994; Lonergan, 1997; Elhance, 1999; Gleditsch and ahegre, 2000; Klare, 20001; yoffe et al., 2003; Hensel et al., 2006). ومن الشائع بين الدارسين إظهار الحالات المعروفة التى أثارت فيها المياه صراعات مسلحة، واستخدمت لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية، أو كأداة للحرب، خاصة فى الشرق الأوسط (Cooley, 1984; Gleick, 1993; Myers, 1993, Homer-Dixon, 1994; Butts, 1997; Soffer,

1999). وقد وجد Toset et al.,(2000) فى دراستهم للأنهار المشتركة أن هذه الأنهار تزيد احتمال النزاعات والصراعات المسلحة بين الدول. وكذلك وجد Sowers (2002) تباينا فى الصراع بين الأقاليم: فالأنهار المشتركة لا تصعد الصراع فى الأمريكتين أو أوروبا أو الشرق الأوسط، ولكنها تؤدى إلى تفاقم الصراع فى آسيا وأفريقيا. ووجد Gleditsch et al. (2006) أن المواقع المختلفة للدول من المنبع إلى المصب فى أحواض الأنهار يمكن أن تؤدى إلى صراعات مرتبطة بندرة المورد. وتوصلت الدراسات التجريبية إلى أن المشاركة فى نهر تزيد مخاطر الصراع المسلح (Furlog et al., 2006; Gleditsch et al., 2006). وبالتحديد فإن مشكلة الموقع هذه تعتبر من أصعب المشاكل بالنسبة للأنهار الدولية (Le Marquand, 1997). فهذه العلاقة بين المواقع المختلفة للدول على النهر تجعل إبرام اتفاقية أمرا صعبا (Song and Whittington, 2004).

وبالرغم من الأدبيات الكثيرة عن الصراع والمياه المشتركة، هناك أيضا اهتمام متزايد بجهود التعاون بين صانعى السياسات والدارسين؛ حيث يقول Dinar and Dinar (2003: 1237) فى مراجعتهما لأدبيات المياه العذبة الدولية المشتركة فيما بين ١٩٩٢ و٢٠٠٣ إن "التاريخ الطويل للتعاون على المياه يوضح أن موارد المياه المشتركة قد تؤدى فى النهاية إلى التعاون وليس الصراع". وقد ظهر قدر كبير من البحوث عن معاهدات أو تدابير المياه المشتركة (Bernaur, 1997; Milich and Varady, 1999; Hensel, 2001; Wolf et al., 2003; Tir and Ackerman, 2004, 2008; Conca et al., 2006).

وقد وجد Wolf et al. (2003: 7) أن الصراع العنيف على المياه المشتركة نادر، وأنه أقل كثيرا من عدد اتفاقيات المياه الدولية. ويقال أيضا إن المعاهدات التى تحقق المراقبة والإلزام الفعال غالبا ما تكون مرنة بصورة ملحوظة، وتظل سارية حتى عندما يكون الموقعون عليها متورطين فى عداوات أخرى غير قضايا المياه (Postel and Wolf, 2001: 66). وأخيرا، يمكن أيضا أن تساعد التأثيرات غير التقليدية على تشجيع التعاون فى الحوض، بما فى ذلك المجتمعات المعرفية، كما

فى إقليم بحيرة كونستانس الواقعة على الحدود بين ألمانيا والنمسا وسويسرا(Blatter, 2001). ولاحظ آخرون دور الصناعة فى تشجيع التعاون فى حوض نهر الراين (Verweij, 2000). وبوسع المنظمات الدولية والدول المانحة ممارسة تأثير بالغ على تشجيع التعاون والتغلب على صراعات المياه (Le Marquand, 1977).

وفى الحالات التى يوجد فيها مؤسسات تعاونية فى حوض النهر، توجد أدلة تشير إلى أنها تعمل على تسهيل تسوية الصراعات الجديدة (Haftendorn, 2000: 68). ومع ذلك، فإن مجرد وجود تدابير مؤسسية تعاونية لا يضمن تحسين التعاون أو زيادة فعالية إدارة الموارد. ولا يضمن ذلك تحقيق السلام. ففى بعض الأمثلة، يمكن حل مشاكل الحوض من خلال التدابير الثنائية أو الأنشطة التى تتم على مستوى جزئى من الحوض. وفى حالة وجود مؤسسات تعاونية، تتم دراسة محددات هذه المؤسسات فى دراسات حالة مختلفة (Bernaure, 1995; Dupont, 1988; Kibaroglu and uenver, 2000; Nishat and Faisal, 2000; Kliot et al., 2001; Jagerskog, 2002, Kibaroglu, 2002). ويذكر Sneddon and Fox (2006: 183) الأوضاع الإيكولوجية السيئة فى حوض نهر ميكونج، بالرغم من وجود مؤسسة تعاونية هناك.

التنسيق المؤسسى حول المياه الدولية

يعرف "التنسيق المؤسسى التعاوني" بأنه بناء تنظيمى دائم تقيمه دول الحوض بهدف تشجيع التعاون والحوار حول نهر دولى؛ حيث تصمم هذه التنظيمات المؤسسية لتشجيع التعاون حول المياه المشتركة، مما يمنح الدول المشاركة مزيدا من الاستقرار ويعمل على تخفيف الصراعات. فهى مصممة لتشجيع تبادل المعلومات والحصول على المعلومات العلمية والتقنية للدول المشاركة (Haftendorn، 2000: 66). وكثيرا ما يقوم الباحثون بدراسة المؤسسات التعاونية لأنهار أوروبا، خاصة الدانوب والراين، وتقديمها كنماذج حوكمة "مثالية"

أو "نموذجية" (Bernauer, 1995; Duda and LaRoche, 1997; Verweij, 2000; UNEP, 2002: 12; Gerlak, 2004a, 2004b). ويتصاعد التنسيق المتزايد من خلال مؤسسات أحواض الأنهار التعاونية فى أوروبا الآن بسبب "إطار الاتحاد الأوربى التوجيهى للمياه" (١٩٩٩)، والذى يهدف إلى معايرة ممارسات إدارة المياه فى الإقليم (Barreira, 2006).

وقد تم جمع البيانات من مجموعة من المصادر منها قاعدة بيانات المنظمات الرسمية بين الحكومية "FIGO" (Volgy et al., 2008)، و" قاعدة بيانات بجامعة ولاية أوريجون حول نزاعات المياه العذبة العابرة للحدود"، و"الدليل العالمى للمنظمات البيئية"[(١)]؛ حيث توفر قاعدة البيانات ١٨٠ من التنظيمات المؤسسية التعاونية على مستوى أحواض الأنهار عبر ١١٣ حوض نهر دولي، وذلك عبر الفترة من ١٨٨٩ إلى ٢٠٠٧.

الصورة العامة

بدأنا دراستنا برسم الصورة العامة من خلال مراجعة التنظيمات التعاونية المؤسسية للأنهار الدولية بين سنتى ١٨٨٩ و٢٠٠٧. ومن خلال ذلك، وجدنا تباينا إقليميا[(٢)] هاما: حيث حققت أقاليم أوروبا (٤١%) والدول السوفيتية السابقة (٤٠%) وأمريكا الشمالية (١٠٠%) أعلى مستوى تعاون بالنسبة إلى عدد الأنهار الدولية

(١) تم استكمال البيانات من خلال الدراسات التي أجريت على منظمات الأنهار في أفريقيا عن طريق معهد التنمية الألماني;(Scheumann and Neubert, 2006; UNEP, 2005) ودراسات جامعة ولاية أوريجون على المؤسسات والفيضانات (Bakker, 2006)، ومصادر أخرى تشمل بحوث المواقع الإليكترونية للمنظمات ووصف الدارسين لأحواض الأنهار.

(٢) من أجل تعريف الأقاليم، تم تبني مشروع تصنيف عام يعتمد على توليفة من الجغرافيا والانتماء السياسي العام (Volgy et al., 2008). وبالنسبة لأغراض هذا البحث، تتكون الأقاليم من: أوروبا وآسيا والشرق الأوسط (يشمل الدول ذات الأغلبية السكانية العربية أو الإسلامية المجاورة مباشرة للشرق الأوسط، مثل أفريقيا الصحراوية وأفغانستان وتركيا)، وأمريكا الشمالية (تشمل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك)، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية (تشمل أمريكا الوسطى).

داخل حدودها. بينما حقق الشرق الأوسط أقل نسبة تعاون؛ حيث حظى بحوالى ٢٠% فقط من التنظيمات المؤسسية التعاونية. وكذلك حققت آسيا مستوى منخفضا جدا عند نسبة ٢٦%. ووجدنا أيضا أن التنظيمات المؤسسية التعاونية لأحواض دولتين فقط تفوق عدد الأحواض متعددة الدول بحوالى ٣ إلى ١، باستثناء الوضع فى أفريقيا، حيث تكون التنظيمات المؤسسية التعاونية متعددة الأطراف أساسا(١). ويتسق هذا مع نتائج الفصول السابقة فى هذا الكتاب، والتى تشير إلى الكثير من التجارب التنظيمية متعددة الأطراف فى أفريقيا فى مجالات سياسية أخرى.

وقد قمنا أيضا بدراسة التعاون المؤسسى حول الأنهار الدولية عبر الزمن، كما يتضح من جدول (١٠). حيث اتضح أن حوالى نصف (٥٣%) التنظيمات المؤسسية التعاونية على الأنهار الدولية ظهرت فى بداية التسعينات. ويتفق هذا مع النتائج السابقة المتعلقة بوجود معاهدات المياه العامة (Conca et al., 2006: 271).

الفترة الزمنية	عدد التنظيمات المؤسسية التعاونية
قبل ١٩٧٥	٦٤ (٣٥%)
١٩٧٥-١٩٨٩	٢١ (١٢%)
١٩٩٠-٢٠٠٠	٥٩ (٣٣ %)
٢٠٠١-٢٠٠٧	٣٦ (٢٠%
الإجمالى	١٨٠

جدول (١٠) التنظيمات المؤسسية التعاونية لأحواض الأنهار عبر الزمن، ١٨٨٩-٢٠٠٧.

(١) يظهر الدور المسيطر للاتفاقيات الثنائية على الاتفاقيات متعددة الأطراف في التعاون العسكري (التحالفات)، وفي التوجه المستمر نحو الثنائية في حقبة ما بعد الحرب الباردة (Leeds and Anac, 2005).

نظرة أكثر تفصيلا

نقدم فيما يلى نظرة أكثر تركيزا على التنظيمات المؤسسية على الأنهار الدولية فيما بين ١٩٧٥ و٢٠٠٠؛ حيث نجد هنا ٧٧ مؤسسة تعاونية، منها ٤٦ (أو ٦٠%) ظهرت فى السنوات العشر الأولى بعد نهاية الحرب الباردة. وقد حققت أفريقيا وأوروبا أعلى رقمين من التنظيمات المؤسسية التعاونية الجديدة ، ٢٠ و٢٢ على التوالي. ففى أوروبا، توجد هذه المؤسسات (٢٢) فى نظم أحواض مختلفة، أما فى أفريقيا فيوجد هذا العدد (٢٠) فى ١١ نظاما نهريا فقط، مما يشير إلى ارتفاع مستوى شبكات المؤسسات فى أفريقيا. وعندما نأخذ عدد الأنهار الدولية فى كل إقليم، مقارنة بعدد المؤسسات الجديدة المكونة، يظهر أكبر نمو فى أمريكا الشمالية وأوروبا. ويشبه هذا النمط الشكل العام لمؤسسات الأنهار التعاونية حسب الإقليم فيما بين ١٨٨٩ و٢٠٠٧، كما ذكرنا سلفا. ولكننا وجدنا أيضا نموا كبيرا فى المؤسسات التعاونية فى الدول السوفيتية السابقة خلال الفترة ١٩٧٥- ٢٠٠٠. وبالرغم من ظهور ست تنظيمات مؤسسية جديدة فقط، إلا أنها تمثل مؤسسات تعاونية على ٣٠% من الأنهار الدولية بالإقليم.

وكانت الغالبية العظمى من المؤسسات، (٧١%) منها فيما بين ١٩٧٥ و٢٠٠٠، فى حالات الأحواض المتعددة، التى تتضمن أكثر من دولتين. أما المؤسسات الثنائية فهى نتيجة لجغرافية النهر: أى أن دولتين فقط تشتركان فى النهر. وفيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٩، ظهرت ١٤ مؤسسة لأحواض متعددة الدول، بينما ظهر سبع منها فقط فى حالات الدولتين. وفى رأينا أن هناك مؤسسات كثيرة للأحواض المتعددة تكونت بعد ١٩٩٠. فمن بين ٥٩ مؤسسة شهدها ذلك العقد، تكون حوالى ٤٤ ترتيب مؤسسى فى أحواض أنهار تحتوى أكثر من دولتين. وعلى العكس، ظهر ١٥ مؤسسة فقط فى أحواض ذات دولتين فقط.

وتختلف التنظيمات المؤسسية التعاونية كثيرا حسب عمق تعاونها. حيث ينتشر "تعاون سطحي"، والذى يعرف بالتعاون المؤسسى الضعيف، مثل اللجان

المشتركة، أو فرق التنسيق، أو الفرق الفنية، أو اللجان، وقوات العمل، أو المشاركات. ففى مثل هذه الظروف، قد تلتقى الدول بانتظام، ولكن لا يوجد مقر رئيس رسمي، ولا آلية بيروقراطية رسمية؛ حيث تتصف هذه الأنواع من التنظيمات المؤسسية بوجود اتفاقيات قانونية ضعيفة. وتعتبر "لجنة تنسيق نهر آمور"، التى أقامتها الصين وروسيا ومنغوليا فى ٢٠٠٤ كوسيلة للتعاون بين هذه الدول، مثالا على ذلك. وقد كان حوالى نصف المؤسسات التعاونية التى تكونت ما بين ١٩٧٥ و ٢٠٠٠ سطحية فى تعاونها أو ضعيفة بطبيعتها.

وعلى الجانب الآخر من مدى التعاون، هناك "المنظمات الرسمية بين الحكومية". وهذه المؤسسات تلبى كل المتطلبات الرسمية، بما فى ذلك رفع درجة التنظيم البيروقراطى والاستقلالية والاستقلال المالى (Volgy et al., 2008). ونظرا لأن المؤسسات التى على هذا المستوى من التعاون تتصف بالاستقلال المالي، لم يتأهل لذلك سوى القليل من التنظيمات المؤسسية الحوضية التعاونية؛ حيث تم تحديد سبع منظمات رسمية فقط فى مجموعة البيانات. وقد تأسس ثلاث منظمات منها فى ١٩٧٨ فى أفريقيا، بينما ظهرت المنظمات الأربع الأخرى فى الخمسينيات والستينيات. وتعتبر "اللجنة الدولية لحماية نهر الراين"، التى تأسست فى ١٩٥٠ من خمس دول أوروبية (سويسرا وألمانيا وفرنسا ولوكسمبورج وهولندا)، مثالا على ذلك.

ويوجد فيما بين نموذج التعاون السطحى الضعيف ووجود منظمة حكومية رسمية مستوى "عميق" من التعاون (جدول١١)؛ حيث يتصف هذا المستوى بمستوى أكثر تعقيدا من التنظيم البيروقراطي، مقارنة بالتعاون السطحى الضعيف)، ويشمل تنظيمات لاجتماعات منتظمة للدول المشاركة، ومركز رئيس دائم للأمانة مع هيئة مستقلة. ومع ذلك، لا تتمتع المؤسسات على هذا المستوى بالاستقلال المالي، وتعتمد أساسا على المنظمات المانحة لتمويل مشروعات حوض

النهر، مما يبعدها عن تحقيق مكانة المنظمة الحكومية الرسمية. وتعتبر "منظمة معاهدة تعاون الأمازون"، التى أسستها تسع دول حوضية فى ١٩٧٨، دليلا على الترتيب المؤسسى الذى يتمتع بالعديد من القدرات البيروقراطية الرسمية، ولكنه يفتقر إلى الاستقلال المالي.

التنظيم المؤسسى التعاوني

هناك مدارس نظرية متعددة تقدم رؤاها للعوامل المشجعة، أو المعطلة، لظهور التنظيمات المؤسسية التعاونية. ونطبق هنا اتجاهات نظرية مختلفة، منها الواقعية الجديدة، والمؤسسية الليبرالية الجديدة، والوظيفية الجديدة، وذلك لدراسة أفضل الاتجاهات التى تفسر ظهور المؤسسات التعاونية للأنهار الدولية، وإظهار سلسلة من الفرضيات المشتقة من هذه النظريات المتنافسة.

	أفريقيا	آسيا	أوربا	الدول السوفيتية سابقا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	أمريكا الشمالية
إجمالى التنظيمات الدولية	٢٠	٩	٢٢	٦	٦	٢	١٠
إجمالى الأنهار محل التعاون	١١	٨	٢١	٦	٤	٢	٩
إجمالى الأنهار الدولية	٥٦	٤٢	٦٩	٢٠	٥٨	١٥	٢٤
% من إجمالى الأنهار محل التعاون	٢٠	١٩	٣٠	٣٠	٧	١٣	٣٨
إجمالى التنظيمات بشأن الأنهار الثنائية	٠	١	٧	١	١	٠	١٠

إجمالى التنظيمات بشأن الأنهار المتعددة الدول	٢٠	٨	١٥	٥	٥	٢	٠
إجمالى المؤسسات ذات التعاون السطحى (الضعيف)	١٢	٨	١٩	٤	٤	٢	٣
إجمالى المؤسسات ذات التعاون العميق	٥	١	٣	٢	٢	٠	٧
إجملى عدد المنظمات الرسمية بين الحكومية	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠

جدول (١١) تعاون حوض النهر حسب الإقليم، ١٩٧٥-٢٠٠٠*

* تغطى نظم نهرية عديدة عدة أقاليم جغرافية، وتتخطى إقليمين وأحيانا ثلاثة أقاليم منفصلة. وبالرغم من أن هذه الدراسة تحتوى على ٦٣ فقط من التنظيمات المؤسسية التعاونية، إلا أن البعض منها يمكن اعتباره جزءا من أقاليم متعددة، مما يؤدى إلى الاختلاف بين إجمالى عدد المؤسسات المكونة ومجموع المؤسسات عبر الأعمدة فى الجدول.

الواقعية الجديدة وحواجز التعاون

بصفة عامة، لا يرى الواقعيون الجدد منافع كثيرة من مؤسسات التعاون على الأنهار الدولية (Waltz, 1979; Gilpin, 1981; Mearsheimer, 1994/95). وفى ظل هذا الاتجاه، يجب على الدول أن تكون حذرة من الدخول فى تعاون دولي؛ لأن جهود التعاون الدولى يمكن أن توزع المكاسب المطلقة بصورة مختلفة. ونظرا لأن الدولة يمكن أن تتعرض لخسائر نسبية أكبر من المكاسب المطلقة؛ فإن هذه التعاون

يمكن أن يكون ضارا بتلك الدولة (Grieco, 1988; Powell. 1991; Baldwin, 1993). وتعتبر التنظيمات المؤسسية التعاونية على الأنهار الدولية أداة لدى دول الحوض لمنع دولة ما من زيادة قوتها مقارنة بالدول الأخرى. ونظرا لأننا فى حالة الأنهار الدولية نتعامل مع قضايا إقليمية صعبة (Vasquez, 2004)؛ نتوقع أن تلعب حجج الواقعية الجديدة دورا جيدا فى تحليلنا.

ويتمثل أحد العناصر الهامة التى تفسر الصراع بين الدول على المياه المشتركة فى القوة العسكرية لمختلف الأطراف (Dinar and Dinar, 2003: 1230). إذ يقول Swatuk and Van der Zaag (2003) إن اهتمامات الأمن وتوزيع القوة تمنع ظهور التعاون حول المياه المشتركة. ويقول Frey (1993) إنه سيكون هناك احتمال كبير للصراع عندما يوجد تماثل نسبى فى القوة بين دول الحوض. وقد وجد Hensel and Brochmann (2007) أن عدم تماثل القدرات يفاقم الصراع فى العلاقات الثنائية. ويتوقع أن يؤدى الصراع الناجم عن الأوضاع العسكرية غير المتماثلة إلى الحد من التعاون ومنع ظهور مؤسسات تعاونية.

ويمكن أن يظهر ويستمر التعاون من خلال وجود دولة مسيطرة إقليميا تستطيع أن تجبر الدول الأخرى على التعاون (Keohane, 1984). ونظرا لأن الدول الأقوى قد تكون مستعدة لتعزيز مصالحها الذاتية (Mearsheimer, 1995)، فإن الدولة الأقوى فى حوض النهر يمكن أن ترغم الجيران الأقل قوة على تكوين مؤسسة تعاون، أو التوقيع على معاهدة مياه، من ثم يتم توزيع معظم المنافع على الدولة الأقوى (Elhance, 1999). ولاحظ آخرون أن وجود دولة مسيطرة إقليميا يمكن أن يكون عنصرا هاما فى تشجيع التعاون (Lowi, 1993). وفى حالة غياب اتفاقية تعاون توجه إدارة المياه المشتركة، فعادة ما تكون الدولة الأقوى هى التى تحقق مصالحها (Hillel, 1994). وفى الواقع، تستطيع الدولة المسيطرة أن تلعب عدة أدوار فى الإقليم: فيمكن أن تفرض تكوين المؤسسة، ويمكن أن تسهل ظهورها بصورة تعاونية، أو تمنع ظهور أية مؤسسة تعاونية على النهر الدولى تماما.

وأخيرا، يحول الصراع دون رغبة الدول فى التعاون، لأنها يجب أن تعالج قضاياها الأمنية أولا قبل أن تصبح قادرة على الانتقال إلى المزيد من قضايا التعاون (Powers and Goertz, 2006). وقد وجد Tir and Ackerman (2004: 17) أن النزاعات المسلحة السابقة تقلل فرص التوقيع على المعاهدات. وبصفة عامة، فإنه من المتوقع أن تكون الأحواض التى تتصف بوجود صراعات حادة بين أعضائها أقل ميلا إلى الدخول فى تنظيمات مؤسسية تعاونية.

الليبرالية الجديدة وتشجيع التعاون

يرى المؤسسيون الليبراليون الجدد أن المؤسسات تحقق منافع للدول من خلال توفير المعلومات وتقليل التشكك وتكاليف الصفقات (Keohane, 1986; Young, 1989; Snidal, 1991). والمنظمات بين الحكومية ترسى قواعد الثقة وتبادل المعلومات (Russett and Oneal, 2001). ويمكن أيضا أن تؤدى إلى زيادة تكاليف عدم التعاون (Moravcsik, 1997). وتستطيع المؤسسات الدولية أن تربط مجالات القضايا المختلفة معا، وأن تسهل الموازنات فى المفاوضات الدولية، وأن تساعد على تسهيل الإصلاحات المحلية (McGillivray, 2000; Mansfield et al., 2002). وبالرغم من المشاكل الكثيرة المرتبطة بالمؤسسات الدولية، إلا أنه يبدو أنها تحقق منافع للدول النامية (Milner, 2005). ففى مجال الموارد المائية، هناك أدلة تشير إلى أن المؤسسات تلعب دورا هاما فى تخفيف الصراع وتشجيع التعاون (Swain, 2001; Hensel et al., 2006). ويمكن أن تساعد المؤسسات التعاونية للأنهار الدولية على التغلب على تكاليف الصفقات المرتبطة بالحصول على المعلومات العلمية والمعرفة البيروقراطية.

ويمكن أن يكون التعاون السابق مؤشرا على التعاون مستقبلا (Jacobson, et al., 1986; Abbott and Snidal, 1998). إذ يقل احتمال الصراع فى أحواض الأنهار

الدولية بين الدول التى بينها علاقات تعاون عامة (Dupont, 1998). وتستطيع المنافع المشتركة المتبادلة للإدارة التعاونية، مثل التحكم فى الفيضان أو كمية المياه، أو حتى تنمية حوض النهر، أن تقدم حوافز للدول لإقامة مؤسسات تعاونية عابرة للحدود (Grey and Sadoff, 2007: 563). وفى الحالات التى تتمتع بوجود مستوى مرتفع من التعاون السابق، والذى يتضح من تكوين معاهدات حول المياه المشتركة، نتوقع ارتفاع مستوى الظهور المؤسسي.

وكذلك فإن التعاون الأكثر رسمية، الذى يتجسد فى المنظمات بين الحكومية، يمكن أن يشجع أيضا على زيادة التعاون داخل حوض النهر؛ إذ أن العضوية المشتركة فى هذه المنظمات يمكن أن تساعد على بناء الثقة بين الدول، وتوفر منبرا لحل المشاكل، وتقلل تكاليف الصفقات للاتصال. فقد وجد Tid and Ackerman (2004) أن عضوية المنظمات بين الحكومية المشتركة تزيد فرص ظهور معاهدة نهرية. ونظرا لأن مستوى تحليلنا هو حوض النهر؛ فإننا نركز على العضوية فى المنظمات الإقليمية. فعندما تنضم الدول إلى منظمة إقليمية، فإنها تصبح جزء من شبكة جغرافية أوسع، وترتبط بالدول المجاورة. وكلما زاد عدد المنظمات الحكومية الإقليمية فى حوض النهر، كلما زاد احتمال وجود منابر أخرى للتعاون، بما فى ذلك مؤسسات حوض النهر.

وقد تؤثر التقاليد الديموقراطية على ظهور المؤسسات التعاونية. فنظرا لأن الدول الديموقراطية لديها قيم مشتركة واتجاهات لصناعة الحكم؛ نجد أن وسائلها فى العمل معا غالبا ما تكون أكثر توافقا (Oneal and Russett, 1997)؛ حيث تشير أدبيات السلام الديموقراطى إلى أن الدول الديموقراطية نادرا ما تحارب بعضها، مقارنة بنظم الحكم الأخرى (Kacowicz, 1998; Gleditsch, 2002; Lemke, 2003). وقد حققت المنظمات الدولية الديموقراطية نجاحا فى تقليل الصراع المسلح بين أعضائها (Pevehouse and Russett, 2006). ويقل احتمال نشوب حروب المياه بين الدول ذات القيم والمبادئ المشتركة (Dupont, 1998). وكذلك يزيد احتمال توقيع

الدول الديموقراطية على الاتفاقيات البيئية، مقارنة بأنظمة الحكم الأخرى (Congleton, 1992; Neumayer, 2002; Gates et al.,2003). وقد اتضح أن الديموقراطية لها أثر إيجابى على البيئة: فالدول الديموقراطية لديها تلوث مياه أقل من الدول غير الديموقراطية (Li and Reuveny, 2006). وقد وجد Hansen et al., (2008) فى بحثهم عن صراعات الدول حول الدعاوى البحرية أو النهرية أو الإقليمية، أن المنظمات الدولية تكون أكثر قدرة على مساعدة الدول المتنازعة على التوصل إلى اتفاق إذا كانت هناك دول ديموقراطية مشاركة فى الدعوى. ووجدوا أن هذا يرجع إلى أن الدول الديموقراطية تكون أكثر ميلا للجوء إلى المنظمات الدولية طلبا للمساعدة. وكذلك وجد Tir and Ackerman (2004: 17) ما يؤيد أن التقاليد الديموقراطية تعتبر عاملا مساعدا على إبرام معاهدات الأنهار حول المياه المشتركة. ولذلك نتوقع ظهور التنظيمات المؤسسية التعاونية فى أحواض الأنهار الدولية التى تتمتع بوجود دول ديموقراطية.

وكما توقعنا أن التقاليد الديموقراطية لها أثر إيجابى على ظهور المؤسسات التعاونية على الأنهار الدولية، فإن التنمية الاقتصادية يمكن أيضا أن تساعد على التعاون. فالاختلافات الاقتصادية بين الدول على الأنهار الدولية لها تأثيرات هامة على التعاون (Dinar, 2006). فمن المتوقع أن الدول الأكثر تقدما اقتصاديا تقدر منافع التعاون على الأنهار الدولية، إذا كان ذلك سيساعد على النمو الاقتصادى مستقبلا وسيلبى المتطلبات الصناعية المتزايدة من المياه. أما الدول ذات الموارد القليلة جدا والأوضاع الاقتصادية السيئة، فإن أوضاعها الاقتصادية تحد من قدرتها على تطوير مؤسسات للتعاون. وقد وجد Tir and Ackermsn (2004) أن تحقيق مستوى معين من التنمية الاقتصادية يمكن أن يكون قوة مساعدة تدفع القادة إلى التفاوض على معاهدات الأنهار.

وتعتبر علاقات الاعتماد المتبادل فى التجارة الإقليمية مقياسا آخر للتعاون فى الحوض؛ حيث يمكن أن تشجع أو تعرقل التعاون. ولكن لا يوجد اتفاق فى

الأدبيات حول أثر التجارة. ومن ناحية أخرى، هناك قدر كبير من البحوث التى تقول إن علاقات الاعتماد المتبادل الاقتصادية التى تعرف من خلال التجارة يمكن أن تخفف النزاعات العنيفة (Oneal and Russett, 1997; Morrow, 1999; Gartzke, 2003; Bearce, 2003; Gartzke et al., 2001). فالتجارة تعتبر مقياسا للثقة بين الدول، وبالتالى توفر بيئة تساعد على انتعاش التعاون فى مجالات أخرى (Gartzke et al., 2001). ويمكن أن تساعد التجارة على تقليل تكاليف صفقات التعاون (Jervis, 1999). ويرى آخرون أن التجارة تثير الصراعات بين الدول (Barbieri, 20002). ولكن البحوث السابقة التى أجراها Tir and Ackerman (2004: 17) على العوامل المساعدة على ظهور معاهدات الأنهار لم تتوصل إلى أن الاعتماد المتبادل الاقتصادى يزيد مستوى الثقة بين الأطراف الثنائية، ويمهد الطريق للتعاون من خلال معاهدات الأنهار.

الوظيفية الجديدة وتشجيع التعاون

يقول الوظيفيون إن التعاون يتطور عندما تتكامل الدول فى مجالات وظيفية أو فنية محدودة (Deutsch, 1957; Sewell, 1966; Mitrany, 1976). ويركز الوظيفيون الجدد على جهود التكامل الإقليمي، ويعتبرون دور المؤسسات الدولية جوهريا فى صياغة وتطبيق السياسات (Haas, 1964; Caporaso, 1998; McCormick, 1999). فالتعاون على الأمور الفنية يمكن أن يساعد على تحقيق سلام شامل فى الإقليم. وتؤدى الجهود التعاونية فى أحد المجالات الواقعية إلى "انتشار" وتنشيط التعاون فى مجالات أخرى (Haas, 1964). ونظرا لأن عديد من المؤسسات التعاونية على الأنهار الدولية كانت مصممة كجهات تقنية مسئولة عن مسائل تخطيطية وعملية؛ نتوقع أن تستطيع الحجج الوظيفية الجديدة تفسير ظهور التنظيمات المؤسسية التعاونية جيدا (Marty, 2001: 25).

ويرى بعض الدارسين أن التعاون يكون فى أفضل حالاته بين عدد قليل من الدول (Olson, 1965; Ostrom, 1990)، ويمكن أن تكون التحالفات أكثر استمرارا عندما تتضمن عددا قليلا من الأطراف (Just and Netanyahu, 1998: 41). ولكن Barrett يقول إن الأمر لا يتوقف على عدد الدول بالضرورة، بل على طبيعة المشكلة، وفى ذلك يقول: "لا يمكن أن يستمر التعاون الكامل فى إطار معاهدة دولية إذا استطاعت أية دولة أو أى طرف تحقيق مكاسب من عدم الدخول فيها أو تنفيذها" (Barrett, 1999: 521). وقد وجد Epsey and Towfique (2004) فى دراستهما لمعاهدات المياه الثنائية فى الفترة من ١٩٤٤ إلى ١٩٩٨ أنه كلما كان الحوض كبيرا، كلما زاد احتمال التعاون فى صورة معاهدة مياه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاهتمام بنوعية البيئة يمكن أن يصبح إحدى الوظائف المهمة لمؤسسات التعاون حول المياه. فبعض الدول الحوضية قد تكون أكثر اهتماما بالبيئة من غيرها؛ ولذلك نتوقع أن الدول التى تظهر مستوى مرتفعا من القيادة البيئية ستكون أكثر تطلعا للتعاون فى قضايا المياه.

وأخيرا، فإن شروط جودة المياه قد تؤثر على ظهور مؤسسات التعاون. ولكن لا يوجد اتفاق كبير على دور جودة المياه فى التعاون بين الدول. إذ يرى البعض أن الأنهار عابرة الحدود تولد الصراعات على التلوث (Shmueli, 1999). وعلى العكس، يقول Wallensteen and Swain (1997) إنه يوجد حافز قوى للتعاون فى أحواض الأنهار عندما تكون هناك مشكلة جودة. فقد كانت مشاكل تلوث المياه حافزا قويا لإقامة مؤسسات لأحواض الأنهار فى أوروبا (Kliot et al., 2001: 323). وتشير البحوث أيضا إلى أن الدول الغنية قد تكون أكثر رغبة فى معالجة وتمويل مكافحة التلوث، حتى فى الحالات التى لا تبدو فيها أية منفعة مباشرة (Linnerooth, 1990: 643: Shmueli, 1999: 439: Dinar, 2006: 421). فأحواض الأنهار التى تواجه مشاكل خطيرة فى جودة المياه قد تضطر للعثور على منابر

لمعالجة قضايا المياه والعمل مع الجيران[١]. ويعيب تحليلنا عدم تقديم مقياس لوفرة المياه حسب الحوض بسبب عدم وجود بيانات تاريخية موثوق فيها على مستوى الأحواض[٢].

البيانات والأساليب

اعتمدنا فى تحديد المتغير التابع على بيانات التنظيمات المؤسسية التعاونية حول المياه المشتركة؛ حيث قمنا بتحليل ظهور التنظيمات المؤسسية التعاونية حول ٢٤٥ حوضا نهريا فيما بين ١٩٧٥ و٢٠٠٠. فخلال هذا الإطار الزمني، تم اكتشاف ٦٣ من التنظيمات التعاونية[٣]. وتمثل هذه المؤسسات التعاونية اتفاقا متعدد الأطراف يشمل الحوض كله. وبالرغم من أن بعض الأحواض تضم دولتين فقط، إلا أنه ليس من المناسب أن نفترض أن العملية متعددة الأطراف تماثل سلسلة من التنظيمات الثنائية بين الدول داخل الحوض. وبدلا من ذلك، تتبنى الدراسة الحالية سنة حوض النهر كوحدة تحليل، وذلك على عكس معظم الأعمال السابقة عن التعاون، والتى تعتبر معاهدات المياه كمتغير مستقل وتركز على التعاون الثنائي. ومع ذلك، هناك صعوبة تواجه تحليلنا تتمثل فى التباين فى حجم الحوض. فهناك

---

(١) لا شك أن الموقف قد يصبح متأزما جدا لدرجة أن الدول تكون غير قادرة على التعاون، بل ربما تلجأ للعنف أو الصراع.

(٢) ثبت أن الحصول على بيانات تاريخية عن توافر المياه على مستوى الأحواض أمر صعب. وكبديل للبيانات التاريخية، أعددنا مقياسا لتوافر المياه بقسمة بيانات تصريف المياه في ٢٠٠٣ – وهي أكمل مجموعة بيانات متاحة – على إجمالي عدد السكان سنويا في الحوض. وعندما أجرينا النموذج بالمقياس المذكور ثبت أنه غير معنوي.

(٣) نحن نعترف بأن هذا الرقم لا يتسق مع الأرقام الواردة في جدول ١١. ففي بعض الحالات، تكونت عدة مؤسسات في سنة واحدة. وبينما تظهر هذه المؤسسات في جدول ١١ كمؤسسات مستقلة، نجد أنها تعامل كمؤسسة واحدة في هذا التحليل. وقد تكونت بعض الترتيبات المؤسسية حول البحيرات، ولكن لا يوجد لدينا حتى الآن معلومات حول هذه الشئون في تلك التجمعات. وأخيرا، أدت مشاكل توافر البيانات على نطاق واسع إلى الحد من إدخال عدة أحواض نهرية.

أحواض كثيرة، مثل ريو جراند ويوكون، تتكون من دولتين فقط. ومع ذلك توجد أحواض كبيرة. حيث يتمثل أكبر حوضين فى الدانوب والكونغو، إذ يتكونان من ١٧ و١٣ دولة على التوالي. وهذا يفرض تحدى تكوين مقاييس متسقة عبر الأقاليم ذات الأحجام المختلفة. وسنناقش هذه العملية فيما يلي.

وقد استخدمنا متغيرين تابعين فى هذا التحليل. فقد قمنا أولا بتحليل مدى وجود أو غياب تنظيمات مؤسسية تعاونية على أحواض الأنهار المشتركة. وثانيا، استخدمنا مقياسا أكثر دقة يميز بين المستويات المختلفة من عمق التعاون، والتى يمكن أن تظهر على الحدود الحوضية. وهذا المقياس عبارة عن مدى ترتيبى يتكون من ثلاث نقاط تمثل غياب التعاون، ووجود مؤسسات تعاونية ضعيفة، ووجود مؤسسات رسمية عميقة، كما شرحنا سلفا.

أما المتغيرات المستقلة، التى يمكن أن تشجع أو تعرقل ظهور التنظيمات المؤسسية التعاونية على الأنهار الدولية، فقد أخذت من مصادر البيانات المعيارية، ونحاول أن نعكس أساليب التطبيق المستخدمة فى الأدبيات، بالرغم من الحاجة إلى تركيب مؤشر يأخذ فى الحسبان الطبيعة الفريدة لأحواض الأنهار. ونعتمد أحيانا على متوسطات الأحواض أو الانحرافات المعيارية أو المجموع، بالرغم من أن بعض المقاييس تتطلب أساليب تجميع أكثر دقة. وتتحدد أساليب التجميع فى ضوء التوقعات النظرية لذلك المتغير، بالإضافة إلى وحدة التحليل لكل مصدر بيانات.

وتقاس القدرات العسكرية باستخدام الانحراف المعيارى للنفقات العسكرية للحوض. إذ يعتبر الانحراف المعيارى أفضل من المقاييس المحتملة الأخرى، مثل المتوسطات، لأنه يقيس مستوى التماثل عدم التماثل داخل الحوض: فالانحرافات المعيارية العالية تشير إلى زيادة عدم التماثل العسكرى. وكذلك تقاس السيطرة على الحوض فى ضوء النفقات العسكرية. وبدلا من اختيار نقطة تحكمية نعتبر عندها أن الحوض به دولة مسيطرة إقليميا، قدمنا مقياسا للسيطرة المستمرة، يقيس درجة وجود طرف مسيطر، مقارنة بالدول الأخرى المكونة للحوض. وقد حسبنا المتوسط

والانحراف المعيارى للنفقات العسكرية لكل حوض. ثم طرحنا المستوى المتوسط للإنفاق من مستوى إنفاق كل دولة على حدة، ثم قسمنا تلك القيمة على الانحراف المعيارى للحوض. وأخيرا، حددنا القيمة القصوى لهذا المقياس لكل حوض، والذى يمثل درجة الميزة التى تتمتع بها أقوى دولة فى الحوض على الدولة المتوسطة فيه. وقد أخذنا بيانات الإنفاق العسكرى من مجموعة بيانات "العلاقات التبادلية للقدرات المادية القومية للحرب (Correlates of Wars (COW" (v. 3.02) (Singer et al., 1972).

وتعتبر حدة الصراع حدثا ثنائيا أساسا، ومع ذلك، فإن أى صراع نشط بين أعضاء الحوض يمكن أن يكون عائقا أمام التعاون. ونظرا لأن الصراعات الأكثر حدة تكون أكثر صعوبة فى التغلب عليها، سنحدد أقصى مستوى لحدة الصراع الموجود بين أية دولتين فى الحوض؛ حيث تحدد الصراعات باستخدام مجموعة بيانات "العلاقات المتبادلة لنزاعات الدول المسلحة حربيا" (v. 3.1) (Ghosn et al., 2004)، وذلك باستخدام مقياس الحدة الذى أعده Diehl and Goertz (2000).

وتقاس الديموقراطية بالمستوى المتوسط للديموقراطية داخل الحوض، وذلك طبقا لمجموعة بيانات Polity IV (Marshall et al., 2002). وبينما تركز الدراسات الثنائية غالبا على الحد الأدنى للديموقراطية كقيد على تطبيق التقاليد الديموقراطية (Dixon, 1993, 1994)، إلا أن هذا المقياس لا يبدو مناسبا للظروف متعددة الأطراف، لأنه يعاقب الحوض كله لوجود دولة واحدة استبدادية فقط، بغض النظر عن أنماط نظم الدول الأخرى. وبالرغم من أن المقياس لا يزال يوضح الدول الاستبدادية، إلا أنه سيسمح للدول الديموقراطية المتعددة بالتغلب على العقوبة الناتجة عن وجود دولة أو اثنتين استبداديتين.

وتقاس علاقات الاعتماد المتبادل التجارية فى الحوض باستخدام صيغة معدلة من مقياس الاعتماد التجارى المتبادل Oneal and Russett (1997, 1999)؛ حيث نعتمد هنا على بيانات التجارة والناتج المحلى الإجمالى Gleditsch (2002)

ونقيس إجمالى التجارة الثنائية بين كل الدول فى الحوض، مع ضبط ما يزيد عن المجموع الكلى للناتج المحلى الإجمالى للحوض. ويمثل هذا المقياس أهمية التجارة البينية بالنسبة للاقتصاد "الإقليمي" الكلى للحوض، ويعتبر امتدادا منطقيا متعدد الأطراف لمقياس الاعتماد المتبادل الأكثر استخداما. واعتمادا على بيانات التجارة والناتج المحلى الإجمالي، نقيس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى حوض النهر. ويتحقق هذا بقسمة الناتج الاقتصادى الكلى لدول الحوض على إجمالى عدد سكان الحوض.

وتقاس عضوية الحوض فى المنظمات الحكومية الإقليمية بمتوسط عدد المنظمات الحكومية الإقليمية التى تربط الدول فى الحوض. وبينما يمكن أن نعتبر أحواض الأنهار بمثابة أقاليم، إلا أنها لا تمثل الأقاليم الجغرافية التقليدية. فغالبا ما تكون الأنهار معزولة فى جزء واحد فقط من الإقليم، أو تمر بعدة أقاليم. وكذلك فإن مناطق معينة من الحوض قد تتمتع بتشابه كبير فى عضوية المنظمات الحكومية الإقليمية، فى حين أن المناطق التى تقع على الأطراف البعيدة للأحواض قد لا تتشابه كثيرا فى أنماط عضويتها. ويوضح متوسط عدد روابط المنظمات الحكومية الإقليمية بين الدول مدى الترابط على مستوى الحوض من خلال المنظمات الإقليمية.

حيث يشتق هذا المقياس من " أرشيف بيانات الحرب "Correlates of war (COW) الخاصة بالمنظمات الحكومية الإقليمية" (v 2.1) (Pevehouse et al., 2003)، بتطبيق أنماط المنظمات الرسمية بين الحكومية (Volgy et al., 2008). ونفسر هنا التعاون السابق حول الموارد المائية بإدخال عدد المعاهدات المائية التى أبرمت داخل الحوض فى السنوات السابقة. وقد حصلنا على بيانات هذا المقياس من "قاعدة بيانات جامعة ولاية أوريجون لنزاعات المياه العذبة العابرة للحدود ".

وبالإضافة إلى ذلك، سنفسر الأداء البيئى داخل كل حوض؛ حيث يمثل هذا المقياس عدد الدول داخل الحوض، والذى يزيد عن ٨٠ على "مؤشر الأداء البيئي".

ويقيس هذا المؤشر الأداء البيئى الحالى للدولة فى سياق الاستدامة بقياس الأداء على ١٦ دليل للصحة وسلامة النظام البيئى (Esty et al., 2006).

وقد قسنا متوسط مستويات تلوث المياه العضوى (بالكيلوجرامات من الانبعاثات باليوم) عبر الدول داخل كل حوض؛ حيث يمثل هذا المقياس متوسط مستويات التلوث فى الحوض، بالرغم من أن التلوث قد يكون مركزا فى نقاط مختلفة عبر الحوض. وقد أخذنا بيانات هذا المؤشر من "مؤشرات التنمية العالمية" (World Bank, 2008)، ويقاس على مستوى الدولة-السنة. وعندما تمثل البيانات المفقودة مشكلة، فإننا نملأ القيم بأقرب نقطة بيانات.

وأخيرا، أضفنا مقياسين يمثلان أحجام الأحواض. ونظرا لأن الأحواض تختلف كثيرا من حيث الحجم، فقد أدخلنا مقياسا للعدد الكلى للدول داخل الحوض، بالإضافة إلى مؤشر ثنائى للأحواض الثنائية(١).

وقد أجرينا تحليلين منفصلين، ينظر أولهما إلى وجود أو غياب ترتيب مؤسسى تعاوني، يعقبه تحليل لعمق الاتفاقية. ونظرا لأن النموذج الأول يستخدم متغيرا تابعا ثنائيا؛ استخدمنا "النموذج اللوغاريتمى المعياري: logit model Standard". وصححنا الاعتماد الزمنى بإدخال "الشرائح المكعبة: Cubic splines"، (Beck et al., 1998). أما النموذج الثانى الذى يركز على عمق التعاون، فيستخدم صيغة ترتيبية للمتغير التابع، تمثل عدم وجود مؤسسة تعاونية، ووجود مؤسسات تعاونية ضعيفة، ومؤسسات تعاونية عميقة. وفى هذه الحالة يكون النموذج اللوغاريتمى الترتيبى مناسبا أيضا. ومع ذلك، يؤدى النموذج اللوغاريتمى الترتيبى إلى الافتراض المقيد بأن أثر "المتغير المشترك: Covariate" يكون ثابتا عبر الفئات

---

(١) أوضحت الدراسات السابقة أن طول النهر يعتبر مؤشرا هاما على سلوك الصراع والتعاون حول الممرات المائية الدولية. ولكننا لم نختبر أثر طول الأنهار، لأننا نعتبر أنه يشوه عدد الدول في الحوض. فالأنهار الطويلة عادة ما تمر بدول كثيرة، ويعتبر التعاون داخل ذلك الحوض دالة في الاتفاق بين تلك الدول، وليس في طول الحوض ذاته.

(Long, 1997). وهذا يعنى على سبيل المثال أن الديموقراطية يجب أن يكون لها نفس الأثر عندما ننتقل من حالة عدم التعاون إلى التعاون الضعيف، كما فى حالة الانتقال من التعاون الضعيف إلى التعاون العميق. وغالبا ما لا يتحقق هذا الافتراض، مما يؤدى إلى نتائج موضع تساؤل.

ولمعالجة هذا القصور طبقنا تعميما لنموذج لوغاريتمى ترتيبي، مما يسمح بالمرونة فى فرض تناسب التفرد Proportional odds assumption. ويختبر "نموذج تناسب التفرد الجزئى غير المقيد (UPP) "Unconstrained partial proportional odds model فرض تناسب التفرد بصورة مستقلة لكل متغير مشترك، ويؤدى إلى آثار ثابتة عبر الفئات عندما يتحقق فرض تناسب التفرد، بينما يؤدى إلى انحرافات عن التناسبية عندما لا يتحقق الفرض (Jones and Westerland, 2006). فإذا تحقق هذا الفرض بصورة عامة، يتقلص النموذج إلى نموذج لوغاريتمى ترتيبى معياري. ويقدم هذا النموذج نظرة على العوامل التى تشجع أو تعرقل التعاون، بينما تسمح للعوامل المختلفة بأن يكون لها تأثيرات مختلفة على أشكال التعاون الضعيفة والعميقة.

النتائج والمناقشة

ما العوامل التى تشجع أو تعرقل الاتفاقيات التعاونية التى تتكون على الأنهار الدولية؟ يوضح التحليل الإحصائى مجموعة من العوامل التى تؤثر على احتمال ظهور المؤسسات التعاونية فى أحواض المياه المشتركة. ويحتوى الجدولان (١٢) و(١٣) على نتائج التحليل الإحصائي. حيث يعرض جدول (١٢) التحليلات مستخدما المتغير التابع الأول: وجود أية مؤسسة تعاونية. أما فى جدول (١٣)، فقد عرضنا تحليلا أكثر تفصيلا، باستخدام المتغير التابع الثانى الذى يميز بين مستويات التعاون، أو عمق الترتيب المؤسسي. حيث تؤكد النتائج عناصر الحجج الواقعية والليبرالية والوظيفية.

ظهور المؤسسة التعاونية

عندما نركز على آفاق ظهور مؤسسات تعاونية، نجد أن العوامل الواقعية يبدو أنها تؤثر على ظهور مؤسسات حوضية تعاونية، ولكنها ليست بالأسلوب المتوقع تماما. ولا يبدو أن الاهتمامات الأمنية المباشرة تمنع تكوين مؤسسات تعاونية: فلا يبدو أن الصراعات الدائرة في حوض النهر تمنع التعاون. وهذا يؤيد الدراسة الحديثة التي أجراها Tir and Ackerman (2008: 20)، والتي وجدت أن الصراعات المسلحة لا تؤثر على ظهور معاهدات المياه في أحواض الأنهار، مما يشير إلى أن الصراع "يمارس تأثيرا متناقضا في نفس الوقت: فهو يخلق عدم الثقة، بينما يشجع على التعاون بتوضيح عدم جدوى استخدام القوة". وبالرغم من عدم الأهمية الظاهرة للاهتمامات الأمنية المباشرة، فإننا نجد أن زيادة عدم تماثل القوة داخل الحوض قد تؤدي إلى زيادة احتمال إبرام اتفاقية تعاون. ويشير هذا إلى أن الأحواض التي تتصف بتوزيع أكثر انتظاما للقوة تكون أقل قدرة على تكوين تنظيمات تعاونية، وقد يرجع ذلك إلى القلق من أن المكاسب غير المتساوية من التعاون قد تتحول إلى مزايا في القوة. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الأحواض التي تعاني زيادة عدم التماثل العسكري تبدو أكثر ميلا لتكوين مؤسسات تعاونية؛ إما لأن الدول الأقوى قادرة على فرض الاتفاقيات على الدول الأضعف، أو لأن توزيع القوى يجعل المكاسب غير المتساوية من التعاون لا تؤثر على التوزيع العام للقوة داخل الحوض. وتصبح هذه النتيجة أكثر وضوحا عندما ننظر إلى درجة تمثيل الدولة الأقوى في الحوض لقوة مسيطرة إقليميا على الحوض. واتساقا مع البحوث السابقة التي تشير إلى الدور المركزي الذي تلعبه الدولة المسيطرة في تشجيع التعاون (Le Marquand, 1977; Lowi, 1993; Elhance, 1999; Marty, 2001)، وجدنا أن الدول القوية يبدو أن لها تأثيرا كبيرا على تكوين المنظمات التعاونية: فمع زيادة المسافة بين أقوى دولة في الحوض والقوة المتوسطة فيه، يصبح التعاون أكثر احتمالا. واتساقا مع النتائج المتعلقة بتوزيع القوة في الحوض، تشير هذه

النتيجة إلى أن الدول القوية يمكن أن تجبر الدول الضعيفة على الانضمام إلى المؤسسات التعاونية، مما يعكس مصالح القوة المسيطرة غالبا.

ولكن الحجج الليبرالية الجديدة لا تجد ما يدعمها فى تفسير وجود مؤسسات حوضية تعاونية. فعلى عكس التوقعات، لا يبدو أن الأحواض الأكثر ديموقراطية أكثر ميلا لتكوين تنظيمات تعاونية، بالمقارنة بالأحواض الأقل مستوى فى الديموقراطية. وتعتبر هذه النتيجة مدهشة، بالرغم من أنها قد تشير إلى أن تكوين المؤسسات التعاونية يكون مدفوعا بقضايا معينة؛ حيث تظهر المنظمات الحوضية لمعالجة الاحتياجات الخاصة بالحوض، بغض النظر عن تمسكها بالتقاليد الديموقراطية.

وهناك مؤشران للتعاون السابق يؤديان إلى نتائج متناقضة: فبينما يبدو أن الأحواض التى تظهر بها معاهدات سابقة تتعلق بالمياه تكون أكثر ميلا لتكوين مؤسسات تعاونية، ووجود مستويات أعلى من التعاون، تتضح من خلال روابط المنظمات الحكومية الإقليمية، نجد أنه يبدو فى الواقع أنها تعرقل تكوين المؤسسات التعاونية. وهذه النتيجة مناقضة للمنطق، فغالبا ما يعتقد أن التعاون يؤدى لمزيد من التعاون، خاصة عندما تحقق الدول آليات رسمية للتعاون. ومع ذلك، وكما سنرى لاحقا، يبدو أن هذه النتيجة غير المنطقية نتجت عن تجميع مستويات التعاون، حيث أن المؤسسات التعاونية الضعيفة تنتشر بما يقرب من ضعف المؤسسات التعاونية الرسمية القوية.

ومن المدهش أنه لا يبدو للعوامل الاقتصادية تأثير على تكوين المؤسسات التعاونية. فلا يبدو أن مستوى ثراء الحوض، ولا علاقات الاعتماد المتبادل التجارى داخل الحوض، تشجع على تكوين مؤسسات تعاونية بين دول الحوض. ولا يبدو أن الأحواض الثرية أكثر ميلا لتكوين المؤسسات التعاونية، مقارنة بالأحواض الفقيرة، بالرغم من ارتفاع قدرتها الاقتصادية على القيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأحواض التى تتصف بانخفاض علاقات الاعتماد المتبادل ليست أقل ميلا لتكوين الاتفاقيات التعاونية، مقارنة بتلك التى تتصف

بارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل الاقتصادى بينها، والذى يقاس بالتجارة المشتركة بين دول الحوض. وتشير هاتان النتيجتان معا إلى أن المصالح الاقتصادية ليست عوامل دافعة إلى تكوين تعاون على مستوى الأحواض. وهذا يؤيد البحوث السابقة التى توصلت إلى أن الثروة لم تلعب دورا فى إبرام معاهدات المياه، وكان للتجارة المشتركة أثر ضعيف على إبرام المعاهدات (Espey and Towfique, 2004).

	نموذج ١ (معامل الخطأ المعياري)	نموذج ٢ (معامل الخطأ المعياري)
تناسق القدرة	$8.41 \times 10^{-9**}$ (4.19×10^{-9})	$8.01 \times 10^{-9**}$ (4.00×10^{-9})
درجة التناغم	2.101^{**} (0.647)	2.135^{**} (0.628)
حدة النزاع	-0.005 (0.007)	-0.006 (0.007)
الديموقراطية	0.061 (0.041)	0.055 (0.044)
درجة الاعتماد المتبادل	-1.79×10^{7} (2.84×10^{7})	-1.85×10^{7} (2.79×10^{7})
عضوية المنظمات الإقليمية	-0.105^{*} (0.054)	-0.113^{**} (0.051)
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى	4.26×10^{-5} (5.48×10^{-5})	5.04×10^{-5} (5.36×10^{-5})
معاهدات المياه السابقة	0.051^{*} (0.026)	0.055^{*} (0.027)
القيادة البيئية	-0.33^{*} (0.200)	-0.441^{**} (0.207)

الأحواض متعددة الأطراف	-3.36×10^{-7} (2.18×10^{-7})	$-4.20 \times 10^{-7*}$ (2.25×10^{-7})
الأحواض الثنائية	-0.262* (0.137)	-0.253* (0.133)
أوربا	-1.811** (0.453)	-1.729** (0.455)
قيمة ثابتة	-	0.461 (0.364)
قيمة ن	-4.825** (0.749)	-4.959** (0.797)
قيمة س^{٢}	5,703 140.67**	5,703 155.88**

جدول (١٢) الانحدار اللوجيستى logistic Regression للتنظيمات المؤسسية التعاونية فى أحواض الأنهار الدولية.

الرمز * يعنى أن قيمة المعامل p أقل من أو تساوى ٠,١، أما الرمز ** فيعنى أن قيمة المعامل أقل من أو تساوى ٠,٥، والشرائح المكعبة غير مدرجة فى الجدول

وأخيرا، عندما نعود للفروض الوظيفية نجد أن التعاون يصبح أكثر صعوبة فى الأحواض الكبيرة متعددة الدول، بالرغم من أن الأحواض الثنائية التى تحوى دولتين فقط يقل احتمال تكوينها لمؤسسات تعاونية. فكل دولة إضافية فى الحوض تجعل احتمال قيام مؤسسة يقل بنسبة ٣٠%، بينما الأحواض ذات الدولتين فقط يقل احتمال أن تتكون مؤسسات تعاونية فيها بحوالى ست مرات. وتتسق هذه النتيجة مع القول بأنه بينما يكون التنسيق والتعاون الرسمى مطلوبا بدرجة أكبر فى المجموعات الكبيرة، نجد أنه يصبح أكثر صعوبة مع تزايد حجم المجموعة، فالأحواض الثنائية تستطيع الاعتماد على التعاون غير الرسمى ببساطة، لأنه يكون

من السهل تنسيق السياسات وفرض العقاب المباشر على التقصير، لأن التفاعلات تأخذ شكلا متكررا يعرف اصطلاحا باسم "معضلة السجناء Prisoners' Dilemma" (Axelrod, 1980, 1984; Axelrod and Keohane, 1985). ففى مثل هذه الأحواض يكون التعاون غير الرسمى فى صالح الطرفين بصفة عامة. أما فى الأحواض الكبيرة، فإن التعاون يكون فى أضعف صورة نتيجة لجوء كل طرف إلى "استنزاف الموارد المشتركة Tragedy of the Commons". وذلك لأن كبر حجم الحوض يصعب عملية تحديد من أساء فى استخدام الموارد المشاع، ولأن التقصير الانتقامى الممكن فى حالة السباق الثنائى يتسبب فى عقاب الجميع (Axelrod and Keohane, 1985)، مما يجعل التعاون الرسمى أكثر إلحاحا وأكثر صعوبة أيضا. وبدلا من ذلك، يجب تحديد قواعد التعاون الرسمية بالإضافة إلى عقوبات التقصير.

وعلى عكس التوقعات، وجدنا أن الأحواض التى تشمل دولا معروفة بارتفاع مستوى حمايتها للبيئة يقل فيها احتمال تكوين مؤسسات تعاونية، مقارنة بتلك التى لا تتصف بالقيادة البيئية. وكذلك فإن ارتفاع مستوى تلوث المياه يبدو أنه لا يؤثر كثيرا على تكوين المؤسسات التعاونية. وبالرغم من أن الوظيفية ترى أن التعاون يظهر استجابة لمشاكل معينة تواجه الأحواض المختلفة، يبدو أن تحليلنا لم يستطع التوصل إلى هذه التأثيرات، لأننا لم نتعرف على المشكلة السائدة التى تواجه كل حوض على حدة، وكل نهر على حدة، سواء كانت مشكلة ندرة مياه، أو تلوث، أو إدارة. وقد افترضنا (من خلال متغيراتنا) أن العوامل البيئية تدفع للتعاون الوظيفي. ويحتمل أن تستجيب الأحواض لمشاكل التحكم المختلفة بصور مختلفة أيضا، بناء على كل من طبيعة المشكلة وتركيب الحوض ذاته. ويبدو أن تحليلنا فى الوقت الحالى غير قادر على تحديد وتفسير قضايا التحكم السائدة التى تواجه كل حوض على حدة.

وبصفة عامة، فإن النموذج العام الذى يختبر وجود أو غياب التعاون فى أحواض الأنهار يرسم صورة مشوشة. فهو يشير إلى زيادة احتمال حدوث التعاون

فى الأحواض متعددة الوحدات الصغيرة، ذات القدرات غير المتماثلة، والتى بها دولة قوية مسيطرة إقليميا ذات قوة متزايدة. ومع ذلك، هناك عدد من العلاقات الملحوظة فى النموذج ليس لها معنى. فالقيادة البيئية التى تمارسها الدول تعرقل التعاون، وتلوث المياه لا يبدو له أثر ملحوظ على التعاون. وكذلك، فإن التعاون السابق يشجع ويعرقل التعاون مستقبلا فى آن واحد – والتعاون الرسمى الكبير يبدو أنه يعرقل ظهور المؤسسات التعاونية، بينما المعاهدات الأقل رسمية تشجع المؤسسات التعاونية.

تصنيف التعاون

نعيد هنا دراسة هذه العلاقات بمجموعة ثانية من النماذج، ولا نركز على وجود أو غياب التنظيمات المؤسسية التعاونية فى حوض نهر دولي، بل نركز على عمق التعاون الذى يتصف بالترتيب المؤسسي؛ حيث يقدر هذا النموذج الترتيبى أثر المتغيرات فى الانتقال من فئة منخفضة من عمق التعاون إلى فئة مرتفعة من عمق التعاون. ومع ذلك، فإنه بدلا من افتراض أن تأثيرات كل متغير يظل كما هو للدخول فى أية فئة، يسمح هذا النموذج للمتغيرات بأن يكون لها تأثير مختلف حسب فئات المتغير التابع. فيمكن أن نجد أن نفس العنصر يشجع التعاون الضعيف بينما يقلل احتمال الأشكال الأعمق من التعاون. وفى الواقع، نجد أن الأمر كذلك فى بعض الحالات. ويعرض جدول (١٣) نتائج نموذج الأفضلية التناسبية الجزئية.

ويحتوى جدول (١٣) على نموذجين: ويتمثل الفرق الوحيد بين النموذجين ٣ و ٤ فى وجود متغير صورى لضبط مستويات التعاون المرتفعة داخل أوروبا نتيجة للتكامل الأوروبي. وفى ضوء معنوية هذا المتغير، سنركز أساسا على تفسير النموذج ٤، لأنه يبدو أن عدم الضبط للأحواض الأوروبية يخفى بعض التفاصيل عبر مستويات التعاون، لأن الأحواض الأوروبية تمثل ٥٠% من كل الاتفاقيات الضعيفة الواردة فى التحليل، مع ١١% فقط من الاتفاقيات العميقة.

وفى حالات عديدة نجد أن أثر متغيرات معينة يعكس اتجاهه عند الانتقال إلى التعاون الأعمق. فهنا أيضا نجد أن زيادة عدم التماثل فى قدرات الحوض يشجع على ظهور مؤسسات أعمق. وفى نفس الوقت، نرى أن زيادة درجات السيطرة داخل الحوض تشجع على تكوين اتفاقيات ضعيفة، بينما تحول دون تكوين مؤسسات عميقة. وهكذا فليس من المدهش .الخروج بأن وجود الدولة المسيطرة يؤدى إلى تشجيع وتعطيل التعاون فى نفس الوقت يجب ألا يكون أمرا مدهشا. فبالرغم من أن البحوث السابقة تشير إلى أهمية وجود الدولة المسيطرة فى تكوين الاتفاقيات (Le Marquand, 1977; Lowi, 1993; Elhance, 1999; Mary, 2001)، نجد أن أية اتفاقية مؤسسية تفرضها الدولة المسيطرة ستكون ذات دلالة فى أولويات تلك الدولة. ومن المحتمل أيضا أن يكون قيام ترتيب تعاونى "ضد" مصالح الدولة المسيطرة على الحوض، إذا كانت تلك الدولة هى المستفيد الوحيد من الوضع القائم. ويشير هذا إلى زيادة احتمال حدوث التعاون العميق فى ظل ظروف عدم التماثل العسكري، ولكن عندما لا يكون هناك دولة واحدة مسيطرة بصورة واضحة.

	نموذج ٣		نموذج ٤	
	معامل الخطأ المعياري	الانحراف عن التحرك نحو التعاون العميق	معامل الخطأ المعياري	الانحراف عن التحرك نحو التعاون العميق
تناسق القدرة	$6.69 \times 10^{-9*}$ (4.04×10^{-9})	$1.66 \times 10^{-8**}$ (6.12×10^{-9})	5.68×10^{-9} (3.94×10^{-9})	$5.67 \times 10^{-8**}$ (1.27×10^{-8})
درجة التناغم	2.363^{**} (0.627)	-2.910^{**} (0.98)	2.641^{**} (0.695)	-5.047^{**} (1.389)

حدة النزاع	-0.005 (0.005)	-	-0.005 (0.005)	-0.031** (0.013)
الديموقراطية	0.085** (0.038)	-0.207** (0.069)	0.080** (0.040)	-0.477** (0.136)
درجة الاعتماد المتبادل	-1.06×10^{7} (2.07×10^{7})	-	-1.46×10^{7} (2.15×10^{7})	-
عضوية لمنظمات الإقليمية	-0.132** (0.056)	0.287** (0.127)	-0.161** (0.058)	1.165** (0.256)
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى	0.00004 (0.00005)	0.0002** (0.00008)	0.00005 (0.00005)	-
معاهدات المياه السابقة	0.048* (0.028)	-	0.057** (0.029)	-
القيادة البيئية	-0.384** (0.187)	-	-0.454** (0.198)	2.806** (0.656)
الأحواض متعددة الأطراف	-3.27×10^{-7} (2.18×10^{-7})	-	-4.08×10^{-7}* (2.34×10^{-7})	-
الأحواض الثنائية	-0.308** (0.150)	0.625** (0.184)	-0.368** (0.157)	0.740** (0.232)
أوربا	-1.809** (0.432)	-4.206** (1.287)	-1.675** (0.430)	-5.457** (1.584)
نقطة القطع ١	-	-	0.500 (0.327)	-6.419** (1.544)

نقطع القطع ٢	-4.978** (0.630)		-5.175** (0.659)	
قيمة ن	-7.514** (1.036)		-8.464** (1.416)	
قيمة س٢	5,703 89.79**		5,703 98.72**	

جدول (١٣) الانحدار اللوجيستى logistic Regression للتنظيمات المؤسسية التعاونية فى أحواض الأنهار الدولية.

الرمز * يعنى أن قيمة المعامل p أقل من أو تساوى ٠,١، أما الرمز ** فيعنى أن قيمة المعامل أقل من أو تساوى ٠,٠٥.

ويضيف الأثر السلبى لحدة الصراع على المؤسسات العميقة تأكيدا للحجة الواقعية العامة. فعندما يصبح الصراع بين أعضاء الحوض أكثر حدة، تزيد صعوبة تكوين مؤسسات عميقة، بالرغم من أن الصراع القائم يبدو أنه لا يؤثر على تنظيمات التعاون الضعيفة. ويبدو هذا منطقيا، لأنه يجب حل القضايا الأمنية قبل تكوين تنظيمات دائمة ملزمة، بينما يمكن اتخاذ الإجراءات التعاونية المؤقتة الأقل إلزاما حتى خلال أوقات الصراع.

والشيء الطريف هنا هو أثر العوامل الليبرالية على مختلف مستويات عمق التعاون. فهنا نجد أن المستويات المرتفعة من الديموقراطية تشجع على تكوين مؤسسات أحواض الأنهار الضعيفة فقط، ويبدو أنها تقلل احتمال تكوين تنظيمات مؤسسية عميقة. وهنا تظهر عدة تفسيرات محتملة. فأولا، قد لا تكون الديموقراطية بمفردها قادرة على تكوين مؤسسات تعاونية رسمية عميقة. فهناك عوامل إضافية لم نتناولها فى هذه الدراسة، مثل المساندة المالية من المانحين، يمكن أن تكون ضرورية لدفع الدول نحو تنظيمات تعاونية دائمة. وعلى العكس، فإن الأحواض

التى تتمتع بديموقراطية كبيرة قد لا تحتاج إلى مؤسسات تعاونية أعمق، لأن التعاون الضعيف قد يكفيها. ونظرا لأن الديموقراطية تمارس على المستويات المحلية للصالح العام، ونظرا لأنها تكون المزيد من المنظمات الإقليمية بصفة عامة؛ يمكن أن تتناول الدول الديموقراطية القضايا المتعلقة بالمياه من خلال مسارات أخرى للتعاون الإقليمي، بحيث تتجنب الحاجة إلى تكوين المزيد من البنى التنظيمية التعاونية العميقة.

وكذلك نجد على الجبهة الليبرالية أن هناك انعكاسا فى أثر المنظمات الحكومية الإقليمية عندما ننظر إلى مستويات التعاون المختلفة. وقد ذكرنا سلفا أن العلاقة التى تبدو سالبة بين روابط المنظمات الحكومية الإقليمية وتعاون دول الحوض تعتبر محيرة جدا.

إلا أن هذا له معنى فى هذا الإطار. فالمنظمات الحكومية الإقليمية عبارة عن مؤسسات رسمية تشترك فى الكثير من الصفات مع المؤسسات التعاونية العميقة – مثل المقار الرئيسة الدائمة، والعمل طوال الوقت، والتمويل المستقل، وغير ذلك. ويبدو أن الأحواض التى تتمتع بارتفاع معدلات روابط المنظمات الحكومية الإقليمية تفضل هذا النوع من التعاون على الأشكال الضعيفة الأقل رسمية، وهذا ما يبدو واضحا فى النموذجين ٣ و٤، الذين يشملان الارتباط السلبى مع تكوين المؤسسات الأقل رسمية. وفى الواقع، نجد لكل منظمة حكومية إقليمية إضافية تربط الدول المتوسطة بالحوض، أن احتمال قيام الحوض بتكوين مؤسسة تعاونية عميقة يزيد بحوالى ٣,٢ مرة، فى خين يقل احتمال تكوينه لمؤسسة تعاون ضعيفة بحوالى ١٧%. ويبدو أن الدول تصبح معتادة على نوع معين من التعاون وتكرره بدلا من المخاطرة بتطبيق نوع غير مألوف. وفى هذا الإطار يمكن أن يكون التعاون معتمدا على المسار؛ حيث تختار الأحواض مستوى معينا من التعاون ثم تكرره فى ضوء فعاليته السابقة.

هناك بعض التأييد للحجة الوظيفية؛ حيث اتضح أن التعاون السابق فى مسائل المياه يشجع على تكوين تنظيمات تعاونية بصفة عامة. فبالنسبة لتوقيع كل معاهدة إضافية تتعلق بكمية أو نوعية المياه، يزيد احتمال وصول الحوض إلى مستوى أعلى من التعاون بحوالى ٦%. ويشير هذا إلى وجود تشابك أو أثر تراكمى للتعاون، وارتباط بين الجهود التعاونية التى تتم من خلال المعاهدات والتعاون المحقق من خلال التنظيمات المؤسسية. ومن الطريف أن الأحواض التى بها قادة بيئيون تفضل التنظيمات الأكثر رسمية على التنظيمات الضعيفة. فبالنسبة لكل دولة تحرز حوالى ٨٠ نقطة على مؤشر حماية البيئة، يقل احتمال قيام الحوض بتكوين مؤسسة ضعيفة بنسبة ٥٧%، ويزيد احتمال تكوينه لمؤسسة أعمق بحوالى ١٦ مرة. وهنا يبدو أن الأحواض التى بها قادة بيئيون تفضل البنى التنظيمية القادرة على الآليات التنظيمية الدقيقة لتحسين معالجة مأساة استنزاف الموارد المشاع التى تفرضها المياه المشتركة.

وأخيرا، فإنه بالرغم من أنه يبدو أن الأحواض ذات الدولتين تتجنب أى نوع من الاتفاقيات الرسمية، وتعتمد بدلا من ذلك على التعاون غير المركزي، يبدو أن الدول الكبيرة تفضل تكوين اتفاقيات أكثر رسمية وعمقا. ويشير هذا إلى أن الدول لا تعتبر المؤسسات الضعيفة مناسبة للتعامل مع مشاكل التحكم الكامنة فى تشجيع التنسيق داخل الأحواض الكبيرة. وفى الواقع، لا يبدو أن الدول ذات الأحواض الثنائية تحتاج لمؤسسات تعاونية للتحكم فى أحواضها، بينما يبدو أن الأحواض المعقدة تفضل التنظيمات التعاونية الأكثر رسمية، والتى تكون أكثر قدرة على تشجيع وتوسيع التنسيق متعدد الأطراف.

الاستنتاجات

تفرض الأنهار المشتركة تحديا على التعاون؛ نظرا لكونها موارد مشتركة. ومع ذلك، يعتبر التعاون ضروريا إذا أرادت الدول تحقيق الاستفادة القصوى من

النهر، وأن تحل المشاكل الناجمة عن الإفراط فى استغلال الموارد. وقد أجرى الباحثون والممارسون قدرا كبيرا من البحوث لدراسة المياه كمصدر للصراع السياسى وكوسيلة للتعاون بين الدول. ويقوم هذا البحث بدراسة متلازمات التنظيمات المؤسسية التعاونية المتعلقة بالأنهار الدولية. ونظرا لأن هذه المؤسسات التعاونية إقليمية بطبيعتها؛ فإنه يمكن اعتبارها مكونا أو جانبا من النظام العالمى الأوسع.

وتشير نتائج هذا التحليل إلى أنه لا يوجد منظور نظرى واحد (الواقعية الجديدة أو المؤسسية الجديدة أو الوظيفية الجديدة) يستطيع تفسير تكوين التنظيمات المؤسسية التعاونية فى أحواض الأنهار الدولية بصورة كاملة، بالرغم من أن كلا منها له إسهاماته الهامة. وبصفة عامة، يزيد احتمال ظهور تنظيمات مؤسسية تعاونية فى الأحواض ذات الأعداد الكبيرة من الدول، والأحواض التى بها عدم تماثل فى القدرات العسكرية، والأحواض التى تحتوى على دول ديموقراطية مسيطرة. ومن النتائج الهامة جدا أن عمق التعاون لا يبدو أنه يتقدم بصورة تصاعدية. ولا يبدو أن التنظيمات المؤسسية العميقة تتكون لنفس أسباب التنظيمات الضعيفة. ويبدو أن الأحواض المعتادة على البنى التنظيمية التعاونية الأكثر رسمية، والتى لديها قدرات اقتصادية كافية، تفضل تكوين مؤسسات رسمية ملزمة، بينما الأحواض التى تفتقر إلى الخبرة أو الموارد تكون تنظيمات مؤسسية أقل شدة.

وهناك حاجة لمزيد من البحث لمعالجة محددات هذه الدراسة. ويجب أن تتناول هذه الدراسات الحجج البنيوية، مثل دور المنظمات غير الحكومية، ومجموعات المانحين، والمنظمات الدولية، فى تشجيع المؤسسات التعاونية. ولا بد من بذل الجهود لإعداد مقياس قوى لتوافر المياه عبر الزمن فى أحواض الأنهار لتحسين فهم دورها فى تشجيع أو تعطيل التعاون. وأخيرا، فإن المسائل المتعلقة بالتصميم المؤسسى لهذه المؤسسات التعاونية وفعاليتها تعتبر جديرة باهتمام الباحثين.

مراجع الفصل الخامس

Abbott, Kenneth W., and Duncan Snidal. 1998. "Why States Act through Formal International Organizations." *Journal of Conflict Resolution* 52:3–32.

Axelrod, Robert. 1980. "Effective Choice in the Prisoner's Dilemma." *Journal of Conflict Resolution* 24:3–35.

Axelrod, Robert. 1984. *The Evolution of Cooperation*. New York: Basic Books.

Axelrod, Robert, and Robert O. Keohane. 1985. "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions". *World Politics* 38:226–54.

Bakker, Marloes H. N. 2006. *Transboundary River Floods: Vulnerability of Continents, International River basins, and Countries*. PhD Dissertation: Oregon State University.

Baldwin, David A. 1993. *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate*. New York: Columbia University Press.

Barbieri, Katherine. 2002. *The Liberal Illusion: Does Trade Promote Peace?* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Barreira, Ana. 2006. "Water Governance at the European Union." *Journal of Contemporary Water Research and Education* 135:80–5.

Barrett, Scott. 1999. "A Theory of Full International Cooperation." *Journal of Theoretical Politics* 11:519–41.

Bearce, David H. 2003. "Grasping the Commercial Institutional Peace." *International Studies Quarterly* 47:347–70.

Beck, Nathaniel, Jonathan Katz, and Richard Tucker. 1998. "Taking Time Seriously: Time-Series–Cross-Section Analysis with a Binary Dependent Variable." *American Journal of Political Science* 42:1260–88.

Benvenisti, Eyal. 1996. "Collective Action in the Utilization of Shared Freshwater: The Challenges of International Freshwater Law." *American Journal of International Law* 90:384–415.

Bernauer, Thomas. 1995. "The International Financing of Environmental Protection: Lessons from Efforts to Protect River Rhine against Chloride Pollution." *Environmental Politics* 4:369–90.

Bernauer, Thomas. 1997. "Managing International Rivers." In Oran R. Young (ed.) *Global Governance: Drawing Insights from the Environmental Experience*. Cambridge, MA: MIT Press, pp. 155–96.

Blatter, Joachim. 2001. "Lessons from Lake Constance: Ideas, Institutions and Advocacy Coalitions." In Joachim Blatter and Helen Ingram (eds.) *Reflections on Water: New Approaches to Transboundary Conflicts and Cooperation*. Cambridge, MA: MIT Press, pp. 89–122.

Butts, Kent. 1997. "The Strategic Importance of Water." *Parameters* 27:65–83.

Caporaso, Jareo. 1998. "Regional Integration Theory: Understanding Our Past and Anticipating Our Future." *Journal of European Public Policy* 5:1–16.

Conca, Ken. 2005. *Governing Water: Contentious Transitional Politics and Global Institution Building*. Cambridge, MA: MIT Press.

Conca, Ken, Fengshi Wu, and Ciqi Mei. 2006. "Global Regime Formation or Complex Institution Building? The Principled Content of International River Agreements." *International Studies Quarterly* 50:263–85.

Congleton, Roger D. 1992. "Political Institutions and Pollution Control." *Review of Economics and Statistics* 74:412–21.

Cooley, John. 1984. "The War over Water." *Foreign Policy* 54:3–26.

Deutsch, Karl, Sydney A. Burrell, Robert A. Kann. 1957. *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience*. Princeton: Princeton University Press.

Diehl, Paul F., and Gary Goertz. 2000. *War and Peace in International Rivalry*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

DiMento, Joseph. 2001. "Black Sea Environmental Management: Prospects for New Paradigms in Transitional Context." In Joachim Blatter and Helen Ingram (eds.) *Reflections on Water: New Approaches to Transboundary Conflicts and Cooperation*. Cambridge, MA: MIT Press, pp. 239–66.

Dinar, Shlomi. 2006. "Assessing Side-Payment and Cost-Sharing Patterns in International Water Agreements: The Geographic and Economic Connection." *Political Geography* 25:412–37.

Dinar, Shlomi, and Ariel Dinar. 2003. "Recent Developments in the Literature on Conflict Negotiation and Cooperation over Shared International Fresh Waters." *Natural Resources Journal* 43:1217–87.

Dixon, William J. 1993. "Democracy and the Management of Interstate Conflict." *Journal of Conflict Resolution* 37:42–68.

Dixon, William J. 1994. "Democracy and the Peaceful Settlement of International Conflict." *American Political Science Review* 88:14–32.

Dowdeswell, Elizabeth. 1998. "Where Peaceful Waters Flow." *Water International* 23:3–16.

Duda, Alfred M., and David LaRoche. 1997. "Sustainable Development of International Waters and Their Basins: Implementing the GEF Operational Strategy." *International Journal Water Resources Development* 13:383–402.

Dupont, Alan. 1998. *The Environment and Security in Pacific Asia*. Oxford: Oxford University Press.

Elhance, Arun P. 1999. *Hydropolitics in the Third World: Conflict and Cooperation in International River Basins*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

Espey, Molly, and Basman Towfique. 2004. "International Bilateral Water Treaty Formation." *Water Resources Research* 40:1–8.

Esty, Daniel C., Marc A. Levy, Tanja Srebotnjak, Alexander de Sherbinin, Christine H. Kim, and Bridget Anderson. 2006. *Pilot 2006 Environmental Performance Index*. New Haven: Yale Center for Environmental Law & Policy. Availabe at www.yale.edu/epi.

Falkenmark, Malin. 1990. "Global Water Issue Confronting Humanity." *Journal of Peace Research* 27:177–90.

Fischhendler, Itay, and Eran Feitelson. 2003. "Spatial Adjustment as a Mechanism for Resolving River Basin Conflicts: The US–Mexico Case." *Political Geography* 22:557–83.

Frey, Frederick. 1993. "The Political Context of Conflict and Cooperation over International River Basins." *Water International* 18:54–68.

Furlong, Kathryn, Nils Petter Gleditsch, and Havard Hegre. 2006. "Geographic Opportunities and Neomalthusian Willingness: Boundaries, Shared Rivers, and Conflict." *International Interactions* 32:79–108.

Gartzke, Erik A., Quan Li, and Charles R. Boehmer. 2001. "Investing in the Peace: Economic Interdependence and International Conflict." *International Organization* 55:391–431.

Gartzke, Erik A. 2003. "The Classical Liberals Were Just Lucky: A Few Thoughts on Interdependence and Peace." In Edward D. Mansfield and Brian M. Pollins (eds.) *Economic Interdependence and International Conflict: New Perspectives on an Enduring Debate*. Ann Arbor: University of Michigan Press, pp. 96–110.

Gates, Scott, Nils Petter Gleditsch, and Eric Neumayer. 2003. "Environmental Commitment, Democracy, and Inequality." Background paper for World Development Report (2003). Washington, DC: World Bank.

Gerlak, Andrea K. 2004a. "One Basin at a Time: The Global Environment Facility and Governance of Transboundary Waters." *Global Environmental Politics* 4:108–41.

Gerlak, Andrea K. 2004b. "Strengthening River Basin Institutions: The Global Environment Facility and the Danube River Basin." *Water Resources Research* 40:1–10.

Gerlak, Andrea K. 2007. "Regional Water Governance and Institutional Arrangements around Transboundary Waters." Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association (February/March, Chicago).

Ghosn, Faten, Glenn Palmer, and Stuart A. Bremer. 2004. "The MID3 Data Set, 1993–2001: Procedures, Coding Rules, and Description." *Conflict Management and Peace Science* 21:133–54.

Gilpin, Robert. 1981. *War and Change in World Politics*. Princeton: Princeton University Press.

Giordano, Meredith A., Mark F. Giordano, and Aaron T. Wolf. 2005. "International Resource Conflict and Mitigation." *Journal of Peace Research* 42:47–65.

Gleditsch, Nils Petter, and Havard Hegre. 2000. "Shared Rivers and Interstate Conflict." *Political Geography* 19:971–96.

Gleditsch, Nils Petter, Kathryn Furlong, Havard Hegre, Bethany Lacina, and Taylor Owen. 2006. "Conflicts over Shared Rivers: Resource Scarcity or Fuzzy Boundaries." *Political Geography* 25:361–82.

Gleditsch, Kristian S. 2002. "Expanded Trade and GDP Data." *Journal of Conflict Resolution* 46:712–24.

Gleick, Peter. 1993. "Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security." *International Security* 18:79–112.

Global Environment Facility (GEF). 2008. *International Waters*. Available at http://www.gefweb.org/Projects/Focal_Areas/iw/iw.html.

Global Water Partnership. 2000. *Towards Water Security: A Framework for Action*. Stockholm, Sweden: Global Water Partnership.

Grieco, Joseph M. 1988. "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism." *International Organization* 42:485–507.

Grey, David, and Claudia W. Sadoff. 2007. "Sink or Swim? Water Security for Growth and Development." *Water Policy* 9:545–71.

Haas, Ernest B. 1964. *Beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization*. Stanford: Stanford University Press.

Haftendorn, Helga. 2000. "Water and International Conflict." *Third World Quarterly* 21:51–68.

Hansen, Holley E., Sara McLaughlin Mitchell, and Stephen C. Nemeth. 2008. "IO Mediation of Interstate Conflicts: Moving Beyond the Global versus Regional Dichotomy." *Journal of Conflict Resolution* 52:295–325.

Hattingh. J., Gillian A. Maree, Peter J. Ashton, Joy J. Leaner, Jeanette Rascher, and Anthony R. Turton. 2007. "Introduction to Ecosystem Governance: Focusing on Africa." *Water Policy* 9:5–10.

Hensel, Paul R. 2001. "Contentious Issues and World Politics: The Management of Territorial Claims in the Americas, 1816–1992." *International Studies Quarterly* 45:81–109.

Hensel, Paul R., Sara McLaughlin Mitchell, and Thomas E. Sowers. 2006. "Conflict Management of Riparian Disputes." *Political Geography* 25:383–411.

Hensel, Paul R., and Marit Brochmann. 2007. "Armed Conflict over International Rivers: The Onset and Militarization of River Claims." Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association (February/March, Chicago).

Hillel, Daniel. 1994. *Rivers of Eden: The Struggle for Water and the Quest for Peace in the Middle East*. New York: Oxford University Press.

Homer-Dixon, Thomas F. 1994. "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases." *International Security* 19:5–40.

Jacobson, Harold K., William R. Reisinger, and Todd Mathers. 1986. "National Entanglements in International Governmental Organizations." *American Political Science Review* 80:141–59.

Jagerskog, Anders. 2002. "Contributions of Regime Theory in Understanding Interstate Water Cooperation: Lessons Learned in the Jordan River Basin." In Anthony Turton and Roland Henwood (eds.) *Hydropolitics in the Developing World: A South African Perspective.* Pretoria, South Africa: African Water Issues Research Unit.

Jervis, Robert. 1999. "Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate." *International Security* 24:42–63.

Jones, Bradford, and Westerland, Chad. 2006. "Alternatives to Conventional Practices for Ordinal, Categorical Response Variables." Paper presented at the annual meeting of Midwest Political Science Association (April/Chicago).

Just, Richard E., and Sinaia Netanyahu. 1998. "International Water Resource Conflicts: Experience and Potential." In Richard E. Just and Sinaia Netanyahu (eds.) *Conflict and Cooperation on Trans-boundary Water Resources.* Boston, MA: Kluwer Academic Publishers, pp. 1–26.

Kacowicz, Arie. 1998. *Zones of Peace in the Third World: South America and West Africa in Comparative Perspective.* Albany: State University of New York Press.

Keohane, Robert O. 1984. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Economy.* Princeton: Princeton University Press.

Keohane, Robert O. 1986. "Reciprocity in International Relations." *International Organization* 40:1–27.

Kibaroglu, Asegül, and Olcay Ünver. 2000. "An Institutional Framework for Facilitating Cooperation in the Euphrates–Tigris River Basin." *International Negotiation* 5(2):311–30.

Kibaroglu, Asegül. 2002. *Building a Regime for the Waters of the Euphrates–Tigris River.* New York: Aspen Publishers.

Klare, Michael T. 2001. *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict.* New York: Metropolitan.

Kliot, Nurit, Deborah Shmueli, and Uri Shamir. 2001. "Development of Institutional Frameworks for the Management of Transboundary Water Resources." *International Journal of Global Environmental Issues* 1:306–28.

Le Marquand, David G. 1977. *International Rivers: The Politics of Cooperation.* Vancouver: Westwater Research Center.

Leeds, Brett Ashley, and Sezi Anac. 2005. "Alliance Institutionalization and Alliance Performance." *International Interactions* 31:183–202.

Lemke, Douglas. 2003. "African Lessons for International Relations Research." *World Politics* 56:114–38.

Li, Quan, and Rafael Reuveny. 2006. "Democracy and Environmental Degradation." *International Studies Quarterly* 50:935–56.

Linnerooth, J. 1990. "The Danube River Basin: Negotiating Settlements to Transboundary Environmental Issues." *Natural Resource Journal* 30:629–60.

Lonergan, Steve C. 1997. "Water Resources and Conflict: Examples from the Middle East." In Nils Petter Gleditsch (ed.) *Conflict and the Environment.* Dordrecht: Kluwer, pp. 375–84.

Long, J. Scott. 1997. *Regression Models for Categorical and Limited Dependent Variables*. Thousand Oaks: Sage.

Lowi, Miriam. 1993. *Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin*. Cambridge: Cambridge University Press.

Lowi, Miriam. 1995. "Rivers of Conflict, Rivers of Peace." *Journal of International Affairs* 49:123–44.

Mansfield, Edward D., Helen V. Milner, and B. Peter Rosendorff. 2002. "Why Democracies Cooperate More: Electoral Control and International Trade Agreements." *International Organization* 56:477–514.

Marshall, Monty, and Keith Jaggers. 2002. *POLITY IV PROJECT: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800–1999: Dataset and User's Manual*. Manuscript: University of Maryland.

Marty, Frank. 2001. *Managing International Rivers: Problems, Politics, and Institutions*. Bern, Switzerland: Peter Lang.

McCormick, John. 1999. *The European Union: Politics and Policies*. Boulder: Westview Press.

McGillivray, Fiona, and Alastair Smith. 2000. "Trust and Cooperation through Agent-Specific Punishments." *International Organization* 54: 809–24.

Mearsheimer, John H. 1995. "The False Promise of International Institutions." *International Security* 19:5–49.

Milner, Helen V. 2005. "Globalization, Development, and International Institutions: Normative and Positive Perspectives." *Perspectives on Politics* 3(4):833–54.

Milich, Lenard, and Robert G. Varady. 1999. "Openness, Sustainability, and Public Participation: New Designs for Transboundary River-Basin Institutions." *Journal of Environment and Development* 8:258–306.

Mitrany, David. 1976. *The Functional Theory of Politics*. New York: St. Martin's Press.

Moravcsik, Andrew. 1997. "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics." *International Organization* 51:513–53.

Morrow, James D. 1999. "How Could Trade Effect Conflict?" *Journal of Peace Research* 36:481–89.

Myers, Norman. 1993. *Ultimate Security: The Environmental Basis of Political Stability*. New York: Norton.

Neumayer, Eric. 2002. "Do Democracies Exhibit Stronger International Environmental Commitment? A Cross Sectional Analysis." *Journal of Peace Research* 39:139–64.

Nishat, Ainun, and Islam Faisal. 2000. "An Assessment of the Institutional Mechanisms for Water Negotiations in the Ganges–Brahmaputra–Megna System." *International Negotiation* 5:289–310.

Olson, Mancur. 1965. *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Oneal, John R., and Bruce M. Russett. 1997. "The Classical Liberals Were Right: Democracy, Interdependence, and Conflict, 1950–1985." *International Studies Quarterly* 41:267–94.

Oneal, John R., and Bruce M. Russett. 1999. "Assessing the Liberal Peace Debate with Alternative Specifications: Trade Still Reduces Conflict." *Journal of Peace Research* 36:423–42.

Ostrom, Elinor. 1990. *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action*. Cambridge: Cambridge University Press.

Pevehouse, Jon C., and Bruce Russett. 2006. "Democratic International Governmental Organizations Promote Peace." *International Organization* 60:969–1000.

Pevehouse, Jon C., Timothy Nordstrom, and Kevin Warnke. 2003. "Intergovernmental Organizations, 1815–2000: A New Correlates of War Data Set." Available at http://cow2.la.psu.edu/.

Postel, Sandra L., and Aaron T. Wolf. 2001. "Dehydrating Conflict." *Foreign Policy* 126:60–7.

Powell, Robert. 1991. "Absolute and Relative Gains in International Relations Theory." *American Political Science Review* 85:1303–1320.

Powers, Kathy L., and Gary Goertz, 2006. "The Evolution of Regional Economic Institutions into Security Institutions or the Demise of Traditional Alliances?" Paper presented for the annual meeting of the International Studies Association (March, San Diego).

Russett, Bruce M., and John R. Oneal. 2001. *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations*. New York: W. W. Norton.

Salman, Salman M. A., and Laurence Boisson-de-Chazournes (eds.). 1998. "International Watercourses: Enhancing Cooperation and Managing Conflict." (Technical Paper 414). Washington, DC: World Bank.

Scheumann, Waltina, and Susanne Neubert (eds.). 2006. *Transboundary Water Management in Africa: Challenges for Development Cooperation*. Bonn, Germany: German Development Institute.

Sewell, James Patrick. 1966. *Functionalism and World Politics*. Princeton: Princeton University Press.

Shmueli, Deborah F. 1999. "Water Quality in International River Basins." *Political Geography* 18:437–76.

Singer, J. David, Stuart A. Bremer, and John Stuckey. 1972. "Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820–1965." In Bruce M. Russett (ed.) *Peace, War, and Numbers*. Beverly Hills: Sage, pp. 19–48.

Sneddon, Chris, and Colleen Fox. 2006. "Rethinking Transboundary Waters: A Critical Hydropolitics of the Mekong Basin." *Political Geography* 25: 181–202.

Snidal, Duncan. 1991. "Relative Gains and the Pattern of International Cooperation." *American Political Science Review* 85:701–26.

Soffer, Arnon. 1999. *Rivers of Fire: The Conflict over Water in the Middle East*. Lanham: Rowman & Littlefield.

Song, Jennifer, and Dale Whittington. 2004. "Why Have Some Countries on International Rivers been Successful Negotiating Treaties? A Global Perspective." *Water Resources Research* 40:1–18.

Sowers, Thomas E., II. 2002. *The Politics of Fresh Water Resources.* PhD Dissertation: Florida State University.

Starr, Harvey. 1997. *Anarchy, Order and Integration: How to Manage Interdependence.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Swain, Ashok. 2001. "Water Wars: Fact or Fiction?" *Futures* 33:729.

Swatuk, Larry A., and Pieter Van der Zaag. 2003. "River Basin Security: Theory and Practice." Paper presented at the annual meeting of International Studies Association (February/March, Portland).

Tir, Jaroslav, and John T. Ackerman. 2004. "To Share or Not to Share: Politics of Cooperation Between Riparian States." Paper presented for the annual meeting of the International Studies Association (March, Montreal).

Tir, Jaroslav, and John T. Ackerman. 2008. "Politics of Formalized River Cooperation." *Journal of Peace Research* (forthcoming).

Udall, Stewart N., and Robert G. Varady. 1994. "Environmental Conflict and the World's New International Borders. *Transboundary Resources Report* 7:5–6.

Uitto, Juha I., and Alfred M. Duda. 2002. "Management of Transboundary Water Resources: Lessons from International Cooperation for Conflict Prevention." *Geographical Journal*: 168:365–78.

United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO). 2003. *Water for People, Water for Life.* The UN World Water Development Report.

United Nations Environment Programme (UNEP). 2002. *Atlas of International Freshwater Agreements.* Nairobi, Kenya: UNEP.

United Nations Environment Programme (UNEP). 2005. *Hydropolitical Vulnerability and Resilience along International Waters.* Nairobi, Kenya: UNEP.

Vasquez, John A. 2004. "The Probability of War, 1816–1992." *International Studies Quarterly* 48:1–27.

Verweij, Marco. 2000. *Transboundary Environmental Problems and Cultural Theory: The Protection of the Rhine and Great Lakes.* New York: Palgrave.

Volgy, Thomas J., Elizabeth Fausett, Keith A. Grant, and Stuart Rodgers. 2008. "Identifying Formal Intergovernmental Organizations." *Journal of Peace Research* 45:837–50.

Wallensteen, Peter, and Ashok Swain. 1997. "International Fresh Water Resources: Conflict or Cooperation?." In *Comprehensive Assessment of the Freshwater Resources of the World.* Stockholm, Sweden: Stockholm Environment Institute.

Waltz, Kenneth N. 1979. *Theory of International Politics.* Reading, MA: Addison-Wesley.

Wolf, Aaron T., Shira B. Yoffe, and Mark Giordano. 2003. "International Waters: Identifying Basins at Risk." *Water Policy* 5:29–60.

World Bank. 2008. *World Development Indicators*. Available at http://go.worldbank.org/6HAYAHG8H0.

Yoffe, Shira B., Wolf, Aaron T., and Mark Giordano. 2003. "Conflict and Cooperation over International Freshwater Resources: Indicators of Basins at Risk." *Journal of the American Water Resources Association* 39:1109–26.

Young, Oran R. 1989. *International Cooperation: Building Regimes for Natural Resources and the Environment*. Ithaca: Cornell University Press.

الفصل السادس
المنظمات الدولية والتحول الديموقراطى

ستيوارت رودجرز، توماس فولجى

بالرغم من أن مفهوم العولمة كان غامضا لفترة من الزمن[١]، لاحظ دارسو العلاقات الدولية أن أنماط التجارة تميل إلى أن تكون إقليمية وليست عالمية، وأن المنظمات الحكومية الإقليمية (RGOs) تكونها الدول وتنضم إليها بدرجة كبيرة، مقارنة بأى نمط آخر من المنظمات بين الحكومية (IGO).[٢] ولا عجب إذن من وجود موجة حديثة من أدبيات المؤسسات الإقليمية التى تحاول تفسير سلوك انضمام الدول إلى المنظمات الحكومية الإقليمية؛ حيث يعتبر كثير من هذه الأدبيات أن المنظمات الحكومية الإقليمية بمثابة آليات للتمسك بالأولويات السياسية للدولة وإظهار الالتزامات للدول الأخرى (Pevehouse, 2002: 613-15) ، وإظهار العلاقة القوية بين السياسات الديموقراطية وميلها للانضمام إلى المنظمات الحكومية الإقليمية والمنظمات الحكومية الأخرى (Russett et al., 1998). ومع ذلك، تفشل هذه الأدبيات فى تفسير أسباب وجود هذا العدد الكبير من المنظمات الحكومية الإقليمية فى الأقاليم غير الديموقراطية[٣]، ولماذا تميل عضوية المنظمات الحكومية الإقليمية إلى أن تسودها الدول غير الديموقراطية[٤]. وهذا هو اللغز الذى نحاول تناوله هنا.

---

(١) لنظرة بديلة عن انتهاء المنظمات، انظر Rosenberg, 2005.

(٢) انظر الفصل الثاني مثلا، وقائمة المنظمات في "الكتاب السنوي للمنظمات الدولية" في http://www.uia.org، وكذلك Pevehouse (2003).

(٣) وذلك في أفريقيا جنوب الصحراء مثلا، ذات الديموقراطيات القليلة، والتي تضم أكبر تجمع من المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، كما ذكرنا في الفصل الثاني.

(٤) نحن نقدر العضوية في المنظمات الحكومية الإقليمية "التقليدية"، وهي المنظمات التي توافق الدول على الانضمام إليها عن طريق معاهدة، وذلك في مقابل "المؤسسات المنبثقة" التي تكونها منظمات أخرى ولا تتطلب موافقة الدول على معاهدة.

حاججت أدبيات "السلام الديموقراطي" بقوة لتأكيد أن التقاليد الديموقراطية، مع الممارسات المؤسسية والإجرائية والحراك السياسى المحلي، تفرض أوضاعا تسهل آليات حل النزاعات بين الدول الديمقراطية وتحد (أو تقلص تماما) من الممارسات القهرية وتشجع آليات التعاون المؤسسية فى مجال العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية. وهكذا يبدو منطقيا أن الدول الديموقراطية تميل كثيرا للانضمام للمنظمات الحكومية الإقليمية. وغالبا ما تعتبر الشبكة الكثيفة من البناء المؤسسى فى أوروبا، والتشجيع الأمريكى للتنظيمات المؤسسية العالمية والإقليمية[١] خلال الحرب الباردة، بمثابة انعكاس واضح لهذا الميل نحو التعاون المؤسسي.

ولكن ما الذى يفسر انضمام الدول غير الديموقراطية إلى المنظمات الحكومية الإقليمية بهذه الأعداد الكبيرة؟ فى بحثنا عن الإجابة بدأنا بعرض نظرية عامة تركز على الاعتبارات التى من خلالها يمكن للخيارات السياسية تحقيق منافع تتسق مع "الميزة الديموقراطية"، ثم أوضحنا كيف أن كلا من التحول الديموقراطى وعضوية المنظمات الحكومية الإقليمية بوسعهما تقديم آليات متشابهة لتحقيق تلك المنافع. وبعد ذلك دمجنا فى نظريتنا اعتبارات سياقية إقليمية وعالمية هامة يمكن أن تؤثر على سلوك انضمام الدول إلى المنظمات الإقليمية. وأخيرا، قمنا فى الجزء الأخير من هذا الفصل بعرض واختبار النموذج التجريبى ومناقشة النتائج. والمهم فى تحليلنا هذا هو الفرضية القائلة بأن الدول غير الديموقراطية قد تقوم باستغلال المنظمات الحكومية الرسمية وإظهار الالتزامات كبديل عن تحقيق الليبرالية فى الداخل أو المضى نحو التحول الديموقراطي[٢].

---

(١) ولكن ليس في كل إقليم (Rapkin, 2001)، وليس بالضرورة في نظام ما بعد الحرب الباردة، حيث قاومت الولايات المتحدة ظهور مؤسسات عالمية أو إقليمية لا تسيطر عليها.

(٢) بالطبع نحن لا نقول إن السبب الوحيد لانضمام الدول الديموقراطية للمنظمات الحكومية الإقليمية هو منفعة إحلال الديموقراطية. إذ أن نماذجنا والمناقشة التالية تشير إلى عدد من الأسباب الإضافية.

منافع الديموقراطية

تبدو الدول ذات السياسات الديموقراطية قادرة على مواصلة علاقاتها مع الدول الديموقراطية الأخرى، مما يؤدى إلى المزيد من النتائج الإيجابية، مقارنة بما تحققه السياسات غير الديموقراطية. ويبدو أنه يوجد "فرق ديموقراطي" يؤدى إلى انتشار السلام فى العلاقات الأمنية وفى زيادة التجارة والاستثمار فى العلاقات الاقتصادية، مقارنة بحالة الدول الاستبدادية أو الحالات المختلطة من الدول (Mansfield et al., 2000). وقد حدد الدارسون عدة آليات سببية للتأثير الديموقراطي، منها ميل الدول الديموقراطية إلى انفتاح السوق، والأولويات المشتركة، والشفافية والاستقرار، واللجوء إلى إجراءات تسوية النزاعات عن طريق طرف ثالث. (Morrow et al., 1998; Mitchell, 2002; Dixon, 1993, 1994, 1996)

ويبدو أن انفتاح السوق يحدث بشكل أكبر فى الدول الديموقراطية، بسبب الميل إلى تقليل تدخل الدولة فى الأسواق (Morrow et al., 1998: 651). فحين تكون الدولة أقل تدخلا فى عمل السوق، حين تدار معظم المشروعات والصناعات عبر القطاع الخاص، فإن هذه الدول تتطلع للوصول إلى الأسواق الأجنبية. وتؤدى تقاليد الاعتماد المتبادل المشتركة بين الدول الديموقراطية إلى التخفيض المتبادل للحواجز مقابل الوصول إلى أسواق بعضها البعض. ويتضمن انفتاح السوق إمكانية تدفق الاستثمار الأجنبي، وكنتيجة ثانوية قد يترتب على ذلك انتعاش التجارة من خلال تطور الأسواق[١]. والديموقراطيات التى لا تعتمد على عوائد الصناعات الخاضعة للدولة يقل احتمال تهديد الاستثمار الأجنبى لها، مقارنة بالدول التى تعتبر مثل هذه الاستثمارات منافسا محتملا لعوائدها الصناعية.

---

(١) يتحقق تطور السوق لاحقا عندما تتطلب صناعة ما مساندة صناعات أخرى وتؤدي إلى تطور تلك الصناعات. فمثلا، قد يتطلب مشروع لصناعة الأحذية مشروعا آخر لصناعة المطاط بالإضافة إلى تطوير بنية تحتية جديدة مثل الطرق والطاقة.

وتشترك الدول الديموقراطية فيما بينها فى وجود أنظمة متشابهة لصنع السياسات، وتعتمد على ممارسات سياسية شفافة (North, 1990) قادرة على دفع المفاوضات السلمية والتوافق مع الدول الديموقراطية الأخرى فيما يتعلق بالقضايا الأمنية (Morrow et al., 1998). وكذلك عندما تكون السياسات التجارية شفافة، يستطيع المستثمرون وأصحاب المشروعات توقع درجة الالتزام والتكاليف المحتملة. أما عندما تكون درجة الالتزام والتكاليف غير معروفة، قد يفضل هؤلاء المستثمرون التجارة مع دولة أخرى، حتى إذا كانت أسعارها أقل تنافسية، وذلك فى مقابل ضمان معرفة الالتزام والتكاليف.

وتتشارك الدول الديموقراطية أيضا فى تفضيلها لجهات التحكيم وحرية التعبير واهتمامات حقوق الإنسان وحماية حقوق الملكية الخاصة والأولويات السياسية المشجعة على ارتفاع مستويات التجارة (Dixon and Moon, 1993). وتتشارك أيضا فى الالتزام بتقاليد التوفيق والثقة فى عدالة عمليات تسوية النزاعات عن طريق طرف ثالث، ويحتمل أن تلتزم بأحكامه (Mitchell, 2002).

وعادة ما تكون الدول الديموقراطية أكثر استقرارا سياسيا من الدول غير الديموقراطية، وتقدر المستثمرون هذه الخاصية كثيرا (Morrow et al., 1998: 651). حيث يتحقق الاستقرار جزئيا من وجود مؤسسات يلتزم من خلالها السياسيون بالسياسات المفضلة لدى الأغلبية (Moravcsik, 2000: 226-7). وتؤدى الأولويات السياسية لأساليب إدارة الأزمات الفعالة إلى زيادة الاستقرار أيضا بتقليل الخسائر الناجمة عن الصدمات الداخلية أو الخارجية للعلاقات الاقتصادية أو السياسية (Goertz and Diehl, 2000).

وتؤيد الدراسات السابقة هذه الحجج تجريبيا. فقد وجد Morrow et al. (1998) أن الديموقراطية المشتركة تعتبر مؤشرا هاما على التجارة الثنائية. وكذلك خلص Dixon and Moon (1993) إلى أن أنماط الأنظمة المشتركة مهمة جدا (بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين)، وكذلك الأمر بالنسبة للأولويات السياسية

المشتركة. ووصل كل من Mitchell (2002) و Dixon (1993, 1994, 1996) إلى أن حل النزاعات عن طريق طرف ثالث يقلل احتمالات الصراعات المسلحة. كما ذهب Mitchell (2002; 757) أيضا إلى أن كثافة الدول الديموقراطية فى النظام الدولى كانت مهمة لقبول نمط تسوية النزاعات عن طريق طرف ثالث (2002: 757). ويبدو أن التحول الديموقراطى يشجع ويسرع الآليات التى تجعل هذه الدول شركاء تجاريين مرغوبين وأهدافا للاستثمار، بالإضافة إلى دعم العلاقات السلمية بين الدول الديموقراطية.

بديل التحول الديموقراطى

يمكن العثور على معظم الآليات السببية المنسوبة للدول الديموقراطية فى الشبكة الكثيفة من المنظمات الحكومية الإقليمية، تلك الشبكة التى يمكن أن تكون سببا في شعور الدول الديموقراطية بالارتياح عند الانضمام إليها واستخدامها لتحقيق مصالحها السياسية الخارجية الحيوية. فهذه تتضمن التزامات موثوقة فى سياسات التجارة الحرة، وتجانس الأولويات السياسية، وشفافية أكبر من خلال جمع ونشر المعلومات، وتشجيع الاستقرار السياسى والاقتصادى للأعضاء، ووضع آليات لتسوية النزاعات توافق عليها الدول الأعضاء.

وبينما تميل الدول الديموقراطية إلى انفتاح السوق، يمكن أن تساعد المنظمات الحكومية الإقليمية الدول على الالتزام الموثوق فيه تجاه سياسات التجارة الحرة، عندما تكون الخيارات المحلية للالتزامات الموثوق بها محدودة (Pevehouse, 2002: 613). وهناك عدة أسباب تجعل المنظمات الحكومية الإقليمية تسهل انفتاح السوق. ويتمثل النمط الشائع من المنظمات الحكومية الإقليمية فى اتفاقيات التجارة التفضيلية(١)، التى يمكن أن تأخذ صورة اتحاد جمركى أو منطقة

---

(١) ومع ذلك، ليس كل الاتفاقيات التفضيلية عبارة عن منظمات حكومية.

تجارة حرة أو سوق مشتركة، وهى البدائل التى تزيد انفتاح السوق وتسهل حرية حركة السلع وعوامل الإنتاج (Mansfield and Milner, 1999: 592)[١].

ونظرا لأن الدول الديموقراطية غالبا ما تبدى أولويات سياسية مشتركة؛ يعتبر تحقيق التناغم بين الأولويات السياسية أحد الوظائف الأساسية للعديد من المنظمات الحكومية الإقليمية. وتعتبر معاهدات وبروتوكولات المنظمات الحكومية الإقليمية بمثابة مجال لمناقشة وتسوية المشاكل السياسية المحتملة قبل وقوعها. فمن خلال علاقات الاعتماد المتبادل، تتفاوض الدول على سلسلة من الاتفاقيات، التى يمثل كل منها قيدا على الخيارات السياسية، وذلك فى مقابل القدرة على تقييد الدول الأعضاء الأخرى؛ إذ إن التنظيمات المتبادلة "تساعد على ضمان أن الامتيازات التى يحققها أحد الأطراف ستستردها الأطراف الأخرى، بدلا من استغلالها" (Mansfield and Pevehouse, 2000: 781). ومن خلال الالتزام بسلوكيات معينة، تقلل الدول الأعضاء من درجة عدم الثقة فى علاقاتها، وبالتالى يتحول عديد من التفاعلات من مشاكل المنافسة البحتة إلى مشاكل التعاون العادية، والتى يعتبر حلها أكثر سهولة (Morrow, 1994)[٢].

وتمارس الدول الديموقراطية عمليات سياسية محلية شفافة تسمح للآخرين بجمع المعلومات حول تفضيلاتها ونواياها السياسية، مما يسهل القدرة على التنبؤ، وبالتالى يسهل التعاون مع الدول الديموقراطية الأخرى. وهكذا تتمثل إحدى الوظائف الهامة للمنظمات الحكومية الإقليمية فى جمع ونشر المعلومات (Russett et al., 1998: 446). وتساعد أمانات معظم المنظمات الحكومية الإقليمية على جعل

---

(١) على الرغم من أن ليس كل الاتفاقيات ملزمة، فإن آثار تخفيض الحواجز الجمركية تلقى تشجيع المادة الرابعة والعشرين من الجات/منظمة التجارة العالمية، التي تتطلب أن تؤدي الاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى زيادة التجارة بطبيعتها، وأن تخفض التعريفة الخارجية بعد تكوينها عما كانت عليه من قبل (Bhala, 2001).

(٢) على سبيل المثال، عادة ما تصاغ التجارة بين الدول في النماذج على أنها "معضلة السجين" في المنافسة البحتة، ولكن "عندما تواجه هذه المعضلة كمباراة تعاونية فإنها تختفي تلقائيا" (Morrow, 1994: 111).

الأنشطة المناسبة لأعضائها متوقعة وشفافة، وذلك بجمع وحفظ كل الاتفاقيات، ونشر كل أنشطة الأعضاء، ومراقبة التزام الأعضاء بالاتفاقيات(١).

وعادة ما تكون الدول الديموقراطية مستقرة سياسيا واقتصاديا، مما يزيد من قدرة المتعاملين معها على التنبؤ بسلوكها وتوقعه. فغالبا ما تصمم المنظمات الحكومية الإقليمية لتشجيع الاستقرار السياسي والاقتصادى للدول الأعضاء. ويجسد "اتفاق الآسيان" رغبة مؤسسى المنظمة الحكومية الإقليمية فى تشجيع الاستقرار بين الدول الأعضاء، مما يتطلب من الدول تبنى مبادئ التفاهم بهدف "دعم الاستقرار" ووضع خطة للتعاون السياسي، خاصة فى حالة الأزمات (Bangkok Declaration, 1967). وتحتوى "المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" (ECOWAS) على مفاهيم مماثلة فى قائمة مبادئها؛ حيث تقرر أن هدفها الرئيس هو "الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن الإقليمى..." (Treaty of Lagos, 1975).

وأخيرا، لاحظنا أن الدول الديموقراطية تفضل آليات تسوية النزاعات عن طريق طرف ثالث. وكذلك الأمر بالنسبة للمنظمات الحكومية الإقليمية؛ حيث يكون من أهم المكونات التى تقيمها هذه المنظمات سلسلة من آليات تسوية المنازعات لأعضائها. وبالرغم من وجود درجات متفاوتة من الشرعية عبر الاتفاقيات وعبر الزمن، إلا أن معظم المنظمات الحكومية الإقليمية لديها نوع ما من آليات فض النزاعات، حتى وإن كانت تطورت بعد تكوين المنظمة بفترة زمنية (Smith, 2000: 174) وذلك لأن المنظمات تميل إلى التقدم نحو المزيد من الشرعية فى فرض الاتفاقيات (Smith 2000: 137). وتشير آليات تسوية المنازعات الواردة فى المنظمات الحكومية الإقليمية، وإجراءات الدول للانضمام إلى هذه المنظمات، إلى الرغبة فى التفاوض على هذه النزاعات وحلها باستخدام هذه الآليات.

---

(١) يعتبر مدى قدرة "الأمانة" على أداء هذا النشاط دالة في التصميم المؤسسي جزئيا. وكما ذكرنا في الفصلين الثاني والثالث، تتمتع المنظمات الحكومية الرسمية بهياكل بيروقراطية أكثر شمولا، وأفضل تمويلا، ويكون العاملون فيها أكثر استقلالا، مقارنة بالمنظمات الحكومية العامة.

فرضية الإحلال

تحتوى الشبكة الكثيفة من المنظمات الحكومية الإقليمية عددا من الآليات التى يبدو أنها تشبه الآليات السببية المرتبطة بفرضية "الاختلاف الديموقراطي" التى تميز الدول الديموقراطية، مما يؤدى إلى احتمال أن تحل المنظمات الحكومية الإقليمية محل التحول الديموقراطي، وذلك عندما يبحث صانعو السياسات فى الدول غير الديموقراطية عن المنافع التى تحققها الدول الديموقراطية. وبينما لا يعتبر الانضمام والمشاركة فى المنظمات الحكومية الإقليمية أمرا مكلفا بالنسبة لصانعى السياسات، إلا أنه يعتبر بديلا أقل تكلفة من المخاطرة بتكوين نظم ديموقراطية، وفقدان مناصبهم عن طريق الانتخابات. وهكذا فإن المشاركة فى المنظمات الحكومية الإقليمية، بالرغم من أنها لا تعادل التحول الديموقراطي، تبدو بديلا فعالا للديموقراطية من حيث التكاليف بالنسبة لصانعى السياسات غير الديموقراطيين.

وتوضح الأدبيات التى تتناول الدول الديموقراطية والانضمام للمنظمات الحكومية الإقليمية وجود ارتباط معنوى بين الأنظمة الديموقراطية والميل إلى الانضمام إلى المؤسسات الإقليمية والعالمية(١). ولا نناقش هنا هذه العلاقة، ولكننا فى ظل تأكيدنا على الآليات السببية العاملة فى المنظمات الحكومية الإقليمية نتوقع أن هذه المنظمات ستفرض التوجهات الديموقراطية، وتسمح للدول الديموقراطية بالشعور "بالارتياح" فى هذه السياقات المؤسسية. ولكننا نرى بدلا من ذلك أنه بقدر ما تقدم المنظمات الحكومية الإقليمية للدول غير الديموقراطية الفرص التى تساعدها على تعويض (العجز الديموقراطي)، سيزيد احتمال انضمام ومشاركة تلك الدول فى هذه المنظمات كوسيلة لتنفيذ سياساتها الخارجية.

(١) وذلك على الرغم من أن خريطة حديثة للهيكل المؤسسي العالمي أظهرت أن زيادة التحول الديموقراطي تقلل المشاركة في المنظمات الحكومية بنسبة ١١%، وأن الدول التي تحركت نحو الاستبداد زادت عضويتها بنسبة ٨% (Shanks et al., 1996: 609).

وبهذا المعنى فنتائجنا متسقة مع الدارسات القائلة بوجود الإحلال (Most and Starr, 1984) والتنوع فى اتجاهات السياسة الخارجية. فقد ذكر Goertz (2005: 26) أن الإحلال "هو الطريقة الطبيعية لإدماج التنوع التاريخى والثقافى فى الإطار النظرى الأوسع". ويدعى Locke and Thelen (1995) أن المؤسسات والهويات مهمة فى تفسير سبب قيام نفس القوى الدولية بعمليات واقعية مختلفة تماما فى سياقات قومية متباينة؛ ولذلك فإننا ندعى أن العكس صحيح أيضا: فالدول ذات النظم السياسية والهويات المختلفة وغير الديموقراطية يحتمل أن تسعى (ولأسباب مختلفة) إلى نفس أنماط البنى التنظيمية الدولية (الانضمام إلى المنظمات الحكومية الإقليمية) مثلها فى ذلك مثل الدول الديموقراطية.

بعض الاعتبارات الوسيطة

بفرض تثبيت بقية العناصر، فإننا نذهب إلى أنه كلما تدنى المستوى الديموقراطى للدولة، كلما زاد احتمال انضمامها إلى الشبكة الكثيفة من المنظمات الموجودة فى إقليمها، وذلك لتعويض "الاختلاف الديموقراطي". وبالتالى فإننا نتوقع وجود علاقة سالبة بين مستوى الديموقراطية وعضوية المنظمات الحكومية الإقليمية. ولا شك أن كل الأشياء لا تبقى كما هى عليه فى الأمور الدولية، ولذلك فإننا نحتاج إلى تناول التأثيرات الوسيطة لثلاث مجموعات من الاعتبارات الهامة: خصائص الأقاليم، ودور القوى الكبرى فى تكوين المنظمات الحكومية الإقليمية وخصائص الدول، والطبيعة المتغيرة للسياسة الدولية العالمية.

فأولا، نلاحظ أن الولايات المتحدة لعبت دورا رائدا فى بناء البناء المؤسسى (على المستويات العالمية والإقليمية) على الأقل خلال تطور الحرب الباردة (Ikenberry, 2001). فقد شجعت على تكوين وتطوير المؤسسات الإقليمية (فى أوروبا)، وشاركت بقوة فى تكوين مؤسسات أخرى (فى أمريكا اللاتينية)، ولكنها لم

تشجع على تكوين بناء تنظيمى إقليمى عندما كانت قوى كبرى منافسة تهدد مصالحها (فى آسيا)، بل وأهملت أحيانا تطوير بناء تنظيمى إقليمى تماما (فى أفريقيا جنوب الصحراء).

ونسلم هنا بأنه عندما تشارك و/أو تشجع الولايات المتحدة على تكوين شبكات تعاون إقليمية، فإنها تفرض تفضيلاتها السياسية على الدول الأعضاء، ومنها الاعتبارات الأمنية والاعتبارات الاقتصادية، و أولويات التحول الديموقراطى للدول (عندما لا تتسق مع الاعتبارين الآخرين). ففى مثل هذه الأقاليم، قد تستفيد الدول من الانضمام والمساعدة على تقييد القوة الأمريكية (Ikenberry, 2001)، ولكنها قد تتعرض لمخاطر كبيرة بالموافقة على الأولويات السياسية الأمريكية، ومنها التعرض لضغوط التحرك فى الاتجاه الديموقراطي، بالنسبة للقادة غير الديموقراطيين[١]. وهكذا يمكن أن نقول إن فرضية الإحلال يمكن أن تتحقق فى الأقاليم التى تتصف بإهمال القوة المسيطرة.

ويظهر الوضع الثانى الذى يجعل مشاركة الدولة المسيطرة على الإقليم تؤثر على المنظمات الإقليمية وميل الدول للانضمام إليها، عندما تتغلب الاهتمامات الأمنية الأمريكية على الأولويات الديموقراطية، و/أو عندما يكون هناك محاولة لتكوين شبكة إقليمية لمقاومة مبادرات السيطرة، خاصة بمجرد أن تتراجع القوة البنيوية الأمريكية (Volgy and Bailin, 2003). وقد يتضح المثال على ذلك فى أمريكا اللاتينية؛ حيث تغلبت الاعتبارات الأمنية الأمريكية على الأولويات التاريخية للتحول الديموقراطي: فعندما تراجعت القوة البنيوية الأمريكية، حاولت دول أمريكا الجنوبية تكوين مؤسسات إقليمية تواجه المبادرات الأمريكية. وفى مثل هذه السياقات، نتوقع أن نجد بعض الأدلة على فرضية الإحلال، حتى وإن لم تكن قوية.

---

(١) نحن نسلم بأن الأمر لا يكون على هذا النحو باستمرار. ولكن حتى إذا افترضنا ذلك، فقد يصعب على الدول تقدير متى تحاول الأطراف الدولية المسيطرة فرض التقاليد الديموقراطية. وعلى سبيل المثال، كانت هناك فترة قصيرة جدا بين تأكيد الرئيس كارتر على قضايا حقوق الإنسان (إحدى درجات المطالبة بالتحول الديموقراطي) في أمريكا اللاتينية، والغياب الكامل للاهتمام بهذه التقاليد عقب تغير الإدارة الأمريكية.

وقد لاحظنا أيضا، بالإضافة إلى مشاركة القوى الكبرى، أن هناك أبعادا أخرى للاختلاف بين الأقاليم، سواء من حيث خصائص الأقاليم، أو من حيث انطباق الفرضيات العامة على كيفية سلوك الدول نحو بعضها (Lemke, 2002)؛ ولذلك نفترض أن هذه الاختلافات الإقليمية مهمة. فالأقاليم ذات التنوع الكبير فى النظم السياسية المحلية قد تسبب مخاطر كبيرة لصانعى السياسات غير الديموقراطيين الذين قد يتعرضون لضغوط عدوى الديموقراطية بانضمامهم للمنظمات الحكومية الإقليمية، وبالتالى يقل احتمال استغلال التنظيمات المؤسسية الإقليمية لمعالجة قصورهم الديموقراطي. وكذلك فإن الدول ذات القدرات الاقتصادية والعسكرية/ السياسية الكبيرة يقل احتمال احتياجها للشبكات الإقليمية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، عندما لا تقدم الدول الأخرى فى الإقليم منافع كبيرة لتحقيق أهدافها. ولذلك فإننا نتوقع أن تكون هذه الخصائص بمثابة اعتبارات وسيطة هامة عندما نتناول الأدلة المتعلقة بانضمام الدول غير الديموقراطية للمنظمات الحكومية الإقليمية كبديل للتحول الديموقراطي.

وننتقل الآن من خصائص الأقاليم إلى خصائص الدول؛ حيث نتناول عددا من خصائص الدول التى تعتبر مهمة لتحليلنا. ومن بينها "قدرة" الدولة على الانضمام لشبكة المنظمات الإقليمية والعالمية. فحتى عندما تكون الدول قادرة على استغلال هذه المنظمات لإظهار أولويات سياسية معينة، وإظهار التزامها الصادق بهذه السياسات، فإن هذه الفرص لا تكون مجانية. فكل عضوية لها تكاليفها من حيث التزامات الموارد (التى تشمل الموارد المالية وغير المالية لتعيين الأفراد والمشاركة فى أنشطة هذه المنظمات) والتعرض للضغوط من الأعضاء الآخرين؛ إذ إن الانضمام والمشاركة فى المجموعات الكبيرة من المنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الإقليمية يزيد التكاليف التى تتحملها الدولة بدرجة كبيرة. ونعتقد أن هذا الاهتمام يتناقص عند حد أدنى من القدرة.

ويتمثل الاهتمام الثانى فى "الانفتاح" النسبي؛ حيث نعتقد أن الدول غير الديموقراطية الناجحة أصلا فى التجارة الدولية بدون المنافع الديموقراطية يقل احتمال بحثها عنها، سواء من خلال تغيير نظمها أو الحاجة إلى المشاركة فى الشبكة الإقليمية.

وثالثا، نتوقع أن تكون "الأولويات السياسية" مناسبة للمشاركة فى المنظمات الحكومية الإقليمية، لأن تكاليف الانضمام تزيد مع اختلاف الأولويات السياسية للدولة عن الأعضاء الآخرين، ولذلك تحتاج الدولة إلى تخفيف هذه الاختلافات عندما تتفاعل مع منظمة حكومية إقليمية[١]. وكذلك فإن الاختلافات السياسية الكبيرة مع الدولة المسيطرة قد تدفع الدول نحو إطار العمل المؤسسي متعدد الأطراف، وإلا فإن "الثنائية الانتقائية تحقق مستوى مرتفعا جدا من الثقة بالنسبة للولايات المتحدة، وتوفر الاتصال الذى تستطيع من خلاله ممارسة قوتها النسبية المسيطرة"، كما يقول المراقبون لدول أمريكا اللاتينية (Foote et al., 2003: 168). فالدول التى تختلف كثيرا عن الدولة المسيطرة فى الأولويات السياسية يمكن أن تنجذب إلى المنظمات الحكومية الإقليمية لتجنب التفاعلات الثنائية غير المتماثلة، أو كمكان تستطيع فيه تكوين موقف جماعى موحد تجاه دولة قوية جدا.

وأخيرا، نفترض أن الأقاليم وشبكات المنظمات التى تحتويها ليست محصنة ضد مد وجزر الصراعات العالمية بين القوى الكبرى. وتعتبر التقلبات فى الصراع بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، والتحولات الناتجة عن نهاية الحرب الباردة، والظواهر الطارئة مثل نمو الإرهاب الدولى أو التقلبات فى العولمة، بمثابة

---

(١) يجب أن نذكر أننا لا نقيس التفضيلات في النموذج ذاته، ولكن مقارناتنا الإقليمية تقدم بيئتين متميزتين للتفضيلات السياسية. وفي أفريقيا كان هناك اختلاف كبير وتاريخي مع السياسات التي تقودها الولايات المتحدة، ولكن كان هناك تقارب أكثر في السياسات داخل الإقليم. أما في أمريكا اللاتينية، فقد كان الاتفاق/الاختلاف مع السياسات التي تقودها الولايات المتحدة يتصاعد ويتراجع عبر الزمن، مما أدى إلى ظهور توليفة من المنظمات التي تؤيد وضع السيطرة ومنظمات أخرى تقدم بدائل له.

اعتبارات سياقية هامة يمكن أن تؤثر على حسابات الدول عند الانضمام للمنظمات الحكومية الإقليمية.

المقارنة بين الأقاليم

لكى نتناول الاختلافات بين الأقاليم، قمنا بإعداد اختبار لفرضيتنا الرئيسة التى تقارن بين إقليمين (أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية) يختلفان فى عدد من الخصائص التى نعتبرها هامة. وقد اخترنا أفريقيا جنوب الصحراء، لأن هذا الإقليم له خصائص تتسق مع الأوضاع التى تسمح بإحلال المنظمات الحكومية الإقليمية. فأولا، يظهر هذا الإقليم مستويات منخفضة جدا من الديموقراطية. ففيما بين ١٩٧٠ و٢٠٠٠، كان عدد الديموقراطيات يتراوح ما بين اثنتين إلى خمسة، وعلى أقصى تقدير، لم يكن هناك أكثر من ١٠% من الدول الديموقراطية فى هذا الإقليم(١). ولم يكن معظم صانعى السياسات فى هذا الإقليم فى حاجة إلى الخوف من أثر عدوى الديموقراطية بالانضمام إلى المنظمات الحكومية الإقليمية. ثانيا، يعتبر هذا الإقليم فى حاجة شديدة إلى منافع الديموقراطية؛ حيث تسود فى هذا الإقليم اقتصادات غير متطورة تعتمد على تصدير المواد الخام وعدد قليل من المصنوعات، ولم يحصل الإقليم إلا على نصيب قليل جدا من الاستثمار والتجارة العالمية. وكان حظه قليلا من السلام، وكان يتصف بمستويات مرتفعة تاريخيا من الصراعات داخل وبين الدول (Foote et al., 2003: 171). وثالثا، كان هذا الإقليم هامشيا بالنسبة للمصالح المسيطرة الحيوية، مع استثناءات نادرة تجاهلها كل من

---

(١) تعتمد هذه الإحصاءات على قاعد بيانات Polity IVe. والتي تقدم درجات تتراوح من –١٠ إلى ١٠؛ حيث تشير –١٠ إلى أقصى استبدادية، وتشير ١٠ إلى أقصى ديموقراطية. وتعتمد هذه الدرجات على ترميز خصائص السلطات المختلفة للدولة. ويهدف هذا المقياس إلى توضيح مستوى الديموقراطية في كل دولة. وهذه البيانات تقيس الملامح المؤسسية للديموقراطية فقط، ولكنها تعتبر مقياسا صحيحا للديموقراطية في ظل ارتباطاتها الكبيرة مع المقاييس الأخرى للديموقراطية. وكان الحد الأدنى المقبول للديموقراطية الذي استخدمناه لهذه الإحصائيات درجة ٧ أو أكبر (Jaggers and Curr. 1995).

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة، وتجاهلتها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة (Foote et al., 2003: 172-3).

ومع ذلك، لم يكن هذا الإقليم محصنا ضد تأثيرات الضغوط السياسية والاقتصادية العالمية، ولم تكن استجابات دول الإقليم سلبية. ففى الحقيقة، انضمت دول أفريقية عديد مع دول فى أقاليم أخرى لمعارضة النظم الاقتصادية الليبرالية وذلك بحثا عن تحقيق منافع من خلال توزيع أكثر عدالة فى الاقتصاد السياسى العالمى (Foote et al., 2003: 173).

ولكن أمريكا اللاتينية كإقليم تبدو مختلفة تماما عن أفريقيا، من حيث الاستقرار، نمط النظام السائد، متوسط مستوى التنمية، ودرجة مشاركة الدول المسيطرة فى الإقليم؛ إذ تحتوى أمريكا اللاتينية على مستويات مرتفعة جدا من التحول الديموقراطى مقارنة بأفريقيا: ففى ١٩٧٠ كان حوالى ربع دولها ديموقراطيا، وبحلول عام ٢٠٠٠ كان أكثر من نصف دولها ديموقراطيا(١). وكانت هذه التغيرات من الحكومات اليمينية- التى يقودها الجيش وتساندها الولايات المتحدة غالبا- مصحوبة بأزمات اقتصادية حادة، أعقبتها إصلاحات ديموقراطية واقتصادية (Bowman, 1996: 292). ويوضح النمط العام للعقدين الأخيرين من القرن العشرين فى أمريكا اللاتينية ظهور عدوى الديموقراطية فى الإقليم.

إن تدخل الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة وما بعدها "كان له أثر حاسم فى تأسيس وتفعيل المؤسسات متعددة الأطراف التى شاركت فيها فى الأمريكتين" (Foote et al., 2003: 239). فبسبب تدخل الولايات المتحدة فى كل مكونات البناء الإقليمى لأمريكا اللاتينية، أصبحت طبيعة المنظمات والخيارات المتاحة لدول أمريكا اللاتينية مختلفة تماما عن الوضع القائم فى الإقليم الإفريقى. فعلى عكس أفريقيا التى عانت ضغوطا فى البيئة العالمية أساسا، أدت ضغوط الدولة المسيطرة

---

(١) كان هناك في سنة ١٩٧٠ خمس دول ديموقراطية، وفي ١٩٨٠ سبع ، وفي ١٩٩٠ وصل العدد إلى ١١ دولة، ثم ارتفع إلى ١٦ دولة ديموقراطية في عام ٢٠٠٠.

فى أمريكا اللاتينية إلى ظهور تجمعات بنيوية مختلفة تماما، إما من خلال مجموعات مؤسسات تقودها الولايات المتحدة، أو من خلال جهود تنظيم مقاومة الدولة المسيطرة، كما فى حالة منظمة الميركوسور. وهكذا واجهت دول أمريكا اللاتينية الاختيار بين التنظيمات المؤسسية التي تقودها الأولويات الأمريكية، أو التنظيمات المقاومة للسيطرة (Buzan, 2005).

ويشير هذا العرض المختصر للإقليمين إلى بعض النتائج الهامة بالنسبة لفرض الإحلال. ففى إفريقيا جنوب الصحراء، كان صناع السياسة الخارجية يسعون لعضويات المنظمات الحكومية الإقليمية سعيا وراء المنافع الديموقراطية، ولكن بدون الخوف من تأثير عدوى الديموقراطية، وكانوا يستطيعون تحقيق ذلك فى بيئة من الأولويات السياسية القهرية فيما يتعلق بالنظام الدولي، وبدون التدخل المستمر للقوى الكبرى الخارجية[١]. أما فى أمريكا اللاتينية، فقد كان صانعو السياسات الخارجية يعملون فى بيئة تتصف بوجود قوة مسيطرة، وعدوى الديموقراطية، وتنوع كبير فى الأولويات السياسية تجاه القوة المسيطرة والبيئة العالمية، واختيارات صعبة ما بين تنظيمات مؤسسية متنافسة.

وفى ضوء هذه الاختلافات، نتوقع أنه إذا كان هناك إحلال للمنظمات الحكومية الإقليمية محل التحول الديموقراطي، فإن احتمال ظهور ذلك يزيد فى أفريقيا جنوب الصحراء عنه فى أمريكا اللاتينية[٢]. ويرجع هذا جزئيا إلى حقيقة أن المنظمات الحكومية الإقليمية فى أمريكا اللاتينية ناتجة عن قوى متنافسة: تلك

---

(١) نحن نركز على صفة "مستمرة" هنا لأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين والقوى الاستعمارية السابقة، وخاصة فرنسا، كانت تتدخل من وقت لآخر في شئون الإقليم. وأصبحت الصين مؤخرا تلعب دورا قويا في البحث عن الموارد الطبيعية. ومع ذلك، فإن هذه التدخلات تتصاعد وتتراجع عبر الزمن، وقد لا تمثل حملة مستمرة أو متصلة للتأثير على التفضيلات السياسية.

(٢) نحن نقارن بين أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية لأن في الإقليمين عدد كبير من المنظمات الحكومية الإقليمية، ولكنهما يختلفان من حيث عدد الدول ذات السياسات الديموقراطية عبر الإطار الزمني للدراسة. وهذا لا ينطبق على أي من الشرق الأوسط (حيث لا توجد ديموقراطيات) ولا آسيا (حيث المنظمات الحكومية الإقليمية قليلة).

المنظمات التى أنشأتها الولايات المتحدة أساسا لتكريس وتأكيد تفضيلاتها السياسية المسيطرة، والمنظمات التى أنشأتها الدول داخل الإقليم لمواجهة تدخل الدولة المسيطرة فى تحديد السياسات. وقد ترتب على وجود هذه التصميمات المتنافسة للمنظمات الحكومية الإقليمية إضعاف الدليل على إحلال السياسات داخل الإقليم(١).

وهكذا فإن الآليات المتنافسة الموجودة فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، والتى قد لا تمثل عناصر سائدة فى عضوية المنظمات خارج هذين الإقليمين، تتطلب تصميم نموذج خاص جدا. فأولا، إن الإحلال المتوقع فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا، لا يتوقع فى أمريكا الشمالية أو أوروبا، بسبب سيطرة النظم الديموقراطية فى الإقليمين الأخيرين. وبالمثل، فإن الشرق الأوسط غير ديموقراطى تماما (وكما ذكرنا فى الفصل الثاني، فإننا نستبعد إسرائيل من الإقليم طبقا لمعايير التصنيف). ويمكن القول إن الإحلال يمكن أن يحدث فى آسيا، ولكن آليات ذلك ليست واضحة، بسبب السيطرة الكبيرة لمصالح القوى العالمية داخل الإقليم، مما يؤدى إلى انخفاض كبير فى تطور المنظمات الحكومية الإقليمية فى آسيا، كما ذكرنا فى الفصل الثاني.

ويتوقف الاعتبار الهام الثانى المتعلق ببناء النموذج على ما إذا كنا سنستخدم نموذجا واحدا بمتغير صورى للتمييز بين الإقليمين، أم سنستخدم نموذجا مستقلا لكل إقليم؛ حيث تتمثل ميزة النموذج الموحد فى أن النموذج يمكن أن يعتمد على المزيد من المشاهدات، وأنه يشجع على الاقتصاد. ولكن العيب ينتج عن تحديد التصميم ذاته. فالإقليمان يستخدمان آليات مختلفة. وكذلك فإن دوافع ممارسة الإحلال فى أفريقيا تختلف عنها فى أمريكا اللاتينية، وهناك مؤثرات عالمية مختلفة أيضا. فإذا قمنا بالجمع بين النماذج، فإن دقة التفسير فى كل إقليم ستضعف، ويمكن أن تضيع وسط الآليات السببية المتعارضة.

---

(١) يؤدي استخدام مقياس أكثر دقة يميز بين المنظمات المؤيدة للدولة المسيطرة والمنظمات التي تعارض مصالح الدولة المسيطرة، إلى تفصيل وتوضيح هذه الآثار.

المقارنة بين الأطر الزمنية

تشمل مقارنتنا لسلوك الانضمام للمؤسسات بين الإقليمين على نقطتين زمنيتين مختلفتين؛ حيث تبدى الشبكات الإقليمية والعالمية للتنظيمات التعاونية المؤسسية نزوعا نحو التغير؛ لأن عددا كبيرا من المنظمات الحكومية والمنظمات الإقليمية ينتهى ويظهر عدد آخر تكونه الدول، أو تظهر كمنظمات منبثقة تكونها منظمات أخرى (Shanks et al., 1996). وتشير هذه التغيرات إلى أن الدول تواجه قرارات كثيرة تتعلق بالانضمام لمنظمات جديدة، وبالتالى فإن أى تحليل مقطعى لنقطة زمنية معينة لن يكون بمثابة اختبار لفرضيتنا الأساسية، خاصة فى ظل التغيرات السريعة فى السياسة الدولية الناتجة عن نهاية الحرب الباردة. ولذلك سنطور اختبارا لنموذجنا يشمل نفس الشرائح الزمنية الثلاث التى تناولناها فى الفصل الثاني: ١٩٧٥ و١٩٨٩و ٢٠٠٤، والتى تعكس فترات مختلفة تماما فى السياسة الدولية.

وتقع سنة ١٩٧٥ فى فترة اضطرابات كبيرة فى السياسة الدولية؛ حيث استمرت الصراعات بين الشرق والغرب تتصاعد مع النشاط العسكرى السوفيتى فى أفغانستان، وتغيرت خريطة الشرق الأوسط فجأة بثورة دينية أصولية فى إيران. وكان يحيط بهذا الإطار الزمنى أزمتان بتروليتان كبيرتان والانسحاب الأمريكى من فيتنام.

وتعكس سنة ١٩٨٩ نقطة ارتكاز السياسة العالمية، مع تراجع الإمبراطورية السوفيتية وظهور نظام ما بعد الحرب الباردة. أما سنة ٢٠٠٤ فتمثل آخر سنة يوجد لدينا بيانات منتظمة عنها بالنسبة لشبكة المنظمات وعضوية الدول فى هذه المنظمات[١]. وهى تقدم لنا إطارا زمنيا "لنظام عالمى جديد" يبعد ١٥ عاما عن

(١) يحدد "الكتاب السنوي للمنظمات الحكومية"، الذي يصدره "اتحاد المؤسسات الدولية" (UIL)، المنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الإقليمية الجديدة بعد ٢٠٠٤، ولكن ليس فيه معلومات كافية عن خصائصها وعضويتها بما يفيد تحليلنا.

نهاية الحرب الباردة، وبعد ١١ عاما عن التفكك الرسمى للاتحاد السوفيتي. وتوفر لنا هذه الشرائح الزمنية الثلاث ظروفا مختلفة تماما نستطيع فى ظلها اختبار توقعاتنا، وتقدم تباينا فى السياق العالمى الذى يختار فيه صانعو السياسات الانضمام لشبكات المنظمات[١].

المقارنة بين أنماط المنظمات

وأخيرا، سنقارن بين سلوك الانضمام للمنظمات الإقليمية بين الحكومية وسلوك الانضمام للمنظمات بين الحكومية. وذلك لأن المنظمات بين الحكومية العالمية تعكس الاهتمامات والمشاكل والأولويات السياسية العالمية بدرجة أكبر، وتوفر نقطة أساس جيدة لمقارنة سلوك الانضمام للمنظمات الحكومية العامة بسلوك الانضمام للمنظمات الحكومية الإقليمية. فإذا كانت المنظمات الحكومية الإقليمية تستخدم فعلا كمحطة سياسية لتجنب الضغوط العالمية، ولمعالجة قضايا إقليمية معينة، فإن عضوية المنظمات الحكومية العالمية تعمل من خلال آليات مختلفة عن تلك التى تعمل بها المنظمات الحكومية الإقليمية. وقد كان هذا التمايز حسب النطاق الجغرافى بارزا فى تحليل التأثيرات التنظيمية التى ناقشناها فى الفصل الثالث.

استخدام البيانات

افترضنا فى تحليلنا هنا أن المنظمات الحكومية الإقليمية تعمل كبديل سياسى صحيح للدول غير الديموقراطية، لأنه يمكن اعتبارها من قبل الدول والأطراف الأخرى بمثابة التزامات صادقة بالسياسات الليبرالية، ويتوقع منها أن تغير السلوك

(١) من الناحية المثالية، كان يجب أن نتتبع عضوية الدولة سنويا. ولكن للأسف، نجد أن قاعدة البيانات المتاحة (Pevehouse, 2005) تعتمد على ذلك الكتاب السنوي الذي يصدره "اتحاد المؤسسات الدولية" (Union of International Associations, 2005) (UIL)، والذي لا يكون حساسا بالضرورة للتغيرات السنوية في العضوية، وتوفر الأعداد الحديثة من الكتاب أحدث بيانات للعضوية فقط.

الدولى فعلا لصالح هذه السياسات. وبالرغم من أن كل المنظمات تقريبا، بغض النظر عن القوة المؤسسية، قد تفضل هذه السياسات الليبرالية، يقل احتمال اعتبار المنظمات الضعيفة (المنظمات الحكومية غير الرسمية) بمثابة التزامات صادقة، لأنها تفتقر إلى الاستثمار أو الموارد الكافية أو الوسائل اللازمة لمراقبة وفرض الالتزام. ولذلك، فإن المنظمات الأكثر رسمية (الأقوى) هى التى تهمنا هنا.

وتعتبر مجموعة بيانات المنظمات الحكومية الرسمية مناسبة لمهمة التركيز البحثى على دراسة المنظمات التى يعتبر الآخرون أنها تقدم بديلا صادقا للتحول الديموقراطي، سواء الدول الأعضاء، أو الأطراف الأخرى، أو الدول الأخرى فى المجتمع الدولي. ولكن هذا لا يعنى القول إن المنظمات الحكومية غير الرسمية ليست مهمة فى تحديد سلوك انضمام الدول إلى النظام الدولي، ولكنه يعنى أننا نتوقع مجموعة مختلفة من العلاقات السببية. وكذلك فإن كل مقاييس العضوية التنظيمية مأخوذة من مجموعة بيانات المنظمات الحكومية الرسمية (FIGO).

النموذج وتحديد المتغيرات

نقدم هنا نماذج تجريبية تتفق مع واحدة من الدراسات التجريبية الحديثة القليلة جدا عن التحول الديموقراطى والعلاقات المتبادلة للانضمام للمنظمات بين الحكومية، وذلك من أجل إمكانية المقارنة مع النتائج السابقة (Mansfield and Pevehouse, 2006). ونستخدم نموذجها الأساس لتقديم المتغيرات البارزة لنموذجنا التجريبى المعيارى الذى يتنبأ بالمشاركة فى المنظمات الحكومية الرسمية. ولتحليل العلاقة بين التحول الديموقراطى وعضوية المنظمات الحكومية/ المنظمات الحكومية الإقليمية، سنقدر نموذجين[١]:

---

(١) يتمثل الفرق الوحيد بين النموذجين في وجود متغير السنة لتجميع التحليل في النموذج الأول، بينما يقدم النموذج الثاني ثلاثة شرائح زمنية متميزة. ونحن نفعل ذلك لدراسة الأثر التراكمي للمتغيرات داخل الإقليم عبر الفترات الزمنية الثلاث، وأثر كل متغير خلال الفترات الزمنية المتميزة والفريدة لضمان عدم فقدان التغيرات في الاتجاه السببي أو الأنماط الخاصة بفترات زمنية معينة.

١- كثافة العضوية $\beta.$ + β_1 نمط النظام + $\beta 2$ التحول الديموقراطى + $\beta 3$ الانفتاح + β_4 الثروة + β_5 التنمية + β_6 السنة + ε

٢- كثافة العضوية $\beta.$ + β_1 نمط النظام + $\beta 2$ التحول الديموقراطى + $\beta 3$ الانفتاح + β_4 الثروة + β_5 التنمية + ε

المتغير التابع: كثافة العضوية

حتى تتضح الصورة فلا بد من قياس مدى استجابة الدول لفرصة الانضمام إلى المنظمات الحكومية الإقليمية. ولكن مجرد قياس عدد المنظمات التى تنضم إليها الدولة يفشل فى تفسير عدد الخيارات المتاحة للدولة للمشاركة فى الشبكة الإقليمية. ففى أى إقليم، مثل أمريكا اللاتينية أو أفريقيا جنوب الصحراء، توجد مجموعات من المنظمات، بعضها إقليمي، بينما يكون البعض الآخر شبه إقليمى غير متاح لكل أعضاء الإقليم. وهكذا فإننا نقيس "كثافة العضوية" بعدد المنظمات التى تنضم إليها الدولة مقسوما على عدد المنظمات التى يمكن أن تنضم إليها الدولة فى الإقليم[1]. وتتراوح القيم الناتجة من الصفر (عدم الانضمام لأية منظمة) إلى ١ (الدولة منضمة لكل المنظمات المتاحة فى الإقليم). وقمنا أيضا بإعداد متغير تابع آخر مماثل للكثافة الإقليمية، باستثناء أنه يقيس كثافة عضوية المنظمات الحكومية العالمية. وقد فعلنا ذلك كما ذكرنا سلفا لتقديم مقارنة لتحديد الآليات الفريدة الخاصة بالمنظمات الحكومية الإقليمية، والتوصل إلى وجود أى سلوك عام لانضمام الدول لهذه المنظمات بمختلف أنماطها.

---

(١) بالنسبة للعملية المستخدمة لتحديد "الفرصة" مقابل "الإرادة"، انظر المناقشة في الفصل الثاني. وبيانات عضوية الدول مأخوذة من قاعدتي بيانات "متلازمات الحرب للمنظمات بين الحكومية COW IGO " و" قاعدة بيانات المنظمات لارمسة بين الحكومية FIGO"، على نحو ما ذكرنا في الفصلين الثالث والرابع.

المتغيرات المستقلة[1]

إننا نستخدم قاعدة بيانات Polity IV لقياس "نمط النظام"؛ حيث تتراوح الدرجات من -١٠ (الأكثر استبدادياً) إلى +١٠ (الأكثر ديموقراطية). وتعتمد هذه الدرجات على ترميز خصائص السلطات المختلفة للدول. ولكن هذه القاعدة تقيس الملامح المؤسسية للدول الديموقراطية فقط، إلا أنها تعتبر مقياسا صحيحا للديموقراطية بسبب ارتباطها الكبير مع المقاييس البديلة (Jaggers and Gurr, 1995). ولكى نقيم التغير فى التحول الديموقراطي، نستخدم مقياسا يحدد متوسط التغير فى درجة نظام الحكم طوال فترة خمس سنوات[2].

وتقاس "القوة الاقتصادية" باستخدام الناتج المحلى الإجمالى لكل دولة، بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠ بالدولار، للمقارنة عبر الفترات الزمنية. ويقدم هذا مقياسا أساسيا للحجم الكلى للقدرات الاقتصادية للدولة، ويتسق مع المقياس المستخدم فى الدراسات التجريبية الحديثة الأخرى[3]. وكذلك نقيس "ثروة" الدولة من خلال قياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، الذى يتضمن جانبا ثانيا من الاقتصاد، ولكنه يضبط حجم السكان.

ومن أجل قياس "الانفتاح"، نستخدم قاعدة بيانات "مؤشرات التنمية العالمية"، التى توفر معلومات كاملة عن التجارة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي[4].

---

(١) يجب أن نذكر أن الصراع والمسافة والسكان، وكلها متغيرات ضبط معيارية، لم تدخل في النموذج. وكانت المحاولات السابقة تشمل هذه المتغيرات، ولكنها حذفت لأسباب عملية. فلم نجد للصراع أي أثر معنوي على المتغير التابع للفترات الزمنية الثلاث في أي من الإقليمين. أما المسافة التي تعتبر متغيرا شائعا في النماذج الثنائية، فقد تم إدخالها في هذا النموذج المتعدد من خلال مفهوم الإقليم الجغرافي. وأخيرا، كان إدخال السكان كضابط مهما، ولكن التفاعل مع متغير الثروة قلل تأثير الثروة كعامل سببي. وكذلك فإن إدخال السكان لم يؤثر على الاتجاه السببي ولا المعنوية لأي من المتغيرات الأخرى.

(٢) يختلف هذا المقياس قليلا عن المقياس الذي استخدمه Mansfield وPevehouse، لأنه يوضح التغير عبر إجمالي السنوات الخمس.

(٣) انظر Mansfield and Pevehouse, 2006: 148.

(٤) لم نستخدم قاعدة بيانات Gleditsch لأن قاعدة بيانات WDI قدمت بيانات أكثر اكتمالا لإقليم أفريقيا، مما سمح بالتحليل، وإلا كان يمكن أن يكون هناك تحيز كبير نحو الاقتصادات الكبيرة. وبالنسبة للدراسات الحديثة الأخرى التي تستخدم قاعدة بيانات WDI، انظر: Li and Schaub, 2004; Biglaiser and Brown, 2005.

ونستخدم هنا نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالى لكى نقيس مدى اعتماد اقتصاد الدولة على التجارة.

النتائج

يعرض الجدولان (١٤) و(١٥) تقديرات النموذج ١ لكثافة عضوية المنظمات الحكومية الإقليمية وكثافة عضوية المنظمات الحكومية العالمية، على التوالي. ويقدم النموذج نتائج تتعارض مع تنبؤات أدبيات المنظمات الحكومية الديموقراطية التقليدية، ولكنها تتسق مع فرضية الإحلال. فلم يكن "للتحول الديموقراطي" أثر معنوى على كثافة العضوية فى المنظمات الحكومية الإقليمية فى أفريقيا، بينما كان له أثر سالب ومعنوى على كثافة عضوية هذه المنظمات فى أمريكا اللاتينية. وهذا يتناقض مع فكرة "عدوى الديموقراطية" المنتشرة فى أماكن أخرى، ولكنه يعتبر متوقعا إذا اعتبرنا المنظمات الحكومية الإقليمية كبدائل لأولويات السياسات العالمية والسيطرة. فإذا كانت الدول تمر بمرحلة تحول ديموقراطي، فإنها ستحصل على الكثير من نفس المنافع التى تتحقق من خلال عضوية المنظمات الحكومية الإقليمية، مما يقلل من بعض دوافع الانضمام، ويخفض التكاليف المرتبطة بالانضمام للمنظمات الحكومية الرسمية الإقليمية أو العالمية، مما يجعل هذه المنظمات أكثر جاذبية بالمعنى النسبي. ويرتبط نمط النظام معنويا وسلبيا بكثافة عضوية المنظمات الحكومية الإقليمية (بما يتسق مع توقعاتنا) فى إفريقيا، ولكنه لا يرتبط معنويا بهذه المشاركة فى أمريكا اللاتينية. ويرتبط الانفتاح بكثافة العضوية سلبيا ومعنويا فى أمريكا اللاتينية، ولكنه ليس مؤشرا معنويا لأفريقيا. وقد يكون الأمر كذلك فى أمريكا اللاتينية لأنها أكثر المناطق حمائية؛ ولذلك نحاول تحاول تحقيق الوحدة الإقليمية ضد ضغوط الدولة المسيطرة الكثيفة لفرض حرية الوصول للأسواق. وتثير زيادة درجة تأثير وضغوط الولايات المتحدة استجابة قوية ومتزايدة من حيث العضوية فى المنظمات الحكومية

الإقليمية. وترتبط التنمية معنويا وسلبيا بكثافة العضوية فى إفريقيا. ففى ظل الأوضاع السيئة نسبيا للاقتصادات الأفريقية، نجد أن المنظمات الحكومية الإقليمية، التى تمثل البديل الأمثل الثانى البعيد جدا للتحرر العالمى الكامل، تسمح لهذه الدول بقدر من تجميع قدرات أسواقها ومواردها لحل مشاكلها الإقليمية.

ويجب أن توضع الأهمية العامة للنتائج فى سياق الاهتمام بقوة هذه النتائج. حيث يرجع الضعف العام فى معامل الارتباط إلى حذف متغير "كثافة العضوية السابقة". فى حين أن أقوى مؤشر على الارتباط المؤسسى يتمثل فى الارتباط السابق. ويرجع السبب فى عدم إدخال أية متغيرات متأخرة فى النموذج، بالنسبة لكثافة العضوية، إلى أن أثر المتغيرات سيصبح تراكميا لأن المتغير المتأخر سيشمل الأثر المتأخر للمتغيرات الأخرى، مما ينتقص من الأثر المباشر لنمط الحكم والتحول الديموقراطى والانفتاح، إلخ. وكذلك فإن أثر كل متغير يجب تفسيره فى ضوء "مقياس الكثافة" التابع، وهو عبارة عن نسبة مئوية وليس رقما مطلقا، والأثر التراكمى عبر الزمن والذى لا يمكن قياسه كاملا بتحليل المقطع العرضى. ويؤدى كل من هذين العاملين إلى انتقال كل من معاملى المتغيرين المعروضين فى النتائج لجهة اليسار. ولكن طبيعة المتغير التابع وأثر تحليل المقطع العرضى يجب ألا يؤثرا على أهمية النتائج.

ويعكس الارتباط السالب بين نمط نظام الحكم وكثافة العضوية فى إفريقيا حقيقة أن البناء التنظيمى للمنظمات الحكومية الإقليمية تسيطر عليه دول غير ديموقراطية، ويشير عدم وجود علاقة بين التحول الديموقراطى وكثافة العضوية إلى أن الدول الإفريقية تستفيد بطرق أخرى لا تتعلق بتأثير التحول الديموقراطى الواردة فى الدراسات المعاصرة[1]. وتؤيد هذه النتائج القول بأن الدول تستغل

---

(١) يجب أن نؤكد على أن كل الدول في إفريقيا ليست ديموقراطية، وأن أثر سلوك انضمام تلك الديموقراطيات القليلة يحمل وزنا كبيرا. وينطبق ذلك أيضا على مدى اختلاف الدول غير الديموقراطية في كونها دولا استبدادية. ومع ظهور ديموقراطيات إضافية في الإقليم عبر الزمن، تعمل تلك الدول بطرق تتسق مع حجة الإحلال.

المنظمات الحكومية الإقليمية كبدائل سياسية، فى هذين الإقليمين على الأقل، ولا تؤيد ادعاء أن الدول تبحث عن عضوية المنظمات لتسهيل التحول الديموقراطى.

	إفريقيا	أمريكا اللاتينية
نوع النظام	**-0.12 (0.004)****	-0.001 (0.004)
التحول الديموقراطى	0.042 (0.031)	**-0.032 (0.016)****
الانفتاح	-0.001 (0.001)	**-0.001 (0.000)*****
الثروة	0.000 (0.000)	$-9.47*e^{-7}$(0.001)
التنمية	**$-2.46*e^{-12}(1.31*e^{-12})$**	$1.42*e^{-13}(1.53*e^{-13})$
السنة	**0.004 (0.002)***	0.001 (0.002)
قيمة ثابتة	**-7.53 (4.47)***	3.06 (4.11)
R^2	0.10	0.28
قيمة ن	105	105

جدول (١٤) كثافة المنظمات الحكومية الرسمية الإقليمية، دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المداخل عبارة عن تقديرات المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square Estimates، مع وجود الانحرافات المعيارية المصححة بين الأقواس، والأرقام المسوّدة تشير إلى الأرقام المعنوية إحصائيا.

الرمز *** يعنى أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,٠١

أما الرمز ** فيعنى أن قيمة المعامل p. زائد أو ناقص ± ٠,٠٥

أما الرمز * فيعنى أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,١٠

وفى أمريكا اللاتينية نجد أن الدول التى تصبح أقل ديموقراطية هى التى يزيد عدد عضويتها فى المنظمات الحكومية الرسمية. وهنا يجب أن نذكر أن هناك آليتين متعارضتين تؤثران على منظمات أمريكا اللاتينية: المنظمات التى تسهل التزام الدولة وتمسكها بسياسات السيطرة، والمنظمات التى تعارض المصالح الأمريكية مباشرة.

ويعكس جدول (١٥) النتائج المتاحة عن الشبكة الإقليمية للبناء المؤسسي؛ حيث يرتبط الانفتاح سلبيا ومعنويا بكثافة العضوية فى المنظمات العالمية فى كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما يؤكد القول بأن الدول التى تنضم للشبكة هى الدول التى تحتاج لمساعدات. ومع ذلك، ترتبط التنمية إيجابيا ومعنويا بالكثافة العالمية فى الإقليمين، وقد يعكس هذا رغبة الدول ذات الاقتصادات القوية فى الدخول فى عضوية المنظمات التى تمنح فرصة الوصول للأسواق العالمية. أى أن المنظمات الحكومية الإقليمية تعتبر خطوة نحو تحرير الأسواق، ولكنها تسمح بضمانات وتحمى من ضغوط الأسواق العالمية. وتشجع المنظمات العالمية على التقدم نحو التحرير الكامل، وتوفر حماية أقل للأطراف الإقليمية النامية. وكذلك يرتبط نمط الحكم معنويا وسلبيا بكثافة العضوية فى إفريقيا[١]. أما التحول الديموقراطى فقد فشل فى أن تكون له أية علاقة معنوية مع كثافة العضوية فى الإقليمين، وهذا عكس المتوقع تماما إذا كانت الدول تستغل هذه المنظمات للتوقف عن إصلاحات التحول الديموقراطى.

---

(١) يتناقض هذا مع النتائج المتعلقة بالمنظمات الحكومية الرسمية العالمية (سنناقشها لاحقا)؛ حيث لا يبدو أي من نمط النظام ولا التحول الديموقراطي مؤشرًا معنويًا علي كثافة العضوية، باستثناء إقليم إفريقيا في ١٩٧٥.

	إفريقيا	أمريكا اللاتينية
نوع النظام	**-0.005 (0.002)*** **	-0.001 (0.001)
التحول الديموقراطي	0.003 (0.013)	-0.005 (0.008)
الانفتاح	**-0.001 (0.000)*** **	**-0.001 (0.000)*** **
الثروة	**$2.32* e^{-5}$ $(1.11* e^{-5})$** **	**$1.93*10^{-5}(5.75* e^{-6})$*** **
التنمية	**$1.64*e^{-12}(5.31*e^{-13})$*** **	**$2.73*e^{-13}(7.37*e^{-14})$*** **
السنة	**0.004 (0.001)*** **	**0.004 (0.001)*** **
قيمة ثابتة	**-8.93 (1.82)*** **	**-7.36 (1.98)*** **
R^2	0.38	0.73
قيمة ن	105	54

جدول (١٥) كثافة المنظمات الحكومية الرسمية العالمية، دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المداخل عبارة عن تقديرات المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square Estimates، مع وجود الانحرافات المعيارية المصححة بين الأقواس، والأرقام المسوَّدة تشير إلى الأرقام المعنوية إحصائيا.

الرمز *** يعني أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,٠١

أما الرمز ** فيعني أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,٠٥

أما الرمز * فيعني أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,١٠

	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٠٠٤
نوع النظام	**-0.022(0.09)*** **	**-0.016(0.008)***	-0.014 (0.008)*
التحول الديموقراطي	0.088 (0.053)	-0.011 (0.053)	0.049 (0.062)
الانفتاح	**-0.000 (0.001)**	**-0.001 (0.001)**	**-0.001 (0.001)**
الثروة	**0.000 (0.000)**	**0.000 (0.000)**	**-7.00*e10^{-6}(4.28*12^{-6})**
التنمية	**-4.92*e^{-12}(3.53*e^{-12})**	**-3.58*e^{-12}(2.41*e^{-12})**	**-1.34*e^{-12}(1.75*e^{-12})**
قيمة ثابتة	0.408 (0.118)***	0.354 (0.107)***	0.625 (0.095)***
R^2	0.32	0.20	0.15
قيمة ن	29	38	38

جدول (١٦) كثافة المنظمات الحكومية الرسمية الإقليمية، الدول الأفريقية، ١٩٧٥ و١٩٨٩ و٢٠٠٤.

المداخل عبارة عن تقديرات المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square Estimates، مع وجود الانحرافات المعيارية المصححة بين الأقواس، والأرقام البارزة تشير إلى الأرقام المعنوية إحصائيا.

الرمز *** يعنى أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,٠١

أما الرمز ** فيعنى أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,٠٥

أما الرمز * فيعنى أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,١٠

وقد استخدمنا النموذج الثانى لدراسة كل فترة زمنية على حدة عبر الإقليمين لكل متغير تابع. وهذا له أهمية نظرية، لأنه يمكن أن تكون هناك آليات مختلفة تماما تؤثر فى كل فترة زمنية، وتغير اتجاه ومعنوية العلاقة السببية. ويمكن أن تضيع هذه الاختلافات الخاصة بالفترات الزمنية فى النموذج المجمع. وبهذه الطريقة، يعمل النموذج الثانى كمراجعة على النموذج الأول، لضمان عدم سيطرة أية فترة زمنية على النتائج، وأن النتائج النظرية المحققة ممثلة للنظام عبر الزمان، وعبر الأقاليم فى بعض الحالات.

ويعرض الجدولان (١٦) و(١٧) النتائج للمقاطع العرضية الثلاثة لكل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، على التوالي. ومن أهم الأشياء التى تتعلق بحجتنا المتعلقة بإحلال السياسات أننا لاحظنا فى جدول (١٦) أن العلاقة السالبة فى أفريقيا بين نمط الحكم وكثافة العضوية الإقليمية تتحقق عبر فترتين من الفترات الزمنية الثلاث، وأنها معنوية لكل الفترات أيضا. أما فى أمريكا اللاتينية، فيبدو أن الأثر السلبى والمعنوى للتحول الديموقراطى على كثافة العضوية الإقليمية كان معزولا للفترة الزمنية ١٩٧٥، بالرغم من أن أثر نمط الحكم يبدو سالبا فى فترتين من الفترات الثلاث. وقد يمثل هذا النمط رد فعل على إدارة نيكسون التى اتبعت أساليب تدخل شديدة خلال الإطاحة بحكومة شيلى الاشتراكية وذلك برعاية الولايات المتحدة فى ١٩٧٣. ويظل الانفتاح مرتبطا سلبيا ومعنويا بكثافة العضوية الإقليمية فى أمريكا اللاتينية لفترتين من الفترات الثلاث.

	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٠٠٤
نوع النظام	-0.004(0.004)	-0.001(0.009)	-0.023 (0.032)
التحول الديموقراطي	**-0.033 (0.018)***	0.006 (0.034)	0.034 (0.063)
الانفتاح	**-0.002 (0.001)****	-0.001 (0.002)	**-0.002 (0.001)****
الثروة	$3.03*e^{-5}(1.56*e^{-5})$	$46*e^{-6}(2062*e^{-5})$	$2.11*e^{-5}(2.14*e^{-5})$
التنمية	$-1.38*e^{-14}(3.27*e^{-13})$	$-1.43*e^{-13}(3.65*e^{-13})$	$2.72*e^{-14}(2.00*e^{-13})$
قيمة ثابتة	**1.15 (0.092)*****	**0.867 (0.164)*****	**1.14 (0.246)*****
R^2	0.28	0.11	0.27
قيمة ن	18	18	18

جدول (١٧) كثافة المنظمات الحكومية الرسمية الإقليمية، دول أمريكا اللاتينية، ١٩٧٥ و ١٩٨٩ و ٢٠٠٤.

المداخل عبارة عن تقديرات المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square Estimates، مع وجود الانحرافات المعيارية المصححة بين الأقواس، والأرقام المسوَّدة تشير إلى الأرقام المعنوية إحصائيا.

الرمز *** يعني أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,٠١

أما الرمز ** فيعني أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,٠٥

أما الرمز * فيعني أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,١٠

ويقدم نموذج ٢ نتائج متسقة لكثافة العضوية العالمية عبر الفترات الزمنية الثلاث (جدول ١٨ و١٩). ففي إفريقيا، ارتبط نمط الحكم سلبيا بكثافة العضوية العالمية عبر الفترات الزمنية الثلاث، بالرغم من أنه كان معنويا إحصائيا في ١٩٧٥ فقط. وقد يرجع ذلك إلى أن هذه المنظمات تكونت أساسا خلال المراحل الأولى من الشرعية الإفريقية، عندما كان الحكم الاستعماري يتفكك بسرعة، وكانت

هذه المنظمات تستخدم لدخول وتأسيس النظام الجديد. ولا يوجد أثر معنوى للتحول الديموقراطى على كثافة العضوية (على الرغم من أنه من الملفت أن التحول الديموقراطى كان مرتبطا سلبيا فى كل من ١٩٧٥ و١٩٨٩).

	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٠٠٤
نوع النظام	**-0.015(0.004)*** **	-0.005 (0.004)	-0.002 (0.003)
التحول الديموقراطي	-0.007 (0.023)	-0.005 (0.023)	0.019 (0.019)
الانفتاح	-0.001 (0.001)	**-0.001 (0.000)** **	-0.001 (0.000)
الثروة	$1.91*10^{-5}(2036*e^{-5})$	**$4.78*10^{-5}(2.36*e^{-5})$** **	$1.12*10^{-5}(1.38*e^{-5})$
التنمية	$2.77*e^{-12}(1.60*e^{-12})$	$1.86*e^{-13}(1.36*e^{-12})$	**$2.09*e^{-12}(5.66*e^{-13})$*** **
قيمة ثابتة	**0.332 (0.053)*** **	**0.435 (0.047)*** **	**0.490 (0.030)*** **
R^2	0.33	0.17	0.32
قيمة ن	29	38	38

جدول (١٨) كثافة المنظمات الحكومية الرسمية العالمية، الدول الإفريقية، ١٩٧٥ و١٩٨٩و٢٠٠٤.

المداخل عبارة عن تقديرات المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square Estimates، مع وجود الانحرافات المعيارية المصححة بين الأقواس، والأرقام المسوّدة تشير إلى الأرقام المعنوية إحصائيا.

الرمز *** يعنى أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,٠١

أما الرمز ** فيعنى أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,٠٥

أما الرمز * فيعنى أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,١٠

وبصفة عامة، يبدو أن نمط الحكم ليس محددا هاما لسلوك الانضمام للمنظمات الحكومية الرسمية، وأنه لا يوجد أثر لإحلال الديموقراطية على المستوى العالمي(١). ويرتبط الانفتاح سلبيا عبر الفترات الزمنية الثلاث، ولكنه كان معنويا لسنة ١٩٨٩ فقط. وكان كل من الثروة والتنمية يرتبطان إيجابيا بكثافة العضوية عبر الفترات كلها، وكانتا ترتبطان معنويا فى فترتين منها. إذ تحتاج الأسواق العالمية إلى بنية تحتية وتنمية اقتصادية كافية للتكامل، والمنظمات الحكومية التى تفرض تقاليد وسياسات الأسواق العالمية تأتى بتكاليف مرتفعة للدول غير المتوافقة مع هذه السياسات.

ومن الطريف أن نجد أن كلا من نظام الحكم والتحول الديموقراطى لم يكن لهما أى تأثير معنوى على كثافة العضوية العالمية لأمريكا اللاتينية فى أى من الفترات الزمنية (جدول ١٩). ومن الواضح أن التحول الديموقراطى ليس دافعا لعضوية المنظمات الحكومية العالمية، ولا يبدو أنه ينتج بالضرورة عن تلك العضوية، وهو ما يتعارض مع حجة السلام الديموقراطي. وإلا فإنه يوجد بعض التشابهات الجوهرية مع الإقليم الأفريقي. ويبدو أن الثروة والتنمية يرتبطان إيجابيا بعضوية المنظمات الحكومية العالمية، وبصورة معنوية فى ١٩٧٥ و٢٠٠٤(٢). ويرتبط الانفتاح سلبيا عبر الفترات الثلاث، ويكون معنويا فى ١٩٧٥ و٢٠٠٤(٣). وتشير القيم المشتركة بين الإقليمين إلى أن هناك آليات سببية مميزة تدفع كثافة العضوية الإقليمية والعالمية، ولكن يبدو أن التحول الديموقراطى فى دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يؤثر إيجابيا على أى من العمليتين، ويبدو فى سياق الكثافة الإقليمية أن الدول إما أنها تقلل مستويات التحول الديموقراطى مع انضمامها

---

(١) هذا بالمقارنة بالآثار على المستوى الإقليمي، ومع ذلك يكشف النموذج عن أثر معنوي وسلبي خلال المقطع العرضي لإفريقيا سنة ١٩٧٥.

(٢) كان هذا معنويا ومرتبطا ايجابيا في إقليم إفريقيا لسنة ١٩٨٩.

(٣) كان هذا معنويا ومرتبطا سلبيا في إقليم إفريقيا لسنة ١٩٨٩.

ومشاركتها فى المنظمات الحكومية الإقليمية، أو أنها استطاعت أن تظل غير ديموقراطية.

	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٠٠٤
نوع النظام	**0.002(0.003)**	-0.002 (0.005)	-0.002 (0.011)
التحول الديموقراطي	-0.013 (0.013)	0.004 (0.016)	0.020 (0.022)
الانفتاح	-0.002 (0.001)**	**-0.001 (0.001)**	-0.001 (0.000)*
الثروة	$-3.03*e^{-7}(1.63*e^{-5})$	**$2.94*e^{-5}(1.27*e^{-5})$****	$1.87*e^{-5}(3.39*e^{-6})$**
التنمية	$8.26*e^{-13}(2.70*e^{-13})$***	$1.77*e^{-13}(1.77*e^{-13})$	**$2.53*e^{-13}$**
قيمة ثابتة	**0.521(0.066)*** **	**0.522 (0.080)*** **	**0.558 (0.030)*** **
R^2	0.66	0.66	0.79
قيمة ن	18	18	18

جدول (١٩) كثافة المنظمات الحكومية الرسمية العالمية، دول أمريكا اللاتينية، ١٩٧٥ و١٩٨٩ و٢٠٠٤.

المداخل عبارة عن تقديرات المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square Estimates، مع وجود الانحرافات المعيارية المصححة بين الأقواس، والأرقام المسوّدة تشير إلى الأرقام المعنوية إحصائيا.

الرمز *** يعنى أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,٠١

أما الرمز ** فيعنى أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,٠٥

أما الرمز * فيعنى أن قيمة المعامل p زائد أو ناقص ± ٠,١٠

الاستنتاجات

يقدم التحليل التجريبى السابق تأييدا للتطور المستمر للنموذج المقدم فى الجزء الأول من هذا الفصل. وقد خلصنا إلى أن التحول الديموقراطى لا يفسر المعدل المرتفع لمشاركة الدول غير الديموقراطية فى البناء المؤسسى الإقليمى والعالمى للمنظمات الحكومية، بل إن البيانات تشير إلى أن الدول فى أى من الإقليمين، والتى تنضم وتشارك فى شبكة المنظمات الحكومية الإقليمية، لن يزيد احتمال تحولها الديموقراطى نتيجة لذلك، مع ثبات العوامل الأخرى. بل إن هناك علاقة سالبة واضحة لإحدى الفترات الزمنية فى أمريكا اللاتينية، وهو ما يتعارض مباشرة مع حجة أثر التحول الديموقراطي. وتشير العلاقة السلبية المطردة بين نمط الحكم والعضوية الإقليمية فى أفريقيا، بالإضافة إلى الغياب الكامل لأية علاقة معنوية بين التحول الديموقراطى وكثافة العضوية، إلى أن الدول الأفريقية تنضم وتستفيد لأسباب خارجة عن تلك المقدمة فى الأدبيات الحديثة.

ونظرا لأنه يبدو أن نمط النظام والتحول الديموقراطى غير قادرين على تفسير عضوية الدول غير الديموقراطية والديموقراطيات الصاعدة فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا؛ فإننا نرى أن نتائج الفترات الزمنية الثلاث تؤيد حجة أثر الإحلال بشدة. وتتمثل الفائدة من دراسة سلوك الانضمام للمنظمات، فى ضوء إطار إحلال السياسات الخارجية، فى أن سلوكيات كل من الدول الديموقراطية وغير الديموقراطية يمكن تفسيرها بنظرية عامة مشتركة.

ويشير النموذجان إلى أن كثافة عضوية الدولة فى المنظمات الحكومية الرسمية العالمية تتأثر بآليات مختلفة عن تلك التى تؤثر على كثافة عضوية

المنظمات الحكومية الإقليمية. فهناك انفصال واضح بين أنماط الدول التى تنضم إلى المنظمات العالمية فى أفريقيا وتلك التى تنضم للمنظمات الإقليمية: تظهر نتائج الجدولين (١٦) و(١٧) بوضوح أن الاقتصادات الصغيرة الأقل ثراء تميل إلى ارتفاع كثافة المشاركة فى المنظمات الإقليمية، بينما الاقتصادات الكبيرة والغنية تميل أكثر إلى المشاركة فى بناء المنظمات الحكومية العالمية. ويمكن أن تكون هذه العلاقة ذات دلالة فى القدرات، أو ربما يوجد إحلال بين الدول التى لديها أولويات سياسية مشتركة مع النظام العالمي، والدول الأخرى التى تحاول عزل نفسها عنه. وفى أى من الحالتين، نجد أن نتائجنا المتعلقة بالاختلافات فى سلوك الانضمام والمشاركة فى المنظمات الإقليمية فى مقابل المنظمات العالمية، تتفق مع تأثيرات المنظمات الإقليمية المذكورة فى الفصل الثالث.

وترجع النتائج غير المنطقية التى أخرجها النموذج جزئيا إلى دراسة هذه العلاقات من خلال تصنيف المنظمات الحكومية الرسمية؛ إذ إن نفس النماذج التى تستخدم تعريفا أوسع وأقل تقييدا للمنظمات الحكومية تعطى نتائج أقل شمولا ولا تؤدى إلى أية علاقات معنوية. ولذلك لا بد أن نلاحظ أن المنظمات الحكومية الرسمية فقط هى التى تعتبر بمثابة بدائل سياسية قوية فى حدود هذا البحث النظري، وأن سلوك انضمام الدول للمنظمات الحكومية غير الرسمية يمكن أن يكون مدفوعا بآليات مختلفة تماما.

إننا لا ندعى الحسم، ولكن النتائج الواردة فى هذا الفصل تشير إلى الحاجة لمزيد من البحث فى أسباب انضمام الدول للمنظمات الحكومية، خاصة المنظمات الحكومية الرسمية، وكيف أن الدول يمكن أن تعتبر هذه المنظمات بمثابة بدائل سياسية موثوق فيها لحل المعضلات المحلية والدولية التى يمكن أن تتطلب التزامات سياسية كبيرة وغير مرغوبة. ومن الضرورى أن نوضح أن مجموعتين

أو أكثر قد تبدى سلوكيات متشابهة، ولكن لأسباب سياسية مختلفة، وأن هناك حاجة إلى النماذج القادرة على توضيح الآليات السببية المختلفة، من أجل تفسير السلوكيات المنتظمة والبناء المؤسسى القائم.

مراجع الفصل السادس

Bangkok Declaration. 1967. Available at http://www.aseansec.org/1212.htm.

Bhala, Raj. 2001. *International Trade Law: Theory and Practice.* (2nd ed.) York: Lexis Publishing.

Biglaiser, Glen, and David S. Brown, 2005. "The Determinants of Economic Liberalization in Latin America." *Political Research Quarterly* 58:671–80.

Bowman, Kirk. 1996. "Taming the Tiger: Militarization and Democracy in Latin America." *Journal of Peace Research* 33:289–308.

Buzan, Barry. 2005. "The Security Dynamics of a 1 + 4 World." In *Paradigms in Transition: Globalization, Security and the Nation State.* SUNY series in global politics. Albany: SUNY Press, pp. 177–98.

Buzan, Barry, and Ole Waever. 2004. *Regions and Powers: The Structures of International Security.* Cambridge: Cambridge University Press.

Dixon, William J., and Bruce E. Moon. 1993. "Political Similarity and American Foreign Trade Patterns." *Political Research Quarterly* 46:5–25.

Dixon, William J. 1993. "Democracy and the Management of International Conflict." *Journal of Conflict Resolution* 37:42–68.

Dixon, William J. 1994. "Democracy and the Peaceful Settlement of International Conflict." *American Political Science Review* 88:14 –32.

Dixon, William J. 1996. "Third-Party Techniques for Preventing Conflict Escalation and Promoting Peaceful Settlement." *International Organization* 50:653 –81.

Foot, Rosemary S. Neil MacFarlene and Michael Mastanduno, eds. 2003. *US Hegemony and International Organizations.* Oxford: Oxford University Press.

Goertz, Gary, and Paul F. Diehl. 2000. *War and Peace in International Rivalry.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Goertz, Gary. 2005. *Social Science Concepts: A User's Guide.* Princeton: Princeton University Press.

Ikenberry, G. John. 2001. *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars.* Princeton: Princeton University Press.

Jaggers, Keith, and Ted Robert Gurr. 1995. "Tracking Democracy's Third Wave with the Polity III Data." *Journal of Peace Research* 32:469–82.

Lemke, Douglas. 2002. *Regions of War and Peace.* Cambridge: Cambridge University Press.

Li, Quan, and Drew Schaub. 2004. "Economic Globalization and Transnational Terrorism: A Pooled Time-Series Analysis." *Journal of Conflict Resolution* 48:230–58.

Locke, Richard M. and Kathleen Thelen. 1993. "Apples and Oranges Revisited: Contextualized Comparisons and the Study of Comparative Labour Politics." *Politics and Society* 23:337–68.

Mansfield, Edward D., and Helen V. Milner. 1999. "The Political Economy of Regionalism." *International Organization* 53:589–627.

Mansfield, Edward D., and Jon C. Pevehouse. 2000. "Trade Blocs, Trade Flows and International Conflict." *International Organization* 54:775–808.

Mansfield, Edward D., and Jon C. Pevehouse. 2006. "Democratization and International Organizations." *International Organization* 60:137–67.

Mansfield, Edward D., Helen V. Milner, and B. Peter Rosendorff. 2000. "Free to Trade: Democracies, Autocracies and International Trade." *American Political Science Review* 94:305–21.

Mitchell, Sara McLaughlin. 2002. "A Kantian System? Democracy and Third. Party Conflict Resolution." *American Journal of Political Science*, 46:749–59.

Moravcsik, Andrew. 2000. "The Origins of Human Rights Regimes: Democratic Delegation in Postwar Europe." *International Organization* 54:217–52.

Morrow, James D., Randolph M. Siverson, and Tressa E. Tabares. 1998. "The Political Determinants of International Trade: The Major Powers, 1907–90." *American Political Science Review* 92:649–61.

Morrow, James D. 1994. *Game Theory for Political Scientists*. Princeton: Princeton University Press.

Most, Benjamin A., and Harvey Starr. 1984. "International Relations Theory, Foreign Policy Substitutability, and 'Nice' Laws." *World Politics* 36:383–406.

North, Douglass C. 1990. *Institutions, Institutional Change, and Economic Preference*. Cambridge: Cambridge University Press.

Pevehouse, Jon C. 2002. "With a Little Help from My Friends? Regional Organizations and the Consolidation of Democracy." *American Journal of Political Science* 46:611–26.

Pevehouse, Jon C. 2005. *Democracy from Above? Regional Organizations and Democratization*. New York: Cambridge University Press.

Pevehouse, Jon C., Timothy Nordstrom, and Kevin Warnke. 2003. "Intergovernmental Organizations, 1815–2000: A New Correlates of War Data Set." Available at http://cow2.la.psu.edu/.

Rapkin, David P. 2001. "The United States, Japan, and the Power to Block: The APEC and AMF Case." *Pacific Review* 14:373–410.

Rosenberg, Justin. 2005. "Globalization Theory: A Post Mortem." *International Politics* 42:2–74.

Russett, Bruce M., John R. Oneal, and David R. Davis. 1998. "The Third Leg of the Kantian Tripod for Peace: International Organizations and Militarized Disputes, 1950–85." *International Organization* 52:441–67.

Shanks, Cheryl, Harold K. Jacobson, and Jeffrey H. Kaplan. 1996. "Inertia and Change in the Constellation of International Governmental Organizations, 1981–1992." *International Organization* 50:593–627.
Smith, James McCall 2000. "The Politics of Dispute Settlement Design: Explaining Legalism in Regional Trade Pacts." *International Organization* 54:137–80.
Union of International Associations and K. G. Saur. 2005. *Yearbook of International Organizations* (online edition). Available at http://www.uia.org.
Volgy, Thomas J., and Alison Bailin. 2003. *International Politics and State Strength.* Boulder: Lynne Rienner.

الفصل السابع

مساندة الدول لمعاهدات حقوق الإنسان

بيترا روتر، وأنوشكا فيرليو[*]، وأندريه مرفار[**]

طوال القرنين الماضيين[١] تطورت شبكة كثيفة من المؤسسات بين الحكومية من مؤسسات دولية مختلفة تشمل منظمات ونظم دولية. ويبدو أن التباين فى عضوية الدول فى شبكات المؤسسات عند مستويات حوكمة مختلفة يشير إلى أولوياتها، أو مصالحها الإستراتيجية، للمشاركة فى عمليات صنع القرار فى المؤسسات المختلفة، ولكنه لا يقدم أية معلومات عما تفعله الدول فعلا بمجرد انضمامها للشبكة. وعلى سبيل المثال، كيف تتصرف الدول بوصفها أعضاء فى

(*) Anuška Ferligoj أستاذة الإحصاء بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة ليوبلانا، سلوفينيا. وهي رئيسة برنامج الدراسات العليا في الإحصاء بالجامعة، ورئيسة مركز بحوث المنهجية والمعلوماتية بمعهد العلوم الاجتماعية. وهي محررة المجلة الإحصائية Metodološki zvezki ، وعضو هيئات تحرير مجلة علم الاجتماع الرياضي، ومجلة التصنيف، والشبكات الاجتماعية، والمنهجية، والإحصاء في مرحلة تحول، والبنية والديناميكا، والتحليل الإحصائي وجمع البيانات، والتقدم في تحليل البيانات والتصنيف. وكانت زميلة فولبرايت في ١٩٩٠، وأستاذة زائرة بجامعة بتسبرج. ومنحت لقب سفيرة العلوم لجمهورية سلوفينيا في ١٩٩٧. وتشمل اهتماماتها التحليل متعدد المتغيرات، الشبكات الاجتماعية، ومنهجية المسح. وهي المؤلف المشارك في "نمذجة التكتلات المعممة Generalized Blockmodeling (2005)، الذي حصل على جائزة هاريسون وايت لأفضل كتاب عام ٢٠٠٧. (المترجم)

(**) Andrej Mrvar حصل على درجة الدكتوراه في علوم الحاسب من كلية الحاسبات والمعلومات، جامعة ليوبلانا. وهو أستاذ مشارك لمعلوماتية العلوم الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية. وحصل على عدة جوائز في الرسم البياني في مسابقات في الفترة ما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٥. ومنذ سنة ٢٠٠٠ كان يحرر المجلة الاقتصادية Metodol ški zvezki . وهو واحد من المؤلفين المشاركين لحزمة برنامج Pajek (مع فلاديمير باتاجليج)، وأحد المؤلفين المشاركين لكتاب "التحليل الاستكشافي للشبكات الاجتماعية " مع Pajek (2005). (المترجم)

(١) بالطبع لا تقتصر الشبكة على الدول، فعدد المنظمات غير الحكومية يفوق عدد المنظمات الحكومية بأكثر من عشرين مرة. وبالنسبة لخريطة الشبكة المؤسسية، انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب.

المؤسسات الدولية عندما تأتى إلى تطوير أو مساندة الأعراف والقوانين الحاكمة؟ وكيف يتغير تأييدها لهذه القواعد فى أعقاب التغيرات المحورية الكبرى، مثل نهاية انقسام الحرب الباردة ثنائية القطبية؟ وإذا تطور نمط معين لسلوك الدولة فى سياق مؤسسى معين، فماذا سيحدث إذا تغيرت البيئة العامة؟ وهكذا يحاول هذا الفصل أن يبدأ تناول هذه القضية فى أحد مجالات القضايا الهامة فى العلاقات الدولية ألا وهى قضايا حقوق الإنسان. وبالتحديد، سينصب اهتمامنا على حماية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة.

وفى سياق دراسة موضوع النظام العالمى (الجديد)، تعتبر حقوق الإنسان مهمة لثلاثة أسباب على الأقل. فأولا، بالرغم من أن حقوق وواجبات ومسئوليات الناس كانت جزءًا لا يتجزأ من مختلف الثقافات والتقاليد الدينية، وجاءت فى الكتب الدينية للهندوس وفى شريعة حمورابى وفى القرآن والإنجيل، وتعاليم كونفوشيوس (HRRC , 1998)، بدأت قواعد حقوق الإنسان الحديثة فى الظهور فى شكل مكتوب فى وثائق فى الغرب (يسمى الآن أيضا بالشمال: Hadjor , 1998): الوثيقة العظمى البريطانية (١٢١٥)، ووثيقة الحقوق الإنجليزية (١٦٨٩)، والإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان (١٧٨٩)، ووثيقة الحقوق الأمريكية (١٧٨٩)، ومعاهدات جنيف فى منتصف القرن التاسع عشر. وعندما أصبح دعم وحماية حقوق الإنسان موضوعا للاهتمام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية، كما جاء فى ميثاق الأمم المتحدة، وعندما تم تبنى "الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" فى ١٩٤٨[١]، كان هناك ٥٨ عضوا بالأمم المتحدة فقط. وبالرغم من أن "الإعلان" كان يهدف "إلى وضع قواعد عامة يمكن تطبيقها فى مختلف الثقافات" (Glendon , 2001: xviii)، إلا أن تزايد العداوة السياسية بين الولايات المتحدة والكتلة السوفيتية جعلت عملية تبنى هذه القضية غير سهلة. وفى النهاية، صوتت ٤٨ دولة لصالح "الإعلان"، وتغيبت دولتان، وامتنعت ثمان دول: بيلاروسيا، تشيكوسلوفاكيا، بولندا، المملكة العربية السعودية، أوكرانيا، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفيتي، ويوغسلافيا. وكان امتناع

---

(١) في الطريق إلى "الإعلان"، انظر (1992) Burgers.

المملكة العربية السعودية بسبب موقفها المتحفظ من الحرية الدينية، بينما كان امتناع الكتلة السوفيتية، كما تقول إليانور روزفلت، لأنها لم تكن غالبا لتقبل "المادة ١٣، التى نصت على أن لكل شخص حق مغادرة بلده فى أى وقت يشاء" (مقتبس فى Glendom , 2001: 170).

وثانيا، تطور امتناع دول الكتلة الشيوعية فى ١٩٤٨ لاحقا إلى رفض كامل قاطع لمسألة حقوق الإنسان ككل. وأظهر الانقسام بين الشرق والغرب نفسه فى مجال قضايا حقوق الإنسان؛ حيث كان الشرق يعطى أولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بينما كان الغرب يعطى الأولوية للحقوق المدنية والسياسية[١]. وكذلك "كانت اللهجة الأنجلوأمريكية فى لغة الحقوق تركز على المبادرة والحرية الفردية، أكثر من المساواة أو التضامن الاجتماعي" (Glendon , 2001:xvii). وبالتالي، اعتبر الغرب أن الأفراد هم أصحاب حقوق الإنسان، بينما اعتبر الشرق تحقيق حقوق الإنسان كأمر جماعى (مجتمعي). ففى التقاليد الدستورية السوفيتية، كان الفرد يخضع للدولة، وكانت المساواة تحظى بأولوية على الحرية، وكانت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تأخذ أولوية على الحقوق السياسية والمدنية (Glendon , 2001: xviii). وبالتالى أدت هذه الأفكار المتعارضة تماما إلى تكوين معاهدتين عالميتين لحقوق الإنسان (وكان كل منهما ميثاقا دوليا)، وذلك على عكس التوقعات بأن معاهدة واحدة ملزمة قانونيا بوسعها إكمال "الإعلان العالمي" لحقوق الإنسان.

وثالثا، تكونت فكرة حقوق الإنسان كقضية تحظى باهتمام دولي، ولكن بسبب انقسامات الحرب الباردة، أصبحت حماية حقوق الإنسان تدخلا من الدول الكبرى فى الشئون الداخلية للدول الصغيرة، المتحررة للتو من الاستعمار، والمستقلة حديثا. وكذلك أدت أسس التقسيم الجديدة للمجتمع الدولي- بين الأغنياء

---

(١) هذا لا يشير إلى أن الغرب لم يساند الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. لاحظ خطاب مندوب الولايات المتحدة أمام الجمعية العامة في سبتمبر ١٩٤٨ الذي كرس فيه "الإعلان العام" (مقتبس في Glendon, 2001: 135).

والفقراء، والدول المتقدمة والدول النامية، والقوى الاستعمارية (أو القوى السابقة) والمستعمرات السابقة- إلى زيادة تنوع الاهتمام بحقوق الإنسان (Caney , 2001) وبالنسبة للدول النامية، كان الاهتمام الأساس يتعلق بالتطبيق الكامل للحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية. وكانت الحاجات الإنسانية مثل الماكل والمأوى والمشرب أو الأمن الشخصى فى مقدمة اهتمامات الكثير من الحكومات الأفريقية. أما الحريات الشخصية، ومنها الحقوق المتعلقة بالمعلومات أو التعبير عن الرأى وحرية الكلام، فكانت ثانوية. ولكنها لم تكن كذلك لدى حكومات أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية. فبالنسبة لهذه الحكومات، لم تكن الحقوق المدنية والسياسية الأساسية تخضع لأية مساومة. وفى نفس الوقت، كانت الإشارة الغربية إلى عدم التدخل فى الشئون الداخلية والسيادة تمنع فعلا أى انتقاد دولى قوى للفصل العنصرى فى الولايات المتحدة، من بين أشياء أخرى (Hadjor , 1998: 363).

وبسبب انقسامات الحرب الباردة، لم يكن مدهشا كما يقول Hadjor (1998: 364) أن انتهاء الحرب الباردة "أعطى دبلوماسية حقوق الإنسان فرصة جديدة فى الحياة". ولكن حتى هذه الظروف التى تبدو مواتية أدت بالتدريج إلى ظهور بعض الاختلافات الجوهرية المثيرة للجدل حول حقوق الإنسان بين الدول من مختلف مناطق العالم. فمن ناحية، أصبحت حماية حقوق الإنسان تفسر (من جانب الأنظمة السياسية غير الصديقة لحقوق الإنسان بصفة عامة) على أنها فرض للقيم الغربية على الثقافات والتقاليد التى تختلف كثيرا عن فكرة الحريات والحقوق الفردية. وأصبحت هذه الحجة تعرف بالنسبية الثقافية لحقوق الإنسان، والتى تسمع غالبا من الحكومات الآسيوية (Jones , 2001; Callaway , 2007). ومن ناحية أخرى، أضيف انتقاد الطغاة والدكتاتوريين إلى "انتقاد الممارسات الثقافية والاجتماعية التى تسود فى المجتمعات غير الديموقراطية فى الجنوب"، مما يشير إلى الحاجة إلى إنقاذ الجنوب من نفسه (Hadjor , 1998: 364). وقد وضع كل هذا الشمال مع العديد من المؤسسات الدولية فى مستوى أخلاقى عالمى مرتفع، ولكن التحديات الجديدة

القادمة من الجنوب لهذه الممارسات المثيرة للمشاكل أخضعت مجال حقوق الإنسان لسياسات القوة (Hadjor 1998: 367-8)، وكان كل هذا بعد نهاية الحرب الباردة بفترة طويلة، وبعد غياب الانقسام القديم بين الشرق والغرب.

وبعد هذه الآراء والاتجاهات المتصارعة بين مجموعات الدول التى تنتمى لأقاليم مختلفة، فإننا نثير السؤال التالى عن انتشار حقوق الإنسان فى المجتمع الدولي: هل أظهرت الدول بعد غياب الانتماء لتكتلات الحرب الباردة أنماطا مختلفة لمساندة قواعد حقوق الإنسان العالمية عبر الزمن، وإذا كان الأمر كذلك، فهل تختلف هذه الأنماط حسب الإقليم؟

تقدم الأمم المتحدة أنسب إطار مؤسسى للبحث عن إجابات لهذه التساؤلات، لأن تدعيم وتطوير حقوق الإنسان يعتبر جوهريا فى ميثاقها. وكذلك فإن قواعد حقوق الإنسان التى صاغتها الأمم المتحدة فى معاهداتها العامة لحقوق الإنسان تمثل فى مجموعها التوافق الدولى على مضمون ما تم قبوله كحقوق إنسان عالمية غير قابلة للتقسيم. وهذه المعاهدات مفتوحة لكل الدول، وليست هناك حاجة لانتماء الدولة لأى إقليم لتلتزم بهذه المعاهدات(١). ولذلك سنحاول تحديد إلى أى مدى أصبحت حقوق الإنسان مقبولة عالميا فى المجتمع المؤسسى العالمى مع تغيره البنيوى منذ نهاية الحرب الباردة، وداخل الأمم المتحدة، والتى كانت نتائجها، بما فى ذلك قواعدها ومساندة الدول لها، تخضع دائما لعمليات بناء التحالفات. ونظرا لأن الأمم المتحدة تمثل المنبر المسيطر للعمل فى مجال حقوق الإنسان عالميا؛ سنحلل مدى قدرتها على التأثير على الدول فى مجال حقوق الإنسان، وما تداعيات

---

(١) وبعبارة أخرى، كل الدول لديها فرص متساوية لإظهار مساندتها الصريحة لمعاهدات حقوق الإنسان الخاصة بالأمم المتحدة. وكذلك يمكن أن تتطلع الدول للالتزام بمعاهدات إقليمية لحقوق الإنسان يمكن أن تكون أقوى من حيث آليات الإلزام. ومع ذلك، تستطيع الدول الأوروبية وبعض الدول الأمريكية أن تفعل ذلك. وبالرغم من هذه الآليات الإقليمية الأقوى، يستمر نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقديم فرص متساوية لكل الدول في المجتمع الدولي لإظهار مساندتها الصريحة. ولذلك يبدو أن نظام الأمم المتحدة يقدم إطارا مناسبا لتحليل مساندة الدول لحقوق الإنسان عالميا.

هذا التأثير عبر الزمن، وذلك فى الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٩، ثم فيما بين ١٩٨٩ و٢٠٠٤[(١)]، عندما حدث تغير محورى كبير. وهكذا فإننا نحاول تقييم تأثير اختفاء تقسيم القطبية الثنائية على اتجاهات الدول نحو حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة، باعتبارها المؤسسة الدولية الوحيدة المعنية بحقوق الإنسان عالميا، على مستوى الأقاليم.

وينتظم هذا الفصل فى ستة أجزاء. حيث نناقش فى الجزء التالى حقوق الإنسان من منظور نظرى، كإطار معيارى دولي، ونراجع الأدبيات المتعلقة بذلك. ويناقش الجزء الثالث قاعدة البيانات التى كوناها للدراسة التجريبية لمتى وكيف دخلت الدول الشبكة المعيارية المتمثلة فى الأمم المتحدة، وذلك من خلال مقاربة بناء التكتلات المستخدمة فى تحليل الشبكات الاجتماعية (Doreian et al. 2005). ونستخدم هذه المقاربة هنا لتحليل أنماط مساندة الدول لحقوق الإنسان على مستوى التزاماتها الملزمة قانونيا بمعاهدات حقوق الإنسان الدولية، فى ثلاث سنوات محددة: ١٩٧٥ و١٩٨٩و ٢٠٠٤. ويخصص الجزء الرابع لتحليل لبيانات قبول الدول لمعاهدات حقوق الإنسان موزعة على أقاليم العالم. ومن خلال النظر إلى مساندة الدول لمعاهدات حقوق الإنسان عبر الزمن، فإننا درسنا ما إذا كان تغير هذا النظام قد أثر على الشبكة المعيارية لحقوق الإنسان وعضويتها. ونعرج فى الجزء الخامس على الانتماء الإقليمى للدول، بتحليل سلوك الدول فى مجال قضايا حقوق الإنسان (بناء عل مساندة الدول لمعاهدات حقوق الإنسان).

ومع بناء التكتلات فإننا نبحث مجموعات أو تجمعات الدول التى تصرفت، فى أى من الفترات الزمنية الثلاث موضع الدراسة، بنفس الأسلوب، أى أنها أقرت نفس العلاقات المتبادلة من خلال معاهدات حقوق الإنسان العالمية؛ حيث نهتم بالتجمعات وبالتغيرات فى العضوية عبر الزمن. وباستخدام برنامج Pajek (de

(١) لتفسير فترة السنوات الخمسة عشر، انظر الفصلين الأول والثاني.

نقوم بالتحليل الإحصائي و البيانى لهذا السلوك للسنوات الثلاث، Nooy et al., 2005) مع عرض أقوى المساندين لمعاهدات حقوق الإنسان فى المركز.

وتستبعد نتائج تحليلنا الانتماء الإقليمى كتفسير لسلوك الدول فى مجال قضايا حقوق الإنسان. فهناك دول مختلفة جدا، ومن أقاليم متباينة، تصرفت بصورة متشابهة فى أوقات مختلفة. وفى الجزء السادس الختامي، نحلل الأنماط المختلفة لانتشار القوانين الحاكمة قبل وبعد نهاية الحرب الباردة، تحت رعاية الأمم المتحدة.

حقوق الإنسان إطار معيارى دولى

أصبحت حقوق الإنسان منذ إنشاء الأمم المتحدة قضية معيارية أساسية فى العلاقات الدولية، بل مقياسًا جديدا لدرجة الحضارة (Donnelly , 1998). فبالإضافة إلى المؤسسات الوطنية، هناك عدد كبير من المنظمات الدولية- العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية والحكومية وغير الحكومية- التى تحاول دعم حقوق الإنسان فى المجتمع الدولي، ومراقبة تطبيق معايير حقوق الإنسان على المستوى الوطنى فى الدول المختلفة. وتؤلف هذه الأنشطة والقواعد التى تطورت عبر العقود القليلة الماضية سياقا معياريا لسلوك الدول[١]. والشيء المهم هنا هو أن مصالح الدول تتحدد داخل هذا السياق المعيارى. فكما يقول Finnemore (1996: 2):

(١) عادة ما كانت معظم أدبيات حقوق الإنسان في العلاقات الدولية (أى من منظور العلوم السياسية وليس من منظور القانون الدولي) تركز على تطور قواعد حقوق الإنسان الدولية، ومضمونها، والبنى التنظيمية (المؤسسات) التي أنشأت لمراقبة تطبيق هذه القواعد، وعلى أثر حقوق الإنسان على سيادة الدولة. انظر على سبيل المثال: Onuf and Peterson (1983)، Ruggie (1983)، Donnelly (1986)، Henderson (1992)، Burgers (1992)، Krasner (1995)، Barkin (1998)، Wheeler (2001).

"تتحدد مصالح الدول فى سياق القواعد والتفاهمات الدولية حول ما هو جيد ومناسب. ويؤثر هذا السياق المعيارى على سلوك صانعى القرارات وعلى الجماهير الكبيرة التى تختار وتقيد صانعى القرارات".

لا شك أن هذا السياق المعيارى قد يتغير، بل إنه يتغير فى الواقع عبر الزمن، وبالتالى يؤثر على تكوين اهتمامات الدول، وبالتالى على سلوكها. وبالإضافة إلى ضغوط الجماعات المحلية والتهديدات الدولية (Sikkink , 1993b)، فقد لوحظ قوة تأثير القواعد الدولية أو قوة الأفكار على جوهر تكوين اهتمامات الدول، وذلك فى مجال قضايا حقوق الإنسان (Finnemore , 1996; Checkel, 1999a; Linden , 2002). ومع ذلك، وحتى وقت قريب كانت البحوث غير منهجية ونادرة نوعا ما.

ومنذ ذلك الوقت، أصبحت بحوث مساندة الدول لمعاهدات حقوق الإنسان تركز على موضوعين كبيرين: عملية التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية، والتغيرات الفعلية على الأرض، أى التحسن الحقيقى فى حقوق الإنسان، فى أعقاب التصديق على المعاهدات؛ حيث بحث الدارسون عن إجابات للأسئلة التالية: كيف يتم التصديق على معاهدات حقوق الإنسان، وما الذى تحدثه فى الواقع؟ فبناء على الدراسات المتزايدة على مساندة الدول لمعاهدات حقوق الإنسان، وقفنا على عدد من العوامل المهمة التى تجعل الدول أكثر أو أقل ميلا للتصديق على المعاهدات المختلفة، وأكثر أو أقل ميلا لتطبيقها محليا. ونظرا لأن نتائج التحليلات الكمية تعتمد أساسا على البيانات المتاحة، ونظرا لأن نطاق هذه التحليلات يختلف من حيث المعاهدات وعدد الدول التى تم جمع البيانات عنها؛ تختلف النتائج فى بعض الأمثلة، ولا يمكن تطبيقها على كل مجال قضايا حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال هذه التحليلات تقدم بعض الرؤى لفهم مسألة مساندة الدول لمعاهدات حقوق الإنسان.

ويختلف نظام حقوق الإنسان الدولى عن التجارة الدولية، وعن النظم النقدية والبيئية والأمنية، من حيث إنه "غير مصمم لتنظيم المظاهر الخارجية للسياسات الناتجة عن التفاعلات المجتمعية عبر الحدود، ولكنه مصمم لجعل الحكومات مسئولة عن أنشطة داخلية تماما"، ومن حيث إن قواعد حقوق الإنسان "لا تفرض عن طريق التعامل بين الدول بصفة عامة" (Moravcsik , 2000: 217). فحقوق الإنسان تشجع الأفراد على تحدى الأنشطة التى تحدث داخل الدول بناء على القواعد الدولية. ولكن لماذا تنضم الدول إلى معاهدات حقوق الإنسان، بالرغم من تعرض سيادتها لهذه التحديات الكامنة؟

عرض Finnemore and Sikkink (1998) منذ عقد مضى أحد التفسيرات، قائلا إن الدول تلتزم بقواعد حقوق الإنسان لتتبع الدول الأخرى التى التزمت بها من قبل، وهى تفعل ذلك عندما يتوقع منها أن تفعله. ولا يمكن تفسير سلوك الدولة على المستوى الدولى واهتمامها بالسياسات المحلية دائما. ونظرا لأن الدول "تنغمس فى شبكات كثيفة من العلاقات الاجتماعية الدولية والعابرة للقومية تشكل إدراكها للعالم ودورها فى ذلك العالم"، فإنها "تصبح (متأقلمة) على طلب أشياء معينة من المجتمع الدولي"، وكذلك "تتحدد اهتماماتها فى سياق القواعد والتفاهمات الدولية السائدة حول ما هو جيد ومناسب" (Finnemore , 1996: 2). وقد تصبح الدول مقتنعة فى وقت ما بأنه من المناسب لها أن تتبنى بعض قواعد حقوق الإنسان، وبالتالى تجعل هذه القواعد مكونا أساسيا فى هويتها. وقد أخضعت هذه النتائج للاختبار التجريبي. وترتب على ذلك إرجاع التزام الدول بقواعد حقوق الإنسان إلى عدة عوامل، وركزت التفسيرات إلى المستوى المحلى كثيرا.

وبناء على تحليل صياغة "المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان" (ECHR)، أوضح(2000) Moravcsik أن الدول تهتم بإرساء حقوق الإنسان لمصالح ذاتية سياسية محلية. فهذا الالتزام الذاتى على المستوى الدولى مفيد جدا للديموقراطيات المكونة حديثا، "والتى لها أكبر مصلحة فى تحقيق استقرار الوضع السياسى المحلى

القائم ضد التهديدات غير الديموقراطية" (Morevcsik , 2000: 220). ولذلك تحاول الدول عن طريق الالتزام بمعاهدات حقوق الإنسان الدولية أن تقتنص منافع القواعد الدولية محليا. ويمكن أن يكون الدخول فى نظام حقوق الإنسان مفيدا بصفة خاصة للدول التى تتحول للديموقراطية: وعلى الرغم من أن هذه العملية تفرض بعض التكاليف على السيادة، فإن الديموقراطيات الجديدة أكثر ميلا لتحمل هذه التكاليف واستغلالها "لفرض السياسات التحررية وإظهار نواياها للالتزام بالمؤسسات والممارسات الديموقراطية" (Hafner-Burton et al. , 2008a: 1). وكلما زادت هذه التكاليف، كلما زاد احتمال انضمام هذه الدول إلى معاهدات حقوق الإنسان، وتعتبر الديموقراطيات المستقرة أسرع انضماما لهذه النظم من الدول الاستبدادية.

ولكن معاهدات حقوق الإنسان الخاصة بالأمم المتحدة، مقارنة بمنظمات حقوق الإنسان[١]، تنطوى على تكاليف سيادية قليلة نسبيا (Hafner-Burton et al. , 2008a). ونظرا لافتراض أن الأنماط المختلفة من الحكومات تتعامل مع تكاليف الالتزام بطرق مختلفة، لوحظ أنه لا توجد فروق معنوية إحصائيا بالنسبة لنمط الحكم المحلى والالتزام بست معاهدات كبرى لحقوق الإنسان خاصة بالأمم المتحدة، بالرغم من أن التحول الديموقراطى كان يشجع على الالتزام بالمعاهدات (Hafner-Burton et al. , 2008a: 14 , 28). ومع ذلك، لم يجد Goodliffe and Hawkins (2006) أى دليل يؤيد حجة "الاقتناص" لالتزام الحكومات بحقوق الإنسان، وذلك بناء على تحليل إحدى معاهدات حقوق الإنسان (عن منع التعذيب). وكذلك يقول Hathaway (2003: 136) إن الأمم الديموقراطية أكثر ميلا للالتزام بمعاهدات حقوق الإنسان من الدول غير الديموقراطية، ولكن الدول الديموقراطية ذات السجل الضعيف فى حقوق الإنسان تكون أقل ميلا للالتزام من الدول الديموقراطية ذات السجل الأفضل فى حقوق الإنسان. وتتضح قلة أهمية حجة

---

(١) هذه في الأساس منظمات منبثقة عن منظمات دولية تأسست لمعالجة قضايا حقوق الإنسان.

"الاقتناص" فى دراسة Hathaway من الاتجاه العام الذى لاحظه (Hathaway , 2003: 135)، حيث ذهب إلى القول:

"يقل احتمال انضمام الدولة إلى معاهدة حقوق الإنسان كلما ارتفعت تكاليف الالتزام؛ حيث تتحدد التكلفة بتفاعل مدى ابتعاد الدولة عن معايير حقوق الإنسان الواردة فى المعاهدة، واحتمال أن تضع الدولة هذه المعايير موضع التنفيذ إذا انضمت".

وكذلك قام Goodliffe and Hawkins (2006) بتحليل مفصل للتكاليف والعوائد المحتملة لانضمام الدولة إلى قواعد حقوق الإنسان فى حالة "اتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب" (CAT). فهل تقوم الدول "بالموازنة بين عوائد الاقتناص والالتزام المعيارى فى مقابل تكاليف هذه الالتزامات"، بما فى ذلك تكاليف تغير السياسات، والنتائج غير المقصودة، ومحدودية المرونة (Goodliffe and Hawkins 2006: 359) ؟ وجاءت الإجابة بالتأكيد؛ حيث يؤثر الالتزام المعيارى والتكاليف المختلفة- وليس مجرد التكاليف السيادية (Hafner-Burton et al. , 2008a)- على التوقيع والتصديق على المعاهدة. فبالنسبة لتكاليف الالتزام بالمعاهدة، اتضح أن الدول ذات الحريات المدنية الأكبر(١)، والنظام القضائى القائم على القانون العام، تكون أكثر ميلا للتوقيع والتصديق على هذه المعاهدة. وكذلك فإن الدول الأكثر قوة تكون أكثر ميلا للتصديق، لأنها تعتبر مواردها كافية لتجنب النتائج السلبية غير المقصودة. وعلى العكس، فإن الدول المتورطة فى نزاعات مع دول أخرى، ولكنها ليست فقيرة، تكون أقل ميلا للالتزام بهذه المعاهدة (Goodliffe and Hawkins , 2006: 365-6). ومع ذلك، لم تكن التكاليف أهم عنصر مؤثر على التزام الدول، بل كان التزام الدول الأخرى هو المؤثر. والأهم من ذلك أنه إذا كانت دول أخرى من نفس الإقليم وقعت أو صادقت على المعاهدة، فإنه يزيد احتمال توقيع أو تصديق

---

(١) الدول القائمة على مبادئ حكم القانون تكون أكثر ميلا للالتزام لتعهداتها الدولية بالنسبة للقواعد النقدية (Simmons, 2000: 832).

الدولة المعنية على المعاهدة، وأن تفعل ذلك سريعا، بينما تؤثر المساندة العالمية للمعاهدة على احتمال التصديق على المعاهدة، وليس على احتمال توقيعها (Goodliffe and Hawkins , 2006: 365)[١]. ويبدو أن كل هذا يشير إلى أن "القواعد قد تلعب دورا يتخطى كثيرا التكاليف والعوائد التى تقدمها" Goodliffe and Hawkins , 2006: 369).

وبالنسبة لالتزام الدولة بالقواعد النقدية الدولية، "يكون لسلوك الدول الأخرى، خاصة فى نفس الإقليم، تأثير كبير على الالتزام بدرجة أكبر مما كان معروفا بصفة عامة" (Simmons , 2000: 832). إذ إن سياق القواعد وتقييم تكاليف السمعة تأخذ مكانا بين "مجموعات الدول المتقاربة نوعا ما"، ولكن من خلال الأسواق الدولية، وليس المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى (المرجع السابق). وقد يكون ذلك خاصا بالقواعد النقدية. أما فى مجال حقوق الإنسان، فإن "القوى اللامركزية" المؤثرة على التزام الدولة بالقواعد، يمكن أن تأتى فى صورة قيم مشتركة، كشرط مسبق لمنظمات حقوق الإنسان. وهكذا فإن المفاهيم المشتركة حول مساندة حقوق الإنسان الفردية يمكن أن توفر "السوق الدولية" التى تؤثر على التزام الدولة فى هذا المجال.

وبالإضافة إلى تحليل لماذا وكيف تلتزم الدول بقواعد حقوق الإنسان فى معاهدات حقوق الإنسان الدولية، فحص الدارسون العلاقة بين هذه الالتزامات وتأثيرها فى الواقع. وتختلف التوقعات حسب اختلاف المنظور للعلاقات الدولية. فمن وجهة النظر الواقعية (الجديدة)، تعتمد التأثيرات الإيجابية لقواعد حقوق الإنسان على الدول القوية، ولكن هذه بالتحديد هى الدول التى "نادرا ما يتسق تطبيقها لمعايير حقوق الإنسان مع سياستها الخارجية، ونادرا ما ترغب فى منح

---

(١) نظرا لأن التصديق على المعاهدة يحمل تكاليف السمعة (أي أن عدم التطبيق يؤثر على سمعة الدولة)، فإن القواعد الدولية تغير اهتمام الحكومات بسلوك الالتزام: حيث تلتزم الدول بالقواعد الدولية، أي بالقواعد النقدية الدولية في هذه الحالة، عندما تنوى اتباع سياسة تصفها تلك القواعد .(Simmons,2000)

أولوية لقضايا حقوق الإنسان"، كما يقول (Neumayer (2005: 926 ، وذلك إذا لم يتأثر مواطنوها بهذه القواعد، أو في الحالات التي تقدم فيها مبررا أخلاقيا ضروريا لدوافع إمبريالية وراء التدخلات الإنسانية، كما في حالة العراق (Conlon , 2004). وبالتالي فإن نظام حقوق الإنسان الدولي يعاني من ضعف إجراءات اتخاذ القرار، بدون توافر القوة للتأثير على سيادة الدول على أي مستوى[١].

وعلى عكس الواقعية (الجديدة)، تنظر المؤسسية نظرة أكثر إيجابية للتأثيرات الحقيقية للأنظمة الدولية. فبصفة عامة، تؤثر معاهدات حقوق الإنسان على سلوك الحكومات، خاصة عندما لا تصادق الحكومات عليها لغرض "التضليل لتحقيق أهداف وطنية ذاتية" (Hathaway , 2002: 1940). ولذلك يعتقد أن نظام حقوق الإنسان أدى إلى تحسن متواضع في حماية حقوق الإنسان داخل الدول، وذلك لأن الدول التي صادقت على معاهدات حقوق الإنسان المختلفة يمكن أن تتعرض للمساءلة (Landman 2005; Neumayer , 2005)، بالرغم من أن هذا يمكن أن يمارس بصورة غير مباشرة (neumayer , 2005: 951): بالضغوط الأخلاقية أو المادية (Sikkink , 1993b)، أو من خلال المساعدات الأجنبية، أو عن طريق نشاط المنظمات غير الحكومية، وليس عن طريق آليات فرض المعاهدة (Payne and Abouharb , n.d.: 7-9). وبالإضافة إلى ذلك، قد تشير هذه التأثيرات غير المباشرة إلى تكوين لغة مشتركة لحقوق الإنسان، وفرض عالمية حقوق الإنسان، وتكوين إجماع المجتمع الدولي على حقوق الإنسان، ووضع قواعد أساسية لوصم منتهكي حقوق الإنسان، أو تقديم المساندة للقائمين على حملات حقوق الإنسان (Cassel , in Neumayer , 2005: 951). ولكن فرص الانتقاد المحلي والدولي التي ينتهزها دعاة وأنصار حقوق الإنسان ضد الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، وليس لديها نية لتحسين سجلها في هذا المجال، أدت أيضا إلى تأثيرات سلبية غير متوقعة، مثل

---

(١) وحتى مقاضاة الجرائم الدولية ضد الإنسانية كانت تخضع لاتفاقيات ثنائية خاصة بين الولايات المتحدة ودول أخرى، لتحمي الجنود الأمريكيين من المقاضاة الدولية.

تغيير أنماط القهر من الأشكال العلنية إلى الأشكال التى يصعب كشفها (Payne and Abouharb , n.d.: 15-17)[١].

وقد أدت التحليلات الكمية للتأثيرات الحقيقة لقواعد حقوق الإنسان إلى نتائج مختلطة أيضا، وذلك بناء على الظروف أو الحقوق أو المعاهدات التى تم تحليلها. فبالنسبة لتأثير التصديق على "المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية" (ICCPR)، لاحظت Camp Keith (1999) اختلافا فى حماية حقوق الإنسان ما بين الدول المشاركة وغير المشاركة فى هذه المعاهدة، ولكن لا يوجد فرق معنوى إحصائيا بين سلوك الدولة قبل وبعد التصديق على المعاهدة. وقد أدى هذا بها إلى استنتاج أنه "قد يكون من الإفراط فى التفاؤل أن نتوقع أن الانضمام لهذه المعاهدة الدولية سيحقق أثرا مباشرا ملحوظا" (Camp Keith , 1999: 1120). ومع ذلك، يمكن أن يكون لهذه المعاهدة تأثير فعلا، ولكن الباحثين لم يستطيعوا اكتشافه لسببين على الأقل، فأولا: قد يكون الأثر غير مباشر على التغيير فى القوانين المحلية التى تساعد على تحقيق حماية حقوق الإنسان. وثانيا: تركز Camp Keith (1999:113) فى الأصل على أن:

"الانضمام إلى معاهدة قد يكون الخطوة "الأخيرة" فقط فى عملية التأقلم الطويلة داخل المجتمع الدولي، والتى تؤثر على رغبة الدولة فى حماية حقوق الإنسان. وهكذا فإن الانضمام رسميا للمعاهدة قد يمثل اعترافا رسميا أو رمزيا بالقواعد السلوكية والمعايير الدولية التى قبلتها الدولة من قبل وبدأت فى العمل بناء عليها". وقد يصعب الوصول إلى الأدلة، وقد يستحيل غالبا اختبار هذه النتيجة بالمنهجية الكمية.

(١) وعلى سبيل المثال، فإن الأنظمة التي "ترغب في الحفاظ على مكاسب القهر مع تجنب الإدانة المحلية والعالمية للانتهاك الخفي وليس العلني للتكامل الطبيعي لحقوق مواطنيها " تميل إلى استبدال الاختفاء بالقتل خارج نطاق القانون (Payne and Abouharb, n. d.: 17). وقد لاحظ Hathaway (2002) وجود سجلات حقوق إنسان سيئة في أعقاب التصديق على المعاهدة.

وفى دراسة تشمل مختلف أنواع حقوق الإنسان (وليس مجرد الحقوق المدنية والسياسية) أجريت على ٧٩ دولة، درس Cingranelli and Richards (1999) ما إذا كان لنهاية الحرب الباردة أى أثر على ميل الحكومات لاحترام حقوق الإنسان. حيث توصلا إلى أن التعذيب والاختفاء والقتل غير الشرعى استمر بنفس المعدل، وحدث تحسن ملحوظ فى مناهضة السجن السياسي. وبالرغم من انخفاض معدلات الصراعات داخل الدول وفيما بينها، لم تحدث زيادة فى احترام الحق ضد السجن السياسي، بالرغم من ملاحظة بعض التحسن قصير الأجل فى أفريقيا فى البداية (Cingranelli and Richards , 1999). ومن الواضح أن التصديق على المعاهدة ليس له تأثير غير مقيدة على حقوق الإنسان، ولكن هذه التأثيرات الإيجابية تزيد فى الدول الأكثر ديموقراطية، بينما يمكن أن يؤدى التصديق على المعاهدة فى الدول الاستبدادية إلى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان (Neumayer , 2005). وفى الواقع نجد أن الدول ذات سجلات حقوق الإنسان السلبية جدا تستمر فى التوقيع والتصديق على معاهدات حقوق الإنسان بنفس معدل الدول ذات السجلات الجيدة فى هذا المجال (Hafner-Burton et al. , 2008b; Vreeland , 2008)[١]. وقد يرجع ذلك إلى الفرص المتاحة فى نظام حقوق الإنسان، والتى تمكن الحكومات من إظهار الالتزامات الشرعية منخفضة التكاليف، بدون أية نية أو قدرة على تنفيذها فى الواقع (Hafner-Burton et al. , 2008b)[٢].

---

(١) يقرر Vreeland (2008) أن الدكتاتوريات التي تمارس التعذيب تكون أكثر ميلا للتصديق على اتفاقية منع التعذيب CAT من الدكتاتوريات التي لا تمارس التعذيب، لأن التعذيب يحدث في النظم التي تقتسم السلطة وتكون فيها فرص كثيرة للأفراد للعمل ضد النظام، في مقابل دكتاتوريات الحزب الواحد أو عديمة الأحزاب. ولكن تقاسم السلطة يساعد أيضا الأحزاب على الضغط على النظام لتقديم تنازلات، تشمل الوصول إلى معاهدة منع التعذيب CAT. وبالنسبة لآثار القيود التشريعية المحلية على التزام الدولة بهذه المعاهدة وتطبيق شروطها، انظر أيضا Powell and Staton (2007).

(٢) وكذلك النظم القمعية المستقلة، أي الأقل تقيدا بالقوى المحلية، تكون أكثر ميلا للتصديق على معاهدات حقوق الإنسان. وهكذا فإنها تلتزم رمزيا، وتستطيع أن تفعل ذلك لأنها حرة في الفصل بين السياسة والممارسة (Hafner-Burton et al., 2008b).

وإجمالا، فإن البحوث الكمية المكثفة على سلوك الدول فى مجال قضايا حقوق الإنسان أدت إلى رؤى عديدة لأسباب انضمام الدول لمعاهدات حقوق الإنسان، وتأثير التصديق عليها، ولكن النتائج كانت متناقضة أحيانا، وتنطبق على عدد محدود من المعاهدات، أو على أنماط معينة من حقوق الإنسان، أو على عدد محدود من الدول. ويبدو أيضا أن معظم البحوث تأثرت بالمنهجية والبيانات المتاحة، وخاصة بالمتغيرات التى تتوافر بياناتها على نطاق واسع. وبالتالى كان سلوك الدولة يفسر كثيرا بالخصائص التى سبق قياسها وجمعها، مثل مستوى الديموقراطية، وعدد الصراعات بين الدول، أو حكم القانون. ولم يكن هناك تجميع لعدد كبير من التفسيرات المتنافسة، بما فى ذلك الفشل فى تحديد التفسيرات المتنافسة الناجمة عن النتائج الكمية والكيفية (Hafner-Burton and Ron , 2007).

وعلى نفس القدر من الأهمية، ظهر الاعتراف بأن هناك تباينا هائلا بين الأقاليم فى أنماط تفاعل الدولة والمجتمع، ولأن حقوق الإنسان "غالبا ما تحاول إعادة تشكيل علاقات المجتمع والدولة بصورة جذرية؛ سيكون من الخطأ أن نفترض أن الجهود المتماثلة ستعمل بطرق مماثلة عبر أقاليم العالم" (Hafner-Burton and Ron , 2007: 382). فإذا اهتمت الدول بكيفية سلوك الدول الأخرى (خاصة إذا كانت متجاورة) بالقدر الذى يمكن أن يؤثر على سلوكها فى المجتمع الدولى (Simmons 2000; Goodliffe and Hawkins , 2006)، فإن الاتجاهات المحددة لمدى مساندة الدولة لحقوق الإنسان يمكن أن تقدم بعض المعلومات القيمة حول كل من انتشار القواعد وقوة أو فعالية المنظمات الدولية بالنسبة للتغيرات فى المعتقدات المعيارية. فإذا كانت التوقعات بشأن تشابه الأقاليم فى اتجاهات الدول نحو حقوق الإنسان صحيحة، حتى عندما يتعلق الأمر بمعاهدات حقوق الإنسان العالمية الخاصة بالأمم المتحدة، فيجب بذل المزيد من الاهتمام بطريقة تعريف الأقاليم، كما يوضح الحوار الحديث حول مستوى أوربة تركيا (Keyder , 2006; Baban and Keyman , 2008).

البيانات والتنظيم

تحاول الدول بصفة عامة أن تساند حقوق الإنسان على مختلف مستويات الحكم، بما فى ذلك المستوى العالمي. وبسبب البحوث الكثيرة على مشاركة الدول فى الشبكات المؤسسية، والمقارنة بين مشاركة الدول فى الشبكات العالمية والإقليمية، وبسبب المفاهيم المختلفة المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان المختلقة، وأهميتها فى مختلف أنحاء العالم، تم إجراء البحث الحالى حول مشاركة الدول فى مجال حقوق الإنسان على المستوى العالمي، مع أخذ البعد الإقليمى فى الحسبان.

وقد جمعنا بيانات عن كل معاهدات حقوق الإنسان الأساسية لكل الدول الموجودة فى الفترات الزمنية الثلاث موضع الدراسة: ١٩٧٥ و١٩٨٩ و٢٠٠٤. وقد تم تحليل كل معاهدات حقوق الإنسان العامة (المفتوحة لكل الدول) الرئيسة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، والبروتوكلات الأساسية المتعلقة بالموضوع (أى عن أحد حقوق الإنسان) والشئون الإجرائية (أى السماح للجنة حقوق الإنسان بتلقى شكاوى فردية من مواطنى دولة طرف فى المعاهدة والبروتوكول المناسب) (يحتوى الملحق على قائمة بهذه المعاهدات). وتم الاقتصار على التصديق، وليس التوقيع، لقياس مدى مساندة المعاهدة[١]. وأخيرا، فإن فترة الخمسة عشر سنة توفر فترة زمنية كافية للدولة للتوقيع والتصديق على المعاهدة، إذا كانت لديها نية صادقة لتصبح طرفا فى المعاهدة، بدلا من الاقتصار على الإعلان عن الالتزام المحتمل فى المستقبل بالتوقيع عليها.

---

(١) إننا نستخدم التصديق كمؤشر على أن الدولة لا تقتصر على التأييد الشفهي للمعاهدة، ولكنها راغبة في الالتزام قانونا بها، ومن ثم تخضع لإجراءات مراقبة التطبيق. ولم نأخذ مجرد التوقيع في الحسبان، لأنه قد لا يتبعه التصديق، وهذا يمثل مؤشرا غير موثوق فيه لمساندة الدولة لمعاهدات حقوق الإنسان. وكذلك ظهرت دول جديدة في الفترة موضع الدراسة. وغالبا ما كانت تلتزم بالمعاهدات بدون التوقيع عليها.

الأقاليم

لقد تم تجميع البيانات للدول الموجودة فى السنوات الثلاث، ثم تم ترتيبها حسب انتماء الدول للأقاليم، وذلك فى ظل افتراض أن الدول ذات التقاليد المشتركة (التاريخ، والتطور السياسي، والثقافة بالمعنى الواسع للكلمة) تشترك فى نفس القيم، ويتوقع منها أن تساند نفس معاهدات حقوق الإنسان عبر الزمن. ونظرا لأن نفس الحجة تساند تكوين المنظمات الإقليمية العامة متـ ـدة الأغراض، أو تكوين منظمة إقليمية متخصصة فى حقوق الإنسان، مثل "مجلس أوروبا"، فقد تم تصميم الأقاليم بناء على عضوية الدول فى هذه المنظمات أساسا (فى حالة وجودها). وتم أخذ الوضع الراهن كنقطة انطلاق لتحديد الانتماء الإقليمى للدول، وبناء على الاهتمامات والقواعد والقيم المشتركة، تنضم الدول لنفس المنظمات عبر الزمن، أما غياب هذه الجوانب المشتركة فيمنعها من تكوين منظمة إقليمية مناسبة، وبالتالى ترتبط ببعضها بالموقع الجغرافى فقط. ولكن هذا التقارب المكانى يمكن أن يؤثر على انتشار القواعد بين الجيران.

ويساعدنا تحديد الأقاليم بناء على الأوضاع الراهنة على تحليل كيف تصرفت الدول فى مجال قضايا حقوق الإنسان فى ١٩٧٥ و١٩٨٩، وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى فى نفس الإقليم، بغض النظر عن عضويتها المؤسسية فى المنظمات الإقليمية الموجودة فى ذلك الوقت. فبالنسبة لسنتى ١٩٧٥ و١٩٨٩، فقد اعتبرنا العضوية فى منظمة إقليمية كمتغير مستقل (و بدلا من افتراض أن عضوية الدولة فى منظمة إقليمية أدى إلى انتماء إقليمى قوى يمكن مشاهدته فى مجال حقوق الإنسان، فإننا نتساءل عما إذا كانت الدول التى كانت تشترك فى نفس الانتماء المؤسسى الإقليمى فى ٢٠٠٤ كانت تتصرف بالمثل فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٤ فى مجال قضايا حقوق الإنسان).

لقد تكونت "الأقاليم" (مجموعات الدول) التالية طبقا للمعايير المحددة سلفا: أفريقيا، الأمريكتان، آسيا، أوروبا، العرب/الشرق الأوسط، الأوقيانوسية و"أخرى". ويتكون الإقليم الأوروبى من أعضاء مجلس أوروبا والمؤلف حاليًا من ٤٧ دولة[١]. ويعتبر النظام الأوروبى لحماية حقوق الإنسان تحت رعاية مجلس أوروبا أكثر النظم تطورا، مع تمتع "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان" بسلطة فرض عقوبات مالية على الدول التى تنتهك حقوق الإنسان. ويشتمل هذا الإقليم على ديموقراطيات قديمة وحديثة، وعلى دول تتمتع بأطول تقاليد فى حماية حقوق الإنسان (المملكة المتحدة وفرنسا)، والدول الشيوعية السابقة فى وسط وشرق أوروبا، بما فى ذلك أجزاء من الاتحاد السوفيتى السابق (أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، ومولدوفا، ودول البلطيق، والاتحاد الروسي)، والتى أصبحت كلها أعضاء فى المجلس الأوروبي، وبالتالى أصبحت أطرافا فى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ECHR، منذ أوائل التسعينيات أو بعدها. وتدخل تركيا العضو فى المجلس الأوروبى منذ ١٩٥٠ فى هذا الإقليم[٢].

ونظرا لعمليات تكوين الدول وبناء الأمم بعد نهاية الحرب الباردة، فقد نما هذا الإقليم بصورة كبيرة فيما بين ١٩٨٩ و٢٠٠٤، حيث زاد بحوالى ٣١% (جدول ٢٠).

---

(١) في ٢٠٠٤ كان العدد ٤٦، عندما كانت مونتونيجرو لا تزال جزءًا من صربيا والجبل الأسود.

(٢) يستبعد استخدام هذا المعيار الفاتيكان وبيلاروسيا؛ حيث تندرجان مع إسرائيل في فئة "أخرى".

الأقاليم	عدد الدول ١٩٧٥	عدد الدول ١٩٨٩	التغير % ١٩٧٥-١٩٨٩	عدد الدول ٢٠٠٤	التغير% ١٩٨٩-٢٠٠٤	التغير% ١٩٧٥-٢٠٠٤
إفريقيا	٤٠	٤١	٢,٥	٤٣	٤,٩	٧,٥
الأمريكتان	٢٩	٣٥	٢٠,٧	٣٥	–	٢٠,٧
آسيا	٢٣	٢٤	٤,٤	٣٠	٢٥	٣٠,٤
أوروبا	٣٥	٣٥	–	٤٦	٣١,٤	٣١,٤
الشرق الأوسط	٢١	٢٢	٤,٨	٢١	-4.6	–
الأقيانوسية	٧	١٣	٨٥,٧	١٤	٧,٧	١٠٠
أخرى	٣	٣	–	٣	–	–
الإجمالي	١٥٨	١٧٣	٩,٥	١٩٢	١١,١	٢١,٥

جدول (٢٠) عضوية النظام الدولى فى ١٩٧٥ و١٩٨٩ و٢٠٠٤ (بيانات خاصة)*

*البيانات مجمعة بناء على الانضمام للأمم المتحدة، وأرشيف بيانات الحرب "Correlates of war COW" والمواقع الإلكترونية للدول المختلفة.

ويتكون الإقليم الأمريكى من "منظمة الدول الأمريكية" (OAS)، ويعتبر ثانى أكبر الأقاليم تطورا من حيث حماية حقوق الإنسان. وهذه مجموعة متنوعة من دول أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية والكاريبي(١).

(١) كوبا التي استبعدت من المشاركة في منظمة الدول الأميركية OAS منذ ١٩٦٢، ولكنها لا تزال عضوا رسميا، تدخل أيضا في الإقليم.

ويوجد فى إقليمى أفريقيا والشرق الأوسط منظمات إقليمية (الاتحاد الأفريقى وجامعة الدول العربية)، ولكن العضويات تتداخل جزئيا فى شمال أفريقيا[1]. فنظرا لأن دول شمال إفريقيا أعضاء أيضا فى جامعة الدول العربية، وليس العكس، فكل الدول الإفريقية الأعضاء فى المنظمتين تم إدخالها فى إقليم العرب/الشرق الأوسط (و من هنا جاء الاسم)، لأن القيم العربية هى أساس الانتماء لجامعة الدول العربية[2]. وتنتمى كل الدول الأفريقية الأخرى إلى إقليم أفريقيا.

وهناك إقليمان بدون أية منظمة إقليمية عامة متعددة الأغراض، أو بدون أية مؤسسة إقليمية لحقوق الإنسان، وهما آسيا والأوقيانوسية. فهنا تم استخدام الموقع الجغرافى كمعيار لتحديد عضوية الإقليم. وتمت مقارنة عدة مصادر للانتماء الإقليمي، بناء على الجغرافيا، والجيوبوليتيكا، لأغراض تجميع إقليم آسيا (٣٠ دولة فى ٢٠٠٤) وإقليم الأوقيانوسية (١٤ دولة فى ٢٠٠٤).

ونتيجة لتغيرات نظامية- بسبب تصفية الاستعمار، وفى أعقاب نهاية الحرب الباردة- تزايد عدد الدول فى معظم الأقاليم. ولذلك يجب ذكر توسع/كثافة النظام الدولي، ومعدلات النمو المختلفة فى الأقاليم المختلفة، عند تحليل قبول الدول لمعاهدات حقوق الإنسان. وإذا كانت الدول الأعضاء الأساسية فى الأمم المتحدة احتاجت لعقدين قبل أن تتبنى أول معاهدات عامة لحقوق الإنسان ملزمة قانونا عالميا (معاهدات الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، واحتاجت عشر سنوات أخرى للتصديق عليها لتدخل حيز التنفيذ، فإن الدول التى تكونت حديثا منذ ١٩٧٥، وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة، احتاجت

---

(١) ميثاق جامعة الدول العربية، ٢٢ مارس ١٩٤٥، المادة الأولى: http://www.middleeastnews.com/arabLeagueCharter.html (٢٠ مارس ٢٠٠٨)، والنظام التأسيسي للاتحاد الأفريقي، توجو، ١١ يوليو ٢٠٠٠، المادة ٢٧، http://www.africa-union.org/root/au/AboutAu/Constitutive-Act-en.htm (٢٠ مارس ٢٠٠٨).

(٢) نظرا لأن لإسرائيل ليست عضوا في أي من المنظمتين، تم إدخالها في مجموعة الدول "الأخرى"، مع بيلاروسيا والفاتيكان. ولم تدخل الصحراء الغربية ولا فلسطين في التحليل لأنهما ليستا عضوتين في الأمم المتحدة، وليستا دولا أطرافا في أي من معاهدات حقوق الإنسان.

عددا قليلا من السنوات لتصبح دولا أطراف فى عدد من معاهدات حقوق الإنسان على الأقل. وكما سنرى لاحقا، لم تعد هناك دولة واحدة بحلول ٢٠٠٤ ليست مرتبطة قانونا ولو ببعض التزامات حقوق الإنسان.

المعاهدات

بالنسبة لهذه الدراسة، سنقتصر فى التحليل على معاهدات حقوق الإنسان العالمية، وبعض البروتوكولات المختارة. ومع تبنى الدول للمعاهدات الجديدة تدريجيا، فإن التحليل سيأخذ فى حسبانه المعاهدات الجديدة التى تم تبنيها فى السنوات التالية. ويحتوى الملحق على المعاهدات الخاصة بكل إطار زمني. وكما ذكرنا سلفا، سنقيس مساندة الدولة لكل معاهدة بتصديق تلك الدولة على المعاهدة[١].

مساندة حقوق الإنسان عبر الزمن

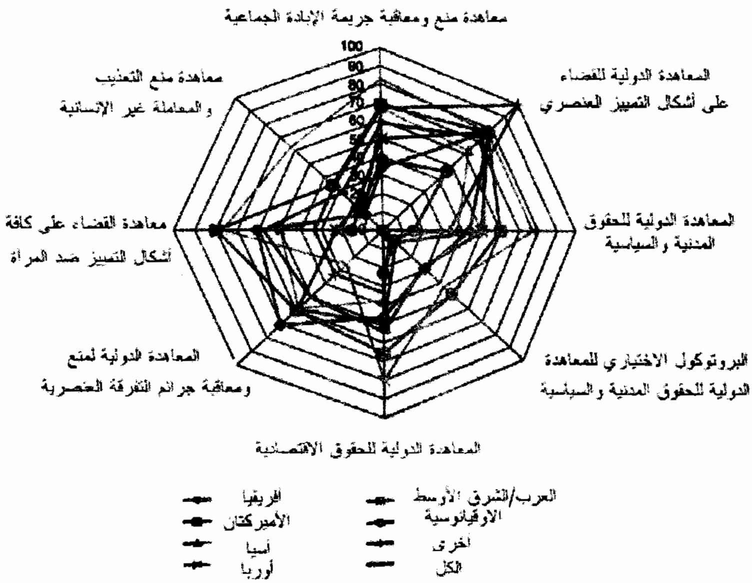
بناء على تحليل مساندة معاهدات حقوق الإنسان طوال الفترة (١٩٧٥ و١٩٨٩ و٢٠٠٤)، مع الأخذ فى الاعتبار أن عدد المعاهدات ذاته ينمو، تم التوصل إلى ملاحظتين: أن مساندة المعاهدات المختلفة تزايدت، وأن كل معاهدة تقريبا حظيت بمساندة نسبة كبيرة من الدول الموجودة.

ففى ١٩٧٥، كان حوالى ٢٨% فى المتوسط من كل الدول تؤيد معاهدة لحقوق الإنسان (شكل ١٥ وجدول ٢١)، وكان المدى يتراوح من ٥٥% "للمعاهدة

---

(١) وقعت بعض الدول فعلا على بعض المعاهدات، ولكنها لم تصدق عليها بعد. وعلى سبيل المثال، وقعت الصين على "الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية" ICCPR في ١٩٩٨، ووقعت الولايات المتحدة على "الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" ICESCR في ١٩٧٧. ولم تصادق أي منها على المعاهدة التي وقعت عليها. ويمكن أن تعتبر هذه الفترات الطويلة مؤشرا على أن الدولة ليست راغبة أو مستعدة بعد للتصديق على المعاهدة لتصبح ملتزمة بها قانونا.

الدولية للتخلص من كل أشكال التميز العنصرى" (ICERD) إلى ٧% من الدول الموجودة التى تساند البروتوكول الاختيارى الذى يخص ICCPR. وفى ١٩٧٥ أيضا، لم تكن مساندة معاهدات حقوق الإنسان متساوية فى كل أقاليم العالم (شكل ١٦): حيث أظهرت أوروبا ودول فى إقليم الأمريكتين أعلى مساندة لمعاهدات حقوق الإنسان (فى المتوسط كانت كل معاهدة تحظى بمساندة ٤٢% من كل الدول الأوروبية، وحوالى ٣٤% من كل الدول فى الأمريكتين)، بينما كانت إفريقيا (١٨ %) وآسيا (١٩%) والأوقيانوسية (١٩%) على الجانب الآخر من المدى. وفى بعض الأقاليم (آسيا والأوقيانوسية والعرب/الشرق الأوسط) لم تكن هناك مساندة لتقوية إجراءات المراقبة عن طريق السماح للجنة حقوق الإنسان بتلقى شكاوى الأفراد (البروتوكول الاختيارى للمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR-OPT1).

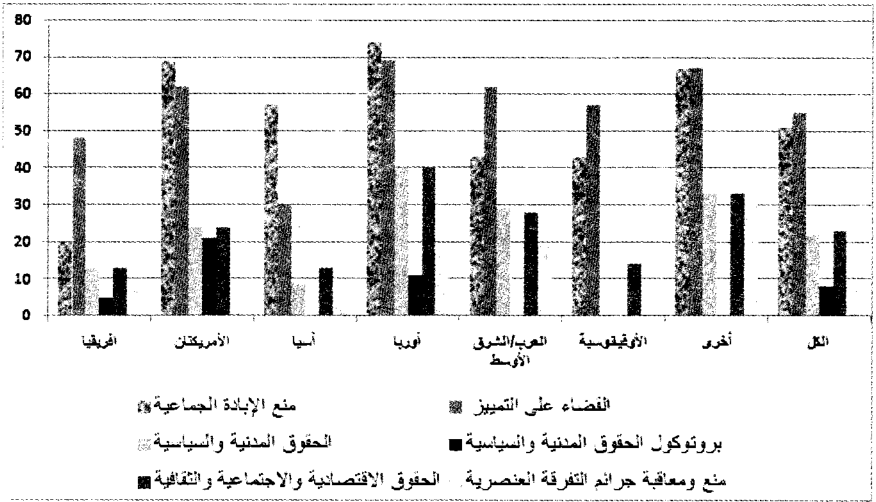


شكل (١٥) مساندة معاهدات حقوق الإنسان، ١٩٧٥.

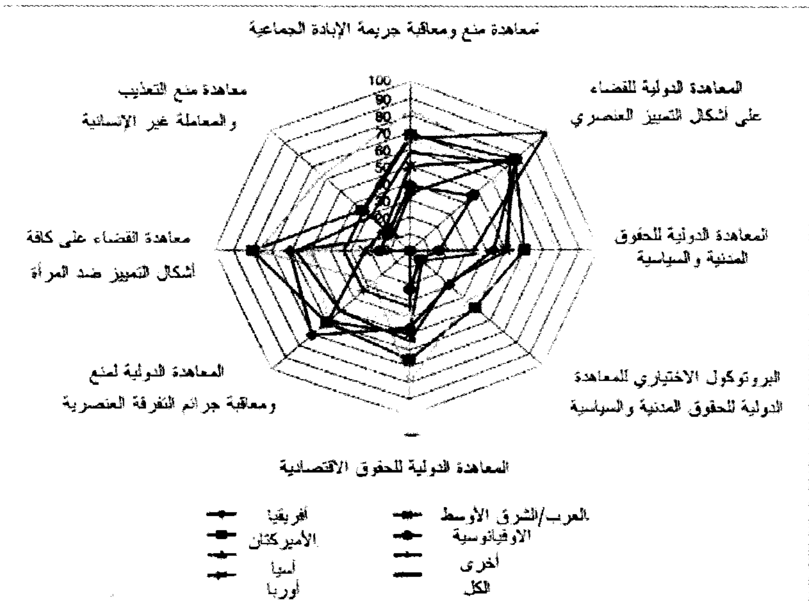
وفى ١٩٨٩ (شكل ١٧ وجدول ٢٢)، تزايد معدل قبول المعاهدات المختلفة: بنسبة ٤٠% للمعاهدة الدولية لمكافحة ومعاقبة جريمة التفرقة العنصرية (ICSPCA)، وبنسبة ٣٠% للمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، وبنسبة ٢٩% للمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية ICCPR، وبنسبة ٢٠% للبروتوكول الاختيارى للمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسيةICCPR-OPT1، وبنسبة ١٨% للمعاهدة الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصرى ICERD. وهناك معاهدتان تم تبنيهما فيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٩، وقد تم التصديق عليهما بنسبة ٥٨% و٢٨%. ويلاحظ أن كل المعاهدات، باستثناء أحدثها (معاهدة ضد التعذيب وأشكال المعاملة أو العقاب الأخرى القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة CAT) والبروتوكول الاختيارى الإجرائى (ICCPR-OPT1)، تم التصديق عليها من أكثر من نصف الدول؛ حيث حظيت المعاهدة الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصرى ICERD بأعلى معدل قبول نسبته ٧٣%، وذلك بعد عشرين سنة من دخولها حيز التنفيذ فى ١٩٦٩. وبصفة عامة، تزايد متوسط معدل مساندة كل معاهدات حقوق الإنسان فيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٩ من حوالى ٢٨% فى ١٩٧٥ إلى ٥٠% فى ١٩٨٩.

الأقليم	عدد الدول	معاهدة منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية	المعاهدة الدولية للقضاء عل أشكال التمييز العنصري	المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية	البروتوكول الاختيارى للمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية	المعاهدة المدنية للحقوق الاجتماعية واالاقتصادية	المعاهدة الدولية لمنع ومعاقبة جرائم التفرقة لغصرية
إفريقيا	٤٠	20.00	47.50	12.50	5.00	16.50	7.50
الأمريكتان	٢٩	68.97	62.07	24.14	20.69	24.14	3.45
آسيا	٢٣	56.52	30.44	8.70	0.0	13.04	4.35
أوروبا	٣٥	47.29	68.57	40.00	11.43	40.00	17.14
الشرق الأوسط	٢١	42.86	61.91	28.57	0.0	28.57	19.05
الأقيانوسية	٧	42.86	57.14	0.0	0.0	14.29	0.0
أخرى	٣	66.67	66.67	33.33	0.0	33.33	33.33
الإجمالي	١٥٨	51.27	55.06	22.15	7.60	23.42	10.13

جدول (٢١) مساندة معاهدات حقوق الإنسان حسب الأقاليم، ١٩٧٥.



شكل (١٦) المساندة الإقليمية لمعاهدات حقوق الإنسان، ١٩٧٥.



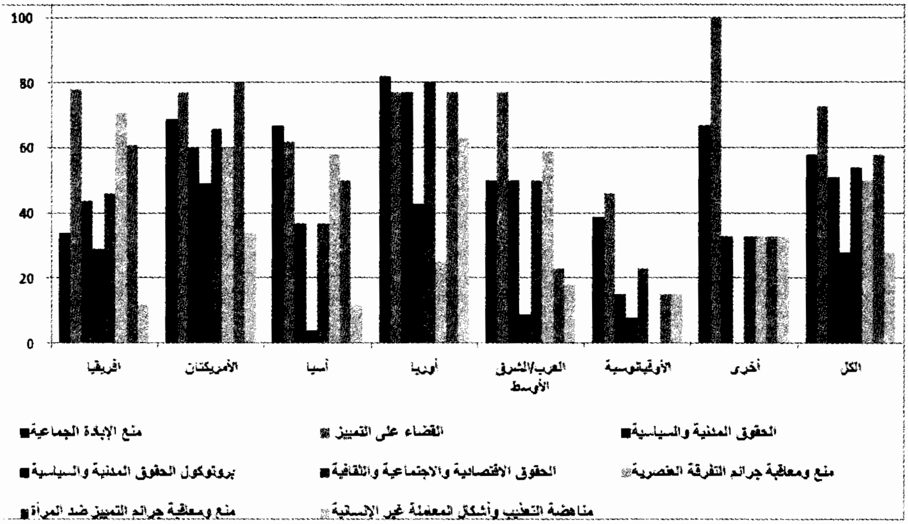
شكل (١٧) مساندة معاهدات حقوق الإنسان، ١٩٨٩.

وكما فى ١٩٧٥، كانت أنماط مساندة الدول لمعاهدات حقوق الإنسان فى ١٩٨٩ تختلف حسب الانتماء الإقليمى للدول (شكل ١٨ وجدول ٢٢)؛ حيث استمرت أوروبا والأمريكتان فى إظهار أقوى مساندة لمعاهدات حقوق الإنسان: بمتوسط ٦٦% و٦٢% على التوالي.و لكن المساندة تناقصت عبر بقية الأقاليم الأخرى، إذ تراوحت ما بين ٤٧% فى إفريقيا إلى ٢٠% فقط فى الأوقيانوسية. وباستثناء الأوقيانوسية، زادت كل الأقاليم معدل قبولها فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٩، وكانت أعلى معدلات الزيادة فى إفريقيا وآسيا. وبحلول ١٩٨٩، كانت عملية تكوين الدول بعد تصفية الاستعمار قد اكتملت.

الأقليم	عدد الدول	معاهدة منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية	المعاهدة الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصرى	المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية	البروتوكول الاختيارى للمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية	المعاهدة المدنية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية	المعاهدة الدولية لمنع ومعاقبة جرائم التفرقة العنصرية	معاهدة القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة	معاهدة مناهضة التعذيب والمعاملة غير الإنسانية
إفريقيا	٤١	34.15	78.05	43.90	29.27	46.34	07.73	60.98	12.20
الأمريكتان	٣٥	68.57	77.14	60.00	48.57	65.71	60.00	80.00	34.29
آسيا	٢٤	66.67	62.50	37.05	4.17	35.50	58.33	50.00	12.50
أوروبا	٣٥	82.86	77.14	77.14	42.86	80.00	25.71	77.14	62.86
الشرق الأوسط	٢٢	50.00	77.27	50.00	9.09	50.00	59.09	22.73	18.18
الأقيانوسية	١٣	38.46	46.15	15.39	7.69	23.08	0.0	15.39	15.39

أخرى	٣	66.67	100.00	33.33	0	33.33	33.33	33.33	33.33
الإجمالي	١٧٣	58.38	73.34	51.44	27.75	54.34	50.29	57.80	28.32

جدول (٢٢) مساندة معاهدات حقوق الإنسان حسب الأقاليم، ١٩٨٩.

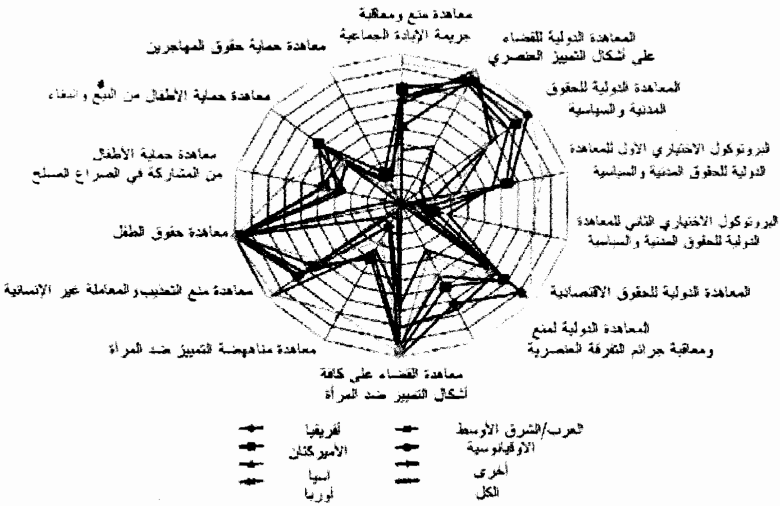


شكل (١٨) المساندة الإقليمية لمعاهدات حقوق الإنسان، ١٩٨٩.

وقد أصبحت الدول المستقلة حديثا أعضاء مسئولين فى المجتمع الدولى يتقبلون القواعد السارية، ومنها قواعد مجال قضايا حماية حقوق الإنسان. وفى ٢٠٠٤، كان النظام الدولى يختلف كثيرا عما كان عليه فى ١٩٨٩: حيث زاد عدد الدول بنسبة ١١%، وتغير بنية النظام الثنائى للحرب الباردة، وفرضت الولايات المتحدة نفسها كقوة كبرى وحيدة(١). وبالرغم من هذه الظروف، استمر الاتجاهان بالنسبة لتطور مجال حقوق الإنسان؛ حيث كانت الدول تتبنى معاهدات حقوق الإنسان الجديدة، وكانت تقدم مساندتها للمعاهدات القائمة. وفى ٢٠٠٤ (شكل ١٩

(١) بالنسبة للقوة الهيكلية للولايات المتحدة، انظر الفصل الثالث في هذا الكتاب.

وجدول ٢٣) أصبحت معاهدة حقوق الإنسان ملزمة لحوالى ٩٩% من كل الدول لأول مرة فى التاريخ[١]. وكذلك قامت الأغلبية العظمى من الدول بالتصديق على بعض المعاهدات القديمة (جدول ٢٤). بل إن غالبية الدول قبلت احتمال التعرض لشكاوى الأفراد أمام لجنة حقوق الإنسان (ICCPR-OPT1). وفى المتوسط كانت كل معاهدة لحقوق الإنسان يساندها ٦١% من كل الدول فى ٢٠٠٤، وذلك بزيادة نسبتها ٢٣% عن ١٩٨٩.



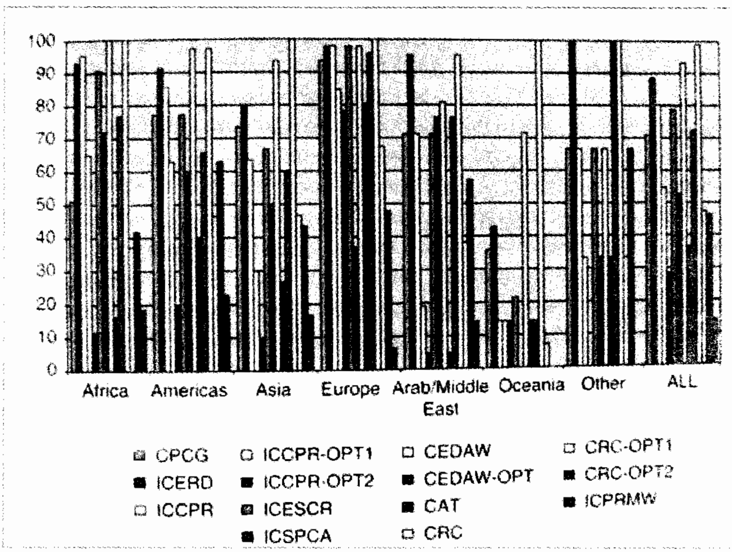
شكل (١٩) مساندة معاهدات حقوق الإنسان، ٢٠٠٤.

(١) رفضت الولايات المتحدة والصومال فقط التوقيع على "معاهدة حقوق الطفل"(CRC).

الأقليم	لعدد	منع ومعقبة جريمة الإبادة لجماعية	لقضاء على أشكال لتمييز لعنصري	معاهدة لحقوق لمدنية ولسياسية	لبروتوكول الأول للحقوق لمدنية ولسياسية	لبروتوكول لثاني للحقوق لمدنية ولسياسية	معاهدة لحقوق الاجتماعية والاقتصادية	معاهدة منع ومعاقبة جرائم لتفرقة لعنصرية	لقضاء على لتمييز ضد لمرأة	لبروتوكول الاختياري للقضاء على لتمييز ضد لمرأة	مناهضة لتعذيب	معاهدة حقوق لطفل	لبروتوكول الأول لمعاهدة حقوق لطفل	لبروتوكول لثاني لمعاهدة حقوق لطفل	حماية حقوق لعمل وأسرهم
إفريقيا	٤٣	51.16	93.02	95.35	65.12	11.63	90.70	72.09	100	16.28	76.74	100	37.21	41.86	18.60
الأمريكتان	٣٥	77.14	91.34	85.57	62.86	20	77.14	60	97.14	10	65.71	97.14	46.51	62.86	22.86
آسيا	٣٠	73.33	80	63.33	30	10	66.67	50	93.33	26.67	60	100	46.67	43.33	16.67
أوروبا	٤٦	93.48	97.83	97.83	84.78	78.26	97.83	36.96	97.83	80.43	95.65	100	67.39	47.83	6.32
الشرق الأوسط	٢١	71.14	95.24	71.14	19.05	4.76	71.14	76.19	8095	4.76	76.19	95.24	38.10	57.14	14.29
الأقيانوسية	١٤	35.71	42.86	14.29	14.29	14.29	21.43	0	71.43	14.29	14.29	100	7.14	0	0
أخرى	٣	66.67	100	66.67	33.33	0	66.67	33.33	66.67	33.33	100	100	33.33	66.67	0
الإجمالي	١٩٢	70.83	88.54	80.21	54.69	28.13	78.65	52.60	93.23	36.46	72.40	98.96	47.40	46.35	14.06

جدول (٢٣) مساندة معاهدات حقوق الإنسان حسب الأقاليم

أما على مستوى الأقاليم (شكل ٢٠ وجدول ٢٤)، فقد تزايد معدل القبول بحوالى الثلث (فى إفريقيا وآسيا والدول العربية/ الشرق الأوسط)[١]. وتحقق أعلى معدل قبول فى أوروبا (٧٧%)؛ حيث تقبلت الدول الأوروبية معظم معاهدات حقوق الإنسان بالإجماع غالبا، بما فى ذلك كل الدول الجديدة والديموقراطيات الجديدة، وكان معظمها يحتاج لسنوات قليلة فقط للتصديق على المعاهدات. ولم ترفض الدول الأوروبية سوى أحدث معاهدة، "المعاهدة الدولية لحماية حقوق كل العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم" (ICPRMW)، حيث ساندها ٧% فقط من الدول، و"المعاهدة الدولية لمنع ومعاقبة جريمة التفرقة العنصرية"ICSPCA) ، ساندها ٣٧% من الدول، فى حين أن البروتوكولات الاختيارية ساندها حوالى نصف الدول الأوروبية. واستمر ثانى أعلى مستوى للمساندة فى الظهور فى الأمريكتين (٦٥%)، ولكن الدول الإفريقية سدت الفجوة تقريبا (٦٢%). وكانت معدلات القبول فى آسيا والمنطقة العربية/الشرق الأوسط أعلى من ٥٠%.



شكل (٢٠) المساندة الإقليمية لمعاهدات حقوق الإنسان، ٢٠٠٤.

(١) تحسن مستوى المساندة في الأوقيانوسية بنسبة ٢٤%، مما جعل هذا الإقليم، الذى يتكون من عدد من الدول الجزرية الصغيرة، صاحب أدنى معدل لقبول معاهدات حقوق الإنسان.

وباستثناء الأوقيانوسية، أظهرت الأقاليم الأخرى تقاربا فى تصديقها على معاهدات حقوق الإنسان. فكما كانت أوروبا والأمريكتان تمثل الأقاليم الرائدة فى مساندة حقوق الإنسان فى ١٩٧٥، احتفظت بنفس الموقع أيضا فى ١٩٨٩، ولكن بعض الدول فى أفريقيا وآسيا حققت قفزة كبيرة للأمام، لأن مساندتها لحقوق الإنسان تضاعفت. وبحلول ٢٠٠٤، تباطأت معدلات النمو، بالرغم من أن الدول فى معظم الأقاليم حسنت مستويات مساندتها بحوالى الثلث، بما فى ذلك الدول المستقلة حديثا، والتى تكونت منذ نهاية الحرب الباردة فقط. ويبدو أن هذه النتائج تشير إلى أن حقوق الإنسان كانت محل قبول عالميا منذ نهاية الحرب الباردة. ويبدو أيضا أنها تشير إلى أن حجج النسبية الثقافية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان أصبحت مرفوضة. حيث كانت تستخدمها بعض الحكومات كذريعة فى بعض السياقات الخاصة عندما يطلب منها أو يضغط عليها لتبنى قواعد معينة. وكذلك أظهر تحليل مساندة الدول لمعاهدات حقوق الإنسان أن الدول ترفض نوعا ما قبول إجراءات المراقبة المتشددة، ولكنها تتطلع إلى الالتزام بمعاهدات حقوق الإنسان الكبرى التى ترسى حقوق الإنسان المختلفة، للناس بصفة عامة، أو لمختلف مجموعات السكان. ومع ذلك، لا يوضح هذا التحليل الاختلافات التى يمكن أن توجد بين الدول داخل الأقاليم. ولمعالجة هذا الموضوع، ولمعالجة أى انتقاد بالنسبة لتعريفنا لأقاليم العالم وعضويتها، يركز الجزء الثانى من تحليلنا على الدول المختلفة.

حقوق الإنسان شبكة اجتماعية

لقد مكننا تحليل الشبكات الاجتماعية باستخدام برنامج Pajek استنادا على مرجع (de Nooy et al. , 2005) من تخطى أقاليم العالم والتركيز على سلوك الدول المختلفة فى مجال حقوق الإنسان عبر الزمن. وبدلا من النظر إلى أقاليم العالم (والتقارب الجغرافي) من حيث التصديق على معاهدة حقوق الإنسان، أردنا أن نستكشف أولا ما هى الدول، ومن أى الأقاليم، التى تتصرف بصورة متشابهة

عندما يتعلق الأمر بمساندة قواعد حقوق الإنسان؟ وثانيا، فى ظل الاختلافات بين الدول من حيث مساندتها الشفهية لحقوق الإنسان، أردنا أن نستكشف ما إذا كانت الدول غيرت سلوكها تجاه حقوق الإنسان بمرور الوقت.

كان لدى كل الدول موضع الدراسة فرص متساوية لقبول قواعد حقوق الإنسان كالتزامات قانونية (كل معاهدات حقوق الإنسان عبارة عن وثائق عالمية متاحة لكل الدول بدون استثناء). ولكن لا تزال هناك بعض الدول التى لم تفعل ذلك، أو لم تفعل ذلك بنفس المعدل. ولذلك يمكننا تحليل الشبكات من تحديد الروابط، التى تتحدد فى ضوء عضوية الدولة فى معاهدة بين الدول فى مجال حقوق الإنسان. وبناء على حساب كثافة هذه الروابط، يسمح لنا تحليل الشبكات أيضا بتحديد مدى مركزية الدول المختلفة فى هذا المجال.

لقد تناولنا مسألة تشابه سلوك الدول بالنسبة لحقوق الإنسان فى السنوات الثلاث موضع الدراسة، وذلك باستخدام بيانات شبكات نمطين لبناء النماذج[(١)]، عندما تقوم الأطراف (الدول) بمساندة المعاهدة (بالتصديق عليها) أو عدم مساندتها (Doreian et al. , 2005: ch. 8). ففى ١٩٧٥، كان هناك خمس تجمعات من الدول (جدول ٢٤ وشكل ٢١)، ومع ذلك كان كل تجمع يتكون من دول من أقاليم مختلفة جدا[(٢)].

---

(١) يحاول بناء النماذج تجميع الوحدات من المجموعة الأولى (الدول) التي تتمتع بأنماط متشابهة من العلاقات، مع وحدات من المجموعة الثانية (المعاهدات). ويتمثل الهدف من هذا العمل في تحديد تجمعات الوحدات (الدول) في شبكة معينة (المجتمع الدولي) التي تشترك في خصائص هيكلية تتحدد في ضوء بيانات العلاقات (المشاركة في قواعد حقوق الإنسان الواردة في معاهدات حقوق الإنسان الخاصة بالأمم المتحدة) (Doreian et al., 2005: 2-3).

(٢) تم تحديد عدد التجمعات بفحص الأشكال الشجرية التي حصلنا عليها باستخدام المسافة الإقليدية وأسلوب تجميع وارد Ward (Doreian et al., 2005: 137-48). وتم تحسين الحل باستخدام أسلوب نماذج الكتل.

1975	التجمع العنقودى	1	2	3	4	5
	الارتباط	19	62	0	160	27
	الكثافة	0.167	0.333	0.000	0.721	0.180
1989a	التجمع العنقودى	1	2			
	الارتباط	594	101			
	الكثافة	0.721	0.180			
1989b	التجمع العنقودى	1	2	3	4	
	الارتباط	360	87	14	234	
	الكثافة	0.634	0.294	0.054	0.914	
2004a	التجمع العنقودى	1	2			
	الارتباط	1.203	453			
	الكثافة	0.754	0.415			
2004b	التجمع العنقودى	1	2	3	4	
	الارتباط	774	371	429	82	
	الكثافة	0.718	0.520	0.828	0.217	

جدول (٢٤) تجمعات الدول بناء على كثافة الروابط، ١٩٧٥ و١٩٨٩ و٢٠٠٤.

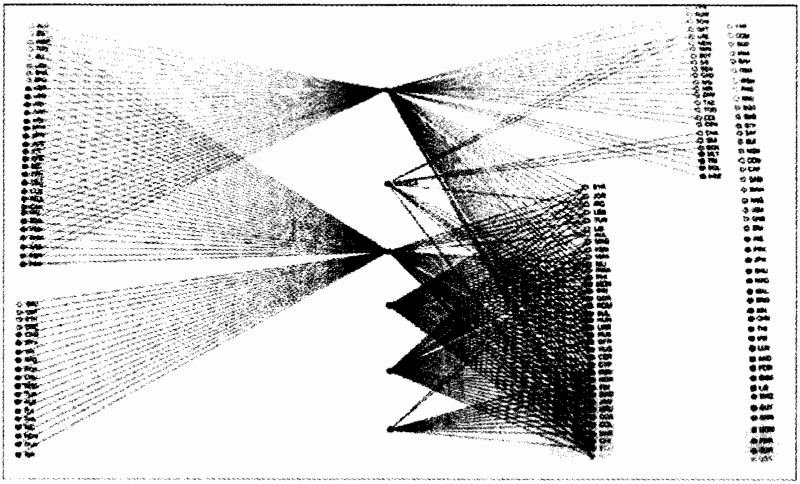
وقد حقق التجمع الرابع، من بين تجمعات الدول فى ١٩٧٥، أعلى كثافة للروابط (بناء على المساندة المكثفة لكل معاهدات حقوق الإنسان)، وهو يتكون من

ست دول من إقليم العرب/ الشرق الأوسط، وأستراليا، وخمس دول إفريقية، وثلاث دول آسيوية، وسبع دول من الأمريكتين، و ١٤ (من٣٥) دولة أوروبية، منها معظم الدول الشيوعية والإسكندنافية. وجاءت دول أوروبية غربية أخرى فى التجمع الذى حقق ثانى أعلى كثافة فى الروابط (التجمع الثاني)، مع عشر دول من الأمريكتين ودول قليلة من أقاليم أخرى. ويتكون التجمع الخامس، الذى جاء فى المرتبة الثالثة من حيث كثافة الروابط، والذى يساند "المعاهدة الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصرى ICERD و/أو "المعاهدة الدولية لمنع ومعاقبة جريمة التفرقة العنصرية"ICSPCA، من دول أفريقية (١٥) وعربية/شرق أوسطية (٥). وكان التجمع الأول يظهر مساندة معاهدة واحدة فقط: "معاهدة منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية" (CPCG)، ويتكون من دول من جميع الأقاليم(١). ويوجد فى التجمع الثالث دول لم تقبل أية التزامات ملزمة قانونا فى مجال حقوق الإنسان. ويتكون هذا الإقليم أيضا من مجموعة متنوعة من الدول الأفريقية (١٤) والآسيوية (١٠) والعربية/الشرق أوسطية (٦)، ويشمل أيضا سبع دول أوروبية وست دول من الأمريكتين، منها الولايات المتحدة.

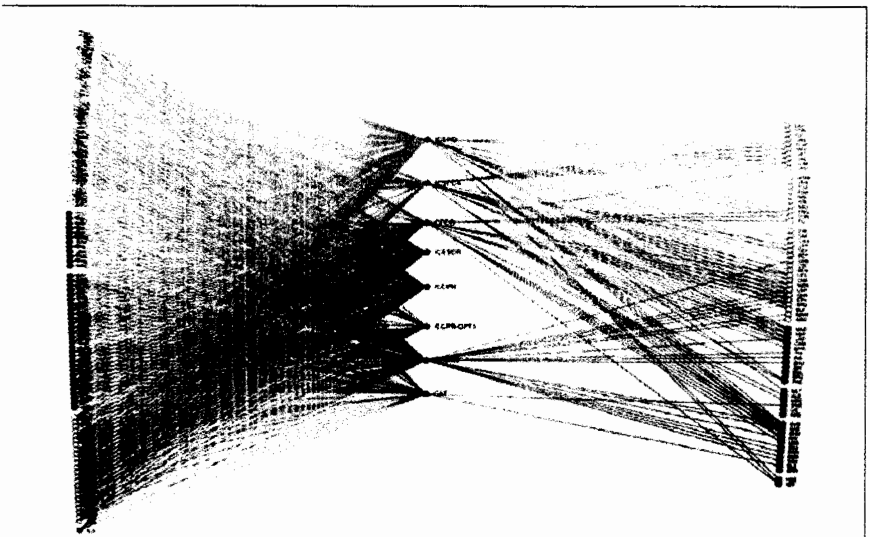
وقد تحسن مستوى قبول قواعد حقوق الإنسان كثيرا بحلول ١٩٨٩؛ حيث قبلت كل دولة بعض التزامات حقوق الإنسان الملزمة قانونا. وبناء على الفحص النظرى للشكل الشجرى الناتج عن استخدام المسافة الإقليدية Euclidean distance وأسلوب "وارد Ward"، يمكن تجميع بيانات عام ١٩٨٩ بطريقتين، إما فى شكل مجموعتين من الدول (شكل ٢٢) أو فى شكل أربعة تجمعات (شكل ٢٣).

---

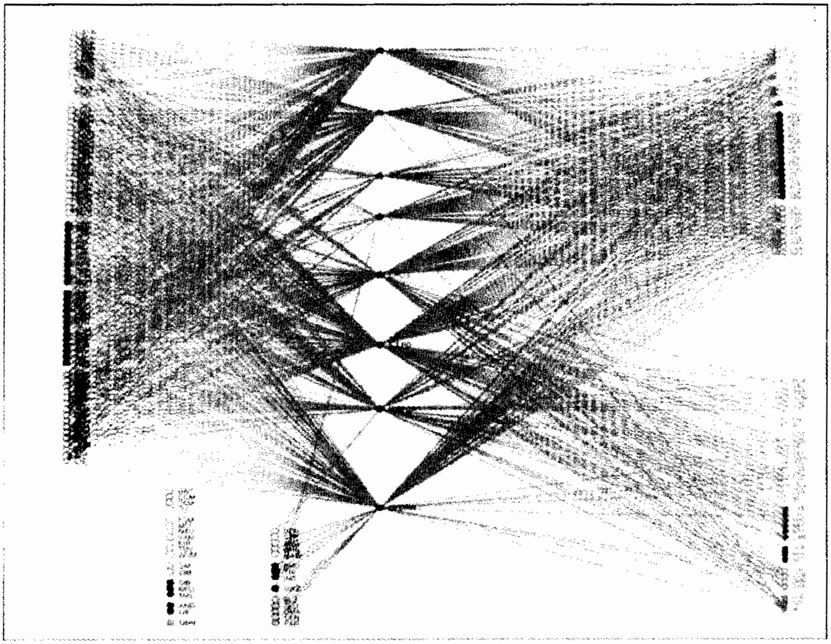
(١) تشمل إيطاليا وألبانيا وتركيا وهندوراس وإسرائيل وأفغانستان وسريلانكا وكولومبيا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديموقراطية والمملكة العربية السعودية.



شكل (٢١) خمسة تجمعات من الدول، ١٩٧٥.



شكل (٢٢) تجمعان من الدول، ١٩٨٩.



شكل (٢٣) أربعة تجمعات من الدول، ١٩٨٩.

وبصفة عامة، أظهرت الدول نمطين من السلوك (شكل ٢٢)؛ حيث صدق ٦٠% من الدول على معظم معاهدات حقوق الإنسان، بينما فعل ٤٠% من الدول ذلك بصورة أكثر انتقائية. وعندما نقارن بين التجمعين، نجد أن الدول من كل أقاليم العالم كانت مقسمة بينهما بالتساوي، مع استثنائين؛ حيث صدقت الغالبية العظمى من الدول الأوروبية على معظم المعاهدات، وكذلك فعل ثلثا الدول فى الأمريكتين.

وعند تحليل سلوك الدول فى المجموعتين بقدر أكبر من التعمق، أظهرت كل مجموعة سلوكا مختلفا بالنسبة للمعاهدات المختلفة. ومن أجل التوسع فى دراسة هذه الاختلافات، يمكن عرض مستوى المساندة فى أربعة تجمعات (شكل ٢٣).

وعند تنظيم سلوك الدول فى أربعة تجمعات، يصبح عدد الدول التى حققت أعلى كثافة فى الروابط، وأكبر عدد من المعاهدات التى صدقت عليها، صغيرا جدا وأقل تنوعا؛ حيث تتكون أساسا من الدول الأوروبية (الشرقية/ الوسطى أو

الشيوعية، والإسكندنافية وبعض الديموقراطيات الغربية مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والنمسا)، وبعض دول الأمريكتين (ربع الدول فى الإقليم، ومنها الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ودول أمريكية لاتينية أخرى). أما التجمع الثانى من الدول، والذى أظهر ثانى أعلى مستوى لمساندة معاهدات حقوق الإنسان، فهو الأكبر لأنه يتكون من ٤١% من كل الدول. وهذا التجمع متنوع لأن معظم الدول الأفريقية والآسيوية وبعض دول الأمريكتين تنتمى إلى هذه المجموعة. وكذلك الأمر بالنسبة للتجمع الثالث، فهو متنوع أيضا، ويتكون غالبا من بقية الدول الأفريقية والآسيوية. وتتواجد الدول ذات أقل مستوى للمساندة فى التجمع الرابع، والتى تسيطر عليها دول من أفريقيا والأوقيانوسية (سبع دول لكل منها)، والأمريكتين وآسيا (ست دول لكل منها)، ولكنها تشمل ثلاث دول أوروبية أيضا.

ويوضح شكل (٢٤) التصديق على معاهدات حقوق الإنسان بعد نهاية الحرب الباردة بخمسة عشر سنة، عندما أصبحت حقوق الإنسان معيارا عالميا. ولا يزال هناك مستويات مختلفة من المساندة، ولكن لم يعد هناك أية دولة خارج هذ الإطار المعيارى بحلول ٢٠٠٤، وأصبحت شبكة حقوق الإنسان أكثر كثافة مم كانت عليه فى ١٩٨٩، بسبب تزايد أعداد المعاهدات وتزايد حالات التصديق عليها. وعندما قسمنا الدول إلى مجموعتين، إحداهما تظهر مستوى مرتفعا من مساندة حقوق الإنسان، والأخرى تظهر مستوى منخفضا، كانت المجموعتان تتكونان من دول ذات انتماءات إقليمية مختلفة. ومع ذلك تنتمى الدول الأوروبية إلى "أفضل" مجموعة (فى الجانب الأيسر من شكل ٧-١٠)، كما هو الحال بالنسبة لمعظم دول الأمريكتين. وينطبق العكس على الأوقيانوسية: فكل دولها باستثناء استراليا ونيوزيلنده تنتمى إلى أقل المجموعات مساندة لحقوق الإنسان. وتتوزع دول من الأقاليم الأخرى بالتساوى تقريبا بين التجمعين.

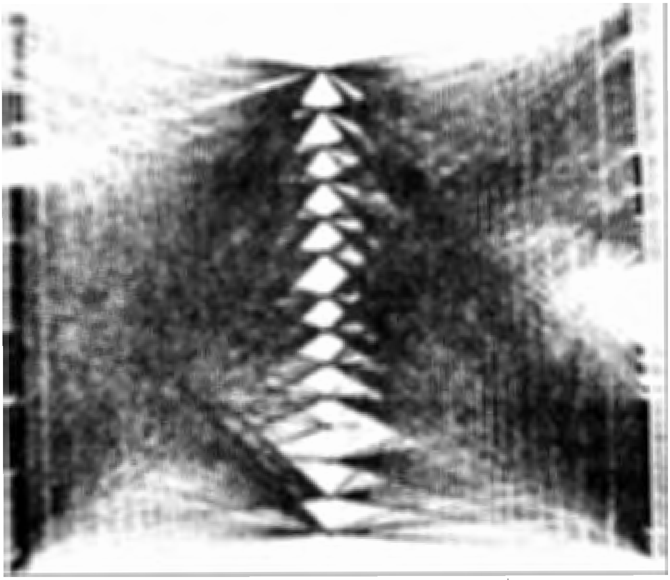
ومع ذلك، توضح الدراسة المتعمقة على أساس التجمعات الأربعة (شكل ٢٥) دورا أقوى للانتماء الإقليمي؛ حيث تسيطر الدول الأوروبية على التجمع

"الأفضل" (٢٧ من ٤٦ دولة)[١]. وبحلول ٢٠٠٤، لم تلزم أية دولة عربية/شرق أوسطية نفسها بقواعد حقوق الإنسان بما يكفى لضمها لأفضل التجمعات أداء. وكان التجمع الثانى من الدول صاحب ثانى أعلى مستوى للروابط هو التجمع الأكبر (٤٠% من كل الدول)، يتكون من دول من أقاليم مختلفة: من معظم الدول الآسيوية، وأغلبية الدول الإفريقية، والأمريكتين، والدول العربية/الشرق أوسطية، وثانى أكبر مجموعة من الديموقراطيات الأوروبية القديمة والجديدة. وجاءت بقية الدول الأوروبية (أندورا، وأرمينيا، وسان مارينو، ومالطة، ولاتفيا) فى ثالث "أفضل" مجموعة من الدول، وذلك مع معظم الدول الأفريقية (٢٢ دولة)، وتسع دول أمريكية وسبع دول آسيوية. وأظهرت دول الأوقيانوسية أدنى مستوى للمساندة (١١ من ١٤ دولة فى التجمع الرابع)، وآسيا (٨ من ٢٢)، بالإضافة إلى ثلاث دول من الإقليم العربي/الشرق أوسطي، ودولتان من إفريقيا، وأربع دول من الجزء الكاريبى من الأمريكتين.

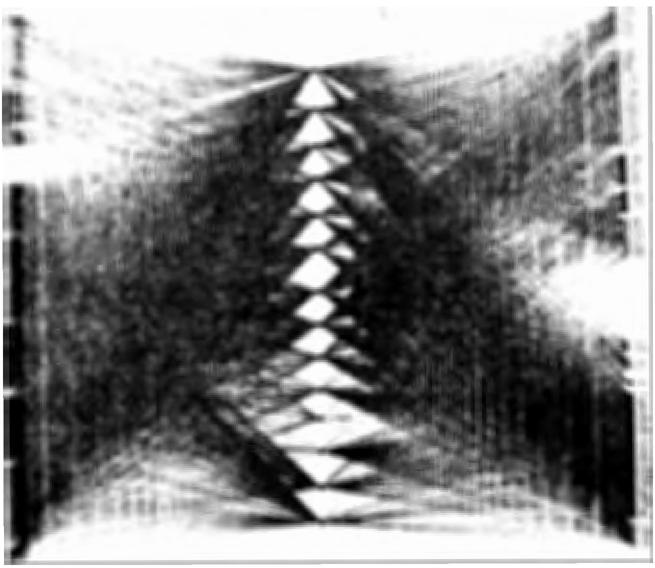
وعندما أخذنا فى الحسبان كثافة الروابط فى شبكة حقوق الإنسان، فإننا استخدمنا أيضا تحليل الشبكات الاجتماعية باستخدام نموذج Pajek مأخوذا من المرجع التالى .de Nooy et al)، 2005) ، لرسم تمثيل بيانى لكل سنة، لتوضيح مركزية الدول فى الشبكة؛ حيث تعرف المركزية هنا بكثافة الروابط (الأشكال من ٢٦ حتى ٢٨)؛ حيث يتحقق المكان المركزى بأعلى مستوى من التزام الدولة بقواعد حقوق الإنسان الملزمة قانونا. وتوضح الخرائط كيف أن الشبكة أصبحت أكثر كثافة، ولكنها تظهر أيضا مجموعة من التغيرات الهامة فى أوضاع الدول المختلفة على خريطة الدول المساندة لحقوق الإنسان.

---

(١) بالإضافة إلى خمس دول في أمريكية لاتينية (بنما وباراجواي وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا) ودولتين أفريقيتين (سيشل وناميبيا) ونيبال الدولة الآسيوية الوحيدة وأستراليا ونيوزيلندا.

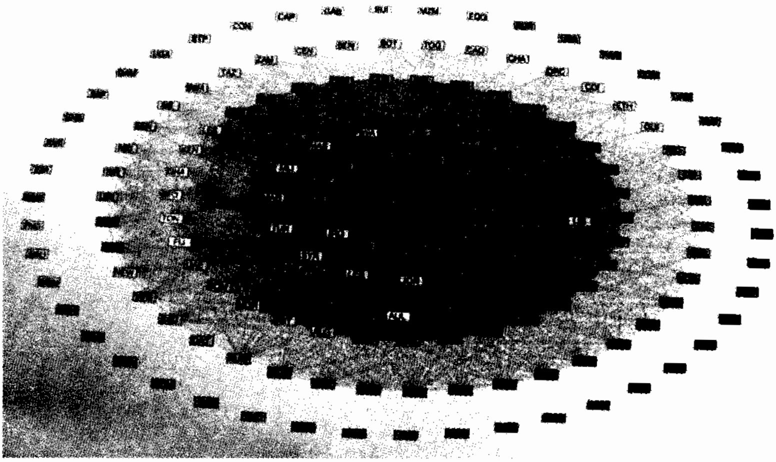


شكل (٢٤) تجمعان من الدول، ٢٠٠٤.



شكل (٢٥) أربعة تجمعات من الدول: ٢٠٠٤.

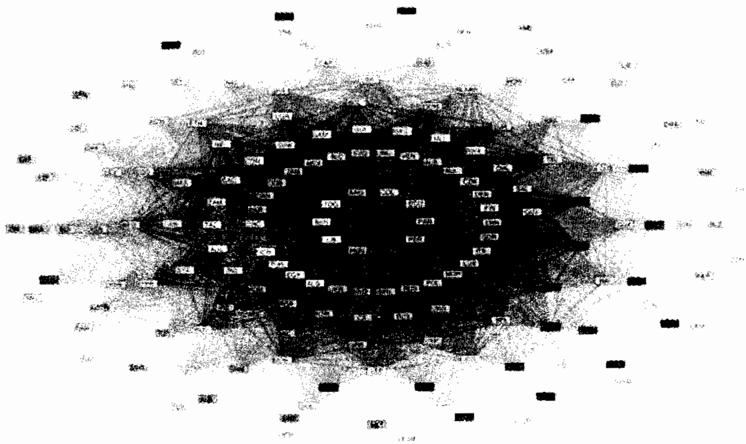
ويوضح شكل (٢٦) عدد الدول التى لم تدخل فى الشبكة (الطبقة الخارجية). أما الطبقة الداخلية من الدول فهى صغيرة جدا ومختلطة إقليميا، وتسيطر عليها الدول التى كانت استبدادية[١] آنذاك فى أمريكا اللاتينية وكل من الدول الاستبدادية (الشيوعية) والدول الأوروبية بالغة الديموقراطية (الاسكندنافية). ومع ذلك، فإنه بحلول ١٩٨٩ توسعت الدائرة الداخلية (إقليم أقوى مساندى حقوق الإنسان) لتشمل عشر دول: خمس دول من أمريكا اللاتينية، وتوجو، السنغال، ليبيا، الفلبين، والمجر.



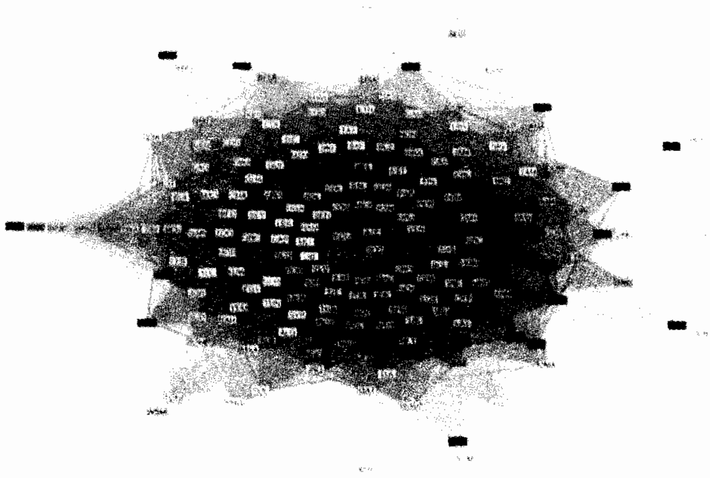
شكل (٢٦) التمثيل البيانى لمساندى حقوق الإنسان، ١٩٧٥.

---

(١) بناء على قاعد بيانات Polity IV (polity2).



شكل (٢٧) التمثيل البيانى لمساندى حقوق الإنسان، ١٩٨٩.



شكل (٢٨) التمثيل البيانى لمساندى حقوق الإنسان، ٢٠٠٤.

ويسيطر على الإطار الثانى دول أوروبية ودول فى الأمريكتين، أصبح معظمها ديموقراطيا بحلول ١٩٨٩. وعلى عكس عام ١٩٧٥، لم تعد يوغسلافيا فى هذه الدائرة، بينما انضمت تشيكوسلوفاكيا للدائرة الثانية، بالإضافة إلى عدد من الديموقراطيات الغربية. ولأول مرة صدقت دول إفريقية وآسيوية على معاهدات حقوق الإنسان، وبالتالى تغير موقعها فى الشكل، ولو كانت موجودة بالشبكة فى تمثيل عام ١٩٧٥، لكانت انتقلت إلى الطبقة الوسطى من الشبكة فى تمثيل عام ١٩٨٩.

ويبدو التمثيل البيانى فى شكل (٢٨) مختلفا كثيرا. فبصفة عامة، أصبحت الشبكة أكثر كثافة عما كانت عليه فى ١٩٨٩، مع إظهار المزيد من الدول لمساندتها المتزايدة لقواعد حقوق الإنسان. وأصبحت كل الدول أعضاء مرتبطين ببعض معاهدات حقوق الإنسان على الأقل. ويشير هذا إلى أن حقوق الإنسان أصبحت قيمة عالمية فعلا، وأن الأمم المتحدة نجحت فى تحقيق غرض تشجيع حقوق الإنسان. فلا تستطيع أية دولة عضو فى الأمم المتحدة أن تتجاهل معاهدات حقوق الإنسان كلية. وتفسر هذه المساندة العريضة لحقوق الإنسان، والقيمة المرتبطة بها، لماذا تضاءلت الدائرة الداخلية ثانية فى ٢٠٠٤، لتقتصر على ثلاث دول فقط؛ حيث انضمت أذربيجان والبوسنة والهرسك إلى الإكوادور. ولو كانت الأخيرة قد وضعت نفسها فى المركز عندما كانت لا تزال استبدادية، لاستمرت فى مساندة كل معاهدات حقوق الإنسان (مع استمرارها فى التطور) كدولة ديموقراطية أيضا. وهكذا أظهرت قواعد حقوق الإنسان ونظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مستوى ما من الاستمرار أو القوة. فعندما تقبل دولة ما هذه القواعد، بغض النظر عن نمط نظام حكمها، فإنها تصبح جزء لا يتجزأ من سجلها الدولي. وهكذا يبدو أن انتشار قواعد حقوق الإنسان عملية تسير فى اتجاه واحد فقط.

وبالنسبة للدولتين الجديدتين فى الدائرة الداخلية، أذربيجان والبوسنة والهرسك، فإن قبولهما الكبير لقواعد حقوق الإنسان يثبت مكانتهما فى المجتمع

الدولى كدولتين مسئولتين، بالرغم من أنهما استقلتا حديثا. ويمكن أن يكون الأمر كذلك بالنسبة للدائرة الثانية، التى تتكون من دول أمريكا اللاتينية وليبيا وثلاث دول أفريقية ودولتين آسيويتين (قيرغيزيا والفلبين)، وخمس دول أوروبية – كلها دول شيوعية سابقة: سلوفاكيا، صربيا والجبل الأسود، رومانيا، مقدونيا، وكرواتيا. ونظرا لحقيقة أن نهاية الحرب الباردة مهدت الطريق لعملية تكوين دول جديدة وتوسع النظام الدولي، فإن هذا التوسع قابله انتشار كثيف لقواعد حقوق الإنسان. فعندئذ كانت معظم الدول فى الأقاليم المختلفة قد انضمت لنظام حقوق الإنسان الخاص بالأمم المتحدة، مما قدم مثالا للدول الأخرى لاقتدائه بغض النظر عن التكاليف(١).

الاستنتاجات

يكشف تحليلنا للبيانات – بناء على معاهدات حقوق الإنسان عبر ثلاث أطر زمنية تشمل التغيرات فى السياسات الدولية الحديثة من الحرب الباردة إلى حقبة ما بعد الحرب الباردة– عن عدد من الأنماط البارزة. وهناك ثلاث نقاط أكثر وضوحا. فأولا: يبدو أن هناك انتشارا واسعا لقواعد حقوق الإنسان، إذا كان التصديق على هذه المعاهدات يقيس مدى انتشار القواعد. وقد تزايدت كثافة الشبكات كثيرا فيما بين ١٩٧٥ و٢٠٠٤، مما يعكس بوضوح زيادة مساندة الدول لمعاهدات حقوق الإنسان الخاصة بالأمم المتحدة عبر الزمن. وقد أظهر تحليلنا فى هذا المجال كيف أن منظمة بين حكومية مثل الأمم المتحدة تستطيع التأثير عبر الزمن فعلا فى كيفية تصرف الدول على المستوى الدولي. ويلاحظ أيضا أن التقارب فى سلوك الدول فى مجال حقوق الإنسان، عندما يقاس بمساندة الدول

(١) وهكذا يبدو أن نتائج معاهدة منع التعذيب CAT (Goodliffe and Hawkins, 2006: 369)، التي فسرت سابقا في الجزء الخاص بحقوق الإنسان كإطار معياري دولي، يمكن سحبها أيضا على معاهدات حقوق الإنسان الأخرى الخاصة بالأمم المتحدة.

لمعاهدات حقوق الإنسان الخاصة بالأمم المتحدة، والتى تتمتع الدول بحرية الانضمام أو عدم الانضمام إليها، قد تزايد بصورة منتظمة عبر الزمن. وقد حدث هذا بالرغم من التغيرات المحورية الكبرى (تصفية الاستعمار ونهاية الحرب الباردة) مما مهد الطريق لتوسع النظام الدولي. واستمر الاتجاه الذى بدأ فى السبعينات، من الدول الديموقراطية والاستبدادية على السواء، فى مجال حقوق الإنسان. وداخل الأمم المتحدة، تحددت قواعد حقوق الإنسان قانونيا وساندتها نسبة متزايدة من الدول.

ثانيا، يتمثل تعليقنا على الأقاليم فى وجود تباين كبير فى انتشار القواعد بين الدول وبين الأقاليم وداخلها. فبينما تظهر الدول الأوروبية والأمريكية غالبا فى "أفضل" فئة، يوجد تباين كبير عبر التجمعات بما يكفى لإثارة التساؤل عن حجة النسبية الثقافية فيما يتعلق بأهمية قواعد حقوق الإنسان (من حيث قبولها الرسمى على الأقل). وقد يضع هذا التباين الحجة الجديدة- القائلة بأن التباين الإقليمى الكبير مبرر فى هذه الدراسات- موضع الاختبار، وهى الحجة التى يقدمها الدارسون الذين يستخدمون الأساليب الكمية لتحليل مساندة الدول لحقوق الإنسان. ونظرا لوجود عدة احتمالات لتعريف الأقاليم؛ يظهر خطر احتمال تأثير هذا على نتائج البحث. فمن وجهة النظر النوعية، وبناء على تحليلنا لكل من الأدبيات الثانوية والبيانات التجريبية، يبدو أن مساندة الدولة لحقوق الإنسان تتحدد بما يلي: (أ) العوامل الداخلية بالدولة (بالرغم من عدم وضوح العوامل التى تفسر مساندة حقوق الإنسان بصفة عامة، وليس حقا محددا أو أنماط الحقوق المقررة فى معاهدة ما مثلا)، (ب) العوامل الخارجية بين الدول، خاصة سلوك الدول المجاورة فى نفس الإقليم، (ج) التطورات العالمية تحت رعاية المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة. ومن الناحية المنهجية، يجب تطبيق توليفة من الأساليب الكمية والنوعية للمساعدة على تحسين فهم انتشار القواعد فى نظام حقوق الإنسان.

ثالثا: يبدو أن حقوق الإنسان تحولت إلى نوع ما من مبادئ السيادة: وهو شرط يجب أن تحققه الدول إذا أرادت أن تنظر إليها الدول الأخرى على أنها أعضاء لها مصداقية فى المجتمع الدولى والأمم المتحدة. وحقوق الإنسان ليست فوق السيادة حتى الآن. فكما اتضح سلفا، لا يعنى التزام الدول بحقوق الإنسان دوليا بالضرورة تطبيق هذه الحقوق داخليا. ويبدو أن هذا ناتج عن عاملين متصلين: أولا: تعتبر معاهدات حقوق الإنسان ضعيفة بمعنى أن الدولة لا تتعرض لأية عواقب كبرى إذا لم تطبقها ، وثانيا: أصبحت حقوق الإنسان معيارا للعضوية الكاملة والمسئولة فى المجتمع الدولى المعاصر، ولذلك تميل الدول إلى التصديق على معاهدات حقوق الإنسان المختلفة حتى إذا لم يكن فى نيتها تطبيقها بالكامل.

لقد أظهر تحليل الشبكات الاجتماعية لمساندة حقوق الإنسان أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى زيادة كثافة شبكة حقوق الإنسان، وذلك بسبب المعاهدات الجديدة واستمرار عملية التصديق على هذه المعاهدات. حيث تشمل شبكة حقوق الإنسان الآن كل الدول الموجودة، وتزايدت كثافتها عبر الزمن. ومع ذلك، لا نستطيع أن نستنتج أن الحرب الباردة أو نهايتها قد أثرت على سلوك الدول المختلفة فى مختلف الأقاليم. إذ أن تجمعات الدول التى كانت تتصرف بطريقة متماثلة كانت تتكون من دول مختلفة تماما. ويبدو أن هذا يوضح أن اهتمام الدول بمجال حقوق الإنسان لم يكن مدفوعا بانتماءاتها للتكتلات القائمة. فالدول التى تنتمى إلى نفس الكتلة، سواء الديموقراطية الغربية أو الشيوعية، كانت تظهر خيارات مختلفة فيما يتعلق بمعاهدات حقوق الإنسان التى كانت متبناة عالميا. وقد كان هذا الحال سائدا خلال الحرب الباردة، وعند نهايتها، وبعد ذلك بخمس عشرة سنة.

الملحق

قائمة معاهدات حقوق الإنسان المستخدمة، ١٩٧٥ و١٩٨٩ و٢٠٠٤.

- CPCG: "معاهدة منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية"، ٩ ديسمبر ١٩٤٨، دخلت حيز التنفيذ فى ١٢ يناير ١٩٥١ (١٤٠ دولة حتى ١٨ يوليو ٢٠٠٧).

- ICERD: "المعاهدة الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري" تم تبنيها وفتحها للتوقيع والتصديق بقرار الجمعية العامة ٢١٠٦ (٢٠) فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥، دخلت حيز التنفيذ فى ٤ يناير ١٩٦٩ (١٧٣ دولة حتى ١٨ يوليو ٢٠٠٧).

- ICCPR: "المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية"، تم تبنيها وفتحها للتوقيع والتصديق والوصول بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠أ ٢١٠) فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، دخلت حيز التنفيذ فى ٢٣ مارس ١٩٧٦ (١٦٠ دولة حتى ٢٨ فبراير ٢٠٠٨).

- ICCPR-OPT1: "البروتوكول الاختيارى للمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية"[١] ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، دخل حيز التنفيذ فى ٢٣ مارس ١٩٧٦ (١١٠ أطراف حتى ١١ أكتوبر ٢٠٠٧).

---

(١) طبقا للمادة الأولى "تعترف الدولة الطرف في المعاهدة والتي تصبح طرفا في البروتوكول الحالي بصلاحية اللجنة لتلقي ودراسة اتصالات من أفراد خاضعين لتشريعها يدعون أنهم ضحايا انتهاك الدولة العضو لأى من الحقوق الواردة في المعاهدة. ولا تتلقى اللجنة أية اتصالات إذا كانت تتعلق بدولة طرف فى المعاهدة ولكنها ليست طرفا في البروتوكول الحالى".

- ICESCR: "المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، تم تبنيها وفتحها للتوقيع والتصديق والوصول بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠أ (٢١) فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، دخلت حيز التنفيذ فى ٣ يناير ١٩٧٦ (١٥٧ دولة حتى ٢٨ فبراير ٢٠٠٨).

- ICSPCA: "المعاهدة الدولية لمنع ومعاقبة جريمة التفرقة العنصرية"، تم تبنيها وفتحها للتوقيع والمصادقة والوصول بقرار الجمعية العامة ٣٠٦٨ (٢٨) فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣، دخلت حيز التنفيذ فى ١٨ يوليو ١٩٧٦ (١٠٧ أطراف حتى ٢٠ يوليو ٢٠٠٧).

(إضافتان جديدتان) ١٩٨٩

- CEDAW: "معاهدة القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة"، تم تبنيها وفتحها للتصديق والوصول بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤ فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، دخلت حيز التنفيذ فى ٣ ديسمبر ١٩٨١ (١٨٥ دولة حتى ١٥ فبراير ٢٠٠٨).

- CAT: "معاهدة ضد التعذيب وأشكال المعاملة أو العقاب الأخرى القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة"، تم تبنيها وفتحها للتوقيع والمصادقة والوصول بقرار الجمعية العامة ٤٦/٣٩ فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٤، دخلت حيز التنفيذ فى ٢٠ يونيو ١٩٨٧ (١٤٥ دولة حتى ٢ أكتوبر ٢٠٠٧).

(ست إضافات جديدة) ٢٠٠٤

- ICCPR-OPT2: "البروتوكول الاختيارى الثانى للمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية"، الذى يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، ١٥ ديسمبر

١٩٨٩، دخل حيز التنفيذ فى ١١ يوليو ١٩٩١ (٦٥ دولة حتى ٢٥ يناير ٢٠٠٨).

- CEDAW-OPT: "البروتوكول الاختيارى لمعاهدة القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة"، ٦ أكتوبر ١٩٩٩، دخل حيز التنفيذ فى ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠، (٩٠ دولة حتى ٢٥ يناير ٢٠٠٨).
- CRC: "معاهدة حقوق الطفل"، تم تبنيها وفتحها للتوقيع والتصديق والوصول بقرار الجمعية العامة ٤٤/٢٥ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩، دخلت حيز التنفيذ ٢ سبتمبر ١٩٩٠ (١٩٣ دولة حتى ١٢ فبراير ٢٠٠٨).
- CRC-OPT1: "البروتوكول الاختيارى لمعاهدة حقوق الطفل عن مشاركة الأطفال فى الصراع المسلح"، ٢٥ مايو ٢٠٠٠، دخل حيز التنفيذ ١٢ فبراير ٢٠٠٢ (١٢٠ دولة حتى ٥ مارس ٢٠٠٨)
- CRC-OPT2: "البروتوكول الاختيارى لمعاهدة حقوق الطفل عن بيع الأطفال، وبغاء الأطفال، والتصوير الجنسى للأطفال"، ٢٥ مايو ٢٠٠٠، دخل حيز التنفيذ ١٨ يناير ٢٠٠٢ (١٢٦ دولة حتى ٢٥ فبراير ٢٠٠٨).
- ICPRMW: "المعاهدة الدولية لحماية حقوق كل العاملين المهاجرين وأعضاء أسرهم"، تم تبنيها بقرار الجمعية العامة ٤٥/١٥٨ فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٠، دخلت حيز التنفيذ ١ يوليو ٢٠٠٣ (٣٧ دولة حتى ١٨ يوليو ٢٠٠٧).

مراجع الفصل السابع

Baban, Feyzi, and E. Fuat Keyman. 2008. "Turkey and Postnational Europe: Challenges for the Cosmopolitan Political Community." *European Journal of Social Theory* 11:107–24.

Barkin, J. Samuel. 1998. "The Evolution of Sovereignty and the Emergence of Human Rights Norms." *Millennium Journal of International Studies* 27:229–52.

Burgers, Jan Herman. 1992. "The Road to San Francisco: The Revival of the Human Rights Idea in the Twentieth Century." *Human Rights Quarterly* 14:447–77.

Callaway, Rhonda L. 2007. "The Rhetoric of Asian Values." In Rhonda L. Callaway and Julie Harrelson-Stephens (eds.) *Exploring International Human Rights. Essential Readings*. Boulder: Lynne Rienner, pp. 112–21.

Camp Keith, Linda. 1999. "The United Nations International Covenant on Civil and Political Rights: Does It Make a Difference in Human Rights Behavior?" *Journal of Peace Research* 36:95–118.

Caney, Simon. 2001. "Human Rights, Compatibility and Diverse Cultures." In Simon Caney and Peter Jones (eds.) *Human Rights and Global Diversity*. London: Frank Cass, pp. 51–76.

Checkel, Jeffrey T. 1999a. "International Institutions and Socialisation." *Arena Working Papers 99/5*. Oslo: Arena and University of Oslo.

Checkel, Jeffrey T. 1999b. "Sanctions, Social Learning and Institutions: Explaining State Compliance with the Norms of the European Human Rights Regime." *Arena Working Papers 99/11*. Oslo: Arena and University of Oslo.

Cingranelli, David L., and David L. Richards. 1999. "Respect for Human Rights after the End of the Cold War." *Journal of Peace Research* 36:511–34.

Conlon, Justin. 2004. "Sovereignty vs. Human Rights or Sovereignty and Human Rights?" *Race and Class* 46:75–100.

de Nooy, Wouter, Andrej Mrvar, and Vladimir Batagelj. 2005. *Exploratory Social Network Analysis with Pajek*. Cambridge: Cambridge University Press.

Donnelly, Jack. 1986. "International Human Rights: A Regime Analysis." *International Organization* 40:599–642.

Donnelly, Jack. 1998. "Human Rights: A New Standard of Civilization?" *International Affairs* 74:1–24.

Doreian, Patrick, Vladimir Batagelj, and Anuška Ferligoj. 2005. *Generalized Blockmodeling*. Cambridge: Cambridge University Press.

Finnemore, Martha. 1996. *National Interests in International Society*. Ithaca: Cornell University Press.

Finnemore, Martha, and Kathryn Sikkink. 1998. "International Norm Dynamics and Political Change." *International Organization* 52:887–917.

Glendon, Mary Ann. 2001. *A World Made New: Eleanor Roosevelt and the Universal Declaration of Human Rights.* New York: Random House.

Goodliffe, Jay, and Darren G. Hawkins. 2006. "Explaining Commitment: States and the Convention against Torture." *The Journal of Politics* 68:358–71.

Hadjor, Kofi Buenor. 1998. "Whose Human Rights?" *Journal of Asian and African Studies* 33:359–68.

Hafner-Burton, Emilie M., Edward D. Mansfield, and Jon C. Pevehouse. 2008a. "Democratization and Human Rights Regimes." Available at: http://www.law.uchicago.edu/files/intlaw-hafnerbarton.pdf.

Hafner-Burton, Emilie M., and James Ron. 2007. "Human Rights Institutions: Rhetoric and Efficacy." *Journal of Peace Research* 44:379–83.

Hafner-Burton, Emilie M., Kiyoteru Tsutsui, and John W. Meyer. 2008b. "International Human Rights Law and the Politics of Legitimation: Repressive States and Human Rights Treaties." *International Sociology* 23:115–41.

Hathaway, Oona A. 2002. "Do Human Rights Treaties Make a Difference?" *Yale Law Journal* 111:1935–2042.

Hathaway, Oona A. 2003. "The Cost of Commitment." *Yale Law School, Public Law Working Paper No. 47:* 101–41.

Henderson, Conway W. 1988. "Human Rights and Regimes: A Bibliographical Essay." *Human Rights Quarterly* 10:525–43.

HRRC. 1998. "Human Rights in History." Available at: http://www1.umn.edu/humanrts/edumat/hreduseries/hereandnow/Part-1/short-history.htm.

الفصل الثامن

البحر المتوسط إقليم فى مرحلة التكوين

آنا بوينوفيتش فنكو[*]

هل هناك إقليم للبحر الأبيض المتوسط؟

بالرغم من أن البحر المتوسط[1] إقليم له تاريخ طويل وثري، لم يكن هناك حافز قوى ولا إرادة سياسية لتكوين شبكة منظمات بين حكومية ذات صلاحيات سياسية أو أمنية أو اقتصادية للتعاون فيه. وكذلك لا توجد عمليا أية منظمات رسمية فى البناء المؤسسى للمنطقة، باستثناء منظمة واحدة عمرها تسعون سنة للاستكشاف العلمى للبحر الأبيض المتوسط. وقد وصف Aliboni (2000) المستوى المنخفض للتطور المؤسسى فى هذه المنطقة الجغرافية؛ حيث سجل الملامح التالية التى تقيد هذه المنطقة من دخول مستوى أعلى من التكامل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافي. فأولا، تقع المراكز السياسية والثقافية لمناطق البحر المتوسط فى أماكن أخرى (فى أوروبا وآسيا وأفريقيا)، ولذلك تعتبر هذه المنطقة "حدودية" وليست "مركزية" فى حد ذاتها. وثانيا، لا تشكل دول البحر المتوسط مركبا أمنيا: فلديها نظم سياسية ومؤسسية مختلفة جدا، وتوجد فجوات اقتصادية كبيرة جدا بين

(*) Ana Bojinović Fenko باحثة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ليوبلانا (سلوفينيا)، وعضو مركز العلاقات الدولية. وتركز بحوثها على النظرية الإقليمية وتكوين الأقاليم والسياسة الخارجية وإقليم البحر المتوسط وسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه البحر المتوسط. (المترجم)

(١) من حيث التماسك الاجتماعى التاريخى السياسى داخل منطقة المتوسط، يشمل التعريف العملى للإقليم ٢٦ دولة هي: ألبانيا، والجزائر، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وقبرص، ومصر، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة (FRYM)، وفرنسا، واليونان، وإسرائيل، وإيطاليا، والأردن، ولبنان، وليبيا، ومالطا، وموريتانيا، وموناكو، والجبل الأسود، والبرتغال، وسان مارينو، وصربيا، وسلوفينيا، وأسبانيا، وسوريا، وتونس، وتركيا.

دول شمال وجنوب الحوض. وثالثا، نظرا لأن المنطقة تتمتع بأهمية سياسية واقتصادية عالمية، فإنها تتعرض لتدخل كبير من أطراف سياسية خارجية: سواء كانت منظمات بين حكومية عالمية، أو منظمات بين حكومية إقليمية، أو دول قوية. وفى ضوء التحديد الوارد فى الفصل الثاني، يعتبر نطاق البحر المتوسط فى قاعدة بيانات المنظمات الحكومية الرسمية نطاقا بين الأقاليم.

ولذلك فإن الإشارات إلى المنظمات الحكومية الإقليمية فى هذا الفصل ستكون عن التجمعات الأوروبية والشرق أوسطية ذات الصلاحيات المتوسطية، والتى سندرجها فى قاعدة بيانات المنظمات الحكومية الإقليمية كمنظمات بين إقليمية.

ومع ذلك، فإن عدم وجود منظمات حكومية إقليمية متوسطية لا يعنى أنه لا يوجد شيء يمكن أن نسميه البناء المؤسسى المتوسطي. فهناك أشكال عديدة للتعاون الإقليمى بين الدول، والأطراف غير الحكومية، وخاصة التجمعات متعددة الأطراف التى أصبحت مهمة للتعاون الإقليمى المتوسطى منذ نهاية الحرب الباردة. حيث تتعاون الأطراف الإقليمية فى مجالات حيوية عديدة: حماية البيئة، الثقافة، العلوم، التعليم، حقوق الإنسان، والقضايا الاجتماعية الاقتصادية. وكانت هذه الأطراف تقوى التماسك الإقليمى فى المتوسط منذ ١٩٨٩، وبدأت فى بعض الجوانب باستعادة أنماط العلاقات الإقليمية الدولية الاجتماعية التاريخية عميقة الجذور للبحر المتوسط القديم، الموجود ككيان اجتماعى وسياسى منظم فى ضوء أقاليم اليوم (Calleya, 1997).

ومن الناحية التاريخية، كان البحر المتوسط إقليما يعمل كمركز للعالم. حيث كان الوضع كذلك حتى ظهور الدول القومية الغربية فى القرن السابع عشر، ويعتقد أن هذه "المكانة" استردت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (Amin, 1989). أما ما يناسبنا اليوم فهو ما إذا كان يمكن تنشيط الشرعية والذاكرة التاريخية

للممارسات الإقليمية من جانب الأطراف الإقليمية للمساهمة فى عملية اكتساب نطاق البحر المتوسط لعناصر التماسك الإقليمى القوية.

ولكى نحلل نطاق البحر المتوسط كإقليم (تاريخي) (Troebst, 2003)، فإننا نحتاج إلى البداية بفكرة عملية البناء الاجتماعى؛ حيث ندرس المتوسط كإقليم فى مرحلة تكوين؛ إذ إن عملية تكوين الإقليم، كما تسمى فى إطار "المقاربة الإقليمية الجديدة" (NRA) (Hettne and Söderbaum, 2000: 462-8; Hettne, 2003:28-9) تركز على المنطقة التى "ستصبح" إقليما، وذلك لأن التحول وليس السكون هو الذى يهم البحث أساسا. وبالنسبة لمنطقة المتوسط، تعتبر هذه المقاربة ذات أهمية خاصة، لأن التركيز على الوضع "القائم" يؤدى ببساطة إلى استنتاج أنه لا يوجد تجمع متوسطى للمنظمات الإقليمية، بل ولا يوجد إقليم، وهو ما لا يكون كذلك عندما يكون إقليم ما فى عملية تكوين. وفى حالة البحر المتوسط، تظهر المقاربات السائدة للدراسة الإقليمية فى العلاقات الدولية والاقتصاد السياسى الدولى- الواقعية الجديدة، المؤسسية الليبرالية، أو تكامل السوق- محدودية انطباقها على الأقاليم التى تتكون.

ولكن المقاربة الإقليمية الجديدة تأخذ موقفا نقديا تجاه هذه التقارير عن الظواهر الإقليمية التى تركز أساسا على العلاقات الإقليمية بين الدول بناء على تجربة التكامل الأوروبي، وتكون قادرة على تقديم أنماط معينة من التساؤلات والمعرفة (Söderbaum, 2004: 1). ونظرا لأنه ليس كل الأقاليم تتطور على النموذج الأوروبي، فإن المقاربة الإقليمية الجديدة تتجنب هذه الافتراضات النظرية بالتركيز على محتوى الإقليمية، وتتساءل "بمن، ولمن، ولأى غرض/نتائج يوضع موضع التطبيق، ويساند أو يقاوم الإقليم" (Söderbaum, 2004: 4, 38). وهذا يناسب تماما نطاق المتوسط؛ حيث نمت العلاقات التى تتضمن أطرافا دولية وغير حكومية منذ نهاية الحرب الباردة- كما حدث فى نطاقات إقليمية أخرى- وذلك من حيث العدد والصلاحيات. ومع ذلك، يتمثل الفرق الذى يظهره هذا النطاق فى استقلال

الإطار الإقليمى الحكومى الرسمى (المنظمات الحكومية الرسمية الإقليمية) عن الإطار غير الحكومي. فنموذج الاتحاد الأوروبي، كما يحدده Wallace (1994)، يطور التكامل الرسمى، أولا: نظام كونفيدرالى وفيدرالية تعاونية تشمل تداخل الحكومات الوطنية، وتكون مؤسسات مشتركة تعمل على وضع قواعد وسياسات لتنظيم وتوجيه وإعادة توجيه وتشجيع أو منع تدفقات اقتصادية واجتماعية معينة. "و فى هذا الإطار، فإنه بمجرد أن تنشأ المؤسسة (فى حالة الاتحاد الأوروبي) يتطور التكامل غير الرسمي، أى أنماط التفاعل التى تنساب بدون المزيد من القرارات الحكومية المقصودة، باتباع آليات السوق والتقنية وشبكات الاتصالات، والتبادل الاجتماعي، أو تأثير الحركات الاجتماعية أو السياسية أو الدينية" (Wallace, 1994: 5). ولكن العملية كانت عكس ذلك فى حالة المتوسط.

إن "صناع" الأقاليم هم الأطراف التى تعمل على مستوى الإقليم فى مجالات تعاون متنوعة فى أوقات مختلفة وأزمنة مختلفة. وبناء على هذه المقاربة، يقدم هذا الفصل تمييزا تحليليا عاما بين أطراف ومجالات التعاون: الأطراف الحكومية(١) وغير الحكومية (الدولية)(٢) من ناحية، والتعاون الوظيفى والسياسى من ناحية أخرى. وبعد إعداد هذا التحديد للأغراض التحليلية، يتمثل الهدف الأساس لهذه الدراسة فى إظهار القيمة المضافة وتقوية تأثير المبادرات التى تقوم بها مجموعات من هذه الأطراف الإقليمية فى عملية البناء الإقليمى للمتوسط. فمن خلال عملية تكوين الإقليم، تصل المنطقة إلى درجة أقوى من "الإقليمية" (Hettne and Söderbaum, 2000: 462-8; Hettne, 2003: 28-9)؛ حيث يعبر هذا المصطلح عن

---

(١) يشير مصطلح "الأطراف الحكومية" إلى الدول التي تمارس التعاون الإقليمي من خلال سياستها الخارجية بصورة ثنائية أو جماعية في سياقات رسمية أو غير رسمية.

(٢) تعرف الأطراف غير الحكومية أو الدولية كما يلي: الأسواق، والأعمال والمشروعات الخاصة، والمؤسسات متعددة الجنسيات، وشبكات الأعمال متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، والأنواع الأخرى من الشبكات الاجتماعية المكونة على أساس الروابط المهنية أو الفكرية أو العرقية أو الدينية (Hettne and Söderbaum, 2000: 465) وتشمل المجتمعات الفكرية والعملية (Adler, 2008).

كثافة ونوعية "التماسك الإقليمي" كما يعرفه Hurrell (1995)، حيث تطور المنطقة علاقات إقليمية أقوى.

ويمكن اعتبار المتوسط كما هو موجود اليوم بمثابة مجتمع إقليمى فى حالة تطور (Bojinović، 2007) . وعلى هذا المستوى، يمكن تنظيم المنطقة من خلال المنظمات الحكومية الإقليمية، ثم يسمى الإقليم إقليما "رسميا". أو يمكن أن يكون ظهور المجتمع الإقليمى أكثر تلقائية أيضا، مما يعنى أن هناك عمليات تكوين إقليمى "من أسفل"، مما يكون إقليما "حقيقيا" (Hettne and Söderbaum, 2000: 462-8; Hettne, 2003: 28-9). وفى هذه الحالة لا تكون الدول الطرف الحيوى الوحيد، بالرغم من أنها لا تزال المسيطرة. وفى تلك الأثناء، تساهم الأطراف غير الحكومية فى عملية تكوين الإقليم، وتؤدى إلى تكوين اقتصاد إقليمى عابر للقوميات ومجتمع مدنى إقليمى (Hettne and Söderbaum, 2000: 462-8; Hettne, 2003: 28-9). ولذلك فإن عملية تكوين الإقليم تعتبر عملية حقيقية تتضمن زيادة التبادل والاتصال والتنسيق، وتشمل عناصر مثل التعاون والتكامل والتماسك والهوية (Hveen، 2003: 83) . وطبقا للمقاربة الإقليمية الجديدة، فإنه عندما تقوى عناصر المجتمع الإقليمى من خلال العمليات المتنوعة على مختلف المستويات وفى مختلف القطاعات، تتزايد وتتسع العلاقات بين الإقليم الرسمى والحقيقي، وتصبح البنى الإدراكية مؤسسية، وتبدأ المنطقة فى اكتساب الهوية الإقليمية، و"ترفع" إقليميتها إلى مستوى المجتمع الإقليمي. ويتم التعبير عن المجتمع الإقليمى من خلال التداخل بين الإقليم الرسمى والحقيقي، والثقة الاجتماعية العميقة على المستوى الإقليمى، والهوية الإقليمية المتطورة (Hettne and Söderbaum, 2000: 462-8; Hettne, 2003: 28-9).

ويتناول هذا الفصل تطور إقليم المتوسط من الجوانب الاجتماعية والسياسية من خلال الخطوات التالية؛ حيث يراجع هذا الفصل تركيب عناصر المجتمع الإقليمى حتى الوقت الحاضر، مع اهتمام خاص بالتغيرات (المحتملة) فى التماسك الإقليمى بعد نهاية الحرب الباردة. وكذلك، تم تخصيص أربعة أجزاء للقيمة المضافة لأطراف التكوين الإقليمى المختلفة فى تكوين إقليم المتوسط. وهنا نميز بين الدول داخل وخارج منطقة المتوسط التى تبذل جهودا فى سبيل التكوين

الرسمى للإقليم. ونظرا لانخفاض عدد المنظمات الحكومية الدولية التى تركز أساسا على هذه المنطقة؛ سينصب التركيز بدلا من ذلك على الروابط المؤسسية بين الدول من حيث العضوية المشتركة فى المنظمات الحكومية الإقليمية وفى المنظمات الحكومية بين الإقليمية، والتى تتضح باستخدام تحليل الشبكات لهذه الروابط. ثم نقوم بتحليل تكوين "إقليم المتوسط الحقيقي" من خلال مبادرات الأطراف غير الدولية وتكتلات الأطراف المختلطة فى منطقة المتوسط. وختاما، سنلخص إسهام كل الأطراف من حيث تقاربها المحتمل.

المنظور الاجتماعى والتاريخى والسياسي

ظهر المتوسط كإقليم عالمى شامل فى الفترة الهيلينية والرومانية (٣٠٠٠ ق.م إلى ٥٦٥ م)، وكانت اليونان وروما تمثلان المركز المسيطر على القطاع الهامشى (كل الحوض والخطوط الساحلية)، مع تدخل قليل من خارج الإقليم (Calleya, 1997: 59-88). وأثبتت الدرجة المرتفعة من التماسك (الاجتماعى والاقتصادى والتنظيمي) التى تحققت فى النظام الفيدرالى الرومانى (Sandwell, 20007; Malkin et al., 2007; Lolos, 2007) أنها صفة هامة للإقليمية المتوسطية، خاصة بسبب حقيقة أن نظام الحكم (نظام التجارة الخالى من الجمارك، توفير الطرق والموانى والعملات وحرية السفر والأمن) لم يترتب عليه تفكك كامل بعد نهاية الإمبراطورية الرومانية. بل على العكس، فقد كان لذلك تأثير مستمر فى المنطقة لأن المؤسسات الرومانية استمرت (القانون والهندسة والنقل والاتصال والتعامل بين النخبة)، وكذلك كان تواجد المدن صفة فريدة للإقليم (Calleya, 1997)[١]. ومع ذلك، يلاحظ Amin (1989) أن الوحدة السياسية التى ظهرت فى عصر

---

(١) وكان الشيء المهم جدا يتمثل في الثقافة الحضرية لمدن المتوسط، والتي تتعارض تماما مع التنظيم الإقطاعي والريفي السائد في المجتمع في شمال ووسط وشرق أوروبا حتى العصر الحديث (النمط الحضري للحضارة، الوظيفة التجارية للمدن، التكوينات الاجتماعية ذات الطبيعة الحضرية، وظاهرة العملاء والزبائن) (Amin, 1989: 2). وبالنسبة للتحليل التاريخي لمنطقة المتوسط، انظر Horden and Purcell (2002) and Norwich (2006).

الإمبراطورية الرومانية لم تحققها أى من القوى المسيطرة اللاحقة فى المتوسط (لا العرب ولا المدن الإيطالية ولا الإمبراطورية العثمانية).

وبالرغم من حقيقة أن "التخطيط الإستراتيجى للسياسة الخارجية العربية حاول أن يقلد نوعا ما شبكة العلاقات الرومانية" (Calleya, 1997: 65) خلال الفترة من ٦٠٠ إلى ١٥١٧، مما أدى إلى مستويات مرتفعة من الصراع بين الدول مع الجيران الأوروبيين المباشرين[١]، إلا أن العلاقات التجارية والتعاون الثقافى والعلمى والفنى كان كثيفا فى ذروة قوة دول المدن الإيطالية خلال القرن الحادى عشر؛ حيث ساعدت هذه العلاقات على تحويل المتوسط من منطقة حدودية بين الشمال المسيحى والجنوب المسلم إلى منطقة عابرة للقوميات بصورة متزايدة (Calleya, 1997). وعلى الرغم من تنوع الأعراق التى تعيش فى هذه المنطقة، فإن الإقليم اكتسب ملامح اجتماعية وثقافية مشتركة خلال العصور الوسطى، مع "مصائر جماعية" (Braudel, 1990). ومع ذلك، لم تكن مفاهيم الإقليم المشترك متجانسة؛ حيث يعرض Moulakis (2005) الأيديولوجيات اللاتينية والعربية التقليدية فى البحر والمنطقة[٢].

وفى سياق العصور الوسطى، أصبح المتوسط نظاما إقليميا مقتحما، حيث مارست فيه أطراف خارجية (بريطانيا العظمى والنمسا والمجر وروسيا) تأثيرا على كل من المركز (فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والإمبراطورية العثمانية) وعلى القطاعات الهامشية (بقية الحوض). فقد كانت هذه فترة صعود الدول القومية

---

(١) كانت الحروب الصليبية (من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر) مثالا يوضح التوترات الدينية في المنطقة، ومع ذلك كانت في جوهرها الحقيقي بمثابة غزو للمجال البحري والتجاري للمتوسط (Braudel, 1993: 90).

(٢) الفكرة اللاتينية التي "قدمتها" أسبانيا وفرنسا وإيطاليا، تعتبر المتوسط بمثابة "كيان موحد من ناحية المفاهيم والوظائف ومن حيث الذاكرة التاريخية كجزء من عالمنا" (Moulakis, 2005: 15). ويعتبر الفكر التقليدي العربي البحر المتوسط مجرد خليج هامشي صغير من الخلجان العديدة للمحيط – بل إنه خطير ومؤذ. وبالتالي فإن البحر الذي ينظر إليه هذه النظرة يفرق ولا يجمع (Moulakis, 2005: 15-22).

الأوروبية (١٥٠٠-١٩٠٠)، مما أدى إلى نمط إقليمى مقتحم للعلاقات فى المنطقة، واستمر ذلك سائدا حتى نهاية الحرب الباردة (Calleya. 1997: 85)[١].

التكوين الإقليمى فى العصر الحديث

بحلول النصف الثانى من القرن التاسع عشر، أدى الصراع على المستعمرات إلى زيادة درجة المنافسة بين الأطراف الخارجية وظهور القومية بين أمم البلقان. وانعكس توسع الفكرة اللاتينية عن المتوسط فى حملة نابليون على مصر، مما أدى إلى إظهار الإقليم على أنه "نظام ناجح للمبادلات" (Izzo and Fabre in Moulakis, 2005: 32)، وتجدد موضوع الهيمنة الأوروبية. وجاءت نقطة التحول الكبرى نحو الإقليم الرسمى مع افتتاح قناة السويس فى ١٨٦٩، والتى اعتبرت "رمزا للرغبة الحقيقية لتكوين إقليم- "اختراع" المتوسط- الذى تساهم عناصره المتكاملة فى الثراء المادى والثقافى لكل المشاركين فيه" (Moulakis, 2005: 32-3).

وقد وضعت هذه الفكرة موضع التنفيذ فى ١٩١٩، مع تكوين أول منظمة بين حكومية للمنطقة- "اللجنة الدولية للاستكشاف العلمى للبحر الأبيض المتوسط" (CIESM)، ومقرها موناكو، والتى اقترحها "المؤتمر الدولى للجغرافيا" (CIESM, 2008)[٢]. وقد دفعت تجربة الاتصال مع الغرب، الذى كان يمر بمرحلة تحديث وتصنيع سريعة، الكيانات العربية إلى عدم اعتبار المتوسط كعنصر فصل (فى ضوء الاختلافات الكبيرة فى التنمية الاقتصادية)، واعتباره عنصر وصل ووسيلة لاقتحام آفاق "المجتمع الخاص" من خلال الوسائل الغربية للتقدم مع الاحتفاظ بالإحساس

---

(١) أدى انقسام الكنيسة الكاثوليكية والأرثوذكسية في ١٠٥٣، وسقوط القسطنطينية في ١٤٥٣، وبداية توسع الإمبراطورية العثمانية إلى إظهار دور جيوإستراتيجي وسياسي أكثر وضوحا للبلقان داخل المتوسط.

(٢) هذه هي المنظمة الحكومية الوحيدة التي يمكن أن نطلق عليها منظمة حكومية إقليمية متوسطية، وهي مسجلة كمنظمة حكومية بين إقليمية تضم دولا أوروبية وشرق أوسطية. وقد وصل عدد أعضائها إلى ما لا يقل عن ١٩ دولة من الإقليم في ٢٠٠٤.

بالفخر بالهوية العربية (Moulakis, 2005: 22). وكان ضم المتوسط إلى أوروبا، بالرغم من أن ذلك كان من خلال الاستعمار، يعنى إدخال المنطقة فى نظام التبادل العالمى (Moulakis, 2005: 22). وانتشرت الفكرة اللاتينية عن المنطقة وعبرت عنها دول قوية مختلفة (مثل فرنسا). ولكن هذه الفكرة أدت أيضا إلى تأثيرات سلبية على تكوين الإقليم فى المتوسط، خاصة مع التطفل السياسى والاقتصادى لدول أوروبية غير متوسطية على الشئون "الإقليمية".

وقد أدت زيادة أهمية المنطقة بالنسبة للأطراف الخارجية، بالإضافة إلى انتقال الاهتمام من المتوسط إلى الأطلنطي، إلى إعادة تشكيل سياق التطور الإقليمى (Bromley, 2004)، وترتب على ذلك نتائج جوهرية: فهذا "الانتقال لمركز الجذب بدأ يعمق مفهوم التطور غير المتساوي. فقد كان مجتمع المتوسط موجودا، ولكنه توقف عن النمو. وأصبح المتوسط منطقة حدودية بين مركز أوروبي- شمال أمريكى جديد، وهامش إفريقى آسيوى جديد، ومنطقة إستراتيجية للآخرين" (Amin, 1989: 30). ومع تزايد أعداد الأطراف الخارجية وزيادة التنافس بينها، ظهرت صراعات كبرى فى شكل الأزمة المغربية ثم لاحقا فى حروب البلقان واندلاع الحرب العالمية الأولى (Calleya, 1997: 75).

وكانت الفكرة الثانية عن التعاون المؤسسى فى المتوسط تتمثل فى مقترح روسى بتكوين "اتحاد البلقان" الذى يشمل الحكومة العثمانية (Roberts, 1999: 197-8)، ولكنها كانت فكرة سلافية شبه إقليمية، استمرت لدى عدد قليل من الدول خلال فترة ما بين الحربين(١). وقامت الدول الأكثر تأثيرا فى المنطقة- فرنسا وإيطاليا وبريطانيا العظمى والنمسا والمجر، وألمانيا وروسيا لاحقا- بالتلاعب بالدول

(١) للمزيد عن دور البلقان وخاصة تركيا في المتوسط في الثلاثينات، انظر Barlas (2005).

الصغرى بدعوتها إلى اتفاقيات إقليمية للمساعدات والتعاون المتبادل، ولكن بدون أية نية حقيقية لتكوين تعاون مؤسسى متعدد الأطراف[١].

ومن الواضح أن التماسك والقواعد المشتركة كانت تتطور (رسميا) فى جزء واحد من المتوسط. ويمكن اعتبار المحاولات الأولى للتعاون الدولى فى المجال السياسي، بالرغم من أنها كانت غير رسمية وقصيرة الأجل وتشمل أطرافا خارجية، بمثابة عناصر أولية لتكوين المنظمات الحكومية الإقليمية لاحقا، بالرغم من توقفها وتفرقها. وقد أثبتت عدة مبادرات إقليمية للتعاون فشلها. وفى الواقع، ظهرت منظمة حكومية إقليمية دولية- منظمة حماية النباتات الأوروبية والمتوسطية (EMPPO)- فى ١٩٥١، وكان عدد أعضائها ١٧ دولة متوسطية (Pevehouse et al., 2003). ووضعت أول فكرة للتعاون السياسى الإقليمى على مستوى متعدد الأطراف موضع التنفيذ فى اجتماع وزارى لأربع دول متوسطية محورية (إيطاليا ومالطا وليبيا وتونس) فى ١٩٧٢، بالرغم من أنها لم تحقق نتائج ملموسة (Bin, 1997: 60; Adler and Crawford, 2006: 21).

ومع انتشار التحرر من الاستعمار بين الدول العربية، أدت عملية تكوين الأمم والدول إلى بداية التعاون شبه الإقليمى من أجل حماية الدول الجديدة من تطفل القوى الخارجية فى شئونها الداخلية وشئون "الإقليم"[٢]. وفى الحقيقة، ظهر عدد قليل من الأفكار للتعاون الإقليمي على المستوى متعدد الأطراف فى مختلف المجالات، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، مع التفكير في تكوين مؤسسات إقليمية

---

(١) كان هذا هو السبب في فشل المقترح الفرنسي بتوحيد إقليم البلقان عن طريق "حلف المتوسط"، بالرغم من أنه كان يحظي بتأييد شديد من الأتراك، مثل فكرة إقليم المتوسط (Barlas, 2005: 453).

(٢) يذكر Tripp (1995) أنه من المحير أن جامعة الدول العربية تأسست في ١٩٤٥ كضمان لسيادة واستقلال كل من الدول المشاركة، والذي يمكن أن يتهدد من داخل أو خارج الإقليم. وبالمثل فإن أفكار الرابطة السلافية التي تحققت في يوغسلافيا الأولى والثانية، اللتين ظهرتا بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، كانت عبارة عن مشروعات اتحادية للحفاظ على الأمم الصغيرة من الاندماج في الدول الكبيرة المجاورة (Južnič, 1992).

رسمية وغير رسمية لشغل الفراغ الذى يرى البعض أنه نتج عن نهاية المواجهة بين القوى الكبرى. وكان هناك مقترحان كبيران من المقترحات الإقليمية التى لم تتحقق: (١) "مجلس المتوسط" فى ١٩٩٢، على غرار "مجلس أوروبا"، والذى تطور إلى فكرة "حلف استقرار المتوسط" فى ١٩٩٥ :Tanner, 1996; Bin, 1997) Calleya, 2006)، و(٢) الفكرة الإيطالية الإسبانية "لمؤتمر الأمن والتعاون فى المتوسط" (CSCM) فى ٨٩/١٩٩٠، ;Bin, 1997; Gomez, 1998; Joffé, 2001) Calleya, 2006)، والتى كانت تهدف إلى "تأسيس مجتمع دولى متوسطى بتشجيع وإدارة الاعتماد المتبادل بين أوروبا الغربية والشرق الأوسط".

وبالإضافة إلى ذلك، تكونت مؤسستان حكوميتان شبه إقليميتين لهما طبيعة غير رسمية: (١) "حوار المتوسط ٥+٥" (٤+٥ فى البداية) والتى اقترحتها فرنسا فى ١٩٨٣ وتحققت فى ١٩٩٠، وكانت قاصرة على دول غرب المتوسط، ولكنها سرعان ما توارت، ثم أعادتها البرتغال فى ٢٠٠١ (Bin, 1997; Calleya, 2006)، و(٢) "منتدى الحوار والتعاون فى المتوسط" (منتدى المتوسط)، الذى اقترحته مصر وفرنسا، وبدأ فى ١٩٩٤ وشمل ١١ دولة متوسطية، مع عدم وجود قيود على العضوية (Calleya, 2006: 113; El Sayed, 1995). وتعتبر الحالة الثانية مثالا نادرا على مبادرة إقليمية كانت تعمل جيدا Aliboni)، 2000)، بصلاحيات كبيرة، وحوار مستمر، ومرونة، وإجماع، ولكن الرئاسة كانت دورية، ولم تكن هناك أمانة دائمة، ولا آلية مالية مستقرة للتنفيذ (Calleya, 2006: 113). ومع ذلك، تعرضت بداية فكرة "منتدى المتوسط" لمعارضة أفكار متناقضة لأطراف (خارجية) مؤثرة عن التعاون الإقليمي[١].

---

(١) أرادت الفكرة الإسبانية والإيطالية والتونسية والمغربية إدخال صلاحية واضحة في الشئون الأمنية، ولكن مصر أرادت أن يكون المنتدى مؤسسة تقنية لتوجيه المساعدات الأوروبية إلى دول جنوب المتوسط. وركز الاتحاد الأوروبي على علاقات منفصلة مع العالم العربي الشرقي والغربي، واعترض الأمريكيون على تكوين أي إطار سياسي للتعاون في المتوسط يستبعد الولايات المتحدة (El-Sayed Selim, 1995: 20).

	القائمة بالفعل		لم تؤسس بعد أو تم حلها
المؤسسات	المنظمات الرسمية بين الحكومية	المنظمات غير الرسمية بين الحكومية	
فى فضاء البحر المتوسط	اللجنة الدولية للاستكشاف العلمى للبحر الأبيض المتوسط (١٩١٠)	- حركة عدم الانحياز" (NAM) سبعينيات القرن العشرين - منتدى المتوسط (١٩٩١-١٩٩٤)	مجلس المتوسط (١٩٩٢)
شبه الإقليمية	UAM (1989)	حوار المتوسط ٥+٥ (١٩٨٣/١٩٩٠/٢٠٠١) MEMMTA (1995)	مؤتمر الأمن والتعاون فى المتوسط (١٩٨٩/١٩٩٠) الصندوق الدولى للحوض الغربى من البحر المتوسط
بين إقليمية	منظمة حماية النباتات الأوروبية والمتوسطية (EMPPO) (١٩٥١)	EMP(1995)	-

جدول (٢٥) المؤسسات الإقليمية المتوسطية وتاريخ تكوينها وبدايتها ونهايتها.

ويلخص جدول (٢٥) مراجعة التعاون الإقليمى بين دول المتوسط فى مختلف المنابر؛ حيث يظهر وجود ثلاث منظمات رسمية متوسطية بين حكومية، تختلف فيما بينها من حيث مستويات التعاون الإقليمي. وهناك مؤسسات غير حكومية (منظمات حكومية غير رسمية) أكثر، وهى ست مؤسسات تحديدا. وهناك أيضا عدد كبير نسبيا من المبادرات التى لم تتحقق بأى شكل، أو أصابها الركود ثم عادت للنشاط (حوار ٥+٥)، أو انتهت بعد فترة قصيرة من وجودها كمنظمة رسمية بين حكومية (RIMMO). ويشمل جدول (٢٥) أيضا المنظمات الحكومية بين الإقليمية الخاصة بالمتوسط فقط، ولكن ليس كل دول المتوسط أعضاء فى هذه المنظمات. وقد أخذنا ذلك فى الاعتبار فى الشكلين (٣٣) و(٣٤).

ولا يبدو أن جدول (٢٥) يظهر الكثير من الإقليمية الرسمية فى منطقة المتوسط؛ حيث تظهر الإقليمية عندما تتفاعل مجموعات من مشروعات الدول (Gamble and Payne, 1996: 250)، ولكنها تفشل فى التحقق ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مشترك؛ حيث تختلف سياقات البناء التى تتكون فيها الأقاليم، وتختلف قدرات الدول المختلفة، وتدفع التحالفات الاجتماعية المختلفة لتبنى سياسات إقليمية. ولا تقتصر مستويات التحليل المناسبة التى تتوافق مع المقاربة الإقليمية الجديدة على النظام العالمي، ولكنها تشمل أيضا أطرافا خارجية وتفاعلات الدول والمجتمعات (Grugel and Hout 1999: 11). وسننظر إلى كل هذا فى الأجزاء التالية.

الإطار الرسمى للمتوسط

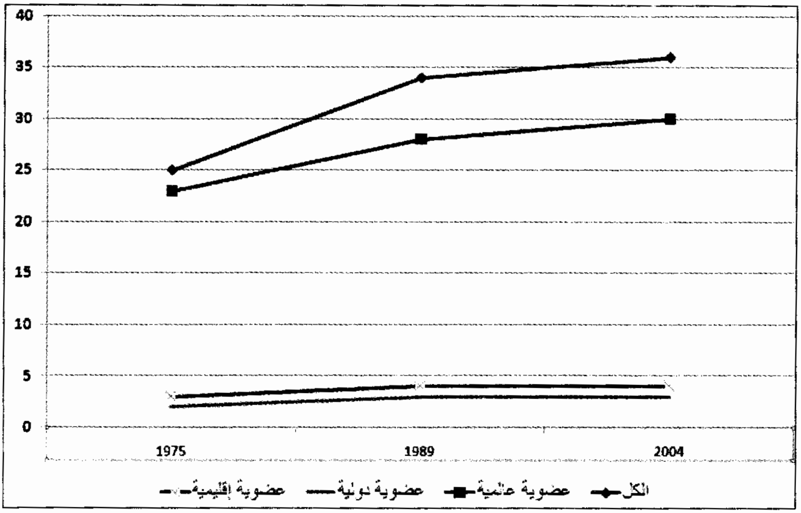
نظرا لوجود عدد قليل من المنظمات الإقليمية ذات الطابع الحكومى فى إقليم المتوسط، قد يكون من المناسب أن نراقب العضويات المشتركة المحتملة لدول المتوسط فى منظمات أخرى بين حكومية. فكما نرى فى جدول (٢٦)، تتعاون دول من منطقة المتوسط بدرجة كبيرة (تحتفظ بعضويات مشتركة أكبر) فى مناطق

أخرى غير المتوسط، وينطبق هذا على الفترات الزمنية الثلاث الواردة فى قاعدة بيانات المنظمات الرسمية بين الحكومية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ندرة المنظمات فى هذه المنطقة- والتى تنعكس فى المنظمات بين الإقليمية فى قاعدة البيانات- لا تتسق أبدا مع الأنماط المذكورة سلفا عن التطور الإقليمى خلال الفترة ٧٥-١٩٨٩، ولا مع التطور بين الأقاليم خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٤ فى أماكن أخرى. وعلى عكس الأنماط الملحوظة لمعظم التجمعات الأخرى فى الفصل الثاني، يوضح جدول (٢٦) أنه لا توجد علاقة بالأنماط المناسبة إقليميا والملحوظة فى مناطق أخرى؛ حيث يبرز الاختلاف فى الفشل فى تكوين المزيد من المنظمات بين الإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة، فهذا النمط هو الذى يعكس الاتجاهات فى أماكن أخرى. ويوضح هذا التناقض مع الأنماط الملحوظة فى (وبين) المناطق الجيوبوليتيكية الأخرى عدم قدرة الدول الأطراف، وبالتالى عدم قدرة التحليل الحكومى الرسمى الضيق على توضيح عملية تكوين إقليم المتوسط على المستوى الحكومى غير الرسمي.

العضوية فى	المنظمات الرسمية	المنظمات العالمية	المنظمات الدولية	المنظمات الإقليمية
١٩٧٥	٣٥	٢٣	٢	٣
١٩٨٩	٣٤	٢٨	٣	٤
٢٠٠٤	٣٦	٣٠	٣	٤

جدول (٢٦) العضويات المشتركة لدول المتوسط فى المنظمات الرسمية بين الحكومية.



شكل (٢٩) عضوية دول المتوسط فى المنظمات الرسمية بين الحكومية، ١٩٧٥ و١٩٨٩ و٢٠٠٤.

ويتضح من هذه الملاحظات التجريبية أن تحليل التعاون الإقليمى على المستوى الرسمى للمنظمات يفتقد "العمل" الجارى فى الإقليم، بداية من التسعينات، ويتضمن المستوى الحكومى غير الرسمي. ومن الطريف أن معظم التعاون القائم بين دول المتوسط يحدث فى سياقات منظمات خارج الإقليم، والتى تتضمن منظمات إقليمية فى الشرق الأوسط أو أوروبا.

واتساقا مع الفصل الثانى، فإن النظر إلى المتوسط من خلال تحليل الشبكات عبر الأطر الزمنية الثلاثة يظهر صورة مرئية طريفة للروابط التى تربط وتفصل بين الدول فى هذه المنطقة الجغرافية عبر الزمن[١]. وتعرض المؤلفة العلاقات المؤسسية بين الدول كشبكات إقليمية على أساس المعيار الذى تسميه "متوسط العضوية المشتركة"؛ حيث يحسب هذا المتوسط على أساس العضويات المشتركة

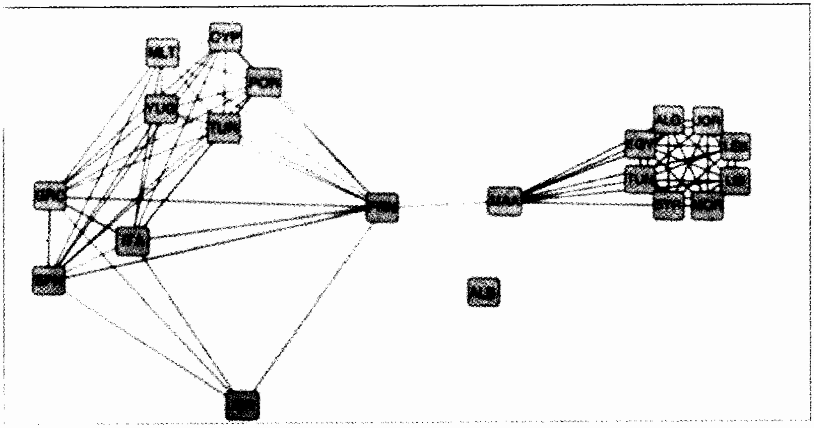
---

(١) تشكر المؤلفة كيث جرانت على مساعدته في إعداد رسوم تحليل الشبكات.

لدول المتوسط فى مختلف المنظمات الرسمية بين الحكومية(١). وقد تم اختيار هذا المعيار؛ لأنه أنسب معيار منظور لتوضيح التماسك المؤسسى الإقليمى المتوسطى على مستوى الدول، وذلك فى حالة عدم وجود عدد كبير من المنظمات الإقليمية/بين الإقليمية فى إقليم المتوسط (كما يتضح فى جدول ٢٦). وبالنسبة لسنة ١٩٧٥، يحتوى شكل ٣٠ على المجموعات الفرعية. وإحداها هى "شمال المتوسط" ([دول جنوب أوروبا- فرنسا واليونان وإيطاليا وإسبانيا، وليس البرتغال]، والبرتغال ويوغسلافيا وتركيا وقبرص ومالطا)، والأخرى هى "جنوب المتوسط" (و تشمل كل دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأدنى العربية). وتتكون المجموعة الفرعية الثالثة من أربع دول من جنوب أوروبا (فرنسا واليونان وإيطاليا وإسبانيا). وكانت إسرائيل وألبانيا تعملان كدولتين معزولتين؛ حيث كانت إسرائيل تشترك فى عضويات مشتركة مع أربع دول متوسطية فقط، أما ألبانيا فلم يكن لها أية عضوية. ومن الناحية المطلقة، كانت فرنسا وموريتانيا تتمتعان بأعلى رقم من عضوية المنظمات الإقليمية، وتمثلان الرابطة المؤسسية الرسمية بين مجموعتى الدول الفرعيتين فى المتوسط.

---

(١) يحسب متوسط العلاقة المشتركة بالطريقة التالية: اختيار كل دول المتوسط من قاعدة بيانات المنظمات الحكومية الإقليمية، واستخراج الأرقام المطلقة لعضوياتها في المنظمات الحكومية الرسمية (الإقليمية وبين الإقليمية) في سجل، ثم حساب الرقم المتوسط للعضويات المشتركة لأزواج الدول. وأخيرا حساب متوسط العضوية المشتركة لدول المتوسط في المنظمات الحكومية الإقليمية وبين الإقليمية من كل أرقام العضويات المشتركة لأزواج الدول. وقد تم إجراء هذا لعضويات المنظمات الحكومية الإقليمية وبين الإقليمية فى كل الفترات الزمنية.



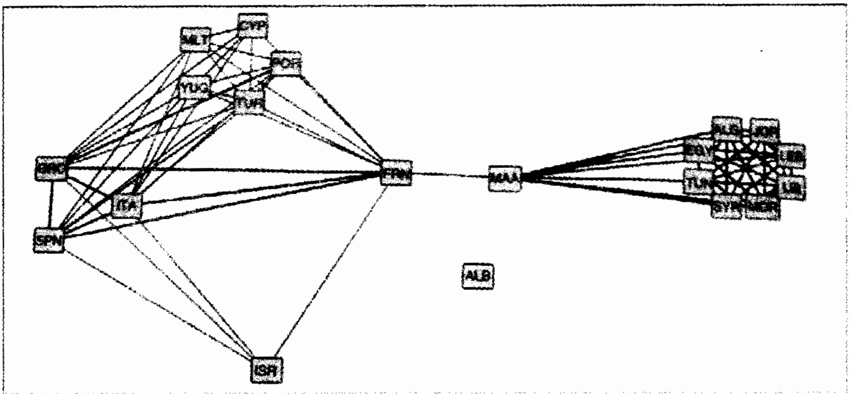
شكل (٣٠) تحليل الشبكات لمتوسط العضوية المشتركة بالمنظمات الإقليمية لدول المتوسط، ١٩٧٥.

وعند نهاية الحرب الباردة (١٩٨٩)، لم يظهر شكل (٣١) أية تغيرات جوهرية فى الروابط الإقليمية المشتركة بين دول المتوسط، بالرغم من أن أرقام الروابط داخل المجموعات الفرعية كانت أقوى مما كانت عليه فى ١٩٧٥. ويبدو أنه كان هناك رابط رسمى محدود جدا بين يوغسلافيا ومصر الدولتين الرائدتين فى حركة عدم الانحياز. وظلت المجموعة الفرعية العربية أكثر تماسكا من المجموعة المتوسطية الشمالية أو حتى المجموعة الأوروبية الجنوبية، بينما ظلت فرنسا وموريتانيا تمثلان الرابط المؤسسى بين الشمال والجنوب.

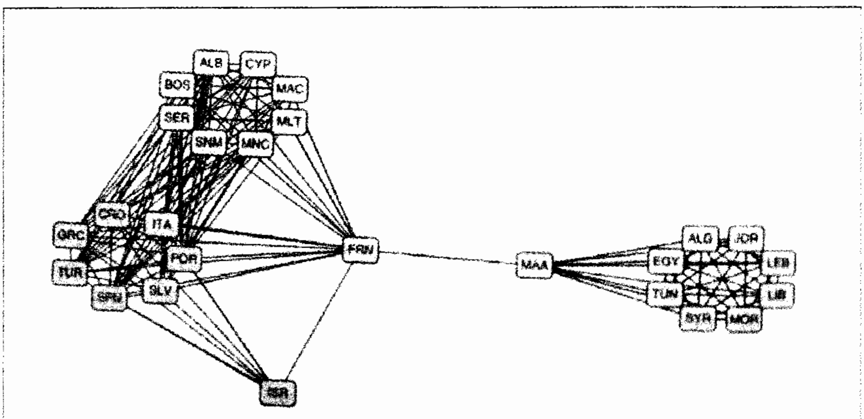
وبعد نهاية الحرب الباردة بخمسة عشر عاما (٢٠٠٤)، يعكس شكل (٣٢) التكامل الكبير للجزء الأوروبى الجنوبى من المتوسط مع نهاية الصراع بين الشرق والغرب. وأصبحت ألبانيا الآن مندمجة فى الجانب الشمالي، وأصبحت المجموعة الفرعية الأوروبية الجنوبية تتفوق فى أعداد الروابط مقارنة بالإقليم العربي. واستمرت فرنسا وموريتانيا تمثلان الرابط بين المجموعتين الفرعيتين الكبيرتين.

وتعكس الأشكال زيادة قيم التماسك للمجموعات الفرعية داخل منطقة المتوسط، ولكنه التماسك الذى بداخل الشبكات الإقليمية الأوروبية والشرق أوسطية

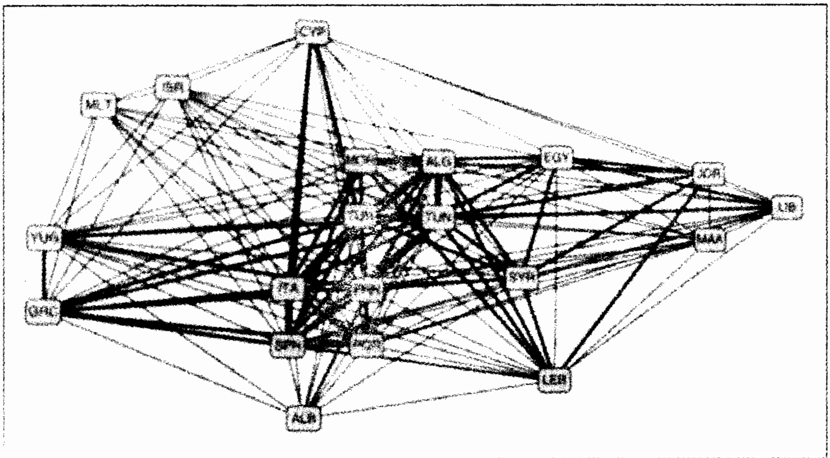
حسب التعريف فى قاعدة بيانات المنظمات الإقليمية. ولكى نقيم زيادة التماسك بين الدول داخل إطار منطقة المتوسط، ينتقل التحليل إلى شبكات العلاقات فى المنظمات بين الإقليمية، التى نمثلها بحساب متوسط العضوية المشتركة لدول المتوسط فى المنظمات بين الإقليمية كما هو وارد فى قاعدة البيانات.



شكل (٣١) تحليل الشبكات لمتوسط العضوية المشتركة بالمنظمات الإقليمية لدول المتوسط، ١٩٨٩.



شكل (٣٢): تحليل الشبكات لمتوسط العضوية المشتركة بالمنظمات الإقليمية لدول المتوسط، ٢٠٠٤.



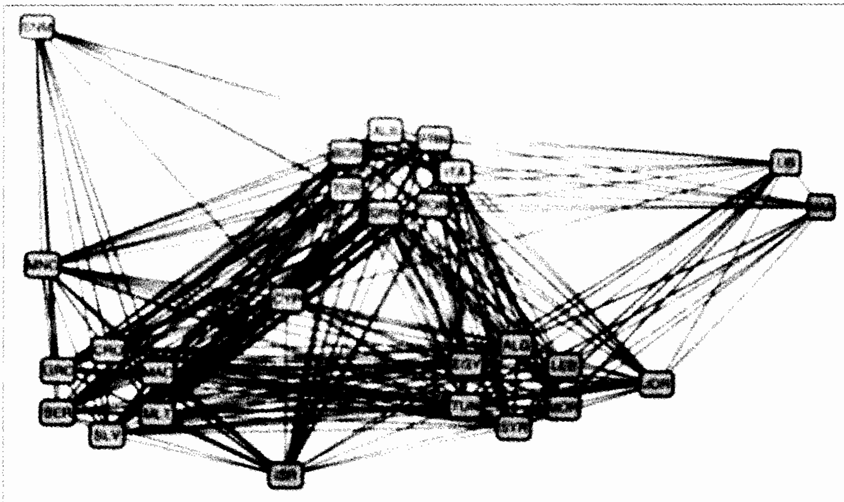
شكل (٣٣) تماسك المنظمات الرسمية بإقليم المتوسط فى ١٩٨٩ حسب متوسط العضوية المشتركة.

وهذه هى المنظمات القليلة التى ذكرناها سلفا والتى تتعامل مباشرة مع المتوسط (CIESM, EMPPO, RIMMO)، ومنظمات أخرى تتمثل صلاحياتها فى أنها تضم دول المتوسط أساسا كأعضاء، مثل "منظمة الإعمار الريفى الآفروآسيوية" (AARRO)، و"اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية" (AALCO)، ومنظمة التعاون الاقتصادى للبحر الأسود" (BSCE)، و"المكتب المركزى للنقل الدولى بالسكك الحديدية" (OTIF)، و"منظمة براءات الاختراع الأوراسية" (EAPO)، و"المركز الدولى لتطوير سياسات الهجرة" (ICMPD)، و"بنك التنمية الإسلامي" (IsDB)، و"الإدارة المشتركة للثقافة والفنون التركية" (Turksoy).

ويكشف تحليل متوسط العضوية المشتركة بالمنظمات بين الإقليمية لدول المتوسط عن أنه لا يوجد تطور تنظيمى كبير ولا تماسك كبير بين الأعضاء عبر الأقاليم التقليدية لأوروبا والشرق الأوسط. فقد زاد إجمالى عدد المنظمات بين الإقليمية من ست فقط فى ١٩٧٥ إلى ثمان فى ٢٠٠٤، بالرغم من النمو الكبير فى هذه المنظمات بعد ١٩٨٩ كما ذكرنا فى الفصل الثانى. ففيما بين نهاية الحرب الباردة وسنة ٢٠٠٤، انخفضت النسبة الحقيقية لدول المتوسط المشاركة فى

المنظمات بين الإقليمية المتوسطية قليلا- من ٤٣ إلى ٣٨% - مما يشير إلى الركود أو حتى الانخفاض فى عدد الروابط المؤسسية الرسمية المشتركة بين هذه الدول.

ويوضح الشكلان (٣٣) و (٣٤) عدد الروابط المؤسسية التى تكون شبكة العلاقات بين دول المتوسط المشاركة فى عضويات المنظمات بين الإقليمية. فعند نهاية الحرب الباردة (شكل ٣٣) كانت كل الدول داخلة فى روابط مؤسسية. وظلت الدول المحورية كما هي: الجزائر وتونس والمغرب وتركيا (كما كان الحال فى ١٩٧٥)،



شكل (٣٤) تماسك المنظمات الرسمية المتوسطية فى ٢٠٠٤ حسب متوسط العضوية المشتركة بالمنظمات بين الإقليمية.

ولكن سوريا انضمت إليها الآن. وتشترك دول شمال المتوسط فى عشر عضويات فى المتوسط، ومع ذلك، تعتبر أسبانيا الدولة المحورية فيما بينها بمتوسط ١٦ عضوية. ويوضح شكل (٣٤) أن شبكة العضوية المشتركة بالمنظمات بين الإقليمية لدول المتوسط أصبحت أكثر تنوعا فى ٢٠٠٤، مقارنة بما كانت عليه فى

١٩٨٩. حيث يظهر وجود تجمعين كبيرين من الدول، هما الدول العربية جنوب المتوسط، والدول المتوسطية الشمالية[١]. وتدخل الدول الجديدة ليوغسلافيا السابقة فى المجموعة الثانية، بينما تستمر المجموعة الفرعية العربية فى تماسكها النسبي، مع تقارب الأردن ولبنان وانتقال مصر نحو المركز. وتعتبر تركيا جزءًا من الشبكة الأوروبية للعضويات المشتركة فى المنظمات الإقليمية، بالرغم من أن تحليل المنظمات الحكومية بين الإقليمية يوضح ارتباطها بإقليم الشرق الأوسط فى نفس الوقت.

دور الأطراف الإقليمية الخارجية

يحدد Ayoob (1999) عددا من العوامل الهامة لتحقيق تماسك إقليمى أقوى، منها نشاط الأطراف الخارجية: كوجود قوة إقليمية محورية، أو دولة ذات سيطرة شرعية أو تطلعات إدارية داخل الإقليم، تعزل الإقليم عن التدخل الخارجى والتأثير الإقليمى المفرط. وكذلك فإن المشاركة الخارجية يمكن أن تحقق توجها مفيدا نحو تماسك إقليمى أقوى إذا كانت دول المنطقة تعتبر التكامل الإقليمى متوافقا مع بناء الأمم ومكملا لأهدافها وليس معارضا لها. ولكن يبدو أن هذه الشروط لم تتحقق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة عندما انتقل مجال تدخل الأطراف الخارجية من المجال الاقتصادى (Roucek, 1953: 79-81; Campbell, 1975) والأهداف الجيواستراتيجية إلى الأهداف الأيديولوجية (Vukadinović, 1984; Strpić, 1989).

ومن الواضح أن التركيز على الأطراف الخارجية يمثل جزءًا مهمًّا من أحجية إقليمية المتوسط؛ حيث كان الوجود الخارجى بالمنطقة يتسم بإحلال الولايات المتحدة محل بريطانيا العظمى بعد ١٩٤٧، مع سياسة خارجية نشطة بصورة متزايدة (Calleya, 1997: 83, 169). ومع ذلك، كانت السياسة الخارجية الأمريكية تسمى المنطقة بإقليم الشرق الأوسط، وليس المتوسط (Looney, 2005; Dillery,

---

(١) أجرينا توسيعا لمجموعة دول شمال المتوسط بيانيا من أجل توضيح الأسماء.

(2006. وبعد ١٩٨٩ طرحت الولايات المتحدة عددا من مبادرات التعاون "الإقليمية"، تشمل "مبادرة شراكة الشرق الأوسط"، والقمم الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، ومبادرة Eizenstat (Aliboni, 2000)، و"مبادرة الشرق الأوسط الكبير"[١] فى ٢٠٠٤ (Cofman Wittes, 2004; Çağri, 2005). ويبدو أن صناع السياسة الأمريكية كانوا مشغولين بنوع من التفكيك المقصود للمتوسط، وليس كإقليم فى مرحلة تكوين، وذلك بسبب الصراع الإقليمى بين الدول و"التفكك المحتمل من الدول المجاورة" (King, 1998: 118)، وذلك كجزء من المركب (الأمني) الإقليمى "الحقيقي" للشرق الأوسط الكبير[٢].

ولكن التغلغل التقليدى المكثف من الأطراف الخارجية فى منطقة المتوسط كان موجودا أثناء الحرب الباردة وبعدها، ليس من جانب الدول فحسب، بل ومن جانب المنظمات الحكومية (الإقليمية والعالمية) أيضا. ومن بين المنظمات الحكومية الإقليمية الخارجية المؤثرة فى المتوسط، كان هناك"مؤتمر/منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا" (C/OSCE)، بمكونها المتوسطى (Petković, 1984; Dromnjak, 1984; Žic, 1988; Bin, 1997; Aliboni, 2000; Adler, and Crawford, 2006)، ووجود "منظمة معاهدة شمال الأطلنطي" (الناتو)، والمبادرات السياسية/السياسة الخارجية للمجموعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبى (EC/EU)، ونظام الأمم المتحدة. وإجمالا، فقد حصر Šabič and Bojinović (2007) التدخلات النشطة من الأطراف الخارجية فيما يلي: مبادرتان من الناتو ومبادرتان من منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، ستة برامج مستمرة من وكالات الأمم المتحدة، ١٩ مؤسسة وبرنامج مرتبطة بالاتحاد الأوروبي، وثلاث مبادرات أمريكية إقليمية (شرق أوسطية).

---

(١) "ورقة عمل مشاركة الثمانية الكبار والشرق الأوسط والشرق الأوسط الجديد"، نشرتها "الحياة" في ١٣ فبراير ٢٠٠٤، متاحة على موقع "مجلة استعلامات الشرق الأوسط": http://www.meib.org/documentfile/040213.htm (٦ أكتوبر ٢٠٠٧).

(٢) وهذا يؤثر أيضا على الحاجة إلى دراسة الشرق الأوسط بدلا من المتوسط. انظر مثلا Aarts (1999), Bilgin (1998), Bromley (2004), Cantori and Spiegel (1970), Fahmy (2004), Fawcett (2005), Hinnebusch and Anoudhiravan (2002), Lemke (2002), Lindholm Schulz and Schulz (2005), Nnelaanza et al. (2001), Peres (1980), Tripp (1995).

وكذلك أثرت سياسات المجموعة الأوروبية على إمكانية ظهور بناء إقليمى فى المنطقة من عدمه. فقد بدأت المجموعة الأوروبية سياساتها المتوسطية فى تسعينيات القرن العشرين بفكرة تطوير علاقات متميزة مع دول حوض المتوسط، وذلك بمجموعة من اتفاقيات الارتباط الثنائية ذات الطبيعة التجارية أساسا (Bin, 1997: 61). وفى ١٩٧٢، شجعت المجموعة الأوروبية هذه السياسة وأعادت تسميتها "بالسياسة المتوسطية العالمية" (GMP)، والتى ركزت على التعاون المالى والتقنى وتشجيع التصنيع وتحديث الزراعة؛ وذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية أيضا (Žic, 1988: 366). وعلى الرغم من تسمية هذه السياسة "بالمتوسطية"، فإنها كانت تعكس فقط اسما عاما لدول منطقة التعاون الاقتصادى للمجموعة الأوروبية، بدون أى جوهر "إقليمي". وكان الحوار الأوروبي-العربي، الذى بدأ بعد أزمة النفط فى ١٩٧٣ "بسبب الخوف الأوروبى من عدم توريد النفط" (Campbell, 1975: 611)، أول مثال على حوار المجموعة الأوروبية مع دول متوسطية كمجموعة، بالرغم من أنها كانت مجموعة فرعية. ومع ذلك، لم يكن الهدف من هذا الحوار مشتركا، وقد تم التخلى عن هذه المبادرة بسبب الاختلاف بين الطرفين على المضمون والأولويات[1]. فقد كانت الأفكار المتعلقة بمنطقة المتوسط لا تزال متباينة بين دول المجموعة الأوروبية المنتمية للمنطقة[2]. ولكن كما يدعى Bicchi (in Adler and Crawford, 2006: 21)، كانت هذه هى المرة الأولى التى تعترف فيها المجموعة الأوروبية بالمتوسط "كإقليم" (Adler and Crawford, 2006: 21).

---

(١) يعطي الاتحاد الأوروبي أولوية للشئون الاقتصادية المتعلقة بالطاقة، ولكن الدول العربية تدفع لمناقشة المشكلة الفلسطينية (Bin, 1997: 60; Adler and Crawford, 2006: 21). ومع ذلك، بدأ الاتحاد الأوروبي "الجمعية البرلمانية للتعاون الأوروبى العربى" (PAEAC) في ١٩٧٤، في محاولة لدعم السلام في الشرق الأوسط، وتقوية التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى بين أوروبا والعالم العربى (Šabič and Bojinović, 2007).

(٢) يقول Calleya (1997: 84) إن فرنسا تمثل القوة الوسطى فى الإقليم، ومع ذلك، كانت العضو الوحيد في الاتحاد الأوروبى الذى لديه فكرة واضحة عن "مجتمع متوسطي وفرنسا كقائده الطبيعى". ولكن الدول الأخرى لم تقدم الدعم لوضع الفكرة موضع التطبيق، ولم توافق إيطاليا وإسبانيا على قيادة فرنسا، وكانت اليونان وتركيا متشككتين، وكانت إسرائيل معادية، وظلت الدول العربية متحفظة (Campbell, 1975: 622-3).

ومع ذلك كان تركيز المجموعة الأوروبية منصبا على الجانب الأوروبى من المتوسط؛ وذلك بسبب القوة المتزايدة للأحزاب الشيوعية فى دول جنوب أوروبا، بما فى ذلك ممارسات دول المتوسط الفردية غير المتكافئة، حسب الأهمية الإستراتيجية لكل دولة، مما أثر سلبا على الحركة الإقليمية، بإضفاء الطابع المؤسسى على الاختلافات الموجودة والمدركة بين دول المنطقة. وبالرغم من "الشراكة الأورو متوسطية" (EMP) المستمرة منذ ١٨ سنة، والتى بدأت "بإعلان برشلونة"(١)، الذى تضمن عناصر التعاون الإقليمي، فإن "سياسة الجوار الأوروبي" (ENP) التى بدأت فى ٢٠٠٤ أعادت تكرار ممارسات التعاون الثنائى بين الاتحاد الأوروبى الحالى ودول جنوب المتوسط المختلفة (del Sarto and Schumacher, 2005; Bojinović, 2007). وكذلك استبعد الاتحاد الأوروبى دول غرب البلقان المتوسطية من "الشراكة الأوربية المتوسطية" EMP و"سياسة الجوار الأوربي"ENP لأسباب تاريخية وسياسية (Pace, 2006)، مع مراعاتها فى سياسة توسيع الاتحاد الأوروبى فقط، بالرغم من اهتمامها الكبير بالانضمام إلى "الشراكة الأوربية المتوسطية" فى برشلونة فى ١٩٩٥ (Geršak, 2006)(٢). ويتمثل أحدث تطور فى سياسة الاتحاد الأوروبى المتوسطية فى رفع مستوى "الشراكة الأوربية المتوسطية" المقيد بمبادرة "اتحاد المتوسط" التى اقترحتها فرنسا فى ٢٠٠٧. وقد بدأت "عملية برشلونة: اتحاد المتوسط" فى يوليو ٢٠٠٨(٣) بمشاركة كل دول الاتحاد الأوروبى وشركاء "الشراكة الأوربية المتوسطية"، وتشمل ألبانيا وموريتانيا (فى ديسمبر

(١) "إعلان برشلونة" تم تبنيه فى "المؤتمر الأورو متوسطى" ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ في برشلونة، متاح على الموقع http://europa.eu/scadplus/leg/en/lvb/r15001.htm (١٩يناير ٢٠٠٩).

(٢) كانت سلوفينيا وكرواتيا تكافحان بشدة للحصول على مكانة دولة شريكة للارتباط بالمعايير الديموقراطية الغربية للحكم والتعاون، ولكن الشراكة كانت "محفوظة" لدول جنوب المتوسط. إلا أن سلوفينيا استطاعت بعد مناورات مكثفة أن تحضر فقط مؤتمر برشلونة ضيفاً بدعوة منظم المؤتمر (الحكومة الإسبانية).

(٣) "الإعلان المشترك لقمة باريس للمتوسط"، تم قبوله فى "اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأورومتوسطية في باريس" تحت الرئاسة المشتركة لرئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية مصر العربية، في ١٣ يوليو ٢٠٠٨. متاح على http://www.ue2008.fr/webdav/site/PFUE/shared/import/07/0713-declaration-de-paris/Joint-declaration-of-the-Paris-summit-for-the-Mediterranean-EN.pdf (٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨).

٢٠٠٧) وأحدث الأعضاء البوسنة والهرسك وكرواتيا وموناكو والجبل الأسود (للمزيد عن تطور المبادرة، انظر Aliboni et al., 2008).

وكذلك كان دور نظام الأمم المتحدة مهما جدا فى المشروعات البيئية والتنموية (Šabič and Bojinović, 2007)- بالرغم من أن ذلك اقتصر على مستوى التعاون التقني- غير القادرة على تحقيق تأثير "الانتشار". وكانت "حركة عدم الانحياز" (NAM) تمثل قوة خارجية أخرى هامة خلال الحرب الباردة. وكان لدولتين من دول الإقليم (يوغسلافيا ومصر) دور رائد فى هذه الحركة، واختارت معظم دول المنطقة هذه الحركة. فقد كانت الحركة مثالا للوحدة السياسية المشتركة بين دول جنوب أوروبا ودول العالم الثالث فى المنطقة، مدفوعة بمفهوم القهر الثقافى والسياسى الذى فرضته الكيانات الاستعمارية (الغرب، الولايات المتحدة، الناتو) (Jackson, 1983)؛ حيث "أفسحت الطريق للبحث عن إقليم متوسطى غير مرتبط بالسيطرة الغربية" (Aliboni, 2000). وكانت حركة عدم الانحياز تناقش شئون المتوسط بكثافة فى إطار اجتماعاتها السياسية (Žic, 1988: 364)، وكانت المؤتمرات الوزارية الدورية لدول عدم الانحياز المتوسطية تعقد حتى ١٩٩٠ (Bin, 1997: 61). فمنذ البدايات الأولى للحركة، كان أحد أهدافها تحويل المتوسط إلى "منطقة سلام وأمن" (Dromnjak, 1984: 1080; Petković, 1984)، والتى استطاعت الحركة أن تسجلها فى وثائق الأمم المتحدة فى قراراتها الخاصة "بتقوية الأمن والتعاون فى إقليم المتوسط"(١).

الإطار "الإقليمي" للمتوسط

لقد كانت الأطراف العالمية (بخلاف الدول) هى التى أخذت زمام "المبادرة" منذ السبعينات فى تكوين الأنماط الدولية للعلاقات فى المتوسط: وذلك مثل

---

(١) انظر مثلا قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة A/41/468, A/42/759, A/43/579, A/43/912, A/44/820, A/45/713, A/46/523.

(شبكات) المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية المتوسطية، وشبكات مراكز البحوث، ومجموعات العمل والمجتمعات المعرفية، والمدن والمجتمعات المحلية العاملة فى مجالات حماية البيئة والتنمية المستدامة، والشئون الاجتماعية، والحوار الثقافي، وكل أنماط حماية حقوق الإنسان. ولا نركز هنا على تحليل توزيع وجود الأطراف غير الدول فى المتوسط، والذى تم إجراؤه فى مرجع آخر (Šabič and Bojinović, 2007)، ونشير إلى تركز هذه الأطراف فى الجزء الشمالى من المنطقة؛ حيث تستضيف فرنسا حوالى ٥٦% من المقرات الرئيسة للمنظمات غير الحكومية المتوسطية، ويقع حوالى ١٩% فقط من هذه المقرات خارج نطاق الاتحاد الأوروبي. وتتمثل النقطة المهمة هنا فى إظهار أن الأطراف الدولية كانت أكثر نشاطا من حيث كمية المبادرات المتوسطية وتركيز صلاحياتها بالمقارنة بالدول ذاتها. وكما يوضح (Šabič and Bojinović, 2007)، فإن نمو هذه الأطراف غير الحكومية ارتفع بصورة خاصة منذ ١٩٩٠، وفيما بين نهاية الحرب الباردة و٢٠٠٦، زاد نموها عن الثلاثة أضعاف، فى حين زادت عن ضعف المبادرات الموجودة التى ترعاها الدول. ولذلك فإن دور هذه الأطراف غير الحكومية فى تكوين إقليم المتوسط الحقيقى يستحق الاستكشاف، ويؤدى إلى فهم التأثيرات المحتملة على تكوين الإقليم.

وقد كان Rosenau (1969) من أوائل من استخدموا مفهوم سياسة العلاقات وأظهروا أهمية شبكات المشورة والجماعات المعرفية والمنظمات الدولية غير الحكومية بالنسبة لسياسات الدول وصياغة القواعد الدولية ونشر هذه القواعد فى الممارسات المحلية. وقد تحققت هذه العملية من خلال إستراتيجيات الأطراف الدولية وعملية التهيئة الاجتماعية التى جرت فى إطار الأوضاع المادية والمؤسسية الدولية، والأوضاع المحلية، والربط بينهما (Risse, 2006: 263-8). أى أن الأطراف المتوسطية غير الحكومية التى تعمل على تكوين الإقليم توفر فى هذا السياق الأسس اللازمة للاتصال وتنسيق السياسات والبرامج، والمساندة اللوجيستية والمالية

للمؤسسات المتوسطية غير الحكومية، التى كان يمكن ألا تستطيع التعاون مع نظيراتها فى دول المتوسط الأخرى. وبالطبع فإن هذا ليس الإقليم الوحيد الذى يفعل ذلك: فقد وجدت شبكات المنظمات غير الحكومية الدولية الناجحة منذ التسعينات فى أقاليم جنوب شرق وشمال شرق آسيا، وليس فى مجالات عمل المجتمع المدنى "التقليدية" مثل حماية حقوق الإنسان فحسب، بل وفى التشكيل الإقليمى للأجندة الأمنية، حيث كان دورها يتمثل فى "تحقيق الإجماع على دور عملية بناء قدرات جماعات المجتمع المدنى فى مجال منع الصراعات والتعاون مع الوكالات الدولية والحكومية" (Lee, 2006)(١).

ويبدو أن العملية كانت مشابهة فى المتوسط حيث أدت على الأقل إلى تشكيل "منتدى المنظمات غير الحكومية المتوسطية للبيئة والتنمية المستدامة"، "معهد المتوسط"، "منتدى تنمية المتوسط"، "منتدى المتوسط"، "مكتب معلومات المتوسط"، "اللجنة الجغرافية المتوسطية" كجزء من "مؤتمر المناطق البحرية الهامشية"، "المؤتمر الدائم لمدن المتوسط". وتتجسد المنظمات غير الحكومية الدولية ذات "البعد" المتوسطى فى "المجلس الدولى للمبادرة البيئية المحلية"(ICLEI)، و"أصدقاء الأرض" وبرنامجها FOE-MedNet، وللحصول على قائمة أكثر تفصيلا، انظر(Šabič and Bojinović، 2007) . فقد كان التعاون الاجتماعى والسياسى ذو الطبيعة غير الحكومية موجودا خلال الحرب الباردة (Dromnjak, 1984). ويبدو أن عملية الإحلال محل التنظيم الحكومى الرسمى تتسق مع نتائج الفصل الثالث المتعلقة بتزايد الفراغ الناتج عن البناء التنظيمى الحالى.

وبالإضافة للأنشطة الفردية لهذه الأطراف الدولية غير الحكومية فى المتوسط، يمكن أن نلاحظ اتجاها متزايدا لهذه الأطراف نحو تجميع وتنسيق أنشطتها الإقليمية مع أطراف تمثل الدول، منها مؤسسات داخل الدول. وتسمى

---

(١) بالنسبة لدور الأطراف الدولية (خاصة المجتمع المدني) في "الاجتماع الآسيوى الأوروبى" بين الإقليمى (الملتقى الآسيوى – الأوربى ASEM)، انظر Gilson (2005).

المنتجات الناتجة عن هذه التفاعلات بالأنشطة الجماعية مختلطة أو متعددة الأطراف، وهذا المصطلح صاغه Söderbaum الذى وجد حالات مماثلة من الأطراف التى تكون الإقليم "نادرا ما تعمل فى مجالات متميزة ومستقلة" (Söderbaum, 2004: 51)، فى المجال الإقليمى لجنوب إفريقيا(١).

وهناك طرفان من هذا النوع فى المتوسط يقدمان نموذجين ممتازين. أحدهما "خطة عمل المتوسط" (MAP)، التى تأسست فى ١٩٧٥ كخطة خماسية تم تبنيها تحت مظلة البرنامج البيئى للأمم المتحدة (UNEP 2008). وهذه الخطة عبارة عن جهد جماعى يضم ٢١ دولة مطلة على البحر المتوسط(٢)، بالإضافة إلى التمويل من خلال الإسهامات التطوعية لمساندة مشروعات معينة، من الاتحاد الأوروبى ووكالات الأمم المتحدة (التى تشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الصحة العالمية، اللجنة الدولية للمحيطات، منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي، مرفق البيئة العالمى (GEF)، ومشاركة المنظمات غير الحكومية والعلماء (UNEP, 2008)(٣).

والمثال الثانى هو "مكتب معلومات المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة" (MIO-ECSDE). وكما هو مقرر فى وصفه، يعمل هذا المكتب كمنبر

---

(١) ينبهنا Söderbaum إلى أنه "من المهم أن نتخطى التقسيمات التحليلية إلى المجالات الأربعة للدول والسوق والمجتمع المدني والأطراف الخارجية، وأن نتعرف على طريقة التقاء الأطراف المختلفة في مختلف أنواع الأنشطة الجماعية مختلطة الأطراف، وأنماط الحكم الإقليمى والشبكات الإقليمية" (Söderbaum, 2004: 51).

(٢) ألبانيا والجزائر والبوسنة والهرسك وكرواتيا وقبرص ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ولبنان وليبيا ومالطا وموناكو والمغرب وصربيا والجبل الأسود وسلوفينيا وأسبانيا وسوريا وتونس وتركيا (UNEP, 2008).

(٣) يساعد "مرفق البيئة العالمي" (GEF) الذي تأسس في ١٩٩١ الدول النامية على تمويل مشروعاتها وبرامجها التي تحمى البيئة العالمية. وهو عبارة عن منظمة تمويل مستقلة تقدم منحا للدول النامية للمشروعات التى تفيد البيئة العالمية وتشجع الحياة المستدامة في المجتمعات المحلية (GEF, 2007a). وتشارك المنظمات غير الحكومية فى أنشطة المرفق وتساعد فى تصميم وتنفيذ ومتابعة المشروعات. وهناك أيضا "هيئة المستشارين العلميين والتقنيين" التى تقدم المشورة العلمية والتقنية الموضوعية للمرفق (GEF, 2007b).

تقنى وسياسى لتدخل المنظمات غير الحكومية فى نطاق المتوسط[١]. وبالتعاون مع الحكومات والمنظمات الحكومية بين الإقليمية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الآخرين، يلعب المكتب دورا نشطا فى حماية البيئة وتشجيع التنمية المستدامة لإقليم المتوسط ودوله (MIO-ECSDE, 2005). وترجع جذوره إلى أوائل الثمانينات، عندما كانت عضوية المتوسط المتوسعة بالمجموعة الأوروبية تشجع المكتب البيئى الأوروبى (EEB) على تكوين لجنته المتوسطية، بمساندة "الجمعية الهيلينية لحماية البيئة والتراث الثقافي" (Elliniki Etairia). وقد تأسس مكتب معلومات المتوسط فى ١٩٩٠ كشبكة من المنظمات غير الحكومية فى ظل مشروع مشترك بين المكتب البيئى الأوروبى والجمعية الهيلينية، مع تعاون وثيق مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية. وقد أدى توسع شبكة المنظمات غير الحكومية المتوسطية لمكتب معلومات المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة، والطلبات المتزايدة على الآراء المنظمة والبناءة للمنظمات غير الحكومية، وتمثيلها فى المنابر المتوسطية والعالمية، إلى تحول هذا المكتب إلى وضعه الحالى "اتحادًا للمنظمات غير الحكومية".

ويعتبر المجتمع المدنى واحدا من الأطراف "الجديدة"، خاصة العاملة مع الاتحاد الأوروبى فى كل من "الشراكة الأورو متوسطية" و"سياسة الجوار الأوروبي" (Schumacher, 2005)، وكان الاتحاد الأوروبى بارزا فى تمويل المنظمات غير الحكومية الدولية، مجموعات المفكرين البحثية، والتعاون الإقليمى المحدود (Jünemann, 2002). وقد فرض المجتمع المدنى العالمى تشجيع حقوق الإنسان بصفة خاصة (Feliu, 2005)، بالرغم من أن النجاح كان مختلطا. ومع ذلك، أينما كان يتحقق النجاح (مثل المساندة الأجنبية لإصلاح الإعلام المحلي) كانت شبكات المؤسسات غير الحكومية ذات أهمية خاصة لإقليم المتوسط (Sakr, 2006).

---

(١) ويتكون من منظمات غير حكومية من خارج منطقة المتوسط ومن دول المتوسط، من ١٩ دولة والسلطة الفلسطينية: ألبانيا والجزائر وكرواتيا وقبرص ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن ولبنان ومالطا وموريتانيا والمغرب والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتونس وتركيا (MIO-ECSDE, 2005).

ويبدو أن الأطراف الحكومية لاحظت النجاح المحتمل للتعاون الإقليمى فى الأنشطة الجماعية مختلطة الأطراف وحاولت تأسيس تلك الأنواع من الأنماط المؤسسية للعلاقات فى منطقة المتوسط. وينطبق هذا بصفة خاصة على مبادرات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى كما فى السلة الثالثة من الشراكة المتوسطية الأوروبية (التعاون الثقافى والاجتماعي، تشجيع حقوق الإنسان)؛ حيث توفر الأنشطة الجماعية مختلطة الأطراف بيئة مؤسسية أفضل لتأكيد الثقة بين الأطراف، لأنها تعمل حول مجالات السياسات الوظيفية الأكثر قابلية للتوافق مع تركيز الاتحاد الأوروبى على مجالات السياسة الخارجية القائمة على القوة الناعمة.

الخاتمة

أظهر المتوسط فرصة ممتازة لسد الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، والنظم السياسية والثقافية والاقتصادية الاجتماعية المتنوعة. وقد يتمثل رصيده الأساس فى الذاكرة الجماعية التاريخية لممارسات الإقليم والتماسك الاجتماعى الذى عاشته شعوبه "كطريقة حياة" (Braudel, 1990). ولا تزال طريقة الحياة هذه حتى الآن متشابهة حول المتوسط وتحفز المبادرات للتعاون الإقليمى لبناء تماسك إقليمى أقوى لضمان الأمن والرفاهية والرواج الثقافي. ولم تتحقق هذه المبادرات كثيرا على المستوى الحكومى من حيث مستويات التعاون التقليدية؛ إذ إن تكوين إقليم رسمى لم يحقق تقدما. واقتصرت العملية الإقليمية اليوم على مستوى التعاون الوظيفى فقط (العلوم، السياحة، حماية البيئة). فلم تكن هناك إرادة سياسية جادة لتحويل ممارسات التعاون الوظيفى الإقليمى الجارية إلى تعاون سياسى وأمنى واقتصادي. وقد أثار تغير النظام الدولى فى ١٩٨٩عددا من مبادرات دول المتوسط فى هذا الصدد، ومع ذلك ظلت غارقة فى سياقات مؤسسية غير رسمية قليلة.

ويرجع التعاون الضعيف بين الحكومات إلى عدم الثقة بين الحكومات والنزاعات والصراعات المستمرة فى المنطقة. ويظهر تحليل الروابط المؤسسية الإقليمية الرسمية بين دول المتوسط منذ ١٩٧٥ عدم حدوث تغير فى تجمعات روابط الدول، أى شمال المتوسط وجنوبه (العرب أساسا)، باستثناء انضمام ألبانيا التى كانت معزولة سابقا وإسرائيل، والزيادة فى متوسط عدد العضويات المشتركة فى المنظمات الحكومية الإقليمية التى تتداخل مع أجزاء من منطقة المتوسط. وفى نفس الوقت، يظهر تحليل مماثل للمنظمات الحكومية بين الإقليمية ارتفاع مستوى تماسك دول المتوسط فى ١٩٨٩ عنه فيما بعد الحرب الباردة.

وهكذا فإن المؤسسات السياسية للتعاون الإقليمى الحكومى كانت قليلة وذات طبيعة غير رسمية. وفى الواقع لا يبدو أنه يوجد "نظام متوسطي" جديد كإقليم رسمى بعد نهاية الحرب الباردة. ومن المهم أن هذا الوضع تفاقم بسبب وجود أطراف خارجية قوية تتصل مؤسسيا بدول قوية أصلا فى منطقة المتوسط. ونظرا لوجود هذه القوى؛ يقتصر التعاون فى مجالات السياسة والاقتصاد على جداول الأعمال فقط، وتحاول الأطراف الخارجية أيضا إدخال مجالات التعاون الثقافية والاجتماعية وحقوق الإنسان. ويبدو أن مجالات التعاون الإقليمى الثلاثة (السياسى والاقتصادى والثقافي) والتى ظهرت فى أطر الشراكة الأوروبية المتوسطية ومؤتمر/منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا على التوالي، قد استقرت تماما داخل الممارسات الإقليمية فى المتوسط. وحتى آخر مبادرات الولايات المتحدة- مبادرة الشرق الأوسط الكبير- وعملية برشلونة، فإن "اتحاد المتوسط" يعتمد على توليفة من التعاون الوظيفى والسياسى من خلال المجالات الثلاثة. ويشير التركيز الشديد على مجالات التعاون الثقافية والاجتماعية والبيئية وحقوق الإنسان فى صلاحيات السياسات المتوسطية للأطراف الخارجية إلى رغبتها فى تخطى التعاون الحكومى المؤسسى، مع ربط الأنشطة الإقليمية مباشرة بقوى السوق والمجتمع المدنى.

ولكن لا يمكن أن تتقدم عملية تكوين الإقليم أكثر من هذا، حتى من خلال الأطراف غير الحكومية، ما لم تقم على تجارب إقليمية ثقافية يقوى بعضها بعضا. وعندما تحقق هذا، فإنه كان يتم غالبا من خلال أطراف جديدة تقوم بعملية تكوين الإقليم، وهى الأنشطة الجماعية للأطراف المختلطة، والتى يمكن اعتبارها شيئا جديدا فى عملية تكوين الأقاليم بعد ١٩٨٩، بالإضافة إلى النمو الهائل فى الأطراف غير الحكومية. وفى هذا الإطار يمكن أن نستنتج أن التطورات السياسية فى منطقة المتوسط بعد ١٩٨٩ قد أدت إلى تغير فى التعاون الإقليمى؛ حيث انخفض التركيز على القضايا السياسية والأمنية، وزاد التركيز على أشكال التعاون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، وانخفضت ممارستها فى القالب الرسمي، بينما زادت ممارستها فى الإقليم الحقيقى.

وهناك قضية أخرى مهمة جدا لعملية تكوين الإقليم تدور حول إعادة التكوين الفكرى لمنطقة المتوسط لتصبح إقليما. وتعتبر الممارسات الاستطرادية التى تشير إلى ما سبق مهمة، ولكنها متنوعة حتى داخل المتوسط، فضلا عن تنوعها بين الأطراف الخارجية المعنية (Pace, 2006). ولكن هناك أطرافا أخرى تعمل على تفكيك المتوسط، فكما ذكرنا سلفا، لا يتواجد إقليم المتوسط فى السياسة الخارجية الأمريكية، كما اتضح من مبادرتها الأخيرة للشرق الأوسط الكبير. فالاتحاد الأوروبى يريد بناء إقليم أورو متوسطى، يشمل كل دول الاتحاد الأوروبى والمتوسط، ولكنه يعانى صراعا داخليا حول الأهداف والاهتمامات، كما انعكس فى النزاعات حول تكوين "اتحاد المتوسط" فى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ويبدو أن الأطراف غير الحكومية تعتنق مفاهيم غير ملزمة سياسيا للمنطقة، وتدخل فى المتوسط مجالات وأطراف تعاون ذات مشاكل متشابهة- الإقليم الحقيقى.

ومع ذلك، لا يعتبر هذا التعدد فى المقاربات بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية قدرا محتوما، حتى مع كثرة الأطراف المختلفة المشاركة فى عملية تكوين الإقليم. ونظرا لأن المتوسط يتمتع بخبرة تاريخية طويلة من التعاون

الإقليمى قبل أن يتحقق تكوين الدول؛ فإنه يمكن أن يعتمد على الممارسات الإقليمية المشتركة لأنماط حياة شعوبه، وعلى أوجه التشابه والتكامل فى القطاعات الاقتصادية، والقيم البيئية والاجتماعية والثقافية المشتركة. وقد أثبتت الأنشطة الجماعية متعددة الأطراف نجاح التعاون الإقليمي، ويبدو أنها توفر بيئة مؤسسية واعدة لتكوين شبكات تعاون أكثر رسمية بين الدول فى منطقة المتوسط.

مراجع الفصل الثامن:

Aarts, Paul. 1999. "The Middle East: A Region Without Regionalism or the End of Exceptionalism?" *Third World Quarterly* 20:911–25.

Adler, Emanuel. 2008. "The Spreading of Security Community: Communities of Practice, Self Restraint and NATO's Post Cold War Transformation." *European Journal of International Relations* 14:195–230.

Adler, Emanuel, Federica Bicchi, Beverly Crawford, and Raffaella A. del Sarto (eds.). 2006. *The Convergence of Civilisations. Constructing a Mediterranean Region*, Toronto: University of Toronto Press.

Adler, Emanuel, and Beverly Crawford. 2006. "Normative Power: The European Practice of Region-building and the Case of the Euro-Mediterranean Partnership." In Emanuel Adler, Federica Bicchi, Beverly Crawford, and Raffaella A. del Sarto (eds.) *The Convergence of Civilisations. Constructing a Mediterranean Region*. Toronto: University of Toronto Press, pp. 3–47.

Aliboni, Roberto. 2000. "The Role of International Organisations in the Mediterranean." Paper presented at the Halki International Seminar: The Mediterranean and the Middle East: Looking Ahead (September, Halki).

Aliboni, Roberto, Ahmed Driss, Tobias Schumacher, and Alfred Tovias. 2008. "Putting the Mediterranean Union in Perspective." EuroMeSCo (Paper 68). Available at http://www.euromesco.net/images/paper68eng.pdf.

Amin, Samir. 1989. "Conditions for Autonomy in the Mediterranean Region." In F. Yaduir (ed.) *The Mediterranean Between Autonomy and Dependency*. London: Zed Books, United Nations University, pp. 1–24.

Ayoob, Mohammed. 1999. "From Regional System to Regional Society: Exploring Key Variables in the Construction of Regional Order." *Australian Journal of International Affairs* 53:247–60.

Barcelona Declaration, 1995. Adopted at the Euro-Mediterranean Conference (November, Barcelona). Available at http://europa.eu/scadplus/leg/en/lvb/r15001.htm.

Barlas, Dilek. 2005. "Turkish Diplomacy in the Balkans and the Mediterranean. Opportunities and Limits for the Middle–power Activism in the 1930s." *Journal of Contemporary History* 40:441–64.

Bilgin, Pinar. 1998. "Inventing Middle Easts? The Making of Regions through Security Discourses." In Bjørn Olav Utvik and Knut S. Vikør (eds.) *The Middle East in a Globalized World*. London: C. Hurst & Co., pp. 10–37.

Bin, Alberto. 1997. "Multilateral Diplomacy in the Mediterranean: A Comparative Assessment." *Mediterranean Quarterly* 8:57–76.

Bojinović, Ana. 2007. "Regionalisation Processes in the Mediterranean area – the role of the European Community/Union." Paper presented at the Annual meeting of the International Studies Association (February–March, Chicago).

Braudel, Fernand. 1990. *La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de Philippe II, Deuxieme partie, Destins Collectifs et mouvements d'ensemble.* Paris: Armand Colin.

Braudel, Fernand. 1993. *Grammaire des civilisations.* Paris: Flammarion.

Bromley, Simon. 2004. "The Middle East." In Anthony Payne (ed.) *The New Regional Politics of Development.* Houndmills, Basingstoke: Palgrave Macmillan, pp. 193–217.

Çağri, Erhan. 2005. "Broader Middle East and North Africa Initiative and beyond." *Perceptions: Journal of International Relations* 10:153–69.

Calleya, Stephen C. 1997. *Navigating Regional Dynamics in the Post-Cold War World. Patterns of Relations in the Mediterranean Area.* Aldershot: Darmouth.

Calleya, Stephen C. 2006. "The Euro-Mediterranean Partnership and Sub-Regionalism: A Case of Region-Building?" In Emanuel Adler, Federica Bicchi, Beverly Crawford, and Raffaella A. del Sarto (eds.) *The Convergence of Civilisations. Constructing a Mediterranean Region.* Toronto: University of Toronto Press, pp. 109–33.

Campbell, John C. 1975. "The Mediterranean crisis." *Foreign Affairs* 53:605–24.

Cantori, Louis J., and Steven L. Spiegel. (eds.). 1970. *The International Politics of Regions, a Comparative Approach.* Englewood Cliffs: Prentice-Hall.

CIESM. 2008. "The Mediterranean Science Commission, History." Available at http://www.ciesm.org/about/history/index.htm.

Cofman Wittes, Tamara. 2004. "The New U.S. Proposal for a Greater Middle East Initiative: An Evaluation." Saban Center Middle East (Memo no. 2). Available at http://www.brookings.edu/views/op-ed/fellows/wittes20040510.htm.

Dillery, Edward C. 2006. "US interests in the Mediterranean." *Mediterranean Quarterly* 17:7–16.

del Sarto, Rafaela, and Tobias Schumacher. 2005. "From EMP to ENP: What's at Stake with the European Neighbourhood Policy towards the Southern Mediterranean?" *European Foreign Affairs Review* 10:17–38.

Dromnjak, Miloš. 1984. "O mediteranskoj saradni" [On the Mediterranean Co-operation]. *Naše teme* 28:1075–82.

El-Sayed Selim, M. 1995. "Mediterraneanism: A New Dimension in Egypt's Foreign Policy." *Kurasat Istratijiya [Strategic Papers] of the Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies,* (no. 27). Cairo: Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

Fahmy, Nabil. 2004. "The Changing Paradigm of the Middle East: Its Elements and Challenges." *Mediterranean Quarterly* 15:6–16.

Fawcett, Louise (ed.). 2005. *International Relations of the Middle East.* New York: Oxford University Press.

Feliu, Laura. 2005. "Global Civil Society Across the Mediterranean: The Case of Human Rights." *Mediterranean Politics* 10:365–83.
Gamble, Andrew, and Anthony Payne. 1996. "Conclusion: The New Regionalism." In Andrew Gamble and Anthony Payne (eds.) *Regionalism and World Order.* Houndmills, Basingstoke: Macmillan Press, pp. 247–64.
GEF. 2007a. "About The GEF." Available at http://www.gefweb.org/interior.aspx?id=50.
GEF. 2007b. "About The GEF; GEF's Organizational Structure." Available at http://www.gefweb.org/interior.aspx?id=38.
Geršak, Jasna. 2006. Interview with Ms. Jasna Geršak, national co-ordinator for Euro-Mediterranean Partnership at the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Slovenia, Ljubljana, 12 October.
G-8 Greater Middle East Partnership Working Paper, *Al-Hayat*, 13 February 2004. Available at http://www.meib.org/documentfile/040213.htm.
Gilson, Julie. 2005. "Civil Society and the ASEM Process." EUSA-AP Conference Multilateralism and Regionalism in Europe and Asia-Pacific (December, Tokyo).
Gomez, Ricardo. 1998. "The EU's Mediterranean Policy. Common Foreign Policy by the Back Door?" In John Peterson and Helene Sjursen (eds.) *A Common Foreign and Security Policy for Europe?: Competing Visions of the CFSP.* London: Routledge, pp. 133–51.
Grugel, Jean, and Will Hout. 1999. "Regions, Regionalism and the South." In Jean Grugel and Will Hout (eds.) *Regionalism across the North–South Divide: State Strategies and Globalization.* London: Routledge, pp. 3–13.
Hettne, Björn. 2003. "The New Regionalism Revisited." In Fredrik Söderbaum and Tim M. Shaw (eds.) *Theories of New Regionalism. A Palgrave Reader.* Houndmills, Basingstoke: Palgrave Macmillan, pp. 22–42.
Hettne, Björn, and Fredrik Söderbaum. 1998. "The New Regionalism Approach." *Politeia* 17:6–21.
Hettne, Björn, and Fredrik Söderbaum. 2000. "Theorising the Rise of Regionness." *New Political Economy* 5:457–72.
Hinnebusch, Raymond, and Ehteshami Anoushiravan (eds.). 2002. *The Foreign Policies of Middle East States.* Boulder: Lynne Reiner.
Horden, Peregrine, and Nicholas Purcell. 2002. *The Corrupting Sea. A Study of Mediterranean History.* Second edition. Malden, Massachusetts: Blackwell.
Hurrell, Andrew. 1995. "Regionalism in Theoretical Perspective." In Louise Fawcett and Andrew Hurrell (eds.) *Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order.* New York: Oxford University Press, pp. 37–73.
Hveem, Helge. 2003. "The Regional Project in Global Governance." In Fredrik Söderbaum and Timothy M. Shaw (eds.) *Theories of New Regionalism. A Palgrave Reader.* Houndmills, Basingstoke: Palgrave Macmillan, pp. 81–98.

Jackson, Richard L. 1983. *The Non-Aligned, the UN, and the Superpowers*. New York: Praeger.

Joffé, George. 2001. "European Multilateralism and Soft Power Projection in the Mediterranean." In Fred Tanner (ed.) *The European Union as a Security Actor in the Mediterranean: ESDP, Soft Power and Peacemaking in Euro-Mediterranean Relations*. Zürich: Center for Security Studies FSK, pp. 31–55.

Južnič, Stane (1992) "Bosna šaptom pade (1463)" [Bosnia quietly falls (1463)]. *Teorija in praksa* 29:764–72.

Jünemann, Annette. 2002. "From the Bottom to the Top: Civil Society and Transnational Non-Governmental Organizations in the Euro-Mediterranean Partnership." *Democratization* 9:87–105.

King, Russell. 1998. "The Mediterranean: Europe's Rio Grande." In Malcolm Anderson and Eberhard Bort (eds.) *The Frontiers of Europe*. London, Washington: Pinter, pp. 109–34.

Lee, Daehoon. 2006. "Transnational Cooperation among NGOs in Northeast Asia: From Re-thinking Development towards Re-thinking Security." In Edward Friedman and Sung Chull Kim (eds.) *Regional Cooperation and its Enemies in Northeast Asia: The Impact of Domestic Forces*. London, New York: Routledge, pp. 185–204.

Lemke, Douglas. 2002. *Regions of War and Peace*. Cambridge: Cambridge University Press.

Lindholm Schulz, Helena, and Michael Schulz. 2005. "The Middle East: Regional Instability and Fragmentation." In Marry Farrell, Björn Hettne, and Luk van Langenhove (eds.) *Global Politics of Regionalism. Theory and Practice*. London, Ann Arbor: Pluto Press, pp. 187–201.

Lolos, Yannis. 2007. "Via Egnatia after Egnatius: Imperial Policy and Inter-regional Contacts." *Mediterranean Historical Review* 22:273–93.

Looney, Robert. 2005. "US Middle East Economic Policy: The Use of Free Trade Areas in the War on Terrorism." *Mediterranean Quarterly* 16:102–17.

Malkin, Irad, Christy Constantakopoulou, and Katerina Panagopoulou. 2007. "Preface: Networks in the Ancient Mediterranean." *Mediterranean Historical Review* 22:1–9.

MIO-ECSDE. 2005. "Profile". Available at http://www.mio-ecsde.org/old/Profile/profile.htm.

Moulakis, Athanasios. 2005. "The Mediterranean Region: Reality, Delusion, or Euro-Mediterranean Project." *Mediterranean Quarterly* 16:11–38.

Nnelaanza, Maria, Helena Lindholm Schulz, and Michael Schulz. 2001. "Regionalization in the Middle East?" In Michael Schulz, Fredrik Söderbaum, and Joakim Ojendal (eds.) *Regionalization in the Globalizing World*. London: Zed Books, pp. 42–60.

Norwich, John Julius. 2006. *The Middle Sea: A History of the Mediterranean*. New York: Doubleday.

Pace, Michelle. 2006. *The Politics of Regional Identity. Meddling with the Mediterranean*. London: Routledge.

Petković, Ranko. 1984. "Nesvrstanost i Mediteran" [Non-alignment and the Mediterranean]. *Naše teme* 28:1083–90.

Peres, Shimon. 1980. "A Strategy For Peace in the Middle East." *Foreign Affairs* 58:887–901.

Pevehouse, Jon C., Timothy Nodstrom, and Kevin Warnke. 2003. Intergovernmental Organizations, 1815–2000: A New Correlates of War Data Set. Available at http://cow2.la.psu.edu.

Risse, Thomas. 2006. "Transnational Actors and World Politics." In Walter Carlsnaes, Thomas Risse, and Beth A. Simmons (eds.) *Handbook of International Relations*. Thousand Oaks: Sage, pp. 255–74.

Roberts, J. M. 1999. *Twentieth Century: A History of the World from 1901 to the Present*. Allen Lane: The Penguin Press.

Rosenau, James N. 1969. *Linkage Politics*. New York: Free Press.

Roucek, Joseph S. 1953. "The Geopolitics of the Mediterranean, II." *American Journal of Economics and Sociology* 13:71–86.

Sakr, Naomi. 2006. "Foreign Support for Media Freedom Advocacy in the Arab Mediterranean: Globalization from Above or Below?" *Mediterranean Politics* 11:1–20.

Sandwell, Isabella. 2007. "'Libanius' Social Networks: Understanding the Social Structure of the Later Roman Empire." *Mediterranean Historical Review* 22:133–47.

Schumacher, Tobias. 2005. "Introduction: The Study of Euro-Mediterranean Cultural and Social Co-operation in Perspective." *Mediterranean Politics* 10:281–90.

Söderbaum, Fredrik. 2004. *The Political Economy of Regionalism. The Case of Southern Africa*. Houndmills, Basingstoke: Palgrave.

Šabič, Zlatko, and Ana Bojinović. 2007. "Mapping a Regional Institutional Architecture: The Case of the Mediterranean." *Mediterranean Politics* 12:317–36.

Strpić, Petar. 1989. "Supersile na Mediteranu u eri neodetanta" [Superpowers in the Mediterranean in the time of neo-detente]. *Razvoj/Development* 6:479–97.

Tanner, Fred. 1996. "The Mediterranean Pact: A Framework for Soft Security Co-operation." *Perceptions: Journal of International Relations* 1:56–67.

Tripp, Charles. 1995. "Regional Organizations in the Arab Middle East." In Louise Fawcett and Andrew Hurrell (eds.) *Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order*. New York: Oxford University Press, pp. 283–308.

Troebst, Stefan. 2003. "Introduction: What's in a Historical Region? A Teutonic Perspective." *European Review of History – Revue Européenne d'Histoire* 10:173–88.

UNEP. 2008. "Mediterranean Action Plan for the Barcelona Convention, About MAP." Available at http://www.unepmap.org/index.php?module=content2&catid=001001002.

Vukadinović, Radovan. 1984. *Mir i sigurnost na Mediteranu [Peace and security in the Mediterranean]*. Zagreb: Institut za Političke znanosti.
Wallace, William. 1994. *Regional Integration: The West European Experience*. Washington, DC: The Brookings Institution.
Žic, Zoran. 1988. "Mediterranean Countries between Conflict and Co-operation: A Search for Identity and Regional Security." *Međunarodni problemi* 40:357–68.

الفصل التاسع

نتائج ختامية

توماس فولجى، وزلاتكو زابيتش، وبيترا روتر، وأندريا جيرلاك،

واليزابيث فاوست، وكيت جرانت، وستيوارت رودجرز

يلخص سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى وتسارع العولمة أنواع التغير الجذرى فى العلاقات الدولية التى كان من المفترض أن تؤدى إلى تغير كبير فى البناء المؤسسى الإقليمى والعالمي. ومع ذلك، تحول الحماس المبدئى لعلاقات العمل الجديدة عند نهاية الحرب الباردة إلى الاهتمام بمعضلة ما الذى يجب فعله لمراجعة النظام العالمى الذى كان مبنيا لحقبة أخرى؟ ولا تزال الجهة الحاكمة الدولية الأساسية- الأمم المتحدة- بالرغم من أنها لم تعد مقيدة بالتقسيمات القديمة- تحافظ على توزيع القوى الذى تقادم منذ عدة عقود. وعملت منظمات أخرى مثل الناتو على مراجعة أهدافها وتنظيمها البنيوى فى محاولة للحفاظ على مبرر وجودها، وذلك لأن سبب وجودها الأساس اختفى مع تلك الحقبة.

وقد حاول الكتاب الذى بين أيدينا تركيز الاهتمام على أحد الجوانب الهامة للنظام العالمي، أى التركيز على الخطوط العامة وفعالية ترتيبات التعاون المنظم القائمة بين الدول. وقد حاولنا أن نساهم فى مناقشة نظام ما بعد الحرب الباردة باستكشاف أحد مكوناته، وهو تجمع المنظمات بين الحكومية. وبالطبع يصعب تجاهل تعدد أبعاد البناء المؤسسى العالمي. ومع ذلك، فإن التركيز على المنظمات بين الحكومية له ما يبرره؛ إذ أصبحت المنظمات بين الحكومية أحد الجوانب المتزايدة الأهمية فى الحوكمة العالمية، وتعتبر إحدى الطرق الهامة لتقييم الطبيعة

المتغيرة للعلاقات الدولية. ويعتبر هذا صحيحا إلى حد بعيد، لأن المنظمات بين الحكومية تتطلب التزام الدول بتوفير الموارد ووضع اتفاقيات لتحديد أو تركيز الأولويات السياسية بطريقة يمكن أن يكون لها تأثيرات اقتصادية أو عسكرية هامة، أو تؤثر على سمعة الدولة فى حالة عدم الالتزام.

وبالرغم من التباين الكبير فى الموضوعات التى تناولتها الفصول المختلفة هنا- من قبول معاهدات حقوق الإنسان، إلى إدارة الموارد الطبيعية الجماعية، إلى منع الصراع العنيف- اعتنى الكتاب الحالى بمدى الاعتراف العام بأن الابتعاد عن النظام الدولى ثنائى القطبية يمكن أن يمثل دافعا إلى مراجعة شاملة للنظام الدولي. ولكننا وجدنا أن هذا الأمل لم يتحقق فى المجال الذى قمنا باستكشافه هنا على الأقل.

وبناء على هذه الملاحظة العامة، ركزت الفصول المختلفة فى كتابنا على واحد أو أكثر من ثلاثة أسئلة. أولا، لماذا لم يظهر "نظام عالمى جديد"، بالرغم من أولويات سياسات الدول[١] الواضحة لصالحه، وما الذى ظهر/استمر فى مكانه؟ ثانيا، ما الأسباب التى تجعل الدول تختار أن تشارك أو تنسحب من هذا "النظام"؟ ثالثا، ما مدى فعالية هذا "النظام" فى مواجهة مشاكل الحوكمة؟

وتختلف الإجابات على هذه الأسئلة، كما هو الحال دائما بسبب اعتمادها على المنظور النظرى المستخدم وعلى الموضوع المطروح. وعلى سبيل المثال، فإنه بينما لا نجد أدلة على نظام عالمى جديد، إلا أننا نلاحظ وجود اتجاه نحو تخفيض حجم تجمع المنظمات بين الحكومية، على المستوى العالمى على الأقل؛ حيث نشأ هذا الاتجاه جزئيا بسبب تضاؤل الحاجة للعديد من منظمات حقبة الحرب الباردة، ولكنه يرجع جزئيا أيضا إلى تجمع أجزاء البناء فى منظمات أقل. وقد

(١) بينما يمكن أن يكون صناع السياسات الأمريكيون من أوائل من أعربوا عن رغبتهم في نظام عالمي جديد، كما ذكرنا سلفا، فقد بدأ أيضا صناع سياسات فرنسا والصين وروسيا والعديد من دول العالم الثالث في الإعراب عن مفاهيمهم ورغباتهم في التأثير على الملامح العامة لنظام عالمي جديد.

ساعد الترتيب البناء الناتج عن ذلك، والذى يتصف بتراجع نمو المنظمات بين الحكومية عبر حقبة الحرب الباردة، والذى عمل فيما بعد ١٩٨٩، على ربط المزيد من الدول، عالميا وإقليميا. ومع ذلك، يبدو أن استمرار النظام القديم، بالرغم من بعض التجمع وإعادة البناء، قد أدى إلى فقدان المرونة المؤسسية. فبالنسبة إلى بعض المهام على الأقل، مثل حل الصراعات العنيفة المحتملة بين الدول الأعضاء، أدى انخفاض هذه المرونة إلى انخفاض فعالية هذه المنظمات. وفى مجالات أخرى، لم يحدث إحلال تنظيمى لمواجهة زيادة معدل انتهاء المنظمات بعد نهاية ثنائية القطبية. وبدلا من ذلك، ظهرت ترتيبات أقل رسمية وخاصة أحيانا، توفر مرونة أكبر وتقلل مدى إلزامية وسائل التعاون. وعلى الرغم من التحول الظاهرى من قضايا الحكم العالمى إلى الاهتمامات الأكثر إقليمية، باستثناء التكامل المكثف الحادث طوال العقود الماضية فى أوروبا، لم تكن هناك محاولات ناجحة لبناء أنظمة إقليمية أكثر تماسكا، حتى فى المناطق التى كانت هذه المحاولات متوقعة فيها (مثل آسيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية).

أى نظام يتشكل؟

لم تظهر أية ترتيبات جديدة مع نهاية الحرب الباردة، وذلك على عكس الحقب السابقة؛ حيث ظهر بناء تنظيمى واضح وجديد فى أعقاب التحول النظامى الكبير الذى أدى إلى إعادة تصميم وإعادة تشكيل المجال الدولى والتفاعلات بين الدول. ومع وجود استثنائين لإعادة التشكيل فى إفريقيا جنوب الصحراء والتطورات بعد الشيوعية فى أوراسيا، ظلت عملية تشكيل ملامح النظام ساكنة إلى حد كبير بعد نهاية العديد من منظمات حقبة الحرب الباردة. وكما اتضح فى ثنايا هذا الكتاب، يعتبر عدم حدوث تحول نظامى فى هذه المرحلة أمرا مدهشا، خاصة فى ظل الحماس المبدئى للحكومة الأمريكية لتكوين نظام عالمى جديد. وهكذا لا

يمكن وصف حقبة ما بعد الحرب الباردة بظهور نظام عالمى جديد، ولا بظهور حكم إقليمى مكثف. فما الذى ظهر إذن فى هذه الحقبة الجديدة؟

لقد استطعنا من خلال الفصول السابقة أن نوضح وجود ثلاثة أنماط: الاستمرار الكبير للبناء التنظيمى القديم، التحرك الجزئى نحو التدابير المؤسسية الخاصة وغير الرسمية والأحادية، والجهود الرامية إلى إعادة هيكلة البناء القائم. فأولا: يظهر جزء كبير من النظام الحالى "استمرارا متواصلا" مع الماضى؛ حيث تسيطر المؤسسات القديمة على جزء كبير من البناء التنظيمى للمنظمات بين الحكومية، والتى بنيت غالبا خلال الحرب الباردة وتظهر قدرا كبيرا من الاستمرارية، ولكن مع انخفاض مرونتها المؤسسية فى مواجهة حقائق ما بعد الحرب الباردة. وتزايدت مشاركة الدول فى هذه المنظمات، على المستويين الإقليمى والعالمي، مما زاد من ترابط هذه الدول، ولكن ذلك حدث فى منظمات تقاوم نسبيا الإصلاح الجوهرى فى مواجهة التغير الخارجى والمحفزات الجديدة.

وبينما كان هناك الكثير من الجهود لإعادة بناء العديد من هذه المنظمات، إلا أن تأثير هذه التعديلات كان محدودًا. وينطبق هذا بصفة خاصة على إصلاحات الأمم المتحدة، فى حين أن دور الناتو فى أوروبا (و ما بعدها) ظل مثيرا للجدل، بالرغم من نجاحه فى التوسع وتحقيق بعض النجاح فى معالجة القضايا الأمنية. فلا تزال هذه المنظمات، وخاصة الأمم المتحدة، تعكس توزيع القوى القديم الذى حقق سقوط النازية والفاشية فى أوروبا وآسيا، ويمكن أن يستمر فى القيام بذلك إلى ما لانهاية بمساعدة المقاعد الدائمة وسلطة الفيتو فى مجلس الأمن.

ومع ذلك، تظهر بياناتنا أن الدول استمرت فى الانضمام لهذه المنظمات، بغض النظر عن مدى "مرونتها" المؤسسية. وكما وضحنا فى الفصل الثاني، فقد تناقص التباين الكبير فى انضمام ومشاركة الدول فى هذه البنى التنظيمية كثيرا، على المستويين الإقليمى والعالمى (على الرغم من أن الدول الآسيوية تمثل استثناء كبيرا). وربما كانت تكاليف المشاركة أقل كثيرا من منافعها، على الرغم من أن

هذه المنافع قد تأتى فى صورة معالجة قضايا الحكم بنجاح بدرجة أقل من تحقيق منافع فردية للدول المشاركة. وتشمل هذه المنافع أثر الإحلال للتحول الديموقراطى من جانب الدول الاستبدادية (الفصل السادس)، وفرص تحقيق الشرعية للدول التى ترغب فى إظهار التزامها بالقواعد المقبولة عموما، بغض النظر عما إذا كانت هذه القواعد متبعة محليا أم لا، كما فى حالة حقوق الإنسان (الفصل السابع).

وفى الواقع يوضح تحليلنا لمساندة الدول لحقوق الإنسان وجود نمط مميز من المنافع الناتجة عن الانضمام والمشاركة فى المنظمات التى يمكن أن تكون فاعليتها محدودة. ومن الواضح أن الدول تتطلع للالتزام بمعاهدات حقوق الإنسان الكبرى التى تضع فئات عريضة لحقوق الإنسان، وبالتالى تحقق واحدا من أهداف المنظمات بين الحكومية العديدة، ومنها الأمم المتحدة. ومع ذلك، نجد أن التزام الدول بحقوق الإنسان عالميا لا يعنى بالضرورة تطبيق هذه القواعد محليا. فمن خلال المشاركة فى المنظمات بين الحكومية، يتحقق التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الضعيفة بكلفة مقبولة بالنسبة للدول. فمن ناحية، تحصل الدول من خلال التزامها الرسمى بحقوق الإنسان على مكافأة فى صورة الاعتراف "بانتمائها" إلى مجتمع يقوم على الديموقراطية وحكم القانون، ومن ثم تزايدت مساندة معاهدات حقوق الإنسان عبر الزمن، وانتشرت إلى كل أقاليم العالم. ومن ناحية أخرى، فإن دولا عديدة لا تدفع ثمن عدم تطبيق حقوق الإنسان محليا.

ويتضح نمط الاستمرارية أيضا من توليفة المنظمات فى البناء التنظيمى العالمى؛ حيث استمرت المنظمات الإقليمية فى السيطرة على المنظمات العالمية وبين الإقليمية، واستمرت الأنماط السائدة للبناء التنظيمى الإقليمى من الحرب الباردة حتى ما بعدها. وحتى نمط الاختلال النسبى فى البناء التنظيمى للمنظمات الإقليمية عبر الأقاليم الجغرافية المختلفة استمر أيضا فى حقبة ما بعد الحرب الباردة. ففى أفريقيا نجد أن التجمعات الكبيرة من المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية قد حل محلها منظمات إقليمية وشبه إقليمية جديدة بنفس الأعداد التى كانت سائدة

فى الفترة السابقة، ولا يزال السؤال مطروحا عما إذا كانت المنظمات الجديدة أكثر كفاءة أم لا ؟. وتطورت منظمات إقليمية قليلة فى آسيا منذ نهاية الحرب الباردة، كما كان الحال فى الفترة السابقة. أما فى أمريكا الجنوبية، فقد بذلت جهود قوية لتحقيق تكامل دول الأنديان والميركوسور، التى ظهرت فى حقبة الحرب الباردة، والتى تعثرت بسبب الصراعات المتزايدة بين الأنظمة المحافظة والمعتدلة والليبرالية واليسارية، مما أدى إلى ظهور بنية تحتية فعالة جديدة قليلة.

ومع ذلك، وكما ذكرنا فى الفصل الثانى، تزايدت عضوية الدول فى المنظمات الإقليمية كثيرا، وتقاربت عبر كل الأقاليم تقريبا. ولكن فى أوروبا فقط كان تجمع المجتمعات الأوروبية (التى تطورت إلى الاتحاد الأوروبي) يتوسع ويضم دولا أكثر إلى الإقليم، بالرغم من أن تحليلنا يوضح أن الدول الغربية المحورية استمرت فى السيطرة على العلاقات التنظيمية فى الإقليم. ولا شك أن مدى التكامل والنمو المتوقع فى أوروبا يظل أمرا غير معروف؛ فلا تزال جهود توسيع البنى التنظيمية الأوروبية- من خلال التغيرات الدستورية التى تزودها بمزيد من السلطات فى الدفاع والسياسة الخارجية - متعثرة. وفى نفس الوقت، ترغب عدة دول أوروبية شرقية (أو جنوبية شرقية) فى الانضمام إلى الشبكة المؤسسية المركزية التى يقودها الاتحاد الأوروبي، ولكن مثل هذه العضوية لا تزال تخضع لوجود عقبات معايير الانضمام الاقتصادية والسياسية أمام المتقدمين، ولموافقة أعضاء الاتحاد الأوروبى على مزيد من التوسع ودخول دول كانت متروكة خارجه لسنوات (كرواتيا) أو لعقود (تركيا).

وكذلك حققت جهود تكوين بنية تحتية جديدة للأقاليم غير الرسمية نجاحا محدودا. وكما يوضح الفصل الثامن، فإنه بالرغم من المحاولات العديدة لتكوين إقليم متوسطي، لم تكن الأطراف الرئيسة أكثر نجاحا فى تطوير المنظمات بين الحكومية فيما بعد الحرب الباردة عما سبق؛ حيث كان التعاون يتطور على أسس غير رسمية، وغالبا ما كان يتم عبر تجمع من الأطراف الدولية غير بين الحكومية

وشبه الحكومية. ولا يزال التوجه الإقليمى فى المتوسط يعتمد حتى الآن على التقليد المستقر للتعاون الوظيفى فى مجالات العلوم والسياحة وحماية البيئة، ولكن ذلك على المستوى غير الحكومى غالبا. وفيما عدا منظمة واحدة للاستكشاف العلمى للبحر المتوسط، لا توجد منظمات حكومية إقليمية فى البناء المؤسسى للمتوسط. وبينما أطلقت نهاية الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتى عديدًا من مبادرات دول المتوسط، إلا أنها عملت فقط على تحفيز تكوين بناء تنظيمى غير رسمى ضعيف فى هذا النطاق الجغرافي، بينما أثارت الكثير من التوتر داخل الاتحاد الأوروبى بسبب الخطط الكبيرة الأكثر طموحا (مثل المبادرة الفرنسية لتكوين "اتحاد المتوسط"). ويصعب حاليا أن نشير إلى المتوسط كإقليم رسمي، بالرغم من أنه يطور إقليميته من خلال آليات غير رسمية ومن خلال أطراف غير حكومية.

وبالإضافة إلى نمط الاستمرار الكبير للبناء التنظيمى السابق، هناك أيضا نمطان آخران للتكيف مع الظروف السياسية الجديدة. فأولا، وجدنا أن الأطراف الحكومية وغير الحكومية يبدو أنها قد استجابت لانخفاض فعالية المؤسسات التنظيمية القائمة من خلال الانتقال الجزئى نحو "التنظيمات الخاصة الأحادية وغير الرسمية" على الأقل. وعلى الرغم من أننا لسنا أول من عبر عن هذه الملاحظة (Forman and Segaar)، فإننا نعتقد أن هذه التدابير التعاونية الضعيفة تمثل عنصرا هاما فى البناء التنظيمي، خاصة فى مجالات القضايا الفنية والمتخصصة، مثل التحكم فى الأنهار الدولية. وكذلك يبدو أن هذه الارتباطات الأقل تقييدا ليست موجودة كأحد مكونات الوضع التنظيمى (كما اتضح فى الفصل الثاني) بقدر ما هى مكملة له. وعلى الأقل فإن الأقاليم التى كانت مرتبطة بإدارة الموارد المائية (والتى تتحدد بأحواض الأنهار) وحققت نجاحا سابقا مع المنظمات الأكثر رسمية، كانت تميل إلى استمرار التعاون من خلال هذه الآليات، فى حين أن المناطق التى كانت توجد فيها منظمات أقل رسمية كانت تميل إلى تفضيل آليات تعاون أضعف وأقل إلزاما. وهكذا فإن التعاون الضعيف لا يبدو كمرحلة انتقالية نحو تعاون أكثر عمقا

ورسمية (وهذه النقطة واضحة فى فصل المتوسط)، ولكنها تمثل بديلا تفضله بعض الدول فى حقبة ما بعد الحرب الباردة على الأقل.

ومن الواضح أن موضوع الأنهار الدولية يمثل أحد المجالات التى تفرض الحاجة الماسة إلى التعاون المنظم، ولكن لا يبدو أن هناك آليات مؤسسية رسمية يمكن أن تظهر فى بيئة ما بعد الحرب الباردة. ولدينا شك فى أن الأنماط التى لاحظناها فى حالة الأنهار الدولية يمكن أن تتكرر فى مجالات أخرى، على المستويين الإقليمى والعالمي، بالرغم من أننا لا نميل إلى التعميم من مجال على المجالات الأخرى، مثل التدهور البيئى وتلوث الهواء، إلخ. وهكذا تبدو الحاجة إلى مزيد من البحث المقارن الذى يركز على التنظيمات الإقليمية والعالمية لتناول محاولات الدول (والأطراف غير الحكومية) لوضع آليات تعاون وتنسيق عبر كل المجالات البارزة المهمة.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك "جهود متزايدة ومتنوعة لإعادة هيكلة "البناء التنظيمى العالمى والإقليمي". وكان بعض هذه الجهود حديثا؛ نتيجة للتفكك الكامل للترتيبات التنظيمية التى كانت موجودة- كما فى حالة الكتلة السوفيتية. ففى "الإقليم" الأوراسى كان صناع السياسات الروسية يعملون بجد على تكوين منظمات رسمية فى مجال ما بعد الشيوعية بالتعاون مع الجمهوريات التى ظهرت حديثا ومع الصين (والتى جسدتها "منظمة تعاون شنغهاى"). وقد أوضح تحليلنا (الفصل الرابع) أن العضوية المشتركة فى المنظمات التى ظهرت فى النطاق ما بعد الشيوعى أدت إلى تفاقم الصراع بدلا من تخفيفه، بينما كان معظم التفاعل الثنائى الذى يتضمن روسيا داخل الإقليم يرتبط بشدة بكل من ارتفاع وانخفاض حدة الصراع. وهناك تساؤل آخر مطروح عما إذا كانت هذه المنظمات ستكون قادرة على تخفيف حدة علاقات الصراع مع تزايد قدراتها التنظيمية (بافتراض أنها ستستطيع الحياة فى ظل هذه الظروف).

ولكن لم يتضح بعد ما إذا كانت هذه التدابير الجديدة مصممة بدقة لسياق جغرافى محدد، أم أنها تمثل نماذج بديلة للترتيبات الكبيرة الموجودة. فأثناء كتابتنا هذه السطور اقترح صناع السياسات الروس عقد مؤتمر دولى كبير فى موسكو فى ٢٠٠٩ لتطوير بنى تنظيمية أمنية بديلة للناتو و" منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا" (OSCE)، مدعين أن التدابير القائمة لم تعد تعكس حقائق العلاقات الدولية القائمة. وسوف نرى ما إذا كان هذا هو الهدف الحقيقى أم أن هذا يهدف إلى زيادة مصداقية ودور منظمة تعاون شنغهاى فى العلاقات الأمنية خارج أوراسيا(١). ومع ذلك، يتمثل الشيء الواضح - الذى يتسق مع نتائجنا فى الفصل الثالث- فى أن التحديات الصينية والروسية للوضع الراهن يجب أن تزيد كثيرا فى المستقبل، بما فى ذلك التحديات لحيوية التنظيمات البنيوية القائمة.

وبالطبع كانت هناك جهود أخرى عديدة تهدف إلى تكوين منظمات ومؤسسات جديدة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، بالرغم من أن معدل فشلها (كما ذكرنا فى الفصل الثاني) أعلى بكثير من معدلات الفشل خلال الحرب الباردة. وكانت أبرز هذه الجهود- مثل تقديم الصين واليابان بديلا لصندوق النقد الدولى لآسيا، أو تطوير "بروتوكول كيوتو لمعاهدة إطار عمل الأمم المتحدة للتغير المناخي" إلى شكل مؤسسى عالمي، أو إنشاء محكمة جنائية دولية- إما أن تفشل بسبب المعارضة الناجحة من الولايات المتحدة، أو أن تفشل بسبب عدم تحقيقها للتوقعات، كما فى حالة "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" (النافتا).

وكانت الجهود الأكثر كثافة تأخذ نمط إعادة بناء المنظمات بصورة متزايدة فى طبيعتها؛ حيث يمكن أن تأخذ التغيرات المتزايدة شكلين على الأقل: إما تغيرات فى عضوية المنظمات، أو تغيرات فى بنيتها ورسالتها. وقد ذكرنا عددا من الحالات الأكثر أهمية عند حدوث أحدهما أو كليهما: مثل توسع الاتحاد الأوروبى

---

(١) بالنسبة لهذه التطورات، انظر "الجيوبوليتيكا: صحن من الحساء الخفيف" "Geopolitics: A bowl of thin soup," The Economist, 9 August 2008, pp. 55-56.

ليشمل الدول الأوروبية المكونة حديثا، توسع الناتو فى العضوية والمهمة، والانتقال من "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة" (الجات) إلى "منظمة التجارة العالمية"، والجهود المستمرة (وغير الناجحة غالبا) لإصلاح الأمم المتحدة. وحتى التنظيمات غير الرسمية، مثل الانتقال من السبع الكبار إلى الثمانى الكبار، مرت ببعض جهود إعادة الهيكلة المتزايدة.

وبينما استطعنا أن نستكشف التغيرات المتزايدة من خلال التوسع فى العضوية، لا تزال مقاربتنا مناسبة لتقييم التغيرات المتزايدة فى البنى التنظيمية للمنظمات القائمة، ما عدا تقييم ما إذا كانت منظمة بين حكومية ستحقق الحد الأدنى المطلوب لتصبح منظمة رسمية بين حكومية. أما المنظمات التى كانت موجودة فى حقبة الحرب الباردة واستطاعت الدخول فى هذه التغيرات البنيوية فكانت قليلة؛ ولذلك فإننا لا نستطيع تقييم هذا الجانب من التغير فى البناء التنظيمى بصورة كاملة، بالرغم من أننا نشك فى أن التغيرات البنيوية المتزايدة بسرعة يصعب تطبيقها فى البيئة السياسية سريعة التغير، والتى تميز السياسة الدولية بعد الحرب الباردة.

وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية ليست أحد أمثلتنا الصريحة، فإنها تقدم مثالا واضحا على مدى صعوبة بناء- أو تغيير- البنية التحتية التعاونية العالمية التى تحافظ على المرونة التنظيمية؛ حيث تأسست هذه المنظمة على أساس أنها منظمة بين حكومية "قوية" ومرنة، لأنها تشمل آلية تكيف فى تنظيمها. فبدلا من إقحام قرارات التصويت فى بناء تنظيمى جامد لا يتغير، تتطلب القواعد الجديدة السرية والاعتماد على المفاوضات، وللحفاظ على مرونة المنظمة يفترض أنه ستكون هناك سلسلة من "الدورات" لإعادة تحديد القواعد المتعلقة بالعلاقات التجارية. ومع ذلك، منيت "جولة الدوحة" الأخيرة الخاصة بإدخال تغيرات على المنظمة بفشل كبير، بسبب مجموعة من علاقات القوة المتغيرة والظروف

الاقتصادية فى الاقتصاد السياسى العالمي[١]. وفى البناء التنظيمى العالمى أو الإقليمى لا يوجد الكثير من المنظمات الرسمية بين الحكومية التى تتمتع بآليات تغيير داخلية بنفس مرونة منظمة التجارة العالمية؛ ولذلك فإن فشلها الواضح فى التغيير لا يبشر بالخير بالنسبة للعناصر الأكثر جمودا فى البناء التنظيمى والتى تحتاج فعلا إلى مراجعة.

فعالية النظام الجديد

هناك عدد كبير من المقاييس لتحديد فعالية البناء التنظيمى للمنظمات. ويتمثل أحدها فى مقدار النجاح المحقق فى مجال تحقيق أهداف حوكمة عالمية (أو إقليمية) معينة، من خلال النتائج التراكمية للمنظمات التى تركز على رسالة عامة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن نجد أن شبكة المنظمات المخصصة لنمو التجارة بين الأعضاء قد حققت إضافات هامة للتجارة لم تكن لتتحقق لولا وجود هذه الشبكة. ويمكن أيضا أن تساهم تجمعات المنظمات غير الرسمية العاملة فى مجال الأنهار الدولية بصورة تراكمية فى الحفاظ على نوعية مياه الشرب بدرجة كبيرة. ويمكن أن يكون للمنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان تأثير قوى على مراعاة حقوق الإنسان فى الدول الأعضاء (بالرغم من أن الفصل السابع بالإضافة إلى البحوث السابقة يشير إلى أن هذا يمكن أن يكون موضع شك كبير، على الأقل لدى الدول الأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان). وبالرغم من أهمية هذه النتائج التراكمية لم تكن موضع اهتمام بحثنا، ولا يمكن أن نستنتج مستوى الفعالية من تحليلنا باستخدام هذا المقياس.

وبالإضافة إلى النتائج التنظيمية، هناك مقياسان آخران لقياس الفعالية التنظيمية يستخدمان بكثافة فى الأدبيات، ويتضمنان أثر المنظمات على أعضائها

---

(١) انظر Bearce and Bondanella (2007: 718, 722,726).

من خلال إما "حل النزاعات" بين الأعضاء، أو "تكييف" الأعضاء على القواعد والاهتمامات المشتركة لدى المجتمع الدولى الأكبر. ففى الحالة الأولى، تقل الصراعات بين الدول عندما تقدم المنظمات معلومات إضافية للأعضاء، مما يحد من أجواء عدم الثقة ويقلل الخداع فى الاتفاقيات، أو توفر آليات وساطة لحل النزاعات. ويحدث "التكيف" من خلال تكرار التفاعلات بين الأعضاء، ويحقق أحد نوعين من التأثيرات: إما التكيف مع قواعد السلوك المناسبة، و/أو التكيف العميق الذى يغير اهتمامات الدول ويقربها من الاهتمام بالمشاكل المشتركة، أو نحو تغيير سلوكها بحيث تلتزم بالقواعد[١].

لقد قدمنا بعض الأدلة على فعالية المنظمات باستخدام مقياس الحد من النزاعات. ويبدو أن التحرك المستمر نحو التنظيمات غير الرسمية التى لاحظناها فى فصول عديدة يشير إلى عدم فعالية مدركة فى البناء التنظيمى القائم. ومع ذلك، اتضح أن بعض المنظمات الإقليمية تقلل سلوكيات الصراع بين الأعضاء، وكانت الدول غير الديموقراطية تستطيع أن تشير إلى انفتاحها من خلال زيادة انضمامها لهذه المنظمات (بالرغم من أنه لم يتم قياس هذا الأثر بعد). ولكن هناك فصلين يشيران إلى أن زيادة المشاركة فى النظام يمكن أن تؤدى إلى زيادة الصراع بين الدول فى الواقع؛ حيث يشير الفصل الثالث إلى أن مجتمع المنظمات الضعيفة- أى المنظمات التى تفتقر إلى بنى تنظيمية بيروقراطية قوية وإلى الاستقلال المالى- ترتبط بارتفاع مستويات النزاعات المسلحة. وكذلك يشير الفصل الرابع إلى أن المشاركة فى البناء التنظيمى بعد الشيوعى المكون حديثا، على الرغم من أنه يمنع بعضا من الصراعات عالية المستوى، فإنه قد أدى إلى أعداد متزايدة من التفاعلات السلبية منخفضة المستوى، والتى ترتبط بدورها بمستويات مرتفعة من الصراع بين الدول.

(١) للحصول على ملخص ممتاز للمقاربتين بالإضافة إلى نوعي التكيف، انظر Bearce and Bondanella (2007).

ويمكن أن نفهم هذه الصورة المشوشة من خلال عنصرين متناقضين بطبيعتهما فى الفعالية التنظيمية. فالمنظمات تعتبر أكثر فعالية عندما تطول مدتها، ومع ذلك قد يرتبط طول المدة بتناقص المرونة. ويشير هذا إلى وجود قوى متعارضة فى الواقع، ففى الوقت الذى تقوم فيه المنظمات بتنقيح آلياتها البيروقراطية وزيادة سلطتها على أعضائها، نجد أن العمليات التى تثبت هذه المنظمات فى الوقت الراهن، والأسس التى بنيت عليها أساسا فى البداية، تزيد مخاطر فقدان هذه المنظمات لمرونتها التنظيمية. أى أن فعاليتها تتزايد، ولكن مخاطر فقدان هذه الفعالية تتزايد أيضا مع تغير الأوضاع العالمية.

ولقد رأينا فى هذه الفصول، كما فى الأدبيات الأخرى الحديثة عن المنظمات، أن الحد من النزاعات يختلف حسب قوة المنظمة والمجال التنظيمي. فالمنظمات القوية تكون أكثر قدرة على الحد من النزاعات بين الأعضاء مقارنة بالمنظمات الضعيفة، وكذلك فإن المنظمات الإقليمية القوية الأكثر تجانسا تكون أكثر قدرة على الحد من النزاعات مقارنة بالمنظمات العالمية القوية والتى تكون غير متجانسة.

ولا تتوافر متطلبات الفعالية التنظيمية بصورة جيدة فى البناء التنظيمى فيما بعد الحرب الباردة. وبقدر ما يستمر هذا البناء التنظيمى تحت سيطرة منظمات الحرب الباردة، بقدر ما يفقد هذا التجمع مرونته التنظيمية. أما المنظمات الرسمية المكونة حديثا فلا تزال فى مرحلة الفعالية المحدودة، ويبدو أن معدل انتهائها أعلى كثيرا عما كان عليه خلال الحقبة السابقة، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الهشاشة فى مواجهة قضايا التحول وعلاقات القوة فى القرن الحادى والعشرين. وفى نفس الوقت فإنه بقدر ما تعتبر التنظيمات غير الرسمية أو المنظمات الضعيفة بديلا عن العمل الجاد لتكوين بناء تنظيمى رسمى قوى والحفاظ عليه، يبدو من المعقول أن مثل هذه البدائل تقوم بوظائف ضعيفة فى حل الصراعات، وبالتالى قد تساهم فعلا فى زيادة الصراعات بين الدول.

وبالنسبة لتجمع المنظمات الإقليمية، فى مجال الصراعات على الأقل، يبدو أن البناء التنظيمى الإقليمى بارز جيدا، خاصة بعد فترة هامة من التدخل. وكذلك يمكن أن يكون البناء الجديد فعالا جدا فى تخفيف مستوى الصراعات، خاصة عندما يكون مصمما تحديدا لمعالجة قضايا الإقليم، كما حدث فى الجمهوريات السوفيتية السابقة. ومن ثم يبدو أن الاتفاقيات المرتبة محليا يمكن أن تمارس أثرا على الدول الأعضاء، وذلك فى ظل النطاق المحلى لهذه الاتفاقيات وزيادة قدرة المرونة التنظيمية التى تتحقق معها.

ومع ذلك، يجب أن تستمر الصورة التى نقدمها على المستوى الإقليمى فى إثارة الاهتمام بالفعالية البنيوية. إذ أن النمو فى المنظمات الإقليمية (الرسمية) قد انخفض بالمقارنة بالفترة السابقة، بل إن الجهود المبذولة لتحقيق تكامل أكبر فى مجالات الأمن والسياسة الخارجية تتحرك ببطء فى الاتحاد الأوروبى وتتخبط فى أمريكا الجنوبية. وفى حين تؤدى إعادة الهيكلة الشاملة فى إفريقيا وعبر النطاق بعد الشيوعى إلى زيادة المرونة المؤسسية لبعض هذه المنظمات،إلا أن قدرتها على الاستمرار لا تزال موضع اختبار. وفى آسيا لم يتعد عدد المنظمات الرسمية الحد الأدنى الموجود، فى حين شهد الشرق الأوسط انخفاضا طفيفا فى تجمعه الإقليمى منذ ١٩٨٩[١].

وفى الواقع، نجد أن بعض منافع انضمام الدول إلى البناء التنظيمى الإقليمى تقدم مجموعة طريفة من النتائج بشأن الفعالية التنظيمية. فهناك أعداد متزايدة من الدول غير الديموقراطية تشارك فى جهود الحوكمة الإقليمية. ويشير هذا إلى أن الانضمام للنظام الإقليمى مفيد لها، حتى عندما تؤدى هذه المشاركة إلى إتباع إجراءات اتخاذ القرار النيابية الجماعية – وهذا شىء يعتبر غريبا عادة بالنسبة للنظم الاستبدادية. وكما يوضح الفصل السادس، فإن هذه المنافع يمكن أن تشير إلى

---

(١) لاحظ أن هذا النمط يتحقق عندما ننظر إلى تكوين المنظمات الحكومية الرسمية منذ ٢٠٠٤ (آخر نقطة زمنية للتحليل في الفصلين الثانى والثالث).

انفتاح اقتصادى عام ونوعية حكم أرقى، مما يسمح للدول الاستبدادية بالحصول على عديد من مزايا الديموقراطية الليبرالية بدون أن تخاطر النخبة بفقدان السلطة عن طريق الانتخابات العامة، أو عدم الاستقرار الانتقالى الذى يصاحب التحول الديموقراطى غالبا.

ومع ذلك، يمكن أن يكون لأثر الإحلال المتوقع هذا آثار عكسية. فهناك اعتقاد بأن عديد من المنظمات يشجع على التحول الديموقراطي. ولكن فى الحالات التى تستخدم فيها زيادة المشاركة فى المنظمات الإقليمية كبديل للديموقراطية- بما يسمح للدول الاستبدادية بتحقيق منافع الليبرالية الدولية بدون تحمل تكاليف التحول الديموقراطى- تفقد هذه الدول الدافع إلى التحول إلى الديموقراطية، تاركة نظما أكثر قهرا فى الحكم. وفى هذه الحالة يمكن أن تؤدى فعالية الأنظمة الإقليمية إلى عرقلة أحدث موجات التحول الديموقراطي، مما يزيد حيوية النظم الاستبدادية فى نظام (اقتصادي) ليبرالى عالمي.

ويصعب تحديد أثر التكيف لبناء ما بعد الحرب الباردة، بالرغم من أن لدينا بعض الأدلة المحدودة من دراساتنا؛ حيث يشير الفصل السابع بوضوح إلى أثر تكيف (من النوع الأول): فالدول تنضم للمنظمات العاملة فى مجال تطوير قواعد حقوق الإنسان، وتتقبل هذه القواعد بسرعة نسبية، من الناحية الرسمية على الأقل. وبهذه الطريقة توافق هذه الدول على قواعد اللعبة خارجيا، بالرغم من أن هذه الاتفاقيات لا تتحقق جيدا فى الواقع فى السياسة المحلية، كما يوضح الفصل (خاصة بالنسبة للدول الأكثر استبدادا). وعلى الأقل يتغير الخطاب حول حقوق الإنسان. ومع ذلك، قد يكون الأثر طويل الأجل على حماية حقوق الإنسان المحلية غير واضح ويعتمد على عدد من العوامل (لأن تطبيق بعض حقوق الإنسان يتطلب الإرادة السياسية أولا، بينما يتطلب معظم الجيل الثانى من حقوق الإنسان تحقيق حد أدنى من التنمية الاقتصادية، وقد تتراوح هذه العوامل من النظم المحلية ورغبتها فى تغيير سلوكها إلى مختلف حقوق الإنسان المطروحة).

وتقدم أحدث الأدبيات عن أثر التكيف، Bearce and Bondanella (2007)، مفتاحين إضافيين لمعرفة طبيعة النظام الصاعد؛ حيث يشيران إلى أثر التكيف (من النوع الثاني) (تقارب الاهتمامات والأهداف)، عندما تكون المنظمات قوية (رسمية)، ولكنها تضعف عندما يكون هناك اختلال في القوى بين دولتين في حالة صراع. وهي تظهر تباينا إقليميا في أثر التكيف، حيث تظهر الدول الآسيوية والمؤسسات الإقليمية أقوى أثر لعضوية المنظمات على التقارب بين الثنائيات. وهكذا يتفق بحثهما مع نتائجنا في الفصلين السادس والسابع؛ حيث ذكرنا أنه يبدو أن الدول تلتزم بالحد الأدنى من قبول القواعد الدولية المتعلقة بالتجارة الحرة وحقوق الإنسان والشفافية، وذلك لتجنب أشكال التكيف الأكثر تأثيرا وتكلفة.

وبينما تعتبر هذه النتائج مشجعة، فإن أثر تكيف البناء التنظيمي لما بعد الحرب الباردة تتعرض لنفس مشاكل تأثيرات تخفيف الصراعات. ونفترض هنا أن المنظمات القوية تظهر تأثيرات التكيف، لأن بنيتها البيروقراطية والتفاعلات المتكررة لأعضائها، تمثل حوافز لعملية التكيف. وبهذا المعنى، تقترب المنظمات القوية عند Bearce and Bondanella من المنظمات الرسمية في بحثنا: وربما تختلف تأثيرات التكيف لهذين النوعين من المنظمات حسب طول عمرها ومرونتها التنظيمية. وتعتبر أهمية المرونة المؤسسية جزءًا من الأدلة التي تقدمها البحوث السابقة: ففي كل النماذج التي توضح تأثيرات التكيف كانت نتائج هذين المؤلفين توضح أن تأثير متغير "الحرب الباردة" على التقارب كان أقوى من تأثير متغير المنظمات، وذلك بغض النظر عن السياق العالمي أو الإقليمي(١). وبقدر ما يفقد البناء التنظيمي مرونته التنظيمية، فإننا نفترض تناقص تأثيره على تكيف أعضائه أيضا(٢).

(١) انظر Bearce and Bondanella (2007: 718, 722,726).

(٢) ليس لدينا طريقة لقياس ما إذا كان الاعتبار الآخر – عدم تماثل القوى الكبرى في الثنائيات – يتناقص أو يتزايد في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ولكن إذا كان التناقص قائما فإن هذا الاتجاه سيقلل من آثار التكيف بدرجة أكبر.

ونلاحظ أيضا التشابه الطريف فى أن تأثيرات التكيف كانت الأقوى بالنسبة للأطراف والمنظمات الإقليمية فى آسيا (Bearce and Bondanella, 2007: 721). ولكن للأسف لم يحدث تقدم مؤسسى ملحوظ فى تكوين المنظمات الرسمية فى هذا الإقليم بالذات، وقد لا يكون مصادفة أن الأطراف الحكومية غير راغبة أو غير قادرة على تكوين آليات تنظيمية إضافية يمكن أن تؤدى إلى تقارب اهتماماتها.

جدول أعمال لبحوث مستقبلية

يثير كل جهد بحثى تقريبا عددا من القضايا والتساؤلات الجديدة بقدر تلك التى كان يتناولها، ونحن لا نمثل استثناء لهذه القاعدة؛ حيث تشير نتائجنا إلى عدد من القضايا التى تحتاج لمزيد من البحث، وفيما يلى أهم تلك القضايا.

أولا التفاعل بين المنظمات بين الحكومية والأطراف غير الحكومية: لقد لفتنا الانتباه فى الفصلين الخامس والثامن إلى دور الأطراف غير الحكومية فى تصميم المنظمات بين الحكومية وعملها بعد ذلك. ففى حالة الأنهار الدولية، لعبت منظمات غير حكومية وهيئات مانحة دورا هاما فى تشجيع التعاون عبر الحدود فى مختلف أقاليم العالم، ومنها أفريقيا ومنطقة الاتحاد السوفيتى السابق وأمريكا اللاتينية. وفى منطقة المتوسط، لعبت أطراف غير حكومية دولية منذ السبعينات دورا هاما فى تكوين أنماط العلاقات الدولية، والتى تتضح من شبكات المنظمات ومراكز البحوث والشئون الاجتماعية وحقوق الإنسان وحماية البيئة. حيث يتزايد التركيز هناك على تأسيس تعاون "إقليمي" فى الأنشطة الجماعية مختلطة الأطراف. وهناك حاجة لمزيد من البحث لاستكشاف التفاعل المتشابك بين المنظمات الحكومية والأطراف غير الحكومية المختلفة فى مختلف مجالات السياسات. وعلى سبيل المثال، يمكن أن نتبع نفس المسار فى قضية حقوق الإنسان؛ حيث يمكن فحص البحوث المقارنة عن دور المنظمات من منظور زيادة فاعلية معاهدات حقوق الإنسان الدولية.

وكذلك يستحق مدى تغلغل الأطراف غير الحكومية فى المنظمات الحكومية (أى أن تصبح أعضاء فيها)، وخاصة على المستوى الإقليمى وبين الإقليمي، دراسة متأنية. وعلى سبيل المثال، فقد قمنا فى تحليلنا للمنظمات الرسمية بتسجيل كل عضويات الدول، وذلك مثل مشروع العلاقات المتبادلة للحرب. ومع ذلك لم تستطع أى من قاعدتى البيانات تفسير المشاركة المتزايد للأطراف غير الحكومية فى هذه المنظمات، وفى الحقيقة فقد اقتصرنا فى بحثنا على المنظمات الرسمية التى تسيطر عليها الدول من حيث العضوية والتمويل. ويستحق مدى مشاركة الأطراف غير الحكومية فى تمويل وعضوية هذه المنظمات المزيد من المراجعة، وكذلك الأمر بالنسبة للأثر المتفاوت للمنظمات المكونة من الدول فقط وتلك التى تضم مدى أوسع من الأطراف[١].

ثانيا <u>التفاعل عبر المنظمات الحكومية الإقليمية</u>: كما ذكرنا سلفا، تتمثل إحدى مناهج الحوكمة فى تكوين منظمات رسمية بين إقليمية غير عالمية بطبيعتها، ولكنها تركز على العلاقات بين الدول عبر إقليمين أو ثلاثة، وتقوم على آليات مشتركة (ثقافية واقتصادية وسياسية). وهناك بديل لهذه المقاربة- لم ندرسه هنا- يتخطى تطور العلاقات التعاونية الرسمية، ويتمثل فى تكوين علاقات بنيوية غير رسمية بين المنظمات الإقليمية عبر منطقتين جغرافيتين أو أكثر، بإقامة علاقات بين إقليم وآخر من خلال المنظمات الحكومية وليس الدول (Söderbaum and Langenhove, 2005). وتشمل أمثلة هذه الأنواع من علاقات التعاون بين الأقاليم الاتحاد الأوروبي- الآسيان (أو الملتقى الآسيوى الأوربى ASEM انظر (Gilson, 2005 والاتحاد الأوروبي- تحالف ميركوسور (Santander, 2005). وقد يكون لعدم وجود مثل هذه العلاقات نفس القدر من الأهمية، كما فى حالة الاتحاد الأوروبي-

---

(١) يتمثل أحد أشكال هذا الأمر في تكامل المنظمات الرسمية والمنظمات غير الرسمية، والذي يتجسد غالبا في الظاهرة التي يقودها الاتحاد الأوروبي. ففي عدد من الأمثلة "تبني" المنظمات الحكومية الأقاليم من خلال هذه العلاقات بين الإقليمية، كما في حالة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (Farrell, 2005)، الجوار الشرقي للاتحاد الأوروبي (Smith, 2005)، ومثال الاتحاد الأوروبي – المتوسط الذي ناقشناه في الفصل الثامن.

النافتا؛ حيث تكون الدول داخل كل منظمة إقليمية أكثر أهمية بالنسبة للعلاقات الإقليمية من المنظمات ذاتها.

ثالثا التفاعل عبر مجالات الاهتمام: على نحو ما أوضح شكل ١ (الفصل الأول)، وكما يتضح من الفصلين الرابع والسابع، يؤدى تركيز مجال الاهتمام على التنظيمات البنيوية إلى اختلافات ملحوظة فى كيفية تكوين ومشاركة الدول فى ترتيبات التعاون. وتشير نتائج هذين الفصلين بقوة إلى الحاجة إلى المزيد من البحث. باستخدام التركيز على مجالات اهتمام مقارنة، لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين هذه المجالات[١].

وتشير المقارنة بين التعاون فى مجال المياه العابرة للحدود، والالتزام الظاهرى بقواعد حقوق الإنسان فى الفصلين الخامس والسادس، إلى فكرة أن بعض التباين عبر مجالات الاهتمام قد يكونذا دلالة فى الظروف التى يرتبط خلالها "التقصير" عن الاتفاقيات والقواعد بمدى الالتزام المحلى (حقوق الإنسان). فهذا الالتزام يكون أقل وضوحا وأقل قابلية للتطبيق مقارنة بالالتزام الذى يولد تأثيرات مباشرة على أطراف الاتفاقية (تلوث أو استخدام المياه عبر الحدود). وبينما يمكن أن يكون التقصير أقل ظهورا وقابلية للمراقبة وأقل تكلفة للأطراف الأخرى، فإن مجال الاهتمام قد يولد مزيدا من الالتزام والتكيف من النوع الأول مع القواعد العالمية والإقليمية[٢]. ومع ذلك، يبدو أن الدول تكون أكثر حذرا فى تكوين وقبول البنى التنظيمية لتعاون الأحواض الأنهار الدولية؛ حيث تكون المراقبة والالتزام الخارجى أكثر وضوحا.

---

(١) يعتبر استخدام مجالات الاهتمام المختلفة لتوضيح الاختلافات التنظيمية عملية معقدة جدا. ولمراجعة بعض الأدبيات المتعلقة بذلك، والاطلاع على قاعدة بيانات مناسبة، ومقاربة بديلة لاستخدام مقاربة مجالات الاهتمام المقارنة، انظر Hensel et al., (2008).

(٢) ومع ذلك، يجب أن نذكر في نفس الوقت أن القواعد الدولية مهمة بقدر ما تصبح جزء من هوية الدولة. وقد أصبحت معاهدات حقوق الإنسان مقبولة تدريجيا لدى عدد متزايد من الدول. وهكذا استطاعت الأمم المتحدة أن تخطو خطوات هامة في طريق تحقيق أهدافها لتكون مركز التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان.

ويمكن أن يوضح التحليل المقارن للترتيبات التعاونية المنظمة مدى انتقال الصلاحيات التنظيمية من مجال لآخر (والعمليات السببية المرتبطة به). ويوضح عمل Powers (2006) فى اتفاقيات التجارة الإقليمية أنه فى أفريقيا غالبا ما تتحول هذه الاتفاقيات إلى منظمات أمنية عندما تكتشف الأطراف أن الصلاحيات الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق عندما يكون أمن الأعضاء مهددا. ولا نعرف ما إذا كانت هذه ظاهرة خاصة بمنظمات التجارة أو بإقليم أفريقيا. ومع ذلك، يشير الفصل الرابع إلى قدر معين من تبعية المسار الأكثر انتشارا من المجال الاقتصادى الذى يولد الاهتمامات الأمنية والصلاحيات الأمنية فى أفريقيا. وهكذا فإن إجراء مزيد من البحوث سيساعدنا جيدا على تقييم هذه الظاهرة فى سياق اهتمام مقارن.

رابعا هل تستطيع المنظمات الحكومية/الرسمية زيادة مرونتها التنظيمية؟: من الواضح لنا أن المرونة التنظيمية مهمة من حيث تأثير المنظمة على أعضائها ومن حيث مدى تحقيق صلاحياتها وتأثيرها على الحكم العالمى أو الإقليمي. وليس لدينا معرفة كافية بالظروف التى يمكن فى ظلها أن تتكيف مثل هذه المنظمات (وتحافظ على مرونتها) مع الاضطرابات والتغيرات الكبيرة فى البيئة. وبالتالى فإن البحث المستقبلى سيكون مفيدا جدا فى إظهار هذه الأنواع من المنظمات التى كانت قادرة على التكيف مع مثل تلك التغيرات و/أو الصدمات البيئية الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك استكشاف لمدى تفاوت تأثير هذه المنظمات على أعضائها والمهام التى تقوم بها هذه المنظمات، مقارنة بالمنظمات الأقل قدرة على التكيف.

خامسا هل المنظمات بين الحكومية والأشكال الأخرى متعددة الأطراف تسير فى تناغم؟: وأخيرا، يجب أن نذكر أن نتائجنا المتعلقة بعدم تطور بناء تنظيمى جديد للمنظمات بين الحكومية لا يبدو أنها تقتصر على بناء منظمات التعاون الرسمى فحسب. فقد لاحظ Leeds and Anac (2005) الانخفاض الحاد فى تطور التحالفات متعددة الأطراف فى بيئة ما بعد الحرب الباردة. وكذلك يشير

إلى تناقص مماثل فى كل المعاهدات متعددة Denemark and Hoffman (2006) الأطراف خلال أحدث فترة فى تحليلهما. وهكذا تظهر الحاجة إلى المزيد من البحث لتحديد مدى تراجع كل أشكال الأنشطة متعددة الأطراف فى القرن الحادى والعشرين، وما إذا كانت الآليات التى ترتبط بتوقف تطور المنظمات الرسمية تنطبق أيضا على العمليات الأخرى متعددة الأطراف بين الدول.

مستقبل النظام العالمى الجديد

فى ضوء نتائجنا المتعلقة بتطور البناء التنظيمى فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، هل يمكن أن نجد أدلة على أن التغيرات الطفيفة فى البناء التنظيمى والتى لم نكشف عنها هنا ستؤدى إلى تغيرات كبيرة جدا فى المستقبل القريب؟ إن الصورة التى أمامنا فى منظورنا النظرى مشوهة جدا بما لا يسمح بتقديم إجابة شاملة على هذا السؤال، وخاصة قبل إكمال البحوث المستقبلية المقترحة هنا أولا، ومع ذلك يبدو أن هناك عددا من الاتجاهات؛ حيث يرتبط أحدها بالتناقض بين إعلانات الولايات المتحدة المتعلقة بالرغبة فى تكوين نظام عالمى جديد وفشلها فى تكوين أى نظام.

ونعرف تاريخيا أن أقوى الدول فى السياسة الدولية قد لعبت الدور الرئيس فى تكوين هذا البناء التنظيمي. ومن ثم فإن فشل الولايات المتحدة فى تكوين بناء جديد لا يمثل أمرا تافها فى استكشاف مستقبل النظام العالمى الجديد. ويعتبر فشلها فى تحقيق هذه المهمة أمرا يثير الكثير من التأويلات. إذ يقول البعض إنه لم تكن هناك نية أصلا لإنشاء نظام عالمى جديد: "إن النظام العالمى الجديد لإدارة بوش قد نتج عن نفس المادة الخطابية التى أنتجت "الحرب الباردة"، وكان مصمما لإعادة شحن مؤسساته بصلاحيات جديدة" (O'Tuathail and Luke, 1994: 383). بينما يقول آخرون إن النية كانت موجودة، ولكن الهدف ضاع تحت القضايا الاقتصادية

والسياسية المحلية الملحة (Nye, 2001). أما نحن فقد قلنا فى الفصل الثالث إنه بغض النظر عن النوايا، فإن الولايات المتحدة (تفتقر) إلى القوة البنيوية اللازمة لتكوين تجمع جديد يختلف كثيرا عن المنظمات القائمة.

ولدينا شك فى أن كل العوامل الثلاثة كانت تقوم بدورها، وأشرنا فى مكان آخر (Volgy and Bailin, 2003) إلى أن تكوين البناء دالة فى قوة بنيوية كبيرة، مع "الإرادة" و"الإبداع" فى القيام بذلك. وتدور الحجج المتعلقة بالنوايا وأولويات السياسات المحلية فى مقابل السياسة الخارجية حول وجود إرادة لتخصيص موارد ضخمة لتحقيق البناء التنظيمى العالمى الجديد. وسواء كانت هذه الإرادة مفقودة (ويمكن أن تظل مفقودة) لدى صناع السياسات الأمريكيين أم لا ، فإن ذلك قد يرجع إلى بعض الاعتقاد الكامن بأن الولايات المتحدة والدول الأخرى المعنية بتطور نظام عالمى جديد ستحتاج إلى زيادة قوتها البنيوية كثيرا[(١)] لجعل هذه العملية ممكنة (وأن هذا الاستثمار فى التنظيم العالمى سيكون مكلفا جدا). ويبدو أن عدم وجود تهديد عالمى مباشر للسلم والرخاء عند نهاية الحرب الباردة وحتى ٢٠٠١ على الأقل- قد أدى إلى زيادة انخفاض تلك الإرادة. وبدون وجود مثل هذه التهديدات المباشرة، يبدو أن صناع السياسات فى الولايات المتحدة لن يروا حاجة إلى تغيير النظام القائم، طالما أنهم يعتقدون أنه خدمهم جيدا خلال الحرب الباردة، وأنه لا يوجد دليل يدعو إلى الشك فى أنه لن يفعل ذلك فى المستقبل.

ولا يمكن أن نلقى مسألة نقص الإرادة على الولايات المتحدة وحدها. فلم تكن بمفردها فى محاولة الحفاظ على المؤسسات القديمة أو القيام بإصلاحات هامشية فيها، بدلا من محاولة إعادة هيكلة منظمات التعاون. فهناك دول أخرى قامت بذلك بينما كانت تنتقد قيادة الولايات المتحدة ونقص المبادرات الأمريكية،

---

(١) وبقدر ما تكون القوة الهيكلية جزئيا دالة في الموارد والقدرات المحلية، تظهر البحوث السابقة (Gurr, 1990; Volgy and Bailin, 2003) أدلة على أن أقوى الدول في السياسة الدولية (باستثناء روسيا منذ ١٩٩٢) زادت قدراتها المحلية كثيرا، وأن القوة الهيكلية المتناقصة يمكن زيادتها من خلال زيادة تخصيص موارد محلية لأنشطة السياسة الخارجية.

وذلك بهدوء أحيانا وبضجة أحيانا أخرى، إلا أن أقوى تلك الدول لم تظهر إرادتها لإعادة الهيكلة من خلال تقديم التزامات كبيرة للبناء التنظيمى الجديد. فقد أصرت دول أوروبا الغربية على بدائل "القوة الناعمة" والتنظيمات متعددة الأطراف لمواجهة المشاكل التى ظهرت حديثا، ومع ذلك كانت غير قادرة أو غير راغبة فى تكوين بناء جديد للدفاع والسياسة الخارجية، حتى داخل البناء الموجود للاتحاد الأوروبي. وبينما كان صناع السياسات الروس والصينيون ينتقدون التنظيمات البنيوية الموجودة باستمرار، نجد أن روسيا اشتركت مع الناتو وسعت حثيثا للعضوية فى "السبعة الكبار" ومنظمة التجارة العالمية. ولم تكن الصين أكثر اهتماما بصياغة ترتيبات بنيوية تعاونية جديدة أقوى، سواء إقليميا أو عالميا. ولكن أحداث ٢٠٠٨- تركيب الدفاعات الصاروخية للناتو فى بولندا، ورد الفعل الغربى القوى على الأعمال العسكرية الروسية ضد جورجيا- جعلت الروس والصينيين يعلنون صراحة الرغبة فى ترتيبات بنيوية بديلة للناتو ومنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا.

ومن وجهة نظر المصلحة الوطنية، نجد أن الكثير من التطورات التى حدثت حتى الآن ذات مغزى. إذ أنه من الأسهل والأرخص أن نحافظ على البنى التنظيمية الموجودة بدلا من أن نغيرها(١). فالمؤسسات الموجودة توفر ضمانا كبيرا للدول من حيث نتائج المشاركة فى التنظيمات التعاونية البنيوية القائمة. وتفهم الدول جيدا تكاليف استمرار العمل داخل مجموعة المنظمات الموجودة. أما البديل- وضع قواعد وآليات تنظيمية جديدة- فهو محاط بقدر من عدم الثقة، خاصة فى البيئة الغامضة للسياسة الدولية بعد ٩/١١. فهذا البديل ليس بوسعه ببساطة تحقيق الإبداع والإرادة والقوة البنيوية المطلوبة لبناء مؤسسات جديدة، حتى مع الاعتراف

(١) وقد يكون التغير أسهل عندما تكون هناك ظروف مواتية مثل الألفة بالآليات المؤسسية أو "الصدمة النظامية فى النظام السياسى (مثل نهاية الحرب الباردة)، كما يدعي البعض (Cooper et al., 2008). ومع ذلك، فإنه حتى في ظل هذه الظروف فإننا لا نتوقع حدوث تحولات كبرى إلى إعادة هيكلة السلطة للمنظمات القائمة، فيما عدا الاستثناءات المحتملة للاتحاد الأوروبى ومنظمة التجارة العالمية.

بالقصور الشديد فى البناء التنظيمى القائم الذى يمكن أن ينهار ويختفى[١]، ما لم يفرض تزايد تقارب القوى والتهديدات عملية إعادة التقييم.

ويبدو أن الرياح التى تلوح فى الأفق هى التى ستشير إلى بداية عهد جديد من تجدد الإرادة لإعادة بناء النظام؛ إذ إن تضافر الصراع المتزايد بين روسيا والصين والغرب، والتهديد المتزايد لارتفاع حراة مناخ الأرض، والصراع المستمر حول الإرهاب الدولى، وتفكيك قواعد عدم الانتشار النووى، والركود فى الاقتصادات الوطنية والإقليمية والعالمية، كل ذلك يؤدى إلى إعادة التفكير، وتعزيز الإرادة، وتحفيز الإبداع، وتحويل بعض الموارد من بعض الأولويات المحلية إلى الأولويات الخارجية، داخل الولايات المتحدة وبين القوى الكبرى الأخرى.

إننا نفتقد المعرفة الكافية لتحديد ما إذا كانت مجموعة العوامل السابقة يمكن أن تكون كافية لتحقيق تلك التغيرات؛ إذ إننا نشك فى أن التنظيمات المؤسسية الموجودة- التى يمكن أن تكون غير كافية لمواجهة المشاكل والقضايا الجديدة والظروف العالمية المتغيرة- قد يكون من الصعب تغييرها. ولدينا شك أيضا فى أنه فى حالة عدم حدوث كارثة اقتصادية عالمية ستستمر منظمة التجارة العالمية فى الترنح بدون قرار "جولة الدوحة"، لأن الدول قد لا تواجه المخاطرة باستمرار أهمية أداء المنظمات الاقتصادية كما هى الآن. ولا نتوقع أن تكون المنظمات السياسية الدولية أقل مرونة. فمن الطبيعى أن بعض هذه المنظمات يواجه تحديات خطيرة. وعلى سبيل المثال، فإن منظمة التعاون والأمن فى أوروبا تضررت كثيرا بسبب العداوة بين روسيا والولايات المتحدة. ومع ذلك، نجد فى نفس الوقت أن هذه المنظمة تمثل المنبر المؤسسى الوحيد فى أوروبا الذى تتعاون فيه كل من روسيا والولايات المتحدة باستمرار. ويحتمل أن تؤدى سياسة توسيع الناتو إلى زيادة تعقيد العلاقات بين روسيا والغرب. إلا أن هذا لا يعنى أن الناتو سيتفكك؛ إذ إن

---

(١) يصور غلاف عدد حديث من الإيكونومست "أمراض" المنظمات الدولية بتصويرها كما لو كانت في حالة تحطم كبرج بابل المنهار، انظر "يا لها من طريقة لإدارة العالم" The Economist, 5-11 July 2008".

سبب وجوده بعد الحرب الباردة- تقديم نوع ما من الحماية المؤسسية للتوابع السوفيتية السابقة- يبدو أقوى مما كان عليه سابقا.

ملحق الكتاب

بينما كنا نكتب هذا الفصل الختامي، كانت هناك جهود حثيثة لإعادة هيكلة التنظيمات التعاونية على المستويات العالمية والإقليمية. فقد أدت التقلبات الكبيرة والخسائر الضخمة الصافية فى معظم الأسواق المالية، وتجميد الائتمان واهتزاز الأنظمة المصرفية فى أكتوبر ٢٠٠٨، إلى تحفيز صانعى السياسات على العمل. ففى البداية، كانت الاستجابة أحادية الجانب فى كل من الولايات المتحدة وروسيا وجمهورية أيرلندا. وبعد ذلك، اجتمعت دول الاتحاد الأوروبى لمحاولة تطوير استجابة منسقة[١]. وأخيرا، أعلن قادة الاقتصادات الكبيرة أثناء كتابتنا عن خطط للاجتماع وتحديد التغيرات البنيوية المطلوبة فى المؤسسات الموجودة (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، إلخ) للسماح لها بالاستجابة للطوارئ الاقتصادية الملحة، بل وتجنب حدوث دورات أخرى منها فى المستقبل.

والأمر المهم هنا أنه يبدو أن هذه الجهود موجهة نحو إعادة تشكيل/إعادة هيكلة كل من النظم الاقتصادية والمنظمات. ومع ذلك، نلاحظ أن هذه الجهود جاءت فى أعقاب أعمال سابقة قامت بها الدول الكبرى (والكثير من الأطراف الاقتصادية غير الحكومية) لتحرير الأسواق المالية ورفع القيود المؤسسية عنها. ولكن التحرير ورفع القيود هو الذى أدى إلى هذه الأزمة، وجعل الحكومات ضعيفة لدرجة أنها تتطلع الآن للعمل الجماعى فى إطار الشبكة (بين الحكومية) المؤسسية القائمة. إلا أنه من المفارقات هنا أن هذه المهمة قد تكون أكثر صعوبة الآن.

---

(١) ومن المفارقات هنا أنه بينما كان الفرنسيون والألمان والإنجليز والإيطاليون يجتمعون لإظهار الحاجة إلى استجابة متعددة الأطراف، عملت المستشارة الألمانية ميركل خلال ساعات بعد الاجتماع على تأمين النظام المصرفي الألماني.

ويمكن أن يكون هناك قدر من التشابه بين الأزمة المالية فى ٢٠٠٨ وأزمة الإرهاب فى ٢٠٠١؛ حيث فرض هذان الحدثان قدرا كبيرا من إعادة التفكير بين صانعى القرارات الأمريكية حول اتجاه سياساتهم واستقرار ترتيبات البناء التنظيمى العالمي. فقد أثارت الأحداث المتعلقة بيوم ٩/١١ الكثير من الأعمال الأمريكية، ولكنها ليست من النوع الذى يؤدى إلى إعادة الهيكلة. ويبدو معقولا أن نفترض أن الوضع كان كذلك مع الأزمة الاقتصادية فى ٢٠٠٨. ففى خضم أحدث أزمة اقتصادية، قام صانعو السياسات الأمريكية بالتدخل فى السوق بطرق عكس معتقداتهم المتعلقة بالتدخل الحكومى فى الأسواق المالية[١]، وقد يكون هذا هو السبب فى وجود غموض فى الخطط التى تناقش إعادة الهيكلة العالمية فى واشنطن. إذ يبدو أن هذه السياسات قادمة أساسا من صانعى السياسات الإنجليز والفرنسيين[٢]، الذين أعربوا عن رغبتهم ليس فى الإصلاح فحسب، بل وفى إعادة هيكلة ما تبقى من منظمات بريتون وودز القائمة على الحرب الباردة[٣].

ومع ذلك، فهذه ليست المرة الأولى التى يعرب فيها صناع السياسات الأوروبيون عن الحاجة والرغبة فى إعادة تكوين البناء التنظيمى القائم فى مواجهة حقائق ما بعد الحرب الباردة، والشعور بالعجز فى مواجهة مقاومة الولايات المتحدة لأية مبادرة لا تستطيع السيطرة عليها. ففى ٢٠٠٨ ظل صناع السياسات الأمريكيون صامتين بصورة مريبة حيال الدور الذى يرغبون فى القيام به فى إعادة هيكلة مؤسسات بريتون وودز.

وربما تكون المقارنة بين الحدثين مضللة؛ حيث استطاعت الولايات المتحدة قيادة الاستجابة لأحداث ٩/١١، لأنها تتمتع بتفوق عسكرى هائل فى مواجهة

---

(١) بينما كان المرشح الرئاسي لحزبهم مشغولا في نفس الوقت بمهاجمة المعارضة بسبب ميولها "الاشتراكية" للتدخل الحكومي في الأسواق وتدفقات رأس المال.

(٢) انظر "قادة الاتحاد الأوروبي يبحثون عن إصلاح مصرفي عام " BBC,15 October" .http://news.bbc.co.ul/go/pr/fr/-/2/hi/europe/7669710.stm2008.

(٣) انظر "فجأة أوروبا تبدو ذكية جدا" New York Times, 19 October 2008 (Week in Review, p.1,6) ".

التهديدات الأمنية. أما الأزمة المصرفية فهى اقتصادية بطبيعتها، والولايات المتحدة أقل قدرة من القيام بقيادة الاقتصاد العالمى بمفردها. ومع ذلك، فإنها تتمتع بقوة تكفى من المنظور الاقتصادى لفرض اعتراضها على أية ترتيبات لا تخدم مصالحها. وفى ضوء منظورنا الخاص بالآليات المتضمنة فى إعادة هيكلة البناء التنظيمي، فإننا نتوقع أن تتمثل النتيجة غير المرغوبة لهذه التدخلات فى إعادة هيكلة متزايدة للمنظمات الاقتصادية العالمية، مما يؤدى إلى قدر قليل من التغيرات فى السياسات، وليس الكثير على طريق التغيرات البنيوية الجذرية المطلوبة، ما لم تستمر الأزمة الاقتصادية طويلا وتهدد سلامة الاقتصاد العالمى فى الأجل الطويل.

وطالما أن تطور النظام العالمى يعتمد على تنافس المصالح، ستستمر المنظمات الدولية فى العمل كواحدة من الأدوات الأساسية لتحقيق التوافق، بغض النظر عن نمط أو مستوى التعاون. ولكن تحت أية ظروف وبعد كم من فقدان المرونة التنظيمية ستكون الدول الكبرى راغبة فى الالتزام بتغيير أشكال وقواعد هذه المنظمات؟ يمكن أن يكون هذا هو السؤال الحيوى للعقد القادم. ومن المهم أيضا أن تظل الدول الكبرى قوية بما يكفى لتحقيق هذه التغيرات إذا رغبت فى ذلك. وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على القضايا الاقتصادية؛ حيث يمكن أن تكون الدول قد منحت قدرا كبيرا من الاستقلالية للأطراف غير الحكومية التى تحرك الأسواق الاقتصادية.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، ابتعدت دول كثيرة عن تكوين منظمات أعمق تكاملا من نفس النوع الذى تكون خلال النظام العالمى ثنائى القطبية. وتقدمت فى طريق الالتزامات السياسية الضيقة المتعددة الأطراف والتدابير الخاصة التى تسمح بالمزيد من المرونة فى بيئة عالمية متغيرة يصعب التنبؤ بها. ويعتبر هذا الاتجاه رشيدا مع ضعف الثقة فى النظام العالمى القادم، مما يحد من آمال المستقبل. وأصبحت السياسات الكبرى التى تنادى بتقديم التزامات مالية كبيرة وتضييق

هوامش التغيير خطرة بصورة متزايدة، وذلك مع تزايد فرص واحتمالات التغير فى البنى التنظيمية للقوى الاقتصادية والعسكرية.

وبالطبع فإننا نكتب فى وقت قامت فيه قيادة حكومة الولايات المتحدة بتغيير فى الأفراد والاتجاه؛ حيث طالبت حملة أوباما بإعادة التأكيد على الأدوات متعددة الأطراف فى السياسة الخارجية، وبالتالى النظرة القريبة إلى طبيعة البناء التنظيمى العالمى للتعاون بين الدول. ومن الخطاب المتسق نوعا قبل الانتخابات، يمكن أن نفترض بقدر من الثقة أن الإدارة الجديدة ستنهمك فى تغيير كبير للسياسات المحلية والخارجية. ومع ذلك، يجب أن نظل حذرين بشأن النتائج الحقيقية التى ستتحقق من التغيرات المرغوبة لدى الإدارة الجديدة. ونحن نرى فى البيانات السياسية الإرادة وربما الإبداع اللازمين لإعادة هيكلة المؤسسات المتهورة. ومع ذلك، فطالما أن القوة البنيوية المطلوبة لتحقيق ذلك ليست متوافرة، فإن هذه البيانات يمكن ألا تحقق أكثر مما حققته البيانات التى أطلقها جورج بوش فى ١٩٩٠. ومن ثم فإن مدى تمتع الإدارة الجديدة مستقبلا بالإرادة والإبداع والقوة والإصرار على زيادة القوة البنيوية للولايات المتحدة لتحقيق هذه الأهداف يمثل موضوع كتاب آخر.

مراجع الفصل التاسع

Bearce, David H., and Stacy Bondanella. 2007. "Intergovernmental Organizations, Socialization, and Member-State Interest Convergence." *International Organization* 61:703–733.

Cooper, Scott, Darren G. Hawkins, Wade Jacoby, and Daniel L. Nielson. 2008. "Yielding Sovereignty to International Institutions: Bringing System Structure Back In." *International Studies Review* 10:501–24.

Denemark, Robert A., and Matthew J. Hoffmann. 2006. "Global Cooperation: Treaties and the Dynamics of Multilateralism." Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association (March, San Diego).

Farrell, Mary. 2005. "A Triumph of Realism over Idealism? Cooperation Between the European Union and Africa." *Journal of European Integration* 27:263–83.

Forman, Shepherd, and Derk Segaar. 2006. "New Coalitions for Global Governance: The Changing Dynamics of Multilateralism." *Global Governance* 12:205–25.

Gilson, Julie. 2005. "New Interregionalism? The EU and East Asia." *Journal of European Integration* 27:307–26.

Gurr, Ted Robert. 1990. "The Transformation of the Western State: The Growth of Democracy, Autocracy, and State Power since 1800." *Studies in Comparative International Development* 25:73–108.

Hensel, Paul R., Sara McLaughlin Mitchell, Thomas E. Sowers II, and Clayton L. Thyne. 2008. "Bones of Contention: Comparing Territorial, Maritime and River Issues." *Journal of Conflict Resolution* 52:117–42.

Leeds, Brett Ashley, and Sezi Anạc. 2005. "Alliance Institutionalization and Alliance Performance." *International Interactions* 31:183–202.

Nye, Joseph S. 2001. *Power and Interdependence.* Third edition. New York: Longman.

O'Tuathail, Geraóid, and Timothy W. Luke. 1994. "Present at the (Dis)integration: Deterritorialization and Reterritorialization in the New Wor(l)d Order." *Annals of the Association of American Geographers* 84:381–98.

Powers, Kathy L. 2006. "Dispute Initiation and Alliance Obligations in Regional Trade Agreements." *Journal of Peace Research* 43:453–71.

Santander, Sebastian. 2005. "'The European Partnership with Mercosur: A Relationship Based on Strategic and Neo-liberal Principles." *Journal of European Integration* 27:285–306.

Smith, Karen E. 2005. "The EU and Central and Eastern Europe: The Absence of Interregionalism." *Journal of European Integration* 27:347–64.

Söderbaum, Fredrik, and Luk Van Langenhove. 2005. "Introduction: The EU as a Global Actor and the Role of Interregionalism." *Journal of European Integration* 27:249–262.

Volgy, Thomas J., and Alison Bailin. 2003. *International Politics and State Strength.* Boulder: Lynne Rienner.

مسرد

- الاتحاد الإقليمي في مجال الاتصالات The Regional Commonwealth in the Field of Communications (RCC)
- الاتحاد الأوربي European Union
- الاتحاد العالمي للبريد Universal Postal Union
- اتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب UN Convention against Torture (CAT)
- اتفاقية الجات General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)
- أرشيف بيانات الحرب Correlates of war (COW)
- استنزاف الموارد المشتركة Tragedy of the Commons
- أسلوب الشريحة المرنة المكعبة Cubic splines approach
- إيبسا IBSA ملتقى يجمع ثلاثة دول هي الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا India/Brazil/South Africa
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (اليونيب) United Nations Environmental Program (UNEP)
- البروتوكول الاختياري للمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية Optional Protocol to the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR-OPT1)
- البريك: الحروف الأولى لكل من البرازيل وروسيا والهند والصين Brazil/Russia/India/China (BRIC)
- البناء الدستورى Constitutionalist Structure
- الجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations General Assembly (UNGA)

- الجمعية الهيلينية لحماية البيئة والتراث الثقافي Hellenic Society for Protection of the Environment and the Cultural Heritage
- الحرب الباردة Cold War
- حركة عدم الانحياز Non-Aligned Movement (NAM)
- حلف شمال الأطلطي North Atlantic Organization (NATO)
- حلف وارسو Warsaw Pact
- الحوكمة العالمية Global Governance
- خطة عمل المتوسط Mediterranean Action Plan (MAP)
- رابطة الدراسات الدولية International Studies Association (ISA)
- رابطة الدراسات الدولية لأوربا الشرقية والوسطى Central and East European International Studies Association (CEEISA)
- السلام الدائم Perpetual Peace
- السلام الديموقراطي Kantian Peace
- السنة الزوجية غير الموجهة Non-directed dyadic year
- سياسة الجوار الأوربية European Neighborhood Policy (ENP)
- السياسة المتوسطية العالمية Global Mediterranean Policy (GMP)
- الشراكة الأوربية- المتوسطية Euro-Mediterranean Partnership (EMP)
- فرضية تناسب التفرد Proportional odds assumption
- الكتاب الإحصائي السنوي للمنظمات الدولية Yearbook of International Organization
- اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط International Commission for the Scientific Exploration of the Mediterranean Sea (CISM)
- مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط Conference for Security and Cooperation in the Mediterranean (CSCM)
- المؤتمر الجغرافي الدولي International Congress of Geography

- مؤشر البناء التنظيمي Structural Index
- المؤشر المركب لقدرات الدولة Composite Index of National Capability (CINC)
- ما بعد الحرب الباردة post-Cold War
- مبادرة حوض النيل Nile Basin Initiation (NBI)
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)
- المجموعة الأوراسية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب The Eurasian Group on Combating Money Laundering and Financing of Terrorism (EAG)
- المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court
- المركز الدولي للمعلومات العلمية والتقنية International center for Scientific and Technical Information (ICSTI)
- مركز معلومات إيوجين EUGene (Expected Utility Generation and data management program
- معادلة ذات الحدين السالبة Negative Binomial
- المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان European Convention on Human Rights (ECHR)
- المعاهدة الدولية للتخلص من كافة أشكال التمييز العنصري International Convention on the Elimination of All Forms of racial Discrimination (ICERD)
- المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR)
- المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR)
- المعاهدة الدولية لمنع ومعاقبة جريمة التفرقة العنصرية International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid (ICSPCA)

- معاهدة القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (SEDAW)
- معاهدة منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية Convention on the Prevention and Punishment of the Crime genocide (CPCG)
- معضلة السجناء Prisoners' Dilemma
- المكتب البيئي الأوروبي European Environmental Bureau (EEB)
- مكتب معلومات البحر المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة The Mediterranean Information Office for environment, Culture and Sustainable development (MIO-ECSDE)
- المنظمات الحكومية بين الإقليمية Inter-Regional governmental Organizations (IRGOs)
- المنظمات الرسمية بين الحكومية Formal Intergovernmental Organizations (FIGOs)
- المنظمات العالمية بين الحكومية Global Intergovernmental Organizations (GIGOs)
- المنظمات بين الحكومية Intergovernmental Organizations (IGOs)
- منظمات غير حكومية Non-Governmental Organizations (NGOs)

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا Organization for Security and Co-Operation in Europe (OSCE)
- المنظمة الأوراسية لبراءات الاختراع The Eurasian Patent Organization (EPO)
- منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) North American Free Trade Agreement (NAFTA)
- منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)
- منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود Organization of Black Sea Economic Cooperation (BSEC)

- المنظمة المشتركة للثروة المعدنية بالمحيطات Interoceanmetal Joint Organization (IOM)
- منظمة الميركوسور (الاتحاد التجاري لدول أمريكا الجنوبية) MERCUSOR
- منظمة تعاون شنغهاي Shanghai Cooperation Organization (SCO)
- منظمة حماية النباتات الأوروبية و المتوسطية European and Mediterranean Plant Protection I Europe (EPPO)
- منظمة حماية النباتات الأوروبية و المتوسطية the European and Mediterranean Plant Protection Organization (EMPPO)
- النزاعات المسلحة بين الدول Militarized Interstate Dispute (MID)
- النظام الثنائي القطبية في إدارة العالم Bipolar
- نظام القطب الأحادي Unipolar
- النظام المتعدد الأقطاب Multipolar
- نموذج تناسب التفرد الجزئي غير المقيد Unconstrained partial proportional odds model (UPP)
- الواقعية الجديدة Neorealism

المؤلفون فى سطور:

- **توماس فولجي** Thomas J. Volgy، أستاذ العلوم السياسية بجامعة أريزونا بالولايات المتحدة، يشغل منصب المدير التنفيذى لرابطة الدراسات الدولية. عمل سابقا فى كل من برنامج المساعدات الأمريكية USAID والمعهد القومي الديموقراطى فى آسيا الوسطى، وأوربا الشرقية، وأمريكا الوسطى، وكان حتى وقت قريب زميلا فى برنامج الأطلنطى للسياسة العامة. أشهر كتبه "السياسات الدولية وقوة الدولة" الصادر عام ٢٠٠٣ و"سياسات فى الخنادق: المواطنون والساسة ومصير الديموقراطية" الصادر عام ٢٠٠١. وقد شارك بكتابة عديد من المقالات فى دوريات العلاقات الدولية والعلوم السياسية.

- **زلاتكو سابيتش** Zlatko Sabic، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ليوبلانا بدولة سلوفينيا، وهو كبير الباحثين فى مركز العلاقات الدولية. يشغل منصب رئيس رابطة الدراسات الدولية لأوربا الشرقية والوسطى (CEEISA) وعضو المجموعة الدائمة للعلاقات الدولية. يترأس هيئة تحرير دورية "العلاقات الدولية الأوربية" وشارك بالتأليف والتحرير فى أكثر من ٥٠ مقالة ركزت على الحوكمة الديموقراطية الدولية وتوسيع الاتحاد الأوروبي. ومن بين أشهر كتبه " الدول الصغيرة فى عالم ما بعد الحرب الباردة: سلوفينيا وتوسعة عضوية الناتو (والذى شارك فى تحريره مع شارلز بكوسكى).

- **بيترا روتر** Petra Roter أستاذة مشاركة فى العلاقات الدولية بجامعة ليوبلانا، سلوفينيا. وهى زميلة باحثة فى مركز دراسات العولمة والإقليمية

في جامعة واروبك Warwick (المملكة المتحدة) وحاصلة على درجة الدكتوراه فى العلاقات الدولية من جامعة كامبريدج. وقد شاركت فى تأليف كتاب يعالج قضايا اندماج الأقليات الجديدة فى المناطق الحضرية. وهى عضو فى اثنين من الهيئات التحريرية. وقد شاركت فى تنظيم ثلاثة من المشروعات البحثية الأوربية في مركز العلاقات الدولية بجامعة ليوبلانا، سلوفينيا.

- **أندريا جيرلاك** Andrea Gerlak، مديرة التنمية الأكاديمية في رابطة الدراسات الدولية، وهى أستاذ زائر فى قسم العلوم السياسية وباحثة مشاركة فى مركز أودال Udall لدراسات السياسة العامة بجامعة أريزونا وتهتم جيرلاك بقضايا السياسات البيئية وإدارة الموارد مع اهتمام خاص بقضايا المؤسسية والحوكمة. وقد نشرت عدة مقالات فى دوريات مختلفة من بينها "السياسات البيئية العالمية"، و"دورية البيئة والتنمية"، و"دورية الموارد الطبيعية". و"السياسات المائية"، و"المجتمع والموارد الطبيعية"، و"دورية الفدرالية و"الإدارة البيئية".

المترجمان فى سطور

- **عاطف معتمد عبد الحميد**، أستاذ الجغرافيا المساعد، كلية الآداب، جامعة القاهرة. حاصل على الدكتوراه من جامعة سان بطرسبرغ، روسيا، عام ٢٠٠١. وحائز على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية، عام ٢٠٠٩. باحث ومترجم فى قضايا الجغرافيا السياسية. بريد إليكتروني: atefov@hotmail.com

- **عزت نمر زيان**، أستاذ مساعد بمعهد التخطيط القومى. حاصل على دكتوراه فى جغرافية السكان من ألمانيا. يعمل خبيرا فى معهد التخطيط القومى بالقاهرة. باحث ومترجم فى قضايا التنمية والتخطيط القومى والإقليمى. بريد اليكترونى: ezzatzayyan678@hotmail.com

يدين الكتاب الذي بين أيدينا بأفكاره إلى العديد من مصادر الإلهام. فقد انطلق جزء كبير من هذه الأفكار بفعل النبض الأحادي الذي انتفض بين صانعي القرار الأمريكي في أعقاب الأحداث المأساوية التي شهدها الحادي عشر من سبتمبر 2001، ووصل إلى ذروته في عام 2003 بغزو العراق. غير أن تلك الكارثة الإرهابية وإن أدت إلى اندلاع حرب في المشرق العربي، فإنها لم تفض إلى انتفاضة جماعية تعيد بناء النظام الإقليمي والدولي في العلاقات الدولية. وقد بدت تلك الأحداث فرصة ضائعة للتعاون حيال الفاجعة، ودعت مؤلفي الكتاب إلى توسعة مجال الرؤية والعودة إلى تاريخ نهاية الحرب الباردة للوقوف على مقدار ما تحقق من إعادة بناء النظام العالمي، خاصة في ميدان تعاون المنظمات الدولية. ويختبر الكتاب الذي بين أيدينا إلى أي مدى يمكن للمنظمات الدولية، والإقليمة، وبين الإقليمية، أن تغير بنية النظام الدولي. ويأخذ الكتاب على عاتقه مهمة فحص مدى قدرة المنظمات الدولية والحكومية على الفعل والتغيير، وحجم العقبات التي تقف دون تحقيق أهدافها، ساعياً إلى تلمس ما حققته من طموحات "إعادة بناء النظام العالمى الجديد".

تصميم الغلاف: أحمد عبد الحميد